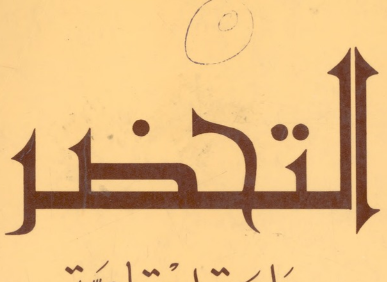


دراسة إجتماعيّة

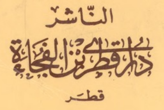
الكتاب الأول : القضايا والمناهج

تأليف :

الدكتور محمود الكردي

أستاذ علم الاجتماع المساعد بجامعة القاهرة

الناشر



قطر

١٩٨٤


التحضر
دراسة اجتماعية



دراسة اجتماعية

الكتاب الأول: القضايا والمناهج

تأليف

الدكتور محمود الكردي

أستاذ علم الاجتماع المساعد بجامعة القاهرة

الناشر

دار قطري بن الفجاءة

قطر

الطبعة الأولى

١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م

الناشر

دار قطري بن الفجاءة

الدوحة - قطر - ص.ب: ٢٣٦٤ - ت: ٨٦٠٥٣٥

الإهـــدَاء

« إلى من تنــازلت ـ بروح سمحــة، وقلب راضٍ ، ونفس مطمئنة ـ عن أوقات راحتها كى توفر لى مناخاً طيباً يدفعنى إلى تقديم عمل علمى اتمناه نافعاً ومفيداً...

إلى زوجتى الحانية ....أهدى هذا الكتاب .»

تقديم لموضوع التحضّر

برؤية متفحصة للأشكال المجتمعية البشرية نلحظ تفاوتاً واضحاً ليس بين أنماطها المعيشية ـ الريفية، والحضرية، والبدوية ـ فحسب، وإنما بين المتشابه من هذه الأنماط أيضاً. فالنمط الحضري مثلاً ـ رغم الاتفاق المبدئي السائد على ركائزه ومقوماته ـ يختلف إختلافاً بيّناً من مجتمع متقدم إلى آخر متخلّف. وقد لا يرجع ذلك إلى اختلاف المستويات المعيشية للمجتمعات بقدر ما يعود إلى تباين نوعية القضايا التى تهم كل من القرية، والمدينة. وينشأ ذلك عن الاختلاف الواضح بين هذين النمطين في عناصر عديدة أهمها: الركيزة الاقتصادية، والموقع الجغرافي، والتركيب الديموجرافي، والبناء الاجتماعي، والإطار الثقافي.

من هنا نشأت فكرة هذه الدراسة لتناقش قضية التحضّر بكافة أبعادها ومتغيراتها فقد أضحت قضية محورية تدور حولها مختلف الأفكار في العلوم الاجتماعية بعامة، وفي علم الاجتماع بخاصة. وليس أدل على ذلك من أنه يكاد لا تخلو دراسة في هذا المجال من الإشارة ـ ولو ضمناً ـ لمسألة الحضرية والتحضّر. فهي «قضية المجتمع المعاصر» التي لم تزل في حاجة إلى مزيد من الدراسات والبحوث كي نقف على مقوماتها الرئيسية، ونشهد ديناميتها، ونحاول تصور حلول واقعية لمشكلاتها.

ولم تلبث أن تحولت فكرة هذه الدراسة إلى إطار يجسدها في مشروع علمي نستهدفه متكامل العناصر والأبعاد فيناقش القضايا النظرية

والمنطلقات المنهجية، كما يدرس الأنماط المختلفة والمشكلات، في ذات الوقت الذي يتم فيه تصور مجالات التخطيط والسياسات في نطاق قضية التحضّر.

ورغم أن الرؤية الصحيحة لموضوع التحضّر ينبغي أن تتم في إطار متكامل يتسم بتعدّد الاتجاهات وتفاعلها إلا أن ذلك لا ينفي وجود دراسات تنتمي إلى نسق معرفي بذاته، وتحافظ ـ في ذات الوقت ـ على تلك الرؤية المتكاملة. ونأمل أن تكون دراستنا الراهنة من هذا النوع فهي وإن كانت دراسة اجتماعية في التحضّر، إلا أنها لا تغفل الأبعاد: الجغرافية، والتاريخية، والاقتصادية، والايكولوجية، والديموجرافية... إلخ وتحاول صياغة نموذج يجمع بين هذه الأبعاد، ويؤلّف.

ويتحدد مسعى هذه الدراسة وهدفها في محاولة تقديم رؤية متكاملة لقضية التحضّر مع إبراز البعد الاجتماعي لها (فالدراسة اجتماعية في الأصل).

ولا نحسب أن تكون هذه الرؤية متكاملة بدون التعرّف على كافة المداخل والاتجاهات الفكرية التي عالجت مسألة التحضّر، كما أنها تكون ناقصة إن لم نتناول المناهج المستخدمة في تحليلها. ومن العسير تصور شمول هذه الدراسة بغير معالجة الأنماط المتنوعة للتحضّر. فالمجتمعات الحضرية شديدة الاختلاف من حيث هذه الأنماط والنماذج، وهي بالضرورة تنتمي إلى الأنماط العامة للمجتمع ككل. كما أن إبراز تفاوت المجتمعات الحضرية من حيث المشكلات مسألة أساسية وحيوية في تحقيق ذلك الشمول. ولا تعدّ الدراسة مكتملة إن لم تضع في اعتبارها عنصر التخطيط فهو يمثل البعد المستقبلي للظاهرة موضوع الدراسة، ويتضمن في ذات الوقت العلاج المقترح لمشكلات الظاهرة. ويرتبط عنصر التخطيط بمسألة وضع السياسات الملائمة للتصدي للجوانب السلبية لقضية التحضّر.

وحتى يتحقق الهدف العام للدراسة بما يتضمنه من أهداف فرعية، فإنها قد تبنت افتراضاً يؤمّن بتعدّد المداخل المعرفية في تناول قضية التحضّر، ويفترض أن يؤدي هذا التعدّد إلى صدق في تفسير ظواهر التحضّر وقضاياه؛ ذلك أنه يضمن - إلى حدٍ بعيد - توافر النظرة الشاملة، والرؤية المتكاملة لقضية التحضّر وظواهرها، ومن ثم في اختيار الأسلوب المنهجي الملائم.

غير أن ميلنا إلى التفسير الاجتماعي سيكون واضحاً وبارزاً ولا يتناقض ذلك مع الأخذ بالاتجاه متعدد المداخل بل أنه سيؤدي إلى تكامل في الرؤية، ودقة في التفسير، فضلاً عن العمق المطلوب تحقيقه في الجانب الذي تبنته الدراسة واتخذته منطلقاً لها.

ويمكن رؤية هذا المشروع العلمي من خلال أقسام رئيسية ثلاثة: أما الأول (ويضمه الكتاب الأول) فيعالج قضايا التحضّر ومناهجه ويخصص لذلك بابان أما الباب الأول فيتناول - في ضوء إطار نظري - مفهوم التحضّر وقضاياه فنناقش في فصوله الستة: موضوع التحضّر في الفكر الاجتماعي، والمداخل المعرفية المختلفة المقترحة لدراسة التحضّر، وظاهرة الحضرية وعملية التحضّر، والمكان الحضري من النواحي: الفيزيقية، والاقتصادية، والاجتماعية، والثقافية، والمدينة من حيث تجسيدها لفكرة التحضّر، ونتناول في الفصل الأخير من هذا الباب العلاقة بين التحضّر ونوعية الحياة. أما الباب الثاني فنعرض فيه للمناهج المختلفة السائدة في دراسة التحضّر فتتناول فصوله الخمسة: الوحدة الحضرية (كمنهج جغرافي - ديموجرافي)، والمنهج التاريخي - المقارن، وأسلوب التحليل الاقتصادي - الانتاجي، ومنهج التحليل السسيوانثروبولوجي، ونختم هذا الباب باقتراح الاتجاه متعدد المداخل لدراسة التحضّر.

أما القسم الثاني (ويتضمن في الكتاب الثاني) فيتناول موضوع الأنماط، والمشكلات. فدراسة الأنماط تسهم في التعرّف على النماذج

المختلفة لظاهرة الحضرية في المجتمعات وهي تعكس بالتالي العناصر المكونة العملية التحضّر وكيف تتفاوت من حيث عواملها، ونتائجها. أما دراسة المشكلات الحضرية فهي شديدة الارتباط بتحليل الأنماط حيث يفرز كل نمط مجموعة متميزة من المشكلات التي تجسد حياة المدينة.

ويسعى القسم الثالث (ويحتويه الكتاب الأخير) إلى مناقشة قضية التخطيط الحضري، واقتراح السياسات المتبعة في هذا المجال. ويتصل موضوع هذا الكتاب بالكتابين السابقين حيث إن القضايا النظرية ـ المنهجية التي أفرزها الكتاب الأول، والمسائل المتصلة بالأنماط والمشكلات التي أثيرت في الكتاب الثاني تحتاج إلى البحث عن حلول وعلاجات لا شك أنها قائمة في إطار التخطيط، والسياسات التي يطرحها الكتاب الثالث، ويحاول مناقشتها في ضوء التجارب التخطيطية التي مرت بها مجتمعات العالم.

وفي ختام تقديم هذه الدراسة، نأمل أن تكون موضوعاتها قد ناقشت مسائل حيوية لقضية معاصرة كي تسد فراغاً ـ لايزال قائماً ـ في المكتبة العربية.

والله وليّ التوفيق، . .

الدوحة في مايو ١٩٨٣

محمود الكردي

مقدمة الكتاب الأول

«العالمية» صفة تلتصق بكثير من الظواهر المجتمعية التي لم تعد حبيسة مجتمع بذاته وإنما صارت قائمة في كل المجتمعات وإن اختلفت صورها ومظاهرها، وتباينت دوافعها وعوامل تكونها، وتنوعت آثارها ونتائجها.

ولا ريب أن ظاهرة «الحضرية» تتمتع بهذه الصفة، فهي عالمية في إطارها الشامل يكاد لا يخلو مجتمع بشري منها سواء بلغ هذا المجتمع أو ذاك درجة عالية من التقدم، أو كان التخلّف هو سمته الواضحة. ومن الطبيعي أن تكون لهذه الظاهرة «مستويات» عدة، وأن تظهر للعمليات المصاحبة لها ـ وأشهرها التحضّر ـ «درجات» متفاوتة. ويمكن أن نميّز ـ اعتماداً على ما جاء بالتراث، وعلى الدراسات التي تجرى في هذا الشأن ـ بين المجتمعات بعضها البعض استناداً إلى تلك المستويات والدرجات.

ولم تكن تلك الصفة هي وحدها التي أعطت أهمية لدراسة ظاهرة الحضرية، وعملية التحضّر (وما يرتبط بها من مسائل تتصل بالمدينة) وإنما تولد الاهتمام أيضاً عندما صارت هذه القضايا مطروقة أكاديمياً بصورة لافتة ـ سواء في العلوم الاجتماعية أو في غيرها ـ فتعرضت بالتالي لجدل ومناقشة وتحليل متزايد، ولم تخل في الوقت ذاته من تفسيرات عديدة خرجت في كثير من الأحيان عن إطار القضية ذاتها. ومن ثم احتاج موضوع الحضرية والتحضّر إلى تنقية من كثير من الشوائب العلمية التي

أحاطت به إما نتيجة للتناول الجغرافي له، أو للمعالجة المنهجية الخاطئة، أو لكليهما معاً.

وقد نجم عن ذلك أن اختلطت الأُطر النظرية والمنهجية، ولم تعد هناك حدود فاصلة في تبنّي النظريات، واستخدام المناهج بالنسبة للقضايا الفرعية التي تثيرها الظاهرة.

ومن الطبيعي أن ينعكس ذلك كله على المجالات التطبيقية لدراسة التحضّر فعندما يكون الإطار النظري ـ المنهجي مختلاً لا ينبت سوى تطبيقات شديدة التسطّح وبعيدة عن الواقع ويكون كل همها ـ أحياناً ـ منصبّاً على إثبات صحة هذه النظرية أو تلك، وعلى اختبار كفاية هذا المنهج أو ذاك. من هنا كانت الحاجة ماسة وملحة لدراسة موضوع الحضرية والتحضّر وذلك بمناقشته أكاديمياً، وتنقيته نظرياً ومنهجياً، وتدعيمه تطبيقياً وعملياً.

أما الإطار النظري ـ المنهجي (وهو موضوع اهتمام هذا الكتاب) فقد تعددت المداخل المعرفية في تناوله وتداخلت أحياناً بشكل لم يسبب سوى الضرر بموضوع الدراسة. فقد تلقفت عملية التحضّر اتجاهات متعددة حاول كلٌّ منها أن يحصرها داخله ويعالجها اعتماداً على نظرياته المتوافرة ومناهجه المتاحة. «فالجغرافيا» مثلاً اهتمت بدراسة موضوع التحضّر من زاويتها فركزت على فكرة المكان، ونظرية الموقع، والإمكانات الطبيعية، والطاقات البشرية وتوظيف هذه العناصر كلها في تفسير التحضّر. في حين أن «الديموغرافيا» ركزت كل اهتمامها في الدراسات السكانية وأخضعت عملية التحضّر لعناصر التركيب السكاني (حجم، توزيع، خصائص) وقامت بتفسير ظواهرها اعتماداً على ذلك.

وبينما نرى «التاريخ» يؤكد في نظرته لعملية التحضّر على فكرة التطور التاريخي والمراحل التاريخية لنشأة المدينة، نلحظ «الاقتصاد» وقد

أهتم ـ بطبيعة الحال ـ بالأساس المادي، والركيزة الانتاجية التي تميز المكان الحضري فتحدد النشاط الاقتصادي وتدفع بالسكان الأصليين والمهاجرين إلى الإقامة والاستقرار به فضلاً عما يساهم به الأساس الاقتصادي من تحديد العلاقات المكانية داخل المجتمع الإقليمي ككل.

ومثلما اهتمت هذه المداخل المعرفية بموضوع التحضّر لم يقصر علم الاجتماع عن هذا الاهتمام حيث تركز في دراسة التركيب الاجتماعي لسكان المدينة والأوضاع الطبقية لهم، كما تناول القيم السائدة بالمجتمع الحضري والعوامل التي تؤدي إلى تغيرها، فضلاً عن معالجته للإطار الثقافي المميز للمدينة ومدى التعديل الذي يطرأ عليه نتيجة للتغيرات التي تصيب التركيب السكاني بسبب الهجرة وغيرها.

ورغم وجود إطار مميز لكل نسق معرفي اهتم بقضية التحضّر ـ مثلما سبق التوضيح ـ إلا أن كلاً منها غير كافٍ ـ من وجهة نظرنا ـ لتفسير نشأة ظاهرة الحضرية، أو تحليل مكوناتها وعناصرها، أو تصور ديناميتها، أو دراسة العوامل التي تغير من اتجاهاتها، أو في النهاية رصد نتائجها وآثارها. فكل نسق يمثل مدخلاً خاصاً يرى الظاهرة بمنظور محدود ويتغافل بالضرورة عن الأنساق الأخرى التي قد تكون شديدة الأهمية في إعطاء معنى خاص لبعد من أبعاد الظاهرة[١].

ومن اللافت أيضاً أن تحيّز كل مدخل ـ ينتمي إلى تخصص معين ـ للركائز التي يعتمد عليها في تفسيره لعملية التحضّر يفقد هذا التفسير مضمونه الشامل حتى ولو كانت الظاهرة ـ موضوع الدراسة ـ تنتمي إلى ذات التخصص. فلو كانت مسألة توزيع الدخل بالمدينة مثلاً محل دراسة وكان منحى الدراسة اقتصادياً فإن تحيزها للجانب الاقتصادي وحده يجعلها

(١) لمزيد من التفصيلات في هذه النقطة راجع المصدر التالي:

— Rose, A. (ed.); «Human Behavior and Social Processes», Houghton Mufflin, Boston, 1962.

تتغافل مثلاً عن الإطار التاريخي الذي لا بد أن يكون قد شهد تطوراً لتوزيع هذا الدخل، وتتناسى أيضاً الأوضاع الجغرافية للمكان الحضري والتي تؤثر بلا شك على نمط هذا التوزيع، كما تهمل التركيب الاجتماعي الذي هو الإطار الحقيقي الذي يجسد مسألة توزيع الدخل بين طبقات المجتمع وفئاته.

ولم يكن المثال السابق سوى نموذج فقط لمجموعة من الأخطاء والنقائص المترتبة على الاستخدام المحدود لمناهج جزئية في تفسير ظاهرة مركبة (مثل الحضرية)، الأمر الذي يجعل اقتراح مدخل منهجي شامل لدراسة التحضّر مسألة واجبة وضرورية[١].

غير أن نصيب علم الاجتماع في معالجة قضية التحضّر كان ضئيلاً ومتواضعاً بالمقارنة بإسهامات العلوم الاجتماعية الأخرى في ذات القضية. ولا تعود هذه الضآلة إلى حداثة الاهتمام بقدر ما ترجع إلى عدم وجود منهج اجتماعي واضح يستخدم في دراسة مسألة التحضّر، وإنما كانت هناك حركة إستعارة مستمرة من بقية المداخل المعرفية. فمن الملاحظ مثلاً أن مجموعة من الدراسات قد تبنت كثيراً من النظريات الجغرافية. وصحيح أنها أضافت إليها أبعاداً اجتماعية ولكنها تدور بصفة رئيسية حول المفهوم الجغرافي (مثل: المكان، والموقع، والعناصر الطبيعية، والطاقات البشرية. . . إلخ). كما أن البعض الآخر قد انتمى إلى الاتجاه الاقتصادي الذي يرى الظاهرة الحضرية محصورة في عناصر مثل: الدخل، والإنتاج، والتخصّص، والموارد الحضرية. . . إلخ وحاول أن يطوع هذه الأفكار إلى المضمون الاجتماعي ولكنها باتت أيضاً ذات طابع اقتصادي.

ومثلما حدث في النموذجين: الجغرافي، والاقتصادي وقع نفس

---

(١) سوف نخصص الفصل الأخير من هذه الدراسة لمناقشة الاتجاه متعدد المداخل في دراسة قضية التحضر وذلك بصفته اتجاهاً مقترحاً لعلاج العيوب التي تكتنف الاستخدامات الجزئية لبعض المناهج الأخرى المحدودة.

الشيء في النماذج: الديموجرافية، والتاريخية، والسياسية... إلخ فصار النموذج الاجتماعي «مشوهاً» لا نستطيع تمييز ملامح له أو خصائص للدرجة التي حاول البعض أن ينظر إليه على أنه «نموذج شامل» ولا يمكن وصفه بأكثر من ذلك[1].

ومن هنا تظل الحاجة ماسة وملحة لوجود رؤية سسيولوجية خالصة تنبني على ركائز ذات طبيعية سسيولوجية بالدرجة الأولى وليست مستعارة من أنساق معرفية أخرى. ولن يتأتى ذلك ـ من وجهة نظرنا ـ بدون وجود «إطار اجتماعي متكامل» ينبني على متغيرات اجتماعية أصيلة.

غير أن ذلك لا يعني انغلاق هذا الإطار وانعزاله عن بقية الأُطر الأخرى (فالتفاعل بين الأنساق المعرفية أمر وارد وحتمي) وإنما المقصود به أن يكون لعلم الاجتماع ـ كما هو قائم بالجغرافيا والاقتصاد مثلاً ـ رؤية خاصة وواضحة لقضية التحضّر تبرز مقوماتها وعوامل تكونها فضلاً عن مشكلاتها وآثارها على أن تكون هذه العناصر جميعاً ذات صبغة اجتماعية.

ومن الطبيعي أن تفرض المشكلات الحالية للمدن الاهتمام بدراسة القضية ككل حيث لم تعد المسألة أكاديمية ـ نظرية فحسب وإنما تجاوزتها إلى النطاق التطبيقي ـ العملي. لقد لعبت ظاهرة النمو الحضري دوراً حيوياً في نشأة المشكلات الحضرية. فقد ضاقت المدن بساكنيها نتيجة الزيادة السكانية الطبيعية فضلاً عن الهجرة إليها كما تدهورت أحوال المرافق، وتدنت مستويات الخدمات بصفة عامة، وظهرت جماعات لا حصر لها ممن اصطلح على تسميتهم «بفقراء الحضر»، كما نشطت «الحركات الاجتماعية»

(١) من الملاحظ أن كلمة «اجتماعي» قد أضحت فضفاضة، وشاملة، ومتسعة بشكل واضح فقد أسرف كثير من العلماء ـ المتخصصين وغيرهم ـ في استخدامها للدرجة التي افتقد معها مضمونها الحقيقي ومعناها المقصود، وبالصورة التي صارت به هذه الكلمة «مشكلة بحثية» في ذاتها تحتاج إلى دراسة متأنية، وتنقية من الشوائب التي تحيط بها.

نتيجة وجود تكتلات عمالية ومهنية تطالب بحقوقها وتفرض مطالبها[1].

وتحتاج هذه الظواهر والمشكلات إلى دراسة مكثفة تبحث عن عوامل نشأتها، وترصد آثارها ونتائجها، وتحاول الوصول إلى حلول ملائمة لها بحيث تتسق مع البيئة: الإيكولوجية، والاقتصادية والاجتماعية للمجتمع الحضري.

ومن الملاحظ أن الدراسات التطبيقية في مجال التحضر قد نشطت وازداد نطاقها، واتسع مضمونها للدرجة التي لم تعد تناقش مسألة جزئية وإنما صارت تعالج «قضايا كبرى» تتعرض لها البيئة الحضرية وتؤثر في مكوناتها الإيكولوجية، والاقتصادية، والاجتماعية ـ الثقافية. فتلوث البيئة مثلاً، والنمو الحضري، والإسكان، والنقل والمواصلات، والهجرة، والإنتاج الحضري، والعلاقات المكانية... إلخ ما هي إلا أمثلة ونماذج فقط لتلك القضايا الكبرى.

ومن المسلم به أن مثل هذه القضايا لا يدرس بشكل جزئي فكل منها يعد بمثابة قطاع مستعرض يمكن من خلاله رؤية كل جزئيات البيئة الحضرية. فقضية «تلوث البيئة» مثلاً لا تنحصر فقط في إطارها البيئوي، وإنما تمتد أيضاً لتشمل الأطر: الاقتصادية، والاجتماعية، والثقافية، والصحية، وتصير آنذاك «مشكلة مجتمعية شاملة».

ومن المعلوم أن أي نسق معرفي له اهتماماته الخاصة، وقضاياه الذاتية التي تكون إجمالاً الإطار العام الذي يشكل النسق ذاته ومنه تبرز مشكلاته وتقترح أيضاً حلول هذه المشكلات. وموضوع التحضر ينتمي ـ كما أردفنا ـ إلى مجموعة من الأنساق المعرفية التي تشارك جميعها في صياغته. فالتاريخ يبرز مسألة النشأة وتطورها، والجغرافيا تعرض للمكان وما حوله

(١) من خلال موضوع المدينة وتجسيدها لفكرة التحضر سوف نخصص فصلاً بأكمله لدراسة مثل هذه الظواهر والمشكلات بشكل مفصل.

وما به، والاقتصاد يركز على البنية المادية لذلك المكان والنشاط الذي يبذله سكانه، والديموجرافيا تهتم بالتركيب السكاني وتحلل عناصره وتتنبأ بإسقاطاته المستقبلية، والاجتماع يبحث في البناء الاجتماعي والتشكيل الطبقي وأنساق القيم التي تميز ثقافة المجتمع.

ولذا ألقى على عاتق كل نسق معرفي ضرورة الإلمام بالإسهامات التي يمكن أن تقدمها الأنساق الأخرى لخدمة ذات القضية، مع التركيز ـ بطبيعة الحال ـ على المدخل الذي تتبناه الدراسة.

وليس من قبيل المبالغة أن نقول بأن «قضايا» أي موضوع «ومناهجه» يمثلان إطاراً واحداً لا انفصال بين عناصره ومكوناته، فكل منهما في خدمة الآخر ويشكلان معاً المنطلق الأساسي لمعالجة المسائل الفرعية التي يفرزها هذا الإطار.

وإذا كنا قد تناولنا بإستفاضة مسألة القضايا، فإنه يمكن القول بأن المناهج والأساليب المستخدمة في تناول موضوع التحضر شديدة التنوع والاختلاف. فمن منهج جغرافي إلى آخر ديموجرافي، ومن أسلوب تاريخي إلى آخر مقارن، ومن منهج اقتصادي إلى آخر سسيوانثروبولوجي.

ورغم الارتباط الواضح بين المناهج، والمداخل (فيستحوذ المدخل الجغرافي مثلاً على المنهج الجغرافي ويعتمد الاتجاه الاجتماعي على المنهج السسيوانثروبولوجي وهكذا...) إلا أنه ليس بلازم أن يحدث هذا الإقتران الشرطي، فكل مدخل (أو اتجاه) ينبغي أن يعتمد على أكثر من منهج وبخاصة تلك المناهج التي لا تنتمي إلى طبيعته ففي استخدامها إثراء للقضية موضوع الدراسة، وتطوير للمنهج المستخدم في ذات الوقت.

ونظراً للتداخل الواضح، والارتباط الوثيق بين قضايا الموضوع ومناهجه فقد احتوى هذا الكتاب على تحليل مفصل لهذين الجانبين بالنسبة لقضية التحضر. ورغم تخصيص كل باب (من بابي الكتاب) لمناقشة جانب

من هذين الجانبين، إلا أن الإنفصال لم يكن وارد فيما بينهما فقضايا التحضر مقدمة ضرورية ولازمة لفهم الموضوع فهي تتضمن الأسس التي ترتكز عليها عملية التحضر، وتشرح المعايير التي يمكن الحكم على هذه العملية من خلالها(١).

وترتبط الأهداف المقترحة لهذا الكتاب بالأسباب التي دفعت إلى صياغته، فقد كانت ـ كما تقدم ـ أسباباً علمية ـ أكاديمية، ونظرية، وتطبيقية. فهي جميعاً تمثل محاور رئيسية تدور في فلكها هذه الدراسة وتحاول أن تقدم إجابات ـ ولو أولية ـ عن الأوضاع الأكاديمية لقضية التحضر والمسائل النظرية لها، فضلاً عن المجالات التطبيقية المميزة لتلك القضية.

وفي ضوء ذلك يمكننا أن نحدد ثلاثة أهداف رئيسية لهذا الكتاب على النحو التالي:

الهدف الأول: التعرف على الأوضاع الحالية لدراسات التحضر:

ويمكن الوصول إلى تحقيق هذا الهدف عن طريق دراسة الأصول الأولى لفكرة التحضر، وكيف تناولها العلماء على اختلاف تخصصاتهم، وارتباط اتجاهات دراسة هذه الفكرة بالنظرية الاجتماعية المعاصرة. ونحاول عن طريق هذه المقدمة التعرف على الأحوال المعاصرة لدراسات التحضر، والأساليب التي اتبعتها لتحليل القضايا التي تفرزها هذه الدراسات وذلك بغض النظر عن إطارها المنهجي.

(١) لمزيد من التفصيلات فى هذا الجانب راجع المصدرين التاليين:

— Strong, A.; «Planned Urban Environments», The John Hopkins university Press, 1971.
— Eldredge, H.; «Alternative Possible Urban Futures», In: press, I. and Smith, M. (eds), «Urban Place and Process», Op. Cit.

الهدف الثاني: دراسة المداخل المختلفة لتحليل قضية التحضر:

ويحتل هذا الهدف جزءاً غير يسير من أهداف الدراسة فهو يسعى إلى إعطاء تصور متكامل عن الرؤى المتنوعة للظاهرة. وقد أمكن الجمع بين أكثر من مدخل في اتجاه واحد، فكان المدخل الجغرافي ـ الإيكولوجي، وأدمج المدخل الديموجرافي مع الإحصائي، وارتبط المدخل التاريخي بالمقارن، واقترن الاقتصادي بالإنتاجي، وتوحد المدخل السياسي مع الإداري، وتفاعل الاجتماعي مع الثقافي.

الهدف الثالث: تحليل للمناهج المتعددة في دراسة التحضر:

ويتسق هذا الهدف مع الهدفين السابقين حيث تنبثق المناهج: الجغرافية، والتاريخية، والاقتصادية والسسيوانثروبولوجية من المداخل السابقة التي هي في الأصل وليدة اتجاهات نظرية متنوعة. ويمتد هذا الهدف ليصل إلى مقترح باتجاه متعدد المداخل يمكن استخدامه في دراسة التحضر.

وينقسم هذا الكتاب إلى بابين رئيسيين يضمان أحد عشر فصلاً وينتهيان بخاتمة أما الباب الأول فقد خصص لمناقشة مفهوم التحضر وقضاياه (وذلك من خلال إطار نظري) فيتعرض الفصل الأول إلى موضوع التحضر في الفكر الاجتماعي حيث يتناول المدينة كموضوع مشترك في تراث الفكر الاجتماعي بعامة، ويعرض لآراء بعض السلفيين في مسألة العمران البشري فضلاً عن تصورات رواد علم الاجتماع في قضية التحضر ويختم هذا الفصل برؤية التحضر في ضوء النظرية المعاصرة و ذلك في إطار من التحليل النقدي.

ويناقش الفصل الثاني المداخل المعرفية في دراسة التحضر وقد أمكن حصرها وتجميعها في ستة رئيسية هي المدخل: الجغرافي ـ الإيكولوجي،

والديموجرافي - الإحصائي، والتاريخي - المقارن، والاقتصادي - الإنتاجي، والسياسي - الإداري، والاجتماعي - الثقافي.

ويعالج الفصل الثالث موضوع الحضرية، والتحضر (بإعتبار أن الأولى ظاهرة، والثانية عملية) فيتناول اتجاه مناطق العالم نحو الحضرية، ويحدد مقاييس الحضرية ومؤشراتها، ويناقش عملية التحضر من حيث كيفية حدوثها وشروطها، ويعالج معدلات التحضر وأشكاله، ويناقش أخيراً قضية الفروق الريفية - الحضرية من خلال رؤية نقدية.

ويخصص الفصل الرابع لدراسة فكرة «المكان الحضري» وذلك من الجوانب: الفيزيقية، والاقتصادية، والاجتماعية، والثقافية. فتناقش استخداماته (وتعددها وتداخلها وتكاملها) كما تطرح مسألة الاستخدام الأمثل للمكان الحضري، وعلاقة هذا المكان بالبيئة الحضرية.

أما الفصل الخامس فيعرض للمدينة من حيث تجسيدها لفكرة التحضر وذلك في ضوء عناصر مختلفة مثل: سكان المدينة، والتركيب الطبقي لهم، وظاهرتا: فقراء الحضر، والحركات الاجتماعية بالمدينة، ويختم هذا الفصل بمناقشة مسألة اشتراك القرية مع المدينة في تشكيل صورة التحضر.

ويحلل الفصل السادس (والأخير) من هذا الباب العلاقة بين التحضر ونوعية الحياة. فمن خلال تحليل سسيوانثروبولوجي يبحث العلاقات التبادلية بين المكان ونوعية الحياة، ويتطرق إلى دراسة ظاهرة الأحياء المتخلفة بالمدن، ويناقش نسق القيم الحضرية، والهجرة والعمالة وعلاقتهما بتكيف المهاجرين بالمدينة ويصل في النهاية إلى تحليل العلاقة بين الهجرة والتكيف بصفة عامة.

أما الباب الثاني فيتعرض لدراسة مناهج التحضر (وذلك في إطار منهجي) وينقسم هذا الباب إلى فصول خمسة يناقش الأول منها (والسابع في التسلسل العام للفصول) منهج الوحدة الحضرية كمنهج جغرافي -

ديموجرافي فيعرض لطبيعة الوحدة الحضرية وخصائصها، والبناء المكاني لها وحدودها وأساليب تعيينها. . . إلخ.

ويخصص الفصل الثامن لتحليل المنهج التاريخي - المقارن (سواء داخل المجتمع الواحد أو بين المجتمعات بعضها البعض) وذلك في ضوء عناصر مثل: البعد الزمني وتشكيل عملية التحضر، والتفاوتات بين الأنماط الريفية والحضرية (عالمياً ومحلياً)، والعلاقات التبادلية بين الأنماط الحضرية، ويختم هذا الفصل بتحليل فكرة المتصل الريفي - الحضري (والتعرض لمقاييس أخرى).

ويناقش الفصل التاسع أسلوب التحليل الاقتصادي - الإنتاجي وذلك من خلال دراسة نمط الإنتاج الحضري، والتعرف على مجالات التخصص الإنتاجي فضلاً عن تحليل أساليب النقل وتكلفته وقد أمكن التعرف على هذه العناصر في ضوء اهتمامات علماء الاقتصاد بالدراسات الحضرية وكذلك الأساليب الفنية المستخدمة في الدراسات الاقتصادية الحضرية، واختيار مواقع الأنشطة.

أما الفصل العاشر فقد اهتم بإبراز منهج التحليل السسيوانثروبولوجي عن طريق مناقشة مسألة البناء الاجتماعي في علاقتها بالتركيب الطبقي للحضر، ومحاولة كشف السمات الاجتماعية - الثقافية للمناطق الحضرية، وكذلك دراسة قضية الكثافة السكانية ودلالاتها الاجتماعية والثقافية، ونختم هذا الفصل بالإشارة إلى مسألة توزع المناطق الثقافية بشكل قد لا يتسق مع المناطق الجغرافية للمكان الحضري.

وكان الفصل الحادي عشر هو ختام هذه الدراسة حيث حاولنا فيه تصور ملامح الاتجاه متعدد المداخل في دراسة التحضر ونبدأه بمناقشة قضية التحضر كعملية متكاملة ومحصلة لعمليات أخرى فرعية في ذات الوقت، ثم نحلل فكرة تداخل الأبعاد وتكاملها في فهم التحضر، ونؤكد على

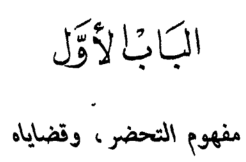
ضرورة اتباع الاتجاه متعدد المداخل في دراسات التحضر، ونختمه بتصور شروط اتباع المنهج المقترح.

أما خاتمة الدراسة فنعرض فيها لأهمية دراسة الإطار الكلي للتحضر، والأوضاع الحالية في الدراسات الحضرية والجوانب السلبية التي تتضمنها. كما نناقش فيها الإرتباط الذي وجدناه مفقوداً بين ظاهرة التحضر وغيرها من الظواهر، ونركز على الرؤية التاريخية ونؤكد أهميتها في التحليل الحضري، ونشير في النهاية إلى الخطوات المستقبلة سواء بالنسبة لهذه الدراسة، أو فيما يتعلق بالدراسات الحضرية ككل.

وبعد.. فإنه لا يسعني ـ مع نهاية هذه المقدمة ـ إلا أن أحيل الفضل لأصحابه فلم يكن من المقدر لهذه الدراسة أن تظهر لولا المساعدات الفعّالة من الأساتذة والزملاء والأصدقاء وهم كثير ومن أبرزهم يهمني أن أذكر الأستاذ الدكتور محمد الجوهري عميد كلية الآداب بجامعة القاهرة الذي لم ينقطع تشجيعه لي يوماً واحداً فقد تبنى بإخلاص هذا المشروع العلمي وكان يدفعني دفعاً إلى مواصلة العمل والكدح. أما الزميل الفاضل الأستاذ الدكتور السيد الحسيني أستاذ الاجتماع بجامعة عين شمس ففوق علمه الغزير الذي أفدت منه بحق (وبخاصة في مجال الاجتماع الحضري حيث يعد بصدق واحداً من أبرز رواده) أمدني بكثير من الكتابات التي أعانتني على تأصيل هذا الموضوع ودراسته وفق قائمة نادرة من المراجع التي احتواها كتابه القيم: «المدينة: دراسة في علم الاجتماع الحضري». ولا أستطيع أن أغفل حيوية المناقشات المثمرة التي دارت بيني وبين صديقيَّ الزميلين العزيزين الأستاذ الدكتور سالم عبد العزيز محمود الأستاذ المساعد بجامعة الملك عبد العزيز بجده، والأستاذ الدكتور عاطف أحمد فؤاد الأستاذ المشارك المعار لجامعة الملك سعود بالرياض ففضلهما عليّ لا ينكر وإليهما أوجه تقديري وامتناني. والحمد لله أولاً وأخيراً.

الدوحة في مايو ١٩٨٣

محمود الكردي



مفهوم التحضر، وقضاياه

الفصل الأوّل

موضوع التحضر في الفكر الاجتماعي

لا أحد يستطيع على وجه الدقة أن يحدد الحقبة التاريخية التي ظهر فيها أول تجمع بشري يحمل السمات الأساسية للشكل الحضري. وقد يرجع ذلك بصفة رئيسية إلى التراث المتوافر عن أحوال «المدن» بالعالم سواء في وقتنا المعاصر أو في فترة تاريخية سابقة. فكثير من المعلومات التي يحملها هذا التراث تنتمي إلى مصادر لا تعكس بالضرورة حياة اجتماعية ـ اقتصادية واقعية بقدر ما تتصل بكم غير قليل من الخرافات، وبمعلومات استقيت أساساً من دراسة الآثار فضلاً عن تصورات العلماء ـ المعتمدة على هذه المصادر ـ لمدن اندثرت وغابت عن التاريخ.

غير أن هناك، رغم ذلك، دراسات أخرى رائدة في مجال تأصيل فكرة التحضر ونشأة المدن بشكل يمكن أن يفيدنا كثيراً في تتبع نشأة مدينة قديمة، أو إضمحلال أخرى، أو ازدهار ثالثة وهكذا.. كما أن المتتبع للتاريخ الاقتصادي، والاجتماعي، والسياسي لأي مجتمع من المجتمعات يمكن أن يضع يديه بسهولة (بشرط أن يقوم بتنقية هذا التاريخ وفرزه) على الظروف الأساسية التي ساهمت في نشأة هذه المدينة، أو اندثار تلك فهو يمثل صورة واقعية صحيحة لتطور المجتمع ـ حضرياً كان أو غير ذلك ـ مع ما يرتبط بذلك من ظهور أنساق اجتماعية مصاحبة لنمو المدينة.

ومن السذاجة أن نتصور أن دراسة التحضر ـ بما تشمله من تصنيفات للمدن والأشكال الحضرية الأخرى ـ هي حكر على فرع

تخصصي بذاته. فالإسهامات الحقيقية والجادة في هذا الميدان قد قام بها متخصصون في فروع مختلفة لعل أهمها: الاقتصاد، والجغرافيا، والتاريخ، والعلوم السياسية، والأنثروبولوجيا الاجتماعية، والاجتماع[١].

وكما هو الحال في دراسة أية ظاهرة مركبة كانت مسألة التحضر، فهي تتشكل من جوانب مختلفة تتفاعل معاً وتتوحد لتنتهي إلى صياغة بناء كلي يتجسد في شكل حضري. ومن هنا كانت الحاجة ماسة إلى تكامل فروع العلم المختلفة السابقة وغيرها حتى يتولى كل منها دراسة جانب معين في هذه العملية التي تصيب كل المجتمعات.

وإذا كانت «المدينة» City هي الموضوع المشترك في دراسة التحضر من قبل جميع أولئك الذين قدموا إسهاماتهم في هذا الميدان، فإن ذلك يرجع بطبيعة الحال إلى التجسيد الملموس الذي تمثله المدينة كشكل حضري في دراسات التحضر بعامة. كما أن المدينة هي الإطار المكاني المحدود الذي يمكن تحديد ـ ولو بصورة تقريبية ـ زمن نشأته، والعوامل التي كانت وراء هذه النشأة والظروف المحيطة بها، فضلاً عما يرتبط بذلك من مشكلات تحد من أدائها لوظائفها وكذلك فإن المدينة تمثل نمطاً معيشياً محدد الأنساق يختلف عن غيره من الأنماط ويمارس تأثيراته على ساكنيه بشكل يمكن معه وصفهم بأنهم «سكان حضريون» ارتبطت ظروفهم بعوامل معينة دفعتهم للإقامة بها والاستقرار، واكتسبوا مقابل ذلك سمات معينة نتيجة تميزهم من حيث المهنة، والدخل، والثقافة، والسكن. . . إلخ.

من هنا كانت المدينة تمثل موضوعاً مشتركاً ليس في نطاق المهتمين بدراسة التحضر فحسب، وإنما أيضاً في تراث الفكر الاجتماعي بعامة.

---

(١) راجع في هذه النقطة المصدر التالي:

— Hauser P. and Schnore L. (eds.); «The Study of Urbanization», John Wiely and Sons, Inc. N.Y., 1965 P.49.

ولعل مرد ذلك أن فروع المعرفة المكونة للفكر الاجتماعي هي ذاتها المهتمة بتناول قضية التحضر وتحليلها(١).

وقد يبدو المثال الكلاسيكي في هذا الصدد موضحاً لهذه الفكرة حيث يذهب إلى أنه لدراسة مدينة ما بشكل متكامل فإنه ينبغي أن نتعرف على موقعها الجغرافي وحدودها المكانية وظروفها من حيث المناخ والطقس والأحوال البيئية التي تتعرض لها، كما أنه من الضروري أن نحصر سكانها ليس من حيث الحجم فقط، وإنما أيضاً من حيث توزيعهم وخصائصهم وكل المشكلات التي لها يتعرضون. غير أن ذلك يكون فارغ المعنى إن لم يرتبط بتحليل شامل للهيكل الاقتصادي للمدينة فتحدد مواردها الطبيعية والبشرية ومصادر الانتاج بها، وتخصصها الإنتاجي وحراك الموارد منها وإليها. كما أن البعد التاريخي يؤثر إلى حد بعيد في تفسير الأوضاع الحالية التي نجد عليها المدينة سواء من حيث النشأة، أو التطور، أو الأوضاع المستقبلية. أما الإطار السياسي فيشكل بعداً هاماً وأساسياً من أبعاد التحليل الحضري فالمدينة دائماً وعلى مر العصور كانت مركزاً للتنظيم السياسي والإدارة والحكم كما أنها تمثل الشكل السياسي الرسمي للدولة الذي تمتد تأثيراته لبقية أرجاء المجتمع. ويمثل البعد الاجتماعي محوراً حيوياً ـ على الأقل في حدود اهتمامنا بدراسة هذا الموضوع ـ في تناول هذه المسألة فهو في حقيقة الأمر يمثل محصلة لكل الأبعاد السابقة بحيث يمكن الإستعانة به دائماً في تفسير كافة الجوانب الأخرى. فما ذكر آنفاً عن السمات الحضرية التي تشخص سكان الحضر لم تتكون هكذا دون جذور تربط فيما بينها. وتتمثل هذه الجذور في نسق للقيم يكاد يتشابه إلى حد بعيد بين سكان هذا النمط على اختلاف المجتمعات وتنوعها. ويتحدد محتوى

(١) لتحليل أبعد في هذه النقطة نحيل القارىء إلى المصدر التالي:

— Dyos, H.J.; «The Growth of Cities in the Nineteenth Century: A Review of some Recont writings», Victorian studies Pub., London, 1966, PP. 24 - 28.

هذا النسق من كل الأبعاد السابقة فهو إنعكاس صادق لنوعية مهنة، وكمية دخل، ومستوى تعليم، ونظام سكن أي أنه باختصار صورة أمينة لنوعية الحياة التي يعيشها سكان الحضر.

ورغم الأهمية الكبرى التي تعول عليها دراسة البعد الاجتماعي للتحضر بعامة والمدينة بخاصة، فإن كمية الدراسات والبحوث المتوافرة وكذا نوعيتها لم تكد تغطي القضايا الرئيسية في هذا البعد[١]. بل أنه من غير المبالغة أن نقرر أن الدراسات المتاحة ـ عالمياً ومحلياً ـ عن هذا الجانب هي الأقل عدداً والأضعف نوعية إذا ما قورنت بمثيلتها المتوافرة عن بقية الجوانب. ولم يكن ذلك وليد صدفة وإنما أضيف إلى الأسباب العامة لضآلة الاهتمام بهذه القضية عموماً ومن كافة الجوانب. أسباباً أخرى خاصة لعل أهمها أن دراسة الجانب الاجتماعي للتحضر يستلزم الإلمام الكافي بكل الأبعاد الأخرى فبواسطتها يحدد الباحث تصوراته المبدئية، ومنها يستلهم تفسيراته النهاية[٢]. كما أن هذا الجانب يستلزم إجراء دراسات مقارنة سواء على المستوى التطبيقي أو الميداني؛ الأمر الذي يشكل قدراً من الصعوبة ويحتاج كثيراً من الوقت والجهد والمال. ولا يمكننا أن نغفل عاملاً آخر يتمثل في حاجة الدراسات الاجتماعية للتحضر إلى البيانات التي قلما تتوافر ـ وبخاصة في حالة المجتمعات المتخلفة ـ دون إجراء دراسة ميدانية يقوم الباحث فيها بنفسه لإعداد البيانات وتجهيزها. وفي مقابل ذلك قد لا نلحظ نفس الصعوبة في الجوانب الأخرى حيث أن المجتمع ذاته يكون حريصاً ـ قبل حرص الباحث ـ على توفير البيانات التي تعد أساسية بالنسبة

---

(١) لا يكاد يخلو أي مرجع مهم في دراسات التحضر عموماً، وعلم الاجتماع الحضري خصوصاً من الإشارة إلى هذه الحقيقة للدرجة التي صارت معها وكأنها بديهية يبدأ كل باحث منها افتراضاته!.

(٢) قد يساعد في التدليل على هذه المسألة ما يلاحظ من أن الغالبية العظمى من المشتغلين بعلم الاجتماع الحضري لم يكونوا أصلاً متخصصين في علم الاجتماع وإنما تصدوا لدراسة مشكلات هذا الفرع من خلال خلفيتهم ـ الاقتصادية أو الجغرافية في الغالب ـ وقد ساعدهم ذلك إلى حد بعيد في دراساتهم.

للجوانب الجغرافية، والديموجرافية، والاقتصادية مثلاً الأمر الذي يسهل كثيراً على الباحثين في هذه الميادين إجراء دراساتهم عن المدينة.

ويبدو أن هناك اتفاقاً يكاد يكون عاماً بين معظم المشتغلين بقضايا التحضر، والمدينة على أن هناك مسائل لها الأولوية عن غيرها سواء كان ذلك على مستوى التخصص الفرعي لكل باحث أو على مستوى التناول الشامل للموضوع. وإذا كان اهتمامنا الرئيسي سوف يتركز حول القضايا الاجتماعية فإنه يحسن بنا هنا أن نحدد موضوعين رئيسيين سعى نحوهما كثير من علماء الاجتماع الحضري المحدثين (وبخاصة في الدول النامية). أما الموضوع الأول فيتصل بسكان المدينة من حيث مصادرهم وحركة انتقالهم من الريف إلى المدينة ـ في أغلب الأحوال ـ وعملية تكيفهم مع حياة المدينة مع ما يرتبط بذلك من متغيرات جديدة أهمها: المهنة، والسكن، والعلاقات الاجتماعية[1]. ويشكل التركيب الطبقي الحضري موضوع الاهتمام الآخر لدى علماء الاجتماع الحضري فهو يعكس بوضوح الإطار العام الذي تتحرك داخله كل فئات المجتمع الحضري وشرائحه، كما أنه يكشف بجلاء طبيعة الإنتاج وعلاقاته وانعكاساته على مجمل الحياة الحضرية[2]. وتحمل هذه القضية بين طياتها موضوعاً على جانب كبير من الأهمية وهو «فقراء الحضر» Urban Poor مع ما يتصل به من مسائل فرعية مثل: سكنى المناطق المتخلفة من المدن، والبطالة، وصور الإنحراف المختلفة (وأشهرها انحراف الأحداث) فضلاً عن ظهور بعض المهن الطفيلية، وتكوين العصابات... إلخ.

ويرتبط البناء الاجتماعي الحضري بعامة بكافة الأنساق الاقتصادية،

(١) يمكن للقارىء ـ كي يستزيد من هذا الموضوع ـ أن يرجع إلى المصدر التالي:
— Davis, K.; «The Urbanization of The Human Population» In:
Breese, G. «The City in Newly Developing Countries: Readings on Urbanism and urbanization», Prentice - Hall, N.J., 1972, PP. 5 - 209

(٢) يمكن مراجعة هذه القضية تفصيلاً في: السيد الحسيني؛ «المدينة: دراسة في علم الاجتماع الحضري»، دار الكتاب للتوزيع، القاهرة، ١٩٨٠ (الفصل العاشر ص. ٣٠١ ـ ٣٢٢).

والسياسية، والثقافية للمجتمع الحضري إرتباطاً يكاد يكون تاماً فمنها تتحدد هويته ويمكن صياغة أبعاده الكلية والتفصيلية.

وقد يحسن بنا بعد الإشارة السريعة السابقة عن التحضر كموضوع مشترك في تراث الفكر الاجتماعي بعامة، أن نتوقف قليلاً عند مصطلحات كل من: «الحضر» Urban «والتحضر» Urbanization «والحضرية» Urbanism. فقد ورد في لسان العرب المحيط[1] أن لفظ «حضر» من الحضور نقيض المغيب، والحضر خلاف البدو. ويشتق من الحضر «الحاضر» أي المقيم سواء في المدن أو القرى في مقابل «البادي» أي المقيم في البادية. والحضر، والحضرة، والحاضرة خلاف البادية.

ويضيف «المنجد»[2] إلى مادة حضر كلمة «تحضر» وذلك في ذكره: «أن البدوى تشبه بأخلاق الحضر فتحضر»... ويعني بالحضر عموماً كل استقرار يحققه الفرد في مكان ما بشرط أن يكون لأمد بعيد. ومن ثم كان مصطلح البداوة يعني بمعناه الضيق السعي من مكان لآخر وراء المرعى.

أما الحضرية فهو الاتجاه نحو سكنى المناطق الحضرية وتعميرها والعمل على توسيع نطاقها، وهو اتجاه عالمي وليس قاصراً على منطقة بعينها رغم ما يتسم به من تفاوت في الدرجة، والمستوى.

وإذا كان الإستقرار بمراكز عمرانية ـ حضرية كانت أو ريفية ـ هو نقيض البداوة، فإن ذلك يؤكد على أن القرى والريف يدخلان ضمن مفهوم الحضر. ويضفي ذلك تعقيدات شتى على التمييز بين الريف والحضر التي لم تزل محل نقاش أكاديمي مستفيض[3].

(١) راجع: ابن منظور، لسان العرب المحيط، دار لسان العرب، بيروت، (لم تذكر سنة النشر) ص: ٦٥٩.

(٢) المنجد في اللغة والعلوم والآداب، المطبعة الكاثوليكية، الطبعة التاسعة عشر، بيروت (لم تذكر سنة النشر)، ص: ١٣.

(٣) لعل اختلاف النشاط الاقتصادي السائد في المدينة عنه في القرية، وكذلك التفاوت في =

غير أن هناك أسساً عامة تطبقها معظم المجتمعات للتفرقة بين الأنماط المعيشية المختلفة وترتبط هذه الأسس بالبنيان الاقتصادي، والتركيب الاجتماعي، والنطاق الإداري للمجتمع. فقد درج العلماء على اعتبار أنه إذا كان النشاط الاقتصادي للمجتمع غير معتمد على الزراعة، فإنه يمكن تصنيفه ضمن المناطق الحضرية (سواء كان معتمداً على نشاط صناعي، أو تجاري، أو خدمي أو غير ذلك).

أما البنيان الاجتماعي فهو شديد التعقيد في النمط الحضري حيث تسود العلاقات الثانوية وتسيطر فكرة التنظيمات على كل أوجه الحياة، وتتحدد بجلاء التفاوتات الطبقية بين شرائح المجتمع وتبرز عناصر معينة بنسق القيم السائد يكون لها الغلبة والهيمنة (قيمة الوقت مثلاً).

ولا يعني ذلك أن البنيان الاجتماعي سواء بالنمط الريفي أو البدوي يتسم بالبساطة أو الأولية وإنما ترتبط سماته بنوعية الحياة به: اقتصادياً، واجتماعياً، وثقافياً. فلسنا مع الذين يعتقدون بسهولة الحياة الريفية أو البدوية مقابل تعقد الحياة الحضرية، فالمقابلة هنا والمقارنة خاطئة وبخاصة عندما تتخذ شكل طرفين: أحدهما حضري، والآخر ريفي (أو بدوي) فالعلاقات بين كل الأنماط قائمة ودائمة، ومتصلة وبخاصة في المجتمع الحديث[1].

وحين نتفحص النطاق الإداري الذي يحدد رسمياً الأنماط المعيشية

= أساليب الحياة في كلٍ يمثلان سببين من الأسباب التي جعلت هناك تمييزاً قائماً بين الحضر، والريف. أما عندما تتم المقارنة بين هذين النمطين من جانب ونمط البادية من جانب آخر فإن الصورة تتضح كثيراً. وفي ذلك يمكن مراجعة: عمر الفاروق سيد رجب؛ التحضر في المملكة العربية السعودية، ضمن الجزء الأول من دراسة التحضر في الوطن العربي، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، ١٩٧٨، ص: ٤٧٣.

(١) لعل التناول العلمي الحديث لقضية الأنماط المعيشية ـ ريفية كانت أو حضرية أو بدوية ـ يؤيد وجهة نظرنا في ذلك فقد باتت اليوم مسألة التمييز بين نمطين أو أكثر مسألة كلاسيكية تنتمي إلى التراث الأكاديمي أكثر مما تتصل بواقع المجتمعات.

القائمة فإننا نجده في الواقع لا يتسق مع الهيكل الاقتصادي أو البنيان الاجتماعي السائدين، كما أنه لا يحدد بدقة التفاوتات الموجودة بين هذه الأنماط فالتداخل قائم ولا يمكن أن يلغيه ـ أو يهون منه ـ حد إداري سائد.

إن تناول موضوع التحضر لم يكن محدوداً بفكر اجتماعي حديث وإنما تمتد جذورة لتصل إلى ما يزيد عن أربعة عشر قرناً حين ذهب عبد الرحمن بن خلدون (١٣٣٢ ـ ١٤٠٦ م) بأن الموضوع الرئيسي لعلم الاجتماع هو «دراسة العمران البشري» الذي ينشأ عن تجمع الأفراد وتفاعلهم معاً. وينجم عن هذا التفاعل مجموعة من الظواهر، والأنساق، والنظم كالنظام السياسي، والاقتصادي، والتربوي، والديني فضلاً عما يحدث بين أفراد المجتمع من عمليات مثل: التعاون، والتنافس، والصراع، والتكيف، والتنشئة الاجتماعية[١]... إلخ.

ويؤكد بن خلدون أن «دراسة العمران البشري تشمل ما يعرض لطبيعة ذلك العمران من التوحش، والتأنس، والعصبيات، وأصناف التغلبات للبشر بعضهم على بعض، وما ينشأ عن ذلك كله من الملك والدول ومراتبها، وما ينتحله البشر بأعمالهم ومعاشهم من الكسب والمعاش والعلوم والصنائع، وسائر ما يحدث في ذلك العمران من أحوال»[٢].

وقد تعرض بن خلدون في الفصل الرابع من مقدمته الشهيرة لنشأة المدن ومواطن التجمع الإنساني وما تمتاز به المدن عن غيرها من مختلف

---

(١) راجع في هذا الشأن:
ـ عبد الباسط محمد حسن؛ علم الاجتماع (الكتاب الأول، المدخل)، دار غريب للطباعة والنشر، القاهرة، ١٩٧٧، ص: ١٠١.
(٢) لمزيد من التفصيل في مقدمة ابن خلدون راجع:
ـ علي عبد الواحد وافي، مقدمة ابن خلدون، لجنة البيان العربي، القاهرة، ١٩٦٥.

الوجوه: العمرانية، والاقتصادية، والاجتماعية، واللغوية. ولم يخرج بن خلدون كثيراً عن غيره ممن أتوا بعده في المقارنة بين الأنماط المعيشية القائمة. غير أنه إذا كانت المقارنة في الآونة المعاصرة تتم بين ريف وحضر، فإن مقارنة بن خلدون كانت تجري بين بادية، وحضر. فهو يرى الحضر من خلال المصطلح اللغوي سالف التوضيح من حيث ضمه للمدن والقرى معاً كما أن البادية في عهده كانت تمثل نمطاً شاسع الأرجاء مؤثر في الحياة الاجتماعية بالمجتمعات التي عاش بها واستقر(١).

وقد ذهب بن خلدون إلى أن المدن تطبع سكانها بطابع خاص وتؤثر في نشاطهم وعلاقاتهم الاجتماعية كما أنها تتطور بسرعة من حيث الاتساع المكاني، وازدياد معدلات النمو السكاني، ومظاهر العمران المختلفة وهذا التطور من شأنه أن يحدث تطوراً مشابهاً في العلاقات والنظم الاجتماعية المميزة لسكان المدن. أما المناطق البدوية فهي تتطور - في رأي بن خلدون - ببطء شديد وتتسم الظواهر الاجتماعية السائدة فيها بطابع الثبات والإستقرار النسبيين.

وعندما نشرع في تحليل فكر بن خلدون نجده بحق يعد من أوائل المفكرين الاجتماعيين الذين وضعوا تصنيفات للمجتمعات في الجزء الذي كتبه عن «طبيعة العمران في الخليقة وما يعرض فيها من البدو والحضر والتغلب، والكسب، والمعاش، والصنائع، والعلوم ونحوها، وما لذلك من العلل والأسباب» ويقوم هذا التصنيف أساساً - كما أردفنا - على التفرقة بين نمطين من المجتمعات هما: النمط البدوي، والنمط الحضري. فقد نظر ابن خلدون في أحوال الناس في عصره فرآهم مستقطبين حول فئتين لا ثالث لهما هما: البدو، والحضر. ثم قام بتحليل هاتين الفئتين فوجد أن

(١) يبدو أن مسألة تأثر ابن خلدون بترحالة بين بعض المجتمعات، وباستقراره في أخرى هي التي طبعت معظم آرائه بطابع يتحيز من خلاله تماماً للبدو ويهاجم فيه بشدة الحضر للدرجة التي فقد معها المنطق السليم اللازم لتحقيق الموضوعية العلمية.

صفات كل منها مغايرة بل ومضادة تماماً لصفات الأخرى، ووجد أيضاً أن هناك تفاعلاً مستمراً بينها فاستنتج من ذلك أن المجتمع في جميع حوادثه ـ الماضية والمقبلة ـ هو نتاج لهذا التضاد والتفاعل المستمرين بين البدو، والحضر[١].

وقد ذهب ابن خلدون إلى أن البدو أقدم ظهوراً من الحضر، وإلى أن البادية هي أصل العمران «فالبدو مقتصرون على الضروري في أحوالهم، عاجزون عما فوقه. والحضر معتنون بحاجات الترف والكمال في أحوالهم وعوائدهم، ولاشك أن الضروري أقدم من الحاجي والكمالي وسابق عليه، ولأن الضروري أصلي والكمالي فرع ناشىء عنه، فالبدو أصل للمدن والحضر وسابق عليهما لأنه أول مطالب الإنسان الضروري ولا ينتهي إلى الكمال والترف إلا إذا كان الضروري حاصلاً. فخشونة البداوة قبل رقة الحضارة»[٢].

وقد جعل ابن خلدون صفات البدوي مغايرة تماماً لصفات الحضري. فإذا كان البدوي شجاعاً لا يهاب الموت فالحضري جبان يؤثر الدعة، وإذا كان البدوي متوحشاً فالحضري مترف، وإذا كان البدوي طيب الخلق أقرب إلى الفطرة فالحضري إنسان أفسدته الحضارة وجعلته رخواً ومخادعاً كذاباً. . . إلى آخر هذه المقارنات التي كان ينتهي فيها ابن خلدون بنصرة البدوي دائماً على الحضري لأنه يرى أن كلاً منهما هو خليق البيئة التي يكون قد نشأ بها ولما كانت البيئة البدوية صحية سليمة فإنها تنتج إنساناً صحيحاً سليماً، والعكس دائماً هو الصحيح.

ويذهب ابن خلدون إلى أن المجتمع حينما يبدأ في الإنتفاع بثمرات

(١) راجع في هذا الشأن:
ـ علي الوردي؛ منطق ابن خلدون، معهد الدراسات العربية، القاهرة، ١٩٦٢.

(٢) لمزيد من التفصيل في هذه النقطة راجع:
ـ علي عبد الواحد وافي؛ مرجع سابق، ص: ٥٨٣ ـ ٥٨٤.

الحضارة ويأخذ في التحضر، يتطرق إليه الفساد وينتهي به الأمر إلى الهرم. . «والهرم إذا نزل بدولة فإنه لا يرتفع عنها».

ويؤخذ على آراء بن خلدون بعامة أن النتائج التي توصل إليها لا تنطبق إلا على المجتمعات التي شاهدها في رحلاته، أو عاش بها واستقر. فقانون العصبية عنده[١] لا يصدق إلا على شعوب العرب والبربر والشعوب التي تشبهها في التكوين والنشأة والظروف. كما أن مسألة روح القبيلة التي يعتبرها الأساس في تكوين النمط البدوي في تفاعلها بمسألة العصبية لا يصدقان دائماً على كل المجتمعات. فقد شهد التاريخ ـ قديمه وحديثه ـ بأن هناك دولاً كثيرة (صغيرة وكبيرة) قد تكونت وازدهرت دون أن يكون للعصبية أو لروح القبيلة دخل في نشأتها أو بقائها[٢].

ولا يمكننا أيضاً أن نتجاوز عن آراء ابن خلدون المتطرفة حول إصابة المجتمعات بحالة الهرم، ورغم أن ذلك متسق مع فكرته التطورية للمجتمعات (والتي اتفق معه غيره عليها ممن جاؤوا من بعده وأبرزهم هربرت سبنسر) إلا إن اختبار هذه الفكرة مع واقع كثير من المجتمعات ينبىء عن خطئها الفادح.

ولعل خطأ ابن خلدون قد نجم عن ربطه ـ غير المنطقي ـ بين عملية التحضر التي يمر بها المجتمع وحالة الفساد التي يراها ملازمة لذلك الأمر الذي ينتهي بها حتماً ـ طبقاً لرأيه ـ للهرم، والإضمحلال، والزوال.

وإذا تتبعنا مسيرة التاريخ في تفحص مسألة التحضر ونشأة المدن

(١) يؤكد ابن خلدون بأن الصراع بين البدو والحضر يعدّ أمراً حتمياً حيث إنهما يقعان على طرفي نقيض. ويتخذ هذا الصراع أشكال موجات هجوم متتابعة من البدو على الحضر. غير أن الصراع لا يأخذ شكل المواجهة إلاّ عندما تقوي العصبية ـ وهي أساس النظام القبلي ـ بتوحدها نتيجة لدعوة دينية أو ما يشبه ذلك لمواجهة العدو المشترك فتحدث للبداوة عندئذ الغلبة والسلطان.

(٢) عبد الباسط حسن؛ مرجع سابق، ص: ٢٧١.

لوجدنا أنه لا يكاد يخلو مؤلف أو بحث يتناول القضايا الاقتصادية والاجتماعية والسياسية عموماً من الإشارة لتلك المسألة وتحليلها سواء اعتماداً على منظور تاريخي، أو رؤية واقعية، أو تصور مستقبلي، أو كل ذلك مجتمعاً.

فإذا كان ابن خلدون هو من الأوائل الذين اعتنوا بدراسة هذه القضية فإنه بالقطع لم يكن خاتمهم فقد تبعه عديد من العلماء والباحثين. فلم تخل كتابات كارل ماركس Marx من الإشارة إلى العوامل التي تؤدي للنمو الحضري بالدول الرأسمالية وهو قد جمعها ـ اتساقاً مع فكره بطبيعة الحال ـ في البرجوازية، ونمو الطبقة العاملة، والظروف المحيطة بهم... إلخ بل أنه يذهب إلى أبعد من ذلك حين يقرر بأن التقسيم الفج للعمل بين يدوي، وعقلي قد أدى بدوره إلى وجود انفصال بين القرية والمدينة حيث يسود في الأولى بصفة عامة العمل اليدوي، وتتميز الثانية بالعمل العقلي أو الذهني(١).

ويقرر ماركس أن الخصومة أو العداء الناشىء بين القرية والمدينة قد بدأ مع التحول من البربرية إلى الحضارة، ومن القبيلة إلى الدولة، ومن المحلية إلى القومية. إن وجود المدينة يتضمن في ذات الوقت ضرورة وجود إدارة، وشرطة، وضرائب... إلخ وباختصار فإن نشأة المدينة قد إرتبطت بصفة رئيسية بتأدية بعض الوظائف التي تشكل فيما بينها الدور الحقيقي للمدينة.

ويذهب ماركس إلى أن التنافر بين المدينة والقرية ناجم أيضاً عن وجود ملكية خاصة تتسبب في تصنيف الناس إلى طبقات تتعارض

(١) لمزيد من التفصيلات في هذه النقطة راجع:

— Marx, Karl; «The City: The division of labour and the Emergence of Capitalism», Through: Abu - Lughod J., and Hay R., (eds) Thirs World Urbanization, Methuen, N.Y., 1977, PP. 22 - 28.

مصالحهم بل وتتناقض أيضاً(١).

ورغم أن التحليل الذي أورده ماركس بشأن المدينة يتسق تماماً مع فكره، فإن هناك أبعاداً أخرى لها وزنها وأهميتها لم يشر إليها ومن ذلك نذكر البعد الثقافي الذي يفصل بين القرية والمدينة ويسبب تنافراً حقيقياً فيما بينهما، كما أن الإطار التاريخي لوجود التفاوتات بين هذين النمطين المعيشيين مفتقد تقريباً في فكر ماركس وذلك رغم أهميته وحيويته.

ويشهد عالمنا المعاصر تفاوتاً واضحاً بين القرية والمدينة وبصفة خاصة في دول العالم الثالث حيث تزداد معدلات الهجرة في اتجاه المدينة مع ما يرتبط بذلك من أضرار ومساوىء في كلا النمطين(٢).

ولا يمكننا أن نتناول إنجازات رواد علم الاجتماع في ميدان التحضر والمدينة دون أن نشير إلى ماكس فيبر Weber حيث قام بدور بارز في التأريخ للمدن القديمة وبخاصة الإغريقية حيث أكد بأنها لم تكن أكثر من مراكز حضرية شبه ريفية(٣).

وقد ذهب ماكس فيبر إلى دراسة أثر التغير الذي يصيب المجتمعات بعامة في انتقالها من الاقتصاد المشترك إلى الاقتصاد الأحادي وأن ذلك - في رأيه - هو السبب الرئيسي لنشأة المدن على الأقل منذ القرن الثامن عشر.

وقد تتبع فيبر نشأة بعض المدن في أوربا - وبخاصة المدن الإيطالية - حيث وجود أن الإدارة الرشيدة لتلك المدن هي الدافعة لنموها نمواً متسقاً

---

(١) لعل هذه هي الفكرة الرئيسية لدى ماركس في تحليله للعلاقة بين القرية والمدينة - راجع:
— Marx, Karl; Capital, N.Y., 1958.

(٢) تحاول الدراسات الحديثة التي تجري في نطاق التحضر بدول العالم الثالث إثبات أن العلاقة بين القرية والمدينة هي المسؤولة أساساً عن خلق فرص للعمالة سواء في القرية أو المدينة الأمر الذي يؤثر في البنيان الاقتصادي لكليهما.

(٣) لتحليل هذه الفكرة راجع:
— Weber, Max; «The City» (Translated by Martindale d. and Neuwirth) Free Press, N.Y. 1958.

مع بنيانها الاقتصادي وطاقاتها البشرية ويضرب مثالاً على ذلك بالوضع الضرائبي بهذه المدن ومن أنها كفلت إلى حد ما حقوق سكانها[1].

إلا أن ڤيبر قد حذر من النمو العمراني غير المخطط للمدن ومن أن ذلك قد يؤدي إلى تضاؤل إمكانية الإستفادة من مواردها فوق ما ينشأ من مشكلات، اجتماعية وإدارية، وسياسية.

وإذا كانت آراء ابن خلدون، وماركس، وفيبر تعكس تصورات السلفيين والرواد معاً بشأن المدينة والعمران البشري فإن ذلك لم يكن سوى إرهاصة لتقديم بعض الآراء الأخرى للعلماء المحدثين حيث كانت لهم تصورات مختلفة وفي مجالات شتى. فالعالم الألماني «والتر كريستالر» Christaller مثلاً قد صاغ في عام ١٩٣٣ نظرية «المكان المركزي»[2] cen- tral Place باعتبارها نظرية إستنتاجية عامة صممت أساساً لتحديد حجم المدن، وعددها، وتوزيعها وكان لهذه النظرية تطبيقات على مسائل التجارة الحضرية والمؤسسات الرئيسية بالمدن.

وحتى عام ١٩٦٠ كانت هذه النظرية لم تزل ـ ربما ـ النظرية الوحيدة التي طورت وأصبحت مقبولة لدى معظم المشتغلين بهذا الميدان وبخاصة أولئك الذين يهتمون بدراسة أنساق المدن ونموها. والمكان المركزي ـ وفق إطار هذه النظرية ـ يعني به ابتداء «المركز الحضري» حيث تسعى إلى تصور ترتيب تسلسلي لمراكز العمران وذلك وفقاً لوظائفها بالدرجة الأولى فكانت هناك مثلاً «القرية الصغيرة» Hamlet، «والقرية» Village، «والبلدة» Town، «والمدينة» City. ولا شك أن هذا الترتيب يتسق مع الأدوار التي

(١) تعتمد معظم الدراسات التي أجريت في موضوع المدينة على الآراء القيمة ـ رغم كلاسيكيتها ـ التي قدمها فيبرو من هذه الدراسات نذكر:

— Mumford, L.; «The City in History» Penguin Books Ltd., Harmonds worth, England, 1975.

(٢) — Berry, B.J., «Cities as Systems within systems of Cities» In leahy W. and others (eds); Urban Economics: Theory, Development and planning, The Free Press, N.Y., 1970, PP. 162 - 163.

تؤديها هذه المراكز العمرانية ويكون مرتبطاً ـ كما تذهب النظرية ـ بمناطق السوق وشبكة المواصلات.

وقد ظهرت استخدامات جديدة لهذه النظرية حديثاً[١] فهي تفيد في فهم الهيكل المكاني الجزئي، وكذا مشروعات الخدمات (سواء توطنت هذه المشروعات في ذات المركز الحضري، أو في مركز آخر).

ولا يصح أن ننكر بحق دور العالم الألماني الآخر «فون تيونن» Von Tnunen في محاولته لتحليل فكرة الموقع، إلا أنه يمكن القول بأن العالم الألماني «الفريد فيبر» Alfred Weber هو المؤسس الأول لنظرية تكاد تكون شاملة في الموقع. فقد حاول أن يعتمد في بناء نظريته على مجموعة من الأسس العامة التي يمكن استقراؤها من خلال التطور التاريخي ذاته أي أنه حاول أن يشكل نظرية تتفق والتحولات البنائية للموقع. ومن ثم فقد تحدد منهج «فيبر» في التعرف على القوى التي تمارس تأثيرها على المنطقة المتخلفة والتي يقيم فيها مجموعة من البشر ويعيشون في ظل نسق اقتصادي منعزل (مغلق).

وفي ضوء هذا الافتراض تصور أن هناك خمس «طبقات» Strata تطورية تتميز إليها المنطقة بحيث تمثل الأبنية الموقعية لهذه المنطقة (وهي على التوالي المناطق: الزراعية، الصناعية الأولية، الصناعية الثانوية، التنظيم المركزي، التابعة المركزية) ولكل منطقة منها وظيفة تؤديها للمجتمع كل وللطبقات الأخرى سواء كانت مجاورة أو غير مجاورة[٢].

(١) في إطار هذه النظرية قدم لنا أوجست لوش Lösch إسهاماً جديداً متمثل أساساً في وجود الاقليم المتمم ذي الشكل السياسي، وكذلك شارك كل من Harper and Row في صياغتها بأن ركزا أساساً على إبراز نوعية المشكلات الاقتصادية التي تظهر بالمكان المركزي.

(٢) راجع في هذا الشأن:

ـ محمود الكردي؛ «النمو الحضري: دراسة لظاهرة الاستقطاب الحضري في مصر» (الطبعة الثانية) دار المعارف، القاهرة، ١٩٨٠، ص: ٣٠ ـ ٣٣.

ويفترض «فيبر» وجود علاقات تبادلية بين هذه المناطق (أو الطبقات) بعضها ببعض بشكل مؤثر وفعّال وغني عن البيان أن مشكلة الموقع التي تواجه منشأة فردية أقل تعقيداً بكثير من المشكلة العامة للموقع التي ترتبط أساساً بالأنشطة الاقتصادية للحيز Space وذلك من حيث احتياجها إلى تحديد مواقع الإنتاج والتدفقات بين الأقاليم التي تتعلق بالمدخلات والمخرجات في ذات الوقت.

وهناك علماء كثيرون حاولوا الإسهام في بناء نظرية شاملة للموقع تتصل أساساً بالأنشطة الحضرية[١].

ويعد فرانسوا «بيرو» F. Perroux هو أول من وضع دعائم لنظرية يطلق عليها «أقطاب النمو» (أو التنمية) Growth (or Development) Poles فقد نشر له في عام ١٩٥٥ مقال يمهد فيه لهذه الفكرة. وكانت نقطة إنطلاقه في هذه النظرية تنبع من أن التغير، والنمو لا يظهران ـ وسواء في الدول المتقدمة أو المتخلفة ـ في كل مكان، وفي وقت واحد؛ إنما الأمر لا يزيد عن أن النمو يظهر ويتضح في «نقط» أو «مواقع» محددة وينتشر من خلال قنوات مختلفة وبدرجة كثافة معينة بحيث يترك ذلك كله تأثيرات كلية على الاقتصاد القومي.. تلك النقط أو المواقع ـ وما يتصل بها ـ هي ما نقصده بأقطاب النمو أو التنمية[٢].

واستخدم هذا التعبير (أقطاب النمو Pole de Croissance) فيما بعد ذلك في الكتابات الفرنسية للدلالة على النمو في مجاله الإقليمي، أو القطاعي.

(١) من هؤلاء العلماء نذكر كلا من: لوش، ملفن جرينهت، لفيبر فبينما ركز الأول على تحديد الموقع المعظم للربح، اهتم الثاني بفكرة التجديدات بالموقع، وأدخل الثالث مسألة النقل في الاعتبار عند اختيار الموقع وتحديده (وسيرد بعض هذه الأفكار في موضع تال).

(٢) لمراجعة هذه الفكرة تفصيلاً نحيل القارىء إلى المرجع التالي:

— Perroux, F.; «Note on the Concept of Growth Pole» (Translated by Linda Gates and Anne Maria Mc Dermott) In: McKee, D., Dean R., Leahy W. (ed.); Regional Economics: Theory and Practice, The Free Press, N.Y., 1970, P. 94.

ويتلخص جوهر هذه النظرية في وجود منطقة ـ أو أكثر ـ من مناطق الدولة تتمتع بميزات معينة: اقتصادية واجتماعية، وجغرافية تجعلها محوراً للتنمية بالنسبة للمناطق الأخرى وتؤثر فيها بحيث تجعلها تتجه إليها دائماً. ويذهب «بيرو» إلى أن تنيمة ذلك القطب (أو المحور) تؤثر على تنمية المناطق التي تقع في نطاق نفوذه (أو تأثيره). ويمكن لهذا القطب أن يتسبب بطريقة مباشرة أو غير مباشرة في تحديد العلاقات بين الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية، وفي طريقة تأديتها لوظائفها.

ويطلق ألبرت «هيرشمان» A. Hirschman على أقطاب النمو تعبيراً مشابهاً ـ إلى حد ما ـ في المعنى وهو «نقط النمو»[1] Growing Points ويقصد بها تلك المناطق التي تظهر فيها قوى لها تأثير خاص على عملية التركيز المكاني للنمو الاقتصادي في الدولة. ويصحب ظهور هذه «النقط» انبثاق ظاهرة «النمو غير المتوازن» سواء بين الدولة وغيرها من الدول، أو بين الإقليم وجيرانه، أو حتى بين بعض الجماعات داخل الإقليم الواحد. ولذلك فإنه من الضروري لدراسة هذه النقط أن نبحث في العوامل أو القوى التي أثرت في ظهورها.

وترتبط فكرة أقطاب النمو ـ من حيث عوامل نشوئها، وطبيعتها، وتأثيراتها ـ بمسألة تحديد الحيز الاقتصادي والاجتماعي للإقليم[2]، ويتم ذلك عن طريق التعرف على طبيعة، ونوعية، وحجم العلاقات والتشابكات، والتدفقات Flows بين أقطاب أو نقط النمو.

ومن الملاحظ أن كثيراً من النظريات والإتجاهات التي وردت في تفسير عملية التحضر بالميل نحو التبسيط الشديد. فليس حقيقي تماماً

---

(١) — Hirschman, A., «Interregional and International Transmission of Economic Growth» In Friedmann j., and Alonso W. (eds.), «Regional Development and Planning», The M.I.T Press, N.Y., 1964, P. 623.

(٢) يعد «دافين» L. Davin هو أول من أشار إلى فكرة الأنماط التي تميز النمو وصنفها إلى أقطاب نمو فعّالة (نشطة)، وأخرى كامنة.

النظر إلى المدينة (أو الوحدة الحضرية) على أنها فقط: هيكل اقتصادي، أو بناء فيزيقي، أو وحدة إدارية، بل هي - أي المدينة - كل ذلك وفوقه هي نظام اجتماعي[١].

وقد لعبت التفسيرات السسيولوجية دوراً هاماً في رسم إطار الإتجاه الإيكولوجي البشري المتصل بقضية التحضر. ويمكننا مبدئياً تحديد مجال الإيكولوجيا البشرية في هذا الصدد بأنه عبارة عن «دراسة أنماط تحركات السكان واستيطانهم بمنطقة ما، وتأثرهم ببيئتهم الطبيعية، والاجتماعية، والثقافية»[٢] وتعد المدينة (أو المركز الحضري) - وفق هذا المعنى - في نظر علماء الإيكولوجيا البشرية بيئة طبيعية تظهر تنميتها قوى المنافسة الاقتصادية بحيث تستحث السكان كي يتجمعوا بمجتمعات محلية ذات أحجام وسمات متباينة لتصبح فيما بعد أكثر تعقيداً حتى تصل إلى شكل المدينة.

وقد نصل إلى جوهر هذا الاتجاه إذا تدارسنا حركة هؤلاء السكان، وعلاقتهم ببيئتهم من النواحي الفيزيقية، والاقتصادية، والاجتماعية بحيث يؤدي ذلك كله إلى اتساع البيئة وامتدادها وإلى النمو الحضري بصفة عامة.

وقد برز أقطاب دراسة الاتجاه الإيكولوجيا البشرية من بين زعماء مدرسة شيكاغو التقليدية أو من بين المحدثين في هذا الاتجاه[٣]. وسواء كانوا من بين هؤلاء أو أولئك؛ فإنهم جميعاً قد تأثروا بالاقتصاديين الذين كتبوا في هذا المجال وتخصصوا (وبخاصة فون يتونن، ولوش).

---

(١) — Richardson H.; «Regional Economics: Location Theory, Urban Structure and Regional Change», Weidenfeld and Nicolson, London, 1969, P. 170.

(٢) اهتم علماء الأيكولوجيا البشرية بإبراز نمط العلاقة بين السكان وبيئتهم فضلاً عن تتبعهم لنوعية النتائج أو الآثار الناجمة عن هذه العلاقة.

(٣) من هؤلاء العلماء يمكننا ذكر كلٍ من:

Duncan and Schnore and Gibbs and Martin

وقد خرج كل من «دنكان» و«شنور» بمفهوم جديد في هذا المجال أطلقا عليه «المركب الإيكولوجي»(١) Ecological Complex ويتشكل هذا المركب من أربعة مكونات رئيسية هي: البيئة، والسكان، والتنظيم الاجتماعي، والمستوى التكنولوجي. ويمكن تصور هذه المكونات أو المتغيرات وهي في علاقة تبادلية بحيث يؤدي التغير في إحداها إلى التعديل في الأخريات.

وبالرغم من أن هذا المركب ـ بمكوناته الأربعة ـ يمكن استخدامه في مجالات أخرى عديدة غير المجال الحضري، وبالرغم من أن هذه المكونات ذاتها تحتاج إلى تحديد، إلا أن ذلك يعتبر إطاراً مقبولاً لتفسير عملية التحضر من خلاله (من وجهة نظر اتجاه الإيكولوجيا البشرية).

ويحاول «موريس» R. Morris في كتابه علم الاجتماع الحضري(٢) حصر عدد من «العمليات الإيكولوجية» التي تتم داخل المدينة أو المركز الحضري ويحددها في ثلاث هي:

ـ التركيز، وعدم التركيز: وتظهر هذه العملية (بصورتيها) نتيجة للتفاوتات في توزيع السكان على حيز الدولة وهي تنجم عن عاملين أساسيين هما: الاختلاف في معدلات الزيادة الطبيعية (مواليد، ووفيات)، وعدم الاتساق في أحجام الهجرة ومعدلاتها بين مناطق الدولة الواحدة وأقاليمها الحضرية.

ـ المركزية، واللامركزية: ويشير هذان التعبيران إلى زيادة (أو نقصان) سيطرة المدينة (ومكانها المركزي بصفة خاصة) على مجال إقليم المدينة الكبرى

(١) راجع في هذا الشأن الدراسة القيمة التالية:
— Sjoberg, G. «Theory and Research in Urban Sociology» In: Hauser P. M and Schnore L.E, «The study of Urbanization»op.c.t., p.165.

(٢) راجع في هذا الشأن:
— Morris, R.N.; «Urban Sociology», Frederick A. Preager Publishers, N.Y., 1968, PP. 101 - 102.

Metropolitan Area وبخاصة فيما يتعلق بالخدمات والتسهيلات المتاحة للإقليم. فبينما يشير التركيز إلى عنصر السكان ترتبط المركزية بمواقع الصناعة والتجارة وبالتحديد في المراحل التي تنمو فيها المدينة وتتسع لتنتقل المصانع، والمتاجر، والهيئات الحكومية خارج مركز المدينة.

- التوسع، والتراجع: ويعني بالتوسع - بصفته عملية إيكولوجية - وصول عدة جماعات ذات انتماءات طبقية متباينة إلى منطقة ما للمرة الأولى بهدف العمل والربح. أما التراجع فيقصد به الحركة التدريجية التي يترك بمقتضاها القاطنون أماكنهم كي ينتقلوا خارج مناطق سكناهم، أو منطقة عملهم - أو الاثنين معاً - سواء تم ذلك بنفس الإقليم أو خارجه.

وبينما كان للاتجاه الإيكولوجي أنصاره ومؤيدوه ظهرت جماعة من السسيولوجيين تعتمد في تحليلها للمدينة والظواهر المتصلة بها على فكرة التفاعل البشري والعلاقات الإنسانية. فمثلاً نجد «ماير»[1] R. Meier وقد تصور المدينة من خلال هذا التفاعل، فالنقل والاتصالات - في نظره - ما هي إلا وسائل لإحداث ذلك التفاعل البشري.

إن السبب الرئيسي لنمو المركز الحضري واتساعه - من وجهة نظر هذا الاتجاه - يتمثل في سهولة الاتصالات الدائرة بين الأفراد، وفي يسر الانتقال - النسبي - من مكان لآخر. ولكن النمو الحضري لم يحدث هكذا بشكل مطرد بل إن اتجاهات التقدم الفني لوسائل الاتصال، وهيكل النقل وما يترتب على ذلك من فوضى في نظم النقل والمواصلات بالمدينة... كل ذلك قد ساهم في خلق وسائل إتصال أخرى بديلة تسهل التعامل الذي يتم بين الأفراد داخل المركز الحضري ذاته أو بينه وبين المراكز الحضرية

---

(١) — Richardson H. W.; Op. Cit. P. 175.

ومن اللافت أن كثيرين من العلماء - ومن ضمنهم «ماير» - قد استخدم المعطيات الأساسية في اتجاه الأيكولوجيا البشرية كافتراضات قاموا بوضعها لاتجاهات أخرى مغايرة ومن ثم ظهر مثلاً اتجاه وسائل الاتصال كمحدد رئيس لنشأة المدن وتأديتها لوظائفها.

الأخرى. الأمر الذي يمكن معه القول بأنَّ النمو الحضري يفسر ذاته في ضوء نسبة (أو معدل) وسائل الاتصال المتاحة بالمركز الحضري(١).

ويؤكد «ماير» أن «نظام الاتصالات» يمكن اعتباره أساساً مقبولاً لبناء نظرية في نشأة المدينة وكذا في النمو الحضري. وكان إفتراضه الأساسي محدداً في «أنَّ هيكل وسائل الاتصال هو أفضل الأسس لتقويم ثقافة المدينة. وتنعكس هذه الثقافة على كل مناشط المدينة فهي تظهر بمكان العمل، وفي سوق المدينة، وبالمؤسسات التعليمية، وفي أماكن الترويح... إلخ»(٢).

وجدير بنا أن نؤكد هنا أنَّ وسائل الاتصال هذه ينبغي أن تكون «عامة» وليست خاصة أو شخصية وذلك حتى يكون لها تأثير أشمل في تحديد الأنماط الثقافية للمركز الحضري وفي تشكيل امتداداته، وإحتمالات نموه.

وقد حاول البعض التركيز على دور وسائل الاتصال الجمعي(٣) Mass Communication وتحديد وظيفتها في عملية النمو الحضري. فهذه الوسائل قد أصبحت جزءاً مكملاً للحياة الحضرية، وبدونها لا يمكن تصور المناشط الحضرية وهي تقوم بوظائفها المحددة لها. وينظر معظم السسيولوجيين إلى هذه الوسائل باعتبارها إنعكاساً لمجموعة من الخصائص التي تبدو عليها تعقيدات الأقاليم الحضرية.

---

(١) — Richardson, H.W.: Ibid., P. 175.

(٢) لعل نظام الاتصالات وبخاصة في تعقده بالمجتمع الحديث هو السمة المميزة للتطور الذي لاحق نمو المدينة للدرجة التي أثر بها على كل مناشطها وطرق تأديتها لوظائفها. وقد نجم عن هذا النظام تطوير ضخم أصاب هيكل المعلومات المتاحة بالمجتمع ككل وقد صار من القياسات الحديثة لتطور الأمم ـ بما تضمه من مدن ـ مدى الكفاية الذي يحققه نظام المعلومات بها.

(٣) — Boskoff, A.; «The sociology of Urban Regions» Appleton - Century - Crofts, N.Y., 1970, P. 292.

وحتى يمكن لوسائل الاتصال الجمعي ممارسة وظائفها في تشكيل معالم النمو الحضري للمنطقة التي تتوافر فيها، هناك مجموعة من الاشتراطات أو المتطلبات التي ينبغي أن تتميز بها هذه الوسائل بالنمط الحضري وأهمها: المجال أو مدى التغطية Coverage، والتماثل أو التشاكل، والسرعة، والانتظام، والإتاحة خلال وقت الفراغ، والتأثيرات وتنوعها... إلخ.

إن كفاية شبكة وسائل الاتصال بين المدن والمراكز الحضرية الأخرى لا تتوقف فقط على النمط الفيزيقي للمنطقة، بل ترجع أيضاً إلى مدى تقبل الأفراد والهيئات للمعلومات التي يتلقونها. أو بمعنى آخر يمكن القول بأنَّ كفاية هذه الشبكة تعتمد على ما يمكن تسميته «بنقط إلتقاط وسائل الاتصال[(١)]» Communication Nodes حيث تسعى جميعها إلى تحقيق التكامل المنشود بين وظائف المدينة.

وقد ميز «ماكس ڤيبر» بين مفهومين في هذا المجال هما: «الأماكن الحضرية» Urban Places ويقصرها على المناطق الحضرية ذات التأثير المحلي المحدد، «والعوالم الحضرية غير محددة المكان» Non - Place Urban Realms ويقصد بها وجود مناطق ليس لها مجال تأثير محدود، بل يمكن أن تصل تأثيراتها إلى المستويات: الإقليمية، والقومية، والعالمية.

ويساعدنا هذا التمييز على تغذية الهيكل الأساسي لنظرية وسائل الاتصال في مجال النمو الحضري. إذ أنَّ المدن التي تتسم بدرجة عظمى من الاتصالات «بالعوالم الحضرية» الأخرى والتي تستحوذ على نسبة كبرى من الأنشطة المتصلة بوسائل الاتصال، تتجه إلى النمو بنسبة أسرع من تلك المدن التي تمتلك وسائل الاتصال ذات التأثير المحدود الذي لا يتجاوز مجال المدينة ذاتها.

---

(١) للاستزادة في هذه النقطة راجع ما يلي:

— Chapin F.; «Urban Growth Dynamics in Regional Cluster of Cities», John Wiely Inc. N.Y., 1972, P. 20.

ومن خلال ذلك حاول «ڤيبر» أن يصنف المجتمعات الحضرية إلى نمطين: يتسم أولهما «بتفاعل محدود» ناجم عن تأثير وسائل الاتصال داخل المدينة الكبرى فقط، ويمتد الثاني من خلال «منظور أشمل» ليضم كل مناطق الدولة بل ويتعداها إلى خارجها، وينتج ذلك عن التقدم في أنماط الاتصال ووسائل المواصلات(١).

ولا ريب أن كثيراً من الأفكار التي ظهرت في تراث «المدينة»، «والتحضر» قد تفاعلت معاً بحيث نكاد لا نلحظ اتجاهاً بذاته يمكنه تفسير ظواهر التحضر والمدينة اعتماداً على عناصر الاتجاه ذاته، وإنما كان التداخل بين الاتجاهات ـ في الصياغة والتفسير ـ هو السمة المميزة للكتابات المتوافرة عن ذلك التراث سواء كان الاهتمام موجهاً إلى الناحية العمرانية، أو الاقتصادية، أو الاجتماعية ـ الثقافية. فمن اللافت مثلاً أن معظم الدراسات التي حاولت الاهتمام بالبناء الاجتماعي ـ الثقافي للمجتمع الحضري لم تكتف بتحليله اعتماداً على عناصره الذاتية فقط، وإنما أيضاً على التفسيرات الاقتصادية والعمرانية لنشأة المدينة ونموها والظواهر التي تتعرض لها.

فدرجة التجانس الثقافي في المجتمع وانتشارها في شكل قنوات للاتصال تلعب دوراً هاماً في البناء الاجتماعي الحضري للدرجة التي تؤثر بها على التركيب الطبقي الشامل للمجتمع الحضري، ويأتي ذلك نتيجة وجود الثقافة الفرعية Sub - Culture التي تتبع ـ بدرجة ما ـ الثقافة الكلية للمجتمع(٢).

---

(١) تكدست الدراسات الحضرية بعديد من التصنيفات للمجتمعات الحضرية وكان كل واحد منها يتجه وجهة معينة تبرز اهتمام القائل به، بل إن بعضهم قد أسرف كثيراً في ذلك للدرجة التي كان معها يضع تصنيفات فرعية للتصنيف الرئيسي ويحدد لها أنماط كذلك. ويمكن أن نشير في هذا الشأن للمصدر التالي:

— Steinitz, Carl; «Meaning and Congruence of Urban Form and Activity», American Insitute of Planners (A.I.P) Vol. XXXIV, No 4, July 1968, P. 235.

(٢) — Besher J.; «Urban Social Structure», The Free Press, N.Y., 1969 P. 35.

وهناك نوع من «التثاقف» Acculturation يتم بين الجماعة المهاجرة إلى المركز الحضري، والسكان الأصليين لهذا المركز فهي عملية لإكساب الثقافة واكتسابها تتم في ذات الوقت بين جماعتين تتميزان بثقافتين مختلفتين من حيث النمط.

وطبيعي أن يتعرض الوافد الجديد إلى النمط الحضري لمجموعة من الرموز السطحية في شكلها، ذات المضمون في جوهرها والتي تختلف في معظم الأحيان مع نسق القيم الذي كان يتعامل معه الفرد في مجتمعه الذي نزح منه مهاجراً.

وتؤدي بنا دراسة «المنطقة السكنية» Residential Area إلى تحديد واضح لدور البناء الاجتماعي الحضري في المدينة. ذلك لأن هذه المنطقة ترتبط بمجموعة من الرموز وأنماط السلوك، والقيم، والمعايير التي يتعامل الأفراد في هذه المنطقة من خلالها.

ويذهب كل من «بارسونز» Parsons، «هاولي» Hawley إلى أنَّ المدينة تتحدد من خلال كيانين متصلين: أحدهما مكاني، والآخر إجتماعي[١]. وعلى ذلك فإن الحاجة تصير ماسة لاستخدام الخرائط والتوزيعات الجغرافية بغرض إظهار التفاعل القائم بين هذين الكيانين المتصلين.

ومن اللافت للنظر أن السكان الذين ينتقلون إلى المركز الحضري يتجمعون في نطاق مكاني محدود ويعيشون به ـ تقريباً ـ في إطار نفس القيم والعادات والتقاليد التي كانوا يتعاملون من خلالها فيما سبق. أي أنهم يحيون في كيان مكاني ـ فيزيقي جديد (مستحدث)، ويتعاملون من خلال كيان اجتماعي وثقافي آخر قديم (تقليدي). وبمرور الزمن يبدأ هؤلاء ـ طواعية أو اضطراراً ـ في التعامل مع النسق الاجتماعي والثقافي المتصل

---

(١) — Ibid., P. 36.

بالمجتمع الجديد تدريجياً وبحرص وحذر شديدين.

وقد أجريت دراسات عديدة وأبحاث حول هذه القضية وكلها حاولت تحليل الخصائص الاجتماعية لسكان بعض المناطق بالمدن واعتمدت معظمها على تحليل نتائج التعداد، والبعض القليل على الدراسات الميدانية للأحوال الحقيقية للسكان بهذه المناطق[١].

(١) يعتبر أسلوب نتائج التعداد وتحليل بياناته في أي مجتمع من المجتمعات ـ ومهما بلغت دقة بياناته ـ من الأمور التي ينبغي أن تؤخذ بحذر بالغ، وبخاصة في الموضوعات التي تتعلق بالخصائص الاجتماعية لأنماط الحياة (الحضرية، أو الريفية) ويمكن فقط الاسترشاد بها من حيث منهجها في البحث (وسترد مناقشة هذه النقطة تفصيلاً في الباب الثاني عند التعرض لمناهج دراسة التحضر).

الفصل الثاني

المداخل المعرفية في دراسة التحضر

رغم أنَّ الاهتمام بدراسة التحضر كموضوع في ذاته قد إستقر حديثاً وصارت له دراسات وبحوث متخصصة ويمثل جهداً أكاديمياً محدد الأبعاد، إلَّا أن ذلك لا ينفي وجود مصادر معروفة انبثقت منها هذه الدراسات والبحوث. فالدارس لموضوع التحضر (أو المدينة) لا بد أن يتعرض ـ فيما يتعرض ـ لأبعاد معينة لعلَّ أهمها البعد: الجغرافي، والديموجرافي ـ الإحصائي، والتاريخي المقارن، والإقتصادي، والسياسي ـ الإداري، والإجتماعي ـ الثقافي.

وتمثل هذه الأبعاد في الواقع مداخل معرفية يمكن من خلالها تناول أية ظاهرة تلحظ في المجتمع. وحيث أنَّ التحضر عملية مركبة تنتمي إلى ظاهرة الحضرية ذات الأبعاد المتشابكة والمعقدة وهي ظاهرة سائدة في كل المجتمعات (بدرجات متفاوتة)، فإن تناولها في ضوء الأبعاد السابقة مجتمعة هو أمر أقرب إلى الواقع الفعلي لطبيعة الظاهرة، وحركة المجتمعات[1].

وتحتاج مناقشة المسألة إلى تحليل المداخل المعرفية لعملية التحضر، وكيف أنَّ كل زاوية تخصصية معينة تدرس هذه العملية من خلال إهتمامها

---

(١) لعلنا نتفق مع «ألفين بوسكوف» حين حدد مداخل خمسة لدراسة عملية التحضر وهي: المدخل: التاريخي، والسكاني (الديموجرافي)، والأيكولوجي، والثقافي، والنفسي. ويؤكد «بوسكوف» على ضرورة التكامل بين هذه الأبعاد فهي كلها تؤدي إلى إحداث عملية واحدة. (راجع تفاصيل هذه الفكرة في المرجع المشار إليه سلفاً لبوسكوف).

فقط دون النظر إلى التكامل المفترض بين هذه المداخل. ونتعرض في هذا الفصل لتناول هذه المداخل بالتفصيل على النحو التالي:

المدخل الجغرافي - الإيكولوجي:

يؤثر التوزيع الجغرافي للمراكز الحضرية بمنطقة ما تأثيراً بالغاً ومباشراً على النمط الحضري ككل في هذه المنطقة. ويتركز التأثير بصفة خاصة في مجالات معينة أهمها: شكل التحضر ونمطه فالبيئة الجغرافية تؤثر بشكل واضح وتحدد نوعية الموارد الطبيعية التي يعتمد عليها تحضر المنطقة، وبالتالي تحدد نمط التحضر فيها[١].

وينسحب التأثير أيضاً على درجة التحضر فكلما كان الوضع الجغرافي للمنطقة استراتيجياً ويتمتع بميزة توطنية نسبية أدَّى ذلك إلى زيادة درجة التحضر[٢]، حيث يشجع ذلك السكان على الانتقال لهذه المنطقة سعياً وراء تحقيق مصالحهم وبخاصة ما يتعلَّق بالبحث عن فرصة عمل بديلة بأجر أزيد. وتمتد التأثيرات أيضاً إلى تصور إتجاهات التحضر المستقبلية، فحيث تتواجد الموارد الطبيعية وإمكانات إستغلالها وحيث تتوافر الميزة الوطنية للمكان يمكننا أن نحدد اتجاهات التحضر ونتنبأ بمساراته المستقبلية بالمجتمع موضوع الدراسة.

وقد درج علماء الجغرافيا البشرية على الاهتمام بهذا البعد في دراستهم للتحضر للدرجة التي خصصوا معها فرعاً من فروعها إختص

(١) «يرتبط نمط التحضر بمنطقة ما بالظروف الجغرافية أساساً إلاّ أن العوامل الأخرى وبخاصة الاقتصادية، والديموجرافية تجسد هذا النمط وتجعله مميزاً بالنسبة لنمط آخر بمنطقة مغايرة.

(٢) تحسب درجة التحضر بمنطقة ما إحصائياً بدلالة نسبة سكان الحضر بالمنطقة إلى إجمالي السكان بها وتتسم بعض المناطق بدرجات عالية من التحضر وتخلو بعض المناطق الأخرى - وفقاً لهذا الاعتبار - من النمط غير الحضري تماماً. (سوف نناقش هذه المسألة بتفصيل أكثر في المدخل الإحصائي).

بدراسة «جغرافية الحضر»(١). ولا يعني ذلك أنَّ المتخصصين في الجغرافيا الطبيعية لم يهتموا بمعالجة هذا الفرع وإنما كان التركيز الأكبر من قبل المهتمين بالجغرافيا البشرية حيث أنَّ اهتمامهم يتعدَّى المكان ولا ينحصر به فقط وإنما يتناول معه الإنسان الذي يقيم بهذا المكان ويتفاعل معه.

ومن العسير أن نفصل بين المدخل الجغرافي والمدخل الإيكولوجي فكل منهما مكمل للآخر فإذا كان المدخل الأول يهتم بالمكان فإن هذا الاهتمام لا يتقوقع في ذاته، وإنما لدراسة حياة المجتمعات بهذا المكان. ومن هنا كانت الصلة بين المدخلين حيث أنَّ البعد الإيكولوجي يعني بالتوزيع المكاني للسكان والنشاطات ضمن المساحات التنظيمية للمدينة، وكذلك في دراسة العلاقات بين المواقع القائمة بوسط المدينة، وأطرافها.

ولعلَّ نظرية «النمو الإقليمي» Regional Growth تمثل الاتجاه الذي يجسد التفاعل القائم بين النطاق الإيكولوجي للمنطقة الحضرية، وما تتعرض له من تغير إجتماعي(٢). فهي تذهب بأنَّ هناك تناسباً وإتساقاً بين توزع المساحات الموجودة بها واستخدام هذه المساحات في ممارسة الأنشطة الاجتماعية والاقتصادية السائدة فهناك علاقة جدلية بين المكان، ونوعية النشاط الممارس. ويؤكد مجمل هذه النظرية على أنه كلما كانت هذه العلاقة تسير في اتجاهها المرسوم فإن النمو بهذه المنطقة ـ وهو عادة ما يكون إقليمياً ـ يسير بشكل مطرد ويحدث تغييراً حقيقياً ليس فقط من الوجهة المكانية وإنما أيضاً من جانبه الوظيفي (اجتماعياً واقتصادياً).

(١) للاستزادة من هذا الموضع راجع:
ـ عبد الفتاح وهيبة، «في جغرافية العمران» دار النهضة العربية، بيروت، ١٩٧٣.
ـ محمد غلاب، ويسرى الجوهري، «جغرافية الحضر: دراسة في تطور الحضر ومناهج البحث فيه»، دار الكتب الجامعية، القاهرة، ١٩٧٢.
ـ جمال حمدان، «جغرافية المدن»، عالم الكتب، القاهرة، ١٩٧٧.
(٢) مناقشة تفصيلات هذه النظرية في:
— Boskoff, A.; Op. Cit., P. 42.

ويعد كل من «دنكان»، «وشنور»، «وماكينزي»، «وهاولي» من أهم أقطاب المدرسة الإيكولوجية حيث انتهت إلى صياغة المركب الإيكولوجي (الذي سبقت الإشارة إليه) وتوصلت إلى أنَّ درجة التحضر بالمجتمع تتناسب طردياً مع طبيعة نظام تقسيم العمل بالمجتمع الحضري، بمعنى أنه كلما ازدادت درجة تقسيم العمل الاجتماعي ـ نتيجة سيادة النظام الصناعي ـ بالمجتمع الحضري ارتفعت درجة التحضر به[1]. كما أنَّ هذه الدرجة تتناسب طردياً أيضاً مع التطور التكنولوجي السائد. وهي نتيجة منطقية تتسق مع نمط النشاط السائد بالمدينة (وهو الصناعة في الغالب) حيث يؤدي هذا النشاط إلى استخدام مخرجاته (أي المقتنيات التكنولوجية الحديثة) في زيادة تحضر المجتمع نتيجة استخدامه لموارده المتاحة ـ بشرية كانت أو مادية ـ أفضل استخدام ممكن. ولا يتوقف النشاط الحضري وينحصر داخل حدود المدينة فقط، وإنما يمتد أيضاً إلى المناطق المتاخمة أولاً، ثم إلى المناطق الخارجية ثانياً. وبطبيعة الحال فإن التناسب هنا يكون عكسياً بين البعد المكاني عن المدينة، ودرجة التأثير الناجمة.

ويرتبط بالاتجاهين الجغرافي، والإيكولوجي اتجاه ثالث يتمثل في البعد البيئوي Environmental البحت. ولعلَّ «لويس ممفورد» هو أبرز علماء هذا الاتجاه الذي يذهب إلى أهمية التركيز على البيئة الطبيعية وضرورة تأقلم الإنسان مع عناصرها رغم ما يحيط ذلك من صعاب.

وإذا كان «ممفورد» من البيئويين في دراسة التحضر إلَّا أنه لا ينكر إطلاقاً أهمية العناصر الأخرى وحيويتها وبخاصة مسائل الثقافة والتغير الاجتماعي الذي يصيب المدينة. وهو لم يدرس أحوال المدينة في فراغ وإنما كانت الرؤية التاريخية لها، والظروف الحضارية التي أدَّت إلى نشأة المدينة

---

(١) تناقش هذه القضية دائماً كلما أثيرت مسألة المجتمع الحضري ـ الصناعي وسماته ـ ورغم وجاهتها إلا أنها تتعرض لكثير من النقد وذلك لغموض فكرة درجة التحضر ذاتها، وصعوبة قياسها فضلاً عن اغفالها للجوانب الأخرى المهمة وبخاصة الاجتماعية والثقافية.

عموماً هي الإطار الرئيسي الذي نبعت منه كل أفكاره[١].

وقد حاول كثير من الجغرافيين المهتمين بقضايا التحضر والمدينة أن يقترحوا أنماطاً للمواقع الحضرية المثلى وذلك من خلال المواقع الحالية لها ومن خلال الفارق بين النموذج المثالي، والواقع الفعلي تتحدد طبيعة المشكلات الحضرية، ونوعياتها[٢].

غير أن اهتمام الجغرافيين، والإيكولوجيين، والبيئويين بدراسة هذه المسائل لم يتعد الإطار التصوري الذي يكون قد وضع بواسطتهم دون أن يمتد ذلك إلى محاولة فهم الأبعاد الأخرى المؤثرة في صياغة عملية التحضر من ناحية، ولم يتطرق كثيراً إلى الواقع الفعلي للمجتمعات الحضرية من ناحية أخرى.

ـ المدخل الديموجرافي ـ الإحصائي:

فالهيكل السكاني لأي مجتمع من المجتمعات يفيد في التعرف على حجم السكان، وتوزيعهم، وخصائصهم[٣] (وهي مكونات النمو السكاني) فيمكن التعرف على الحجم من خلال معدلات الزيادة الطبيعية (الفرق بين معدل المواليد ومعدل الوفيات في فترة محددة) ومعدلات الزيادة غير الطبيعية (الفرق بين معدَّل الهجرة إلى المكان ومن المكان). أما التوزيع السكاني فيمكن إدراكه من خلال الكثافة السكانية (نسبة السكان إلى المساحة

---

(١) راجع في ذلك:
— Mumford, L.; Op. cit., p. 11
(وكذلك الترجمة العربية له والتي قام بها إبراهيم نصحى، الأنجلو المصرية، القاهرة، ١٩٦٤).

(٢) فقد قام جمال حمدان مثلاً بتحديد ثلاثة أنماط للمواقع الحضرية بمصر وهي: المواقع الساحلية Littoral، والهامشية Marginal، والداخلية Internal... راجع في ذلك:
— Hamdan, G.; «Studies in Egyptian Urbanism» The Renaissance Bookshop, Cairo, 1959, P. 47.

(٣) راجع محمد السيد غلاب، محمد صبحي عبد الحكيم؛ «السكان جغرافيا وديموغرافياً» الأنجلو المصرية، القاهرة، ١٩٦٣.

المأهولة بالكيلومتر المربع) فضلاً عن تجمعهم طبقاً لتوزع الموارد الطبيعية، وتوافر فرص العمل، وإتاحة التيسيرات الحضرية... إلخ كما أنَّ للهجرة دوراً حيوياً آخر ـ فوق دورها في تحديد الحجم السكاني ـ يؤثر في توزيع السكان حيث أنها ـ أي الهجرة ـ لا تتم إلى كل المجتمعات (في حالة الهجرة الخارجية) ولا تتجه إلى كل المناطق (في حالة الهجرة الداخلية)، وإنما هناك إنتقاءاً من قبل المهاجرين لأي المناطق يتجهون.

أما الخصائص السكانية فيمكن تحديدها في تركيب السكان من حيث النوع (الجنس)، والعمر، والحالة الزواجية، والحالة التعليمية، والحالة المهنية، ومتوسط الدخل... إلخ فهي تعكس نوعية السكان طبقاً لمجموعة من المتغيرات التي يختلف حيالها السكان ويتباينون. وتساعد هذه المتغيرات ضمناً على تحديد البناء الاجتماعي لهؤلاء السكان وذلك من خلال التركيب الطبقي الذي إليه ينتمون(١).

وإذا كانت مكونات النمو السكاني تعد إطاراً مناسباً كمدخل ديموجرافي لدراسة التحضر فإن هذه المكونات لا ينبغي أن تدرس في ذاتها ـ وكأنها دراسة ديموجرافية بحتة ـ وإنما ينبغي أن تتم دراستها في حدود مجتمع حضري له مقوماته، وأنشطته الخاصة، ومشكلاته النوعية... إلخ.

ويبدو أنَّ كثيراً من الدراسات الحضرية قد اعتمدت اعتماداً مباشراً على هذا المدخل ـ وبخاصة أولئك الديموجرافيون المهتمون بمسائل التحضر ـ حيث أنَّ عناصره تتصل مباشرة بسكان الحضر. ولم تتم هذه الاعتمادية صدفة أو بشكل عفوي وإنما ترجع إلى الافتراضات التي سبق أن اتفق عليها دارسو التحضر ومعظمها من النوع الكمي ذي الصياغة الرياضية المبسطة(٢).

---

(١) اهتم فرع الديموغرافيا الاجتماعية بدراسة هذه المسألة حيث تناول الخصائص السكانية بتفصيل شديد وناقش الجوانب الاجتاعية المؤثرة في النمو السكاني.. وفي ذلك راجع:

— Berelson, B. (ed.); «Population Policy in Developed Countries», McGraw - Hill N.Y., 1974.

(٢) من ضمن هذه الافتراضات ما اصطلح عليه بقياس درجة التحضر، ومؤشرات التحضر،=

من هنا كان الارتباط منطقياً بين المدخل الديموجرافي، والآخر الإحصائي في دراسة التحضر. فقد حاول الأول أن يستخدم الأساليب الكمية التي أتاحها له الثاني والتي يمكن تطويعها في دراسات التحضر. غير أنَّ الأمر لم يخل من الإسراف حيناً في استخدام هذه الأساليب، ومن التعقيد (أو الرغبة فيه) حيناً آخر. فقد استهوى البعض تحليل بعض المعطيات في دراسات التحضر اعتماداً على المعقد من الصياغات الأحصائية والرياضية ظناً منهم أنَّ في ذلك تعميق للتناول، وإثراء للدراسة(١).

ولعلَّ الإطار الديموجرافي ـ الذي يتعامل عادة بشكل كمي مع الحقائق ـ قد شجَّع الباحثين وقدَّم لهم المغريات تجاه استخدام المنهج الإحصائي في الدراسات الحضرية بعامة. فهو (أي الإطار الديموجرافي) يدرس معدلات النمو السكاني (من مواليد، ووفيات، وهجرة) ويستخرج هذه المعدلات في ضوء سلسلة زمنية قد تطول أو تقصر وذلك في مجتمع واحد، أو في دراسة مقارنة بين عدة مجتمعات. كما أنَّ محاولته لتقدير التوزيعات السكانية قد استندت بصفة رئيسية على حسابات الكثافة السكانية، ومعدلات الهجرة بين المناطق والتوقعات المستقبلية لانتقال السكان بين المناطق الحضرية بعضها البعض أو بينها وبين المناطق الريفية (أو البدوية) بالمجتمع(٢).

= فضلاً عن معدلات المواليد، والوفيات، والخصوبة، والهجرة، ودرجة الكثافة، والتزاحم، والتوطن، والتوطين. . . إلخ.

(١) تعرضت الدراسات الحضرية ـ شأنها شأن معظم دروب المعرفة في العلوم الاجتماعية ـ للمغالاة في استخدام الأساليب الاحصائية والرياضية المعقدة ولمراجعة هذه الفكرة انظر:

— Timms, D.W.; «Quantitative Techniques in Urban Social Geography In: Chorley and Haggett, «Frontiers in Geiographical Teching», Methuen, London, 1965.

(٢) اهتمت الدراسات السكانية بإجراء إسقاطات للسكان عموماً (وسكان الحضر خصوصاً) وذلك لتقدير أحجامهم مستقبلاً. ولم تكتف بذلك وإنما أضافت بعد «المكان» لتقدير السكان المهاجرين من منطقة إلى أخرى. وقد أفاد ذلك كثيراً في رصد الموارد البشرية، واستخدامها استخداماً أمثلاً.

وإذا كانت المناهج الإحصائية قد حققت نجاحاً ما في تقديم صياغات سهلة ـ ولا نقول صادقة ـ للمكونين الأولين من مكونات النمو السكاني (الحجم، والتوزيع) فإن إخفاقها كان ملحوظاً بالنسبة للمكون أو البعد الثالث ونعني به خصائص السكان. فمعظم عناصر هذا البعد تتناول مسائل كيفية حتى وإن بدت غير ذلك . فالتركيب النوعي، والعمري، والأحوال: التعليمية، والزواجية، والدخلية... إلخ لا تعني شيئاً بالنسبة لجانبها الكمي فقط وإنما نحاول إعتماداً على هذا الجانب الخروج بمؤشرات كيفية تمكننا من معرفة سمات هؤلاء السكان فهذه العناصر ليست مهمة في ذاتها وإنما فيما تعطيه من دلالات نوعية تبرز إلى أي فئة، أو شرعية، أو طبقة ينتمي أولئك. فالجانب الاجتماعي ـ الثقافي مثلاً لا يمكن معرفته أو الاستدلال عليه من خلال مجموعة من الأرقام الإحصائية، والمعالجات ـ مهما بلغت درجة بساطتها أو تعقيدها ـ وإنما يمكن استخدام هذه الأرقام والمعالجات كمادة خام فقط ويبقى بعد ذلك دور الباحث في إستخراج الحقائق الاجتماعية ـ الثقافية السائدة بالمجتمع الحضري[1].

ولم يخل المدخل الديموجرافي ـ الأحصائي في دراسة التحضر من التعرض لأوجه النقد حتى من بين رواده وباحثيه فقد اكتشفوا أنَّ أبحاثهم ودراساتهم ـ رغم جودتها أكاديمياً ـ لم يتمكن المخططون ومتخذوا القرار من الإفادة منها في الجوانب التطبيقية سعياً وراء التوصل إلى حلول عملية لمشكلات التحضر والمدينة.

ـ المدخل التاريخي ـ المقارن:

فمن المنطقي أن يؤدي الاسترشاد بالخبرات التاريخية التي مرت بها

---

(١) ناقش كثير من الباحثين الأبعاد الاجتماعية ـ الثقافية للتحضر من خلال المؤشرات الإحصائية إلّا أن اعتمادهم على هذه المؤشرات لم يتم بصورته الفجة وإنما كانت مجرد أداة تفيدهم في التحليل والتوصل إلى نتائجهم.

عملية التحضر بالمجتمعات إلى فهم للأوضاع الراهنة بها وكذا التنبؤ بمسارات التحضر فيها مستقبلاً.

وقد حاول «بوسكوف» مثلاً تتبع الأشكال التاريخية التي ظهرت في العالم منذ فترة تمتد إلى ما قبل الميلاد وتصل إلى العصر الحديث ويحدد هذه الأشكال في ثلاث موجات حضرية يمكن إيجازها على النحو التالي[1]:

- الموجة الحضرية الأولى (سنة ٤٥٠٠ قبل الميلاد إلى سنة ٥٠٠ بعد الميلاد) وهي الفترة الكلاسيكية للتحضر حيث ظهرت المراكز الحضرية حول أحواض الأنهار وأوديتها التي استخدمت لزيادة أنشطة الزراعية ونقل المحصولات. ونشأت هذه المراكز أساساً لتؤدي وظيفتها الدفاعية لصد هجمات المغيرين.

- الموجة الحضرية الثانية (سنة ١٠٠٠ إلى سنة ١٨٠٠ بعد الميلاد) وقد تزامنت هذه الموجة مع فترة القرون الوسطى التي سميت أحياناً «بالعصر المظلم» Dark Age حيث ظهرت بعض المدن لتؤدي وظائف تجارية أو دينية. وليس أدل على ذلك من ظهور المدينة الأسقفية City Episcopal في هذه الفترة.

- أما الموجة الحضرية الثالثة (سنة ١٨٠٠ حتى الآن) فقد شهدت امتداداً في نمو المراكز الحضرية واتسع نطاقها وارتبطت بالنمو الصناعي الكثيف فضلاً عن زيادة التعقيد بين عناصر المركب الإيكولوجي بشكل أدّى بكثير من المدن إلى الخروج عن نطاق وظائفها المرسومة ومعاناتها من كثير من المشكلات.

وإذا كان بوسكوف قد حاول بتصوره السابق أن يحدد فترات تاريخية لعملية التحضر التي ميزت المجتمع العالمي، فإن «إيريك لامبارد» .E

(١) راجع: — Boskoff, A.; Op. Cit., PP. 15 - 27

Lampard قد اهتم بتوضيح أشكال التحضر التي مرَّت بالعالم فرأى أنه يمكن التمييز بين أربعة أشكال هي[١].

- التحضر البدائي Primordial Urbanization وتحدث فيه محاولات عديدة من قبل الإنسان ساكن المركز العمراني بصفة عامة لإحداث التكيف مع البيئتين: الفيزيقية، والاجتماعية.

- التحضر المميز Definitive Urbanization ويبدأ في هذا الشكل ظهور المدن وتتحدد وظائفها وتستبين خصائصها، وتبرز مشكلاتها. ورغم أنَّ هذا الشكل قد ساد مناطق العالم بصفة عامة إلاَّ أنه كان أوضح بالنسبة لمناطق بذاتها وهي تلك التي شهدت مولد المدن الأولى بالعالم (مصر، والعراق).

- التحضر الكلاسيكي Classic Urbanization وتظهر فيه قيود عديدة حول نمو المدن وسكانها ويتسم هذا الشكل «بالتركز العاصمي»، وظهور «الدول المدينية» City State (وأبرزها أثينا) وبدأت تظهر في الأفق ملامح الاستقرار الحضري أملاً في فرض السيطرة على مناطق جديدة[٢].

- التحضر الصناعي Industrial Urbanization وهو المرحلة الأخيرة التي بدأت تتضح ملامحها مع بدايات القرن العشرين حيث سعى سكان المناطق المجاورة للمدينة إلى الهجرة إليها والإستقرار بها سعياً وراء فرصة عمل أكثر إتاحة بالمجال الصناعي وتدر دخلاً أكبر وتحقق في ذات الوقت مستوى معيشي أعلى. ولم يخل هذا الشكل من الظواهر التي ترتبت على تركز العمال بالمدن وارتبطت بعملهم[٣] مثل: الغياب، والإنحراف،

(١) يمكن دراسة هذه الأشكال تفصيلاً في المرجع التالي:

— Lampard, E., «Historical Aspects of Urbanization», In: Hauser and Schnore (ed.), Op. cit., P. 523.

(٢) راجع في هذا الشأن التحليل القيم لموضوع «المدينة عبر التاريخ» (الفصل الأول من كتاب السيد الحسيني، المدينة: دراسة في علم الاجتماع الحضري، مرجع سابق).

(٣) ناقشت كثير من الدراسات والبحوث الميدانية هذه المسائل بإستفاضة كبيرة واهتم بها علم الاجتماع الصناعي بنفس الدرجة - إن لم يزد - التي اعتنى بها علم الاجتماع الحضري.

والسكن، وقضاء وقت الفراغ... إلخ.

ومن العسير أن نتعرض للبعد التاريخي في دراسة التحضر دون أن نتعرض ضمناً للدراسات المقارنة التي تغطي فترة تاريخية معينة وتشمل تجربة مجتمع محدد. فكثير من الدراسات الحضرية لم يزل وصفي يستهدف أساساً رصد الحقائق التي يشهدها المجتمع الحضري سعياً وراء تحليل بعضها ـ بقدر ما تتيح البيانات أو الدراسات الميدانية ـ والتوصل إلى بعض التعميمات(١).

فمن النادر أن نطلع على دراسة في التحضر ـ وبخاصة في علم الاجتماع الحضري ـ دون أن تكون متخمة بعديد من «الخبرات الواقعية» لأحوال كثير من المجتمعات الحضرية وخصوصاً تلك التي لم تزل في بداية طريقها للنمو وتتعرض لظروف اجتماعية واقتصادية وسياسية قد تحد كثيراً من إمكانية نموها(٢).

ولعلَّ الارتباط المنطقي بين البعد التاريخي والمنهج المقارن يضفي إطاراً جديداً على المداخل المستخدمة في دراسة التحضر بعامة ـ ذلك هو إمكانية الاستعانة بالتحليل البنائي التاريخي من وجهة نظر مقارنة عند تناول كل القضايا التي تشغل بال المهتمين بموضوع التحضر والمدينة. فهذا الأسلوب من التحليل يتيح الفرصة لاستخدام المعطيات التاريخية ـ ن زاوية إجتماعية ـ ويستعين بالخبرات المجتمعية الواقعية ويؤدي بالتالي إلى تصور أفضل للقضية موضوع الدراسة فضلاً عما يتيحه ذلك من تحقيق درجة عالية من الشمول الذي تحتاجه دراسة هذه القضية ـ أعني قضية التحضر ـ بالذات. أمَّا النسبية التي تتميز بها ـ شأن كل موضوعات العلوم

(١) من الانتقادات الكثيرة التي وجهت إلى بعض الدراسات في علم الاجتماع الحضري أنها أسرفت في الوصف وأغرقت فيه دون أن تهتم بنفس الدرجة بالتحليل.

(٢) لعل مجتمعات العالم الثالث هي خير شاهد على ذلك فنمط التحضر بها متخم بالمشكلات الناجمة عن النمو الحضري السريع الذي أصابها (وبخاصة من حيث جانبه المادة فقط).

الاجتماعية ـ فيمكن إدراكها عند تناول كل خبرة مجتمعية إذا ما وضعت في إطارها الزمني ـ المكاني السليم.

ـ المدخل الإقتصادي ـ الإنتاجي:

يتحدد النمط الإقتصادي لأي مجتمع من المجتمعات وفقاً لنوعية الأنشطة السائدة به وطبيعتها من ناحية، وتبعاً لسيطرة قطاع ـ أو أكثر ـ من القطاعات الاقتصادية على شكل الاقتصاد القومي ككل من ناحية أخرى. وتختلف هذه القطاعات بين صناعة، وزراعة، وتجارة، وخدمات. وإذا كان لكل دولة نمطاً إقتصادياً عاماً نستطيع بواسطته أن نميز بين الدول، فإنه يمكننا أن نلحظ بين أقاليم الدولة الواحدة أنماطاً جزئية متمايزة فيكون هناك إقليم (أو عدد من الأقاليم) ذو نمط زراعي، أو صناعي، أو تجاري ـ خدمي.

وإذا كان هذا التحليل يصدق على المستوى المجتمعي العام فإنه ينطبق أيضاً على مستوى المدينة أو المركز الحضري (مع إستثناء وحيد يتمثل في إخراج النشاط الزراعي من دائرة التحليل). فالأساس الاقتصادي هو المعيار الحاسم في نشأة المدن، وتطورها، وأيضاً مشكلاتها[1].

ويلعب الهيكل الاقتصادي القائم بالمركز الحضري دوراً أساسياً في تنشيط هذا المركز. وتوظيفه وبخاصة إذا كانت الصناعة هي محور هذا الهيكل وأساسه. وتتفاوت الصناعة أيضاً من حيث حجمها ومجالها، ومدى تغطيتها لأوجه النشاط بالمركز الحضري فهناك صناعات قائدة (أو رائدة) Industries Key والتي كثيراً ما تتجاوز تأثيراتها نطاق المنطقة أو الإقليم القائمة فيه لتصبح مؤثرة على هيكل الاقتصاد القومي ككل أكثر من

(١) لدراسة الأساس الاقتصادي في نشأة المدينة راجع:

— Friedmann J., and Alonso W.; «Regional Development and planning», Op. Cit.

تأثيرها على اقتصاد المدينة (أو المركز الحضري)(١).

كما أنَّ هناك الصناعات المتوسطة التي تستفيد من وجود الصناعات الرائدة في إمدادها بالمواد شبه المصنعة بحيث تدخل في عمليات تصنيعية أخرى وهكذا. أما الصناعات الصغيرة فتعتمد على النمطين السالفين من الصناعات، وتنتشر على مدى المنطقة الحضرية ككل وتمارس تأثيراتها على مستوى الحيز الحضري(٢).

ولم تخل قضية التحضر والمدينة من إعمال الفكر الماركسي حيث صنف عديد من العلماء ـ في هذا الصدد ـ المدينة وفق أنماط التطور المعروفة التي جسدتها النظرية الماركسية في صورة مراحل تمر بها المجتمعات البشرية. فكانت المدينة التي يسودها نظام الرق تقع في المقدمة بالنسبة للترتيب التطوري، يليها المدينة الاقطاعية، ثم المدينة الرأسمالية، وأخيراً نلحظ المدينة الاشتراكية(٣).

أمَّا العلماء المحدثين الذين تبنوا الأساس الاقتصادي في تحليل ظواهر التحضر ونشأة المدن (أمثال شيفكي Shevky، وبل Bell، ولاكوستي Lacoste) فقد اعتمدوا إبراز نمط التغير بالمجتمع على المتصل الذي يمتد بين نمط الإنتاج البدائي، ونمط الإنتاج الصناعي (وما بينهما من درجات وسيطة). ومن خلال هذا المتصل المقترح يمكن الاعتماد على مجموعة كبيرة من المتغيرات أهمها: طبيعة العملية الانتاجية، وتوزيع المهارات، والتغيرات التي تحدث في أنماط الاستهلاك. . . إلخ.

---

(١) Isard, W.; «Location and space Economy» second Edition, The M.I.T, N.Y., 1960.

(٢) Rogers, A.; «Matrix Methods in Urban and regional Analysis», A.I.P, Vol. XXXVIII No. 6, Nov. 1972.

(٣) راجع في هذا الشأن:

— McGee, T.; «The Urbanization Process in the Third World», Bend and Sons., London, 1969.

وإذا كان البعض يضع تعريفاً للحضر على أنه تلك المجموعة من السكان التي لا تمارس الزراعة فإن ذلك يبرز قيمة الأساس الوظيفي الذي يميز سكان الحضر عن سكان الريف. وبناء على ذلك فإن النمط الحضري يشمل كل مركز عمراني يشتغل معظم سكانه بالصناعة والتجارة والخدمات والمهمة الحرة. ومن ثم فإن معرفة مدى مساهمة السكان في النشاط السائد بعكس مباشرة درجة التحضر السائد، كما يبرز نمطه الشائع، ويصور ـ إلى حد بعيد ـ نوعية المشكلات التي يعانيها[1].

أمّا التخصص الإنتاجي الذي يميز منطقة حضرية عن عداها فيعد معياراً هاماً يرتبط بالبعد الاقتصادي لهذه المنطقة وينسجم معه. فكثيراً ما تتوافر أنشطة تصديرية رئيسية يتسم بها المركز الحضري وتبرز مقوماتها من وجود مادة خام، أو مصدر للطاقة، أو رؤوس أموال أو خبرات ومهارات فنية أو باختصار توافر عنصر ـ أو أكثر ـ من عناصر الإنتاج.

ومن الضروري أن تمثل هذه الأنشطة التصديرية أهمية نسبية سواء لأقاليم الدولة ككل[2]، أو بالنسبة لنطاق تأثير الإقليم وحده. وتتميز هذه الأنشطة بقابليتها للانتقال إلى الأماكن الأخرى التي تحتاج إليها. أي أنه يمكن تصديرها فتأثيراتها لا تقف عند حدود المكان الذي تنشأ فيه.

غير أنَّ كثيراً من المناطق تتسم بتنوع في أنشطتها ولا تقتصر في إنتاجها على نوع واحد فقط ومقابل ذلك نجد مناطق أخرى تتميز «بالتخصص الإقليمي» Regional Specialization ويؤدي التنويع في الأنشطة إلى زيادة حركة السكان إلى هذه المنطقة حتى يمكنهم الاستفادة مما قدمت من منتجات، ويسرت من خدمات.

(١) رغم تقليدية معيار درجة التحضر وسذاجته أحياناً، إلّا أنه لم يزل المعيار الكمي الوحيد الذي يعكس مباشرة حالة التحضر على مستوى المجتمع ككل.

(٢) من الأمثلة الشهيرة على الأنشطة التصديرية الرئيسية ذات الأهمية النسبية على مستوى الدولة نذكر صناعة الحديد والصلب، والغزل والنسيج،والأسمدة.(وهي تعد في ذات الوقت من الصناعات القائدة أو الرائدة سالفة الذكر).

ويمكن أن يمتد التنويع في الأنشطة هنا ليشمل عدة قطاعات متباينة مثل: الصناعة، والتعدين، والزراعة، والإنشاءات، والخدمات [وذلك على مستوى الإقليم ككل (ريفه وحضره)]. ويكون الاختلاف في هذه الحالة في «معامل التوطن»(١) The Location Quotient بالنسبة لكل.

وقد أمكن تصوير درجة التنويع في الأنشطة بيانياً في شكل يسمى «بمنحنى التنويع» Curve Divesification ونصل إليه عن طريق ترتيب الأنشطة تنازلياً على أساس معاملات توطنها في الإقليم (أو المدينة) مجال الدراسة، ثم نوضح ـ على ذات الشكل ـ نسب توزيع هذه الأنشطة ـ كما رتبناها ـ على أساس تراكمي(٢).

ـ المدخل السياسي ـ الإداري:

إعتمدت كثير من الدراسات الحضرية على رؤية المدينة من خلال منظور سياسي ـ إداري. فالبعد السياسي للمدينة محدد بكونها مركزاً للإدارة، وممارسة الأنشطة التي تبلور وظائفها (التي تتحدد بصفة عامة في الصناعة والتجارة والخدمات). كما تلعب المدينة أيضاً دوراً سياسياً بوصفها مركزاً للحكم فيها تتركز إدارات الدولة وبخاصة: الشرطة، والضرائب، والخدمات الأساسية(٣).

ولا نقصد بالمدينة هنا فقط العاصمة، وإنما أيضاً كل مدينة لها محاور

(١) يعرف معامل التوطن بأنه المعامل الذي يقارن بين نصيب الإقليم النسبي من نشاط معين إلى نصيبه النسبي من نشاط آخر أكبر على مستوى الدولة، ولمراجعة ذلك انظر:
ـ محمد حسن فج النور؛ «مجالات التخطيط الإقليمي وأساليبه التحليلية»، مذكرة خارجية رقم (١٠٤٠)، معهد التخطيط القومي، القاهرة، ١٩٧٣، ص ٦٣ ـ ٦٨.

(٢) المرجع السابق، ص: ٦٩.

(٣) لمزيد من التفصيلات في هذه النقطة راجع:
— Hoch, I.; «The Three - Dimensional City: Contained Urban space», In: Perloff, H. (ed.);«The Quality of Urban Environment»,John Hopkins, N.Y.1969.

يمكن لها أن تحدد مجالات تأثيرها في المنطقة المحيطة بها حضرية كانت أو ريفية.

ومن الطبيعي أن تتواكب ظاهرة الحضرية مع نمو الوظيفة السياسية للمدينة، فهذه الوظيفة تمثل ـ في كثير من الأحوال ـ ركنا أصيلاً يمثل السبب الرئيسي في نشأة المدينة كما أنه يعمل على نموها وتطورها، فضلاً عن أنه يحول ـ في الغالب ـ دون محاولة زحزحتها من موقعها(١).

وإذا أردنا تحليلاً لكيفية ارتباط البعد السياسي بنشأة المدينة فمن اليسير أن نكتشف أن نمو معظم الاتجاهات السياسية والقوى المحركة لها مسألة لا تتم في غير المدينة، كما أنَّ التنظيمات السياسية بمختلف أشكالها وصورها لا تنشأ سوى بالمدينة، فضلاً عن الممارسة السياسية ذاتها حيث تتخذ من المدينة ميداناً ومجالاً رحباً تصول فيه وتجول.

غير أننا نكون مجانبين الصواب إذا تصورنا أنَّ هذه الظواهر تنشأ تلقائياً أو على الأقل بسبب عمليات التطور التاريخي الطبيعية. فهناك أسباب واضحة لذلك ومحددة لعلَّ أبرزها أنَّ البناء الداخلي للمدينة (فيزيقياً، وإقتصادياً، واجتماعياً ـ ثقافياً) يتيح ذلك بل ويدفع إليه فهي بؤرة اتصال بين المناطق الجغرافية بعضها البعض داخل المجتمع الواحد، فضلاً عن أنها المكان المناسب لأي تجمع يحدث بين المجتمعات بعضها البعض. كما يلعب الهيكل الاقتصادي للمدينة دوراً حيوياً في إكسابها هذه السمة حيث يعتمد على الاقتصاد النقدي في الغالب مما يساعد على توطن رأس المال ويشجع على قيام الاستثمارات بالمدينة. وفوق ذلك لا يمكننا أن نغفل أهمية نسق القيم بالمدينة الذي يتحدد بتبلور عديد من الأنساق

(١) لا شك أن هناك اعتبارات سياسية قد أسهمت طوال التاريخ المصري في نشأة المدن المصرية. فقد ظلت القاهرة مثلاً لمدة تزيد على ألف عام ـ ولم تزل ـ مقراً للحاكم والهيئات السياسية المختلفة. ورغم أن هناك مدناً بعينها قد أنشأها الحكام (وسميت بعضها بأسمائهم) فضلاً عن الامتدادات التي حدثت لبعض الأحياء، إلّا أن ذلك لم يؤثر على وضع القاهرة كعاصمة سياسية لمصر، ولم تفلح حتى الجهود المعاصرة التي فكرت يوماً فى نقلها إلى موقع آخر.

القيمية للجماعات الوافدة للإقامة الدائمة بالمدينة (وأهمها الجماعات النازحة من الريف) حيث تنصهر مجموعة هذه الأنساق في نسق واحد لا يحمل سمات نسق قيمي بذاته وإنما تتحدر صياغته بطبيعة المجتمع الحضري ذاته[١].

أما النتائج التي تترتب على إعتمادية المدينة أحياناً على البعد السياسي بصفة رئيسية فهي تجمل عادة في وصف المركز الحضري «بالمدينة العاصمية» حيث تؤول كل وظائف المدينة وتتمحور حول كونها عاصمة للدولة (وأحياناً عاصمة للولاية، أو للمقاطعة، أو للإقليم)[٢] فالوظيفة السياسية هنا هي البعد الحيوي للمدينة العاصمة، وهي التي تحدد ـ بعد ذلك ـ الأساس الاقتصادي، وتشكل التركيب الإجتماعي، وتصوغ الإطار الثقافي. وتبدو هذه الظاهرة شديدة الوضوح بدول العالم الثالث ولعلّ مرجعها ذلك التفاوت الواضح بين أنماط المجتمعات الريفية ـ والحضرية (ويكون هذا التفاوت بطبيعة الحال ضد اتجاه النمط الريفي) الأمر الذي يدفع بكثير من سكان الريف للإقامة المستمرة بالمدينة حيث تتزايد التسهيلات التي تقدمها. ولا يجد المهاجر ـ آنذاك ـ أفضل من الانتقال «للمدينة العاصمة» حيث فرصة العمل الأرحب، والأجر الأزيد[٣].

أما البعد الإداري فهو شديد الارتباط بالجانب السياسي فالتقسيم الإداري ـ Strative Division Admini يرتكز على دعامة تتمثل في خضوع المنطقة ـ حضرية كانت أو ريفية ـ للإدارة المحلية، وتكون محددة بنطاق إداري تصطلح عليه الدولة[٤].

(١) سوف نتعرض لهذه النقطة تفصيلاً في المدخل التالي (الاجتماعي ـ الثقافي).

(٢) يرتبط ذلك بنوعية التقسيم الإداري الذي تصطلح عليه الدولة وهو مختلف من مجتمع لأخر نظراً لظروف تاريخية ـ حضارية، واقتصادية، واجتماعية.

(٣) محمود الكردي، النمو الحضري، مرجع سابق، ص ٢٢١.

(٤) راجع في هذه النقطة: مصطفى الخشاب، مقدمة في دراسة الاجتماع الحضري، مطبعة لجنة البيان العربي، القاهرة، ١٩٥٩، ص:٥٨.

ومن الطبيعي أن تتفاوت عدد وحدات التقسيم الإداري في أي مجتمع من المجتمعات من فترة تاريخية لأخرى ويتوقف ذلك على أمور عديدة من ضمنها الظروف السياسية حيث تجد الدولة أنه في ضم بعض المناطق ـ أياً كان تسميتها ـ إلى البعض الآخر، أو في تجزئتها تحقيق لاستقرار سياسي، أو درء لخطر خارجي أو داخلي، أو تسهيل للممارسة السياسية، أو غير ذلك[1].

ـ المدخل الاجتماعي ـ الثقافي:

تمثل المتغيرات الاجتماعية أهمية كبرى في نشوء ظاهرة الحضرية بعامة، وفي عملية تكوين المراكز الحضرية ونموها بخاصة. ورغم ندرة الدراسات التي تفرد خصيصاً لمناقشة هذه المسائل ـ إذا ما قيست بالدراسات التي عالجت المتغيرات الأخرى غير الإجتماعية ـ فإنَّ أهميتها تزداد يوم بعد يوم وبخاصة عندما تتعقد مشكلات المدينة وتبرز المتغيرات الاجتماعية آنذاك كي تغري الباحثين بدراستها والتعرف عليها.

وينظر البعض إلى عملية التحضر من خلال منظور جغرافي، أو اقتصادي، أو سياسي بحت، بينما تتجه مجموعة من العلماء المحدثين في علم الاجتماع الحضري[2]، إلى تناول هذه العملية من وجهة نظر مزدوجة. فكما يرون التحضر متمثلاً في «تمركز جغرافي» للسكان والأنشطة (غير الزراعية) وذلك في موقع ذي شكل وحجم معينين، يجدونه أيضاً واضحاً في انتشار جغرافي لأنماط القيم والسلوك الحضرية السائدة فضلاً

(١) انظر ـ لتفصيل هذه المسألة ـ المرجع التالي:

— Keyfitz, N.; «Political - Economic Aspects of urbanization in South and Southeast Asia», In: Hauser and Schnore (ed.), Op. cit., P. 265.

(٢) من هؤلاء نذكر مثلاً: كينجزلي ديفيز K. Davis، هاولي Hawley، هوفر Hoover، لامبارد Lampard، أوسكار لويس O. Lewis، بيريز Breese، مورس Morse، جانيت أبو لغد J. Abu-Lughod.

عن الهيئات الحضرية القائمة(١).

فالتحضر ـ على ذلك ـ عملية تسعى في النهاية إلى إحداث التنظيم المكاني لعناصر البناء الاجتماعي السائد بمنطقة جغرافية معينة.

وإذا كان البناء الاجتماعي يتكون ـ بصفة عامة ـ من مجموعة متصلة ومنمطة من العلاقات الاجتماعية التي تبرز من خلالها أدوار الأفراد ووظائفهم، فإن للبناء الاجتماعي الحضري ـ بخاصة ـ أهمية حيوية في صياغة الشكل الحضري السائد فهو يتسم بخصائص معينة لعلَّ أهمها سيادة العلاقات غير الشخصية Impersonal التي تظهر في شكل التفاعلات والعلاقات المستمرة بين الأفراد. وتتمثل هذه العلاقات في مجموعة من الرموز مثل: عنوان السكن، وطريقة الملبس ونوعية المآكل والمشرب وطرقهما، وأسلوب الإنفاق، ونمط الاستهلاك... إلخ.

كما أنَّ درجة التجانس الثقافي بالمركز الحضري تؤثر على كيفية ممارسة الأفراد لأدوارهم، وعلى نوعية العلاقات الاجتماعية السائدة بين ساكني النمط الحضري والوافدين إليها من المناطق الريفية. ومن الطبيعي أن ترتبط ظاهرة تركز السكان بالمركز الحضري وشكل الاتساع والامتداد فيه بطبيعة التركيب الطبقي بالنمط الحضري بحيث يؤثر ذلك على تكوين الطبقة وتحديد علاقتها بغيرها من الطبقات.

غير أن البناء الاجتماعي بالمجتمع الحضري لا ينشأ في فراغ ولا يتحرك إلى غير هدف، وإنما يتحدد إطاره بالهيكل الثقافي للمجتمع الكلي أولاً، والحضري ثانياً. وهذا الإطار الثقافي يحكمه «نسق القيم» Value System

(١) يرتبط مفهوم التحضر ـ وفق هذا المعنى ـ بالمحاولات العديدة التي ذهبت إلى تقسيم المجتمع الكلي إلى مناطق ثقافية تتفاوت فيما بينها من حيث الموقع، والأساس الاقتصادي، والتركيب الاجتماعي، والاطار الثقافي، بحيث تكاد تتشابه كل «منطقة» في معظم هذه المتغيرات وبخاصة ما يتصل منها بالبناء الاجتماعي ـ الثقافي. ولا يفهم من ذلك أن كل منطقة «معزولة» عن غيرها من المناطق وإنما الاتصال فيما بين المناطق أمر حتمي سواء كانت داخل إطار مجتمع واحد، أو لم تكن كذلك.

السائد. ومن الطبيعي أن يختلف هذا النسق بين أنماط المجتمع ـ ريفه وحضره ـ ومن هنا تتحدد درجة التجانس الثقافي بين نمطي المجتمع من ناحية، وتتفاوت درجة إنسجام الشخص الوافد إلى المركز الحضري مع الإطار الثقافي الجديد بالنسبة له من ناحية أخرى(١).

ويعد «أوسكار لويس Oscar Lewis من الرواد الأوائل الذين تناولوا فكرة التغير الثقافي الذي تعرض له «الوافد الجديد» إلى المركز الحضري. وتدارس بعمق عملية التكيف الاجتماعي التي يحاول تحقيقها هذا الوافد مع إطار ثقافي مغاير، كما أنه عالج ـ ليس نظرياً فقط وإنما عن طريق الدراسات التجريبية أيضاً ـ أسلوب الحياة الذي يختاره في بعض الأحيان، أو يضطره ـ في غالبية الأحيان ـ للمعيشة بالنمط الحضري.

وفي سبيل ذلك عرض «لويس» فكرته التي إنبنت على «تفرع ثنائي» Dichotomies يميز فيه بين نمطين للمعيشة في المجتمع الحضري وهما: النمط الشعبي ـ الحضري Folk Urban، والنمط الريفي ـ الحضري(٢) Rural - Urban.

وقد ازدادت هذه الدراسات ثراء، وخصوبة عندما دعمها «لويس» بدراساته التطبيقية والتجريبية على الأحياء **المتخلفة** بالمدن **الفقيرة** في المجتمعات التي ما زالت في طور **التخلف** ولعلَّ أبرز دراساته في هذا الشأن هي التي أجريت على المدن المكسيكية عام **١٩٥١**(٣).

ولم يكن «لويس» يدرس الأحياء المتخلفة فيمسحها مسحاً شاملاً

(١) راجع في هذه النقطة المصدر التالي:

- Abu — Lughod, J.; «Migrant Adjustment to City life: The Egyptian Case», In: Breese G., (ed.) The City in Newly Developing Countries», Princeton Univ. Press, 1912, pp. 316-388.

(٢) - Lewis, Oscar; «Further Observation on the Folk-Urban Continuum and Urbanization» In Hauser and Schnor Op. Cit., pp. 491-499.

(٣) راجع في هذه النقطة:

- Lewis, Oscar; «The Children of Sanchez»; Random House, Alfred A.Knopf., N.Y.,1961.

ليتعرف على أحوال قاطنيها الاجتماعية والاقتصادية (كما تجري معظم الدراسات التي من هذا النوع) وإنما كان يختار أفقر الأسر من الطبقات الدنيا في هذه الأحياء المتخلفة والتي تكون قد هاجرت أصلاً من منطقة ريفية ووفدت للإقامة والعمل بهذه المدينة. ثم يتدارس أحوال هذه الأسر بأسلوب «دراسة الحالة» فيتناول ظروفها المعيشية تفصيلاً وبشكل عميق، ويتعرض لأحوالهم الاقتصادية ومستوى دخولهم وأسلوبهم في الإنفاق ونمطهم في الاستهلاك، ويتدارس إنتماءاتهم الطبقية وارتباطاتهم الاجتماعية ونسق القيم الذي يتحركون داخله لدرجة أنه يبحث معهم مثلاً عن مواصفات القرين الذي يختارونه في زواج أبنائهم وبناتهم. ويتعرض «لويس» ـ من خلال دراسته لمثل هذه المجموعات ـ لأحوالهم الدينية ومدى تأثير المذهب الذي يدينون على نزعتهم الدنيوية.

وانتهى أوسكار لويس إلى التوصل لما يشبه نظرية تدور حول ما أسماه «بثقافة الفقر» Culture Of poveryt وترتكز على أنه إذا كان لكل مجتمع ثقافة معينة لها جذور راسخة تمتد لمئات ـ بل لآلاف ـ السنين في بعض المجتمعات، فإن للفقر أيضاً ثقافة معينة ـ مادية وغير مادية ـ يمكن أن نميز سماتها إذا ما تدارسنا عديداً من المجتمعات المشتركة في سمة الفقر دراسة أشبه ما تكون بالدراسة الأنثروبولوجية المتعمقة.

ولعلَّ المدخل الاجتماعي ـ الثقافي في دراسة التحضر هو أنسب المداخل في الدراسات الميدانية التي تتطلب اتصالاً مباشراً بأفراد المجتمع، وتعد في ذات الوقت المادة الأولية اللازمة للدراسات الأخرى.

الفصل الثالث

الحضرية، والتحضر: (الظاهرة، والعملية)

لم يكن ظهور المدن ـ حتى بشكله الأولي ـ قرين نمو الحضارات الوسطى أو الحديثة، وإنما كان ذلك متزامناً مع ظهور الحضارات الإنسانية الأولى. فمن الثابت أن هناك مدناً كانت قائمة ـ ولم تزل آثارها موجودة ـ منذ قرون عديدة سبقت التاريخ الميلادي وارتبطت بالحضارة الفرعونية. واستمر تكون المدن وظهورها إبان الحضارات: اليونانية، والرومانية، والإسلامية وكانت كل مدينة ترتبط بتأدية وظيفة معينة فكانت هناك مدن دينية، وأخرى تجارية، وثالثة عسكرية، ورابعة سياسية.. وهكذا[١]..

غير أن نهاية القرن الثامن عشر ومطلع القرن التاسع عشر قد شهدا تغيرات جذرية لم تؤثر في عملية نشأة المدن وحدها وإنما تركت بصماتها على كل أوجه النشاط الإنساني. فقد واكبت الثورة الصناعية زيادة في الإنتاج الصناعي والزراعي على حد سواء، فضلاً عن التحسن الواضح في شبكة المواصلات ووسائل الإتصال بعامة، وما لحق ذلك من تطور تكنولوجي أصاب كل جوانب الحياة وأدى إلى تعقد الحياة بصورة رهيبة.

ولعل المدن هي الإطار المكاني الذي يتجسد فيه كل هذه المتغيرات فهي بيئة جغرافية لها أساس اقتصادي متميز، ويتسم بناؤها الاجتماعي بخائص معينة، ويحدها إطار ثقافي خاص. فالمدينة هي البوتقة التي تنصهر

---

(١) راجع في هذه النقطة: السيد الحسيني، مرجع سابق، (صفحات المقدمة)

فيها كل العناصر وتشكل صياغة خاصة تختلف عن السمات العامة للمجتمع الكلي(١).

ويمثل «سكان الحضر» الأساس البشري للمدينة حيث تمارس الأنشطة المدينية اعتماداً على هذه الطاقة البشرية التي قد يكون مصدرها إما المدينة ذاتها، أو القطاع الريفي سواء كان قريباً منها أو بعيداً عنها. ولهؤلاء السكان خصائص معينة تجعلهم قادرين على استغلال البيئة الحضرية لصالح بيئتهم وصالحهم في ذات الوقت ويتطلب ذلك منهم تحقيق درجة عالية من التكيف مع أنساق المجتمع المديني(٢). ولا يعني ذلك أن «كل» سكان الحضر يحققون درجة مرتفعة من التكيف وإنما يحدث ذلك للأفراد والجماعات بدرجات متفاوتة، ومن هنا تظهر المشكلات الاجتماعية العديدة للمدن.

وإذا أردنا تتبعاً إحصائياً لنمو سكان الحضر في العالم منذ مطلع القرن السابق حتى عقد الثمانينات من هذا القرن لوجدنا أن عدد سكان العالم قد بلغ حوالي ٩٠٠ مليون نسمة عاش منهم ما يقرب من ١,٧٪ في مدن يبلغ عدد سكان الواحدة منها مائة ألف نسمة فأكثر، بينما كان هناك حوالي ٢,٤٪ منهم يعيشون بمدن يبلغ عدد سكانها عشرين ألف نسمة فأكثر. أما المدن (أو المراكز الحضرية) التي لم تستوعب أكثر من خمسة آلاف نسمة فكانت تمثل حوالي ٣٪. وخلال المائة والثمانين عاماً التالية

(١) لمزيد من التفصيلات في هذه المسألة راجع ما يلي:
- عبد الله أبو عياش، وإسحق القطب؛ «الاتجاهات المعاصرة في الدراسات الحضرية»، وكالة المطبوعات، الكويت، ١٩٨٠.
- محمد الجوهري؛ «ظاهرة التحضر بين الإدانة والتمجيد» مقدمة الترجمة العربية لكتاب جيرالد بريز (مجتمع المدينة في البلاد النامية) ترجمة محمد الجوهري: دار نهضة مصر للطبع والنشر، القاهرة ١٩٧٢، ص: ١ - ١٩.

(٢) — Mann, P.; «An Approach to Urban Sociology», Routledge and Kegan paul, London, 1968.

لذلك التاريخ ارتفع سكان الحضر في العالم بشكل لافت ويمكننا تلخيص هذا الموقف من خلال الجدول التالي[١]:

السنة	السكان في العالم (بالمليون)	سكان المدن ٢٠,٠٠٠ نسمة فأكثر (بالمليون)	النسبة المئوية (٪)	سكّان المدن ١٠٠,٠٠٠ نسمة فأكثر (بالمليون)	النسبة المئوية (٪)
١٨٠٠	٩٠٦	٢١,٧	٢,٤	١٥,٦	١,٧
١٨٥٠	١,١٧١	٥٠,٤	٤,٣	٢٧,٥	٢,٣
١٩٠٠	١,٦٠٨	١٤٧,٩	٩,٢	٨٨,٦	٥,٥
١٩٥٠	٢,٤٠٠	٥٠٢,٢	٢٠,٩	٣١٣,٧	١٣,١
١٩٦٠	٢,٩٦٢	٨٠٣,٢	٢٧,٢	٥٩٠,٠	١٩,١
١٩٨٠	٤,٠٢٠	١٥٧٢,٤	٣٩,١	٩٩٥,٣	٢٤,٧

لعل أهم المؤشرات التي يمكن الخروج بها من البيان السابق أن سكان العالم قد تضاعفوا أكثر من أربع مرات خلال فترة المائة والثمانين عاماً الماضية، وإن سكان الحضر الذين يعيشون في المدن التي تستوعب ٢٠,٠٠٠ نسمة فأكثر قد تضاعفوا حوالي خمسة وسبعين مرة، بينما تضاعف عدد سكان المدن المائة ألفيه حوالي خمسة وستين مرة وذلك خلال ذات الفترة.

ويدل ذلك بوضوح على أن نسبة النمو السكاني في المدن عموماً كانت ـ ولم تزل ـ أعلى من نسبة النمو السكاني في دول العالم بصفة عامة. ويرجع ذلك بطبيعة الحال إلى الظروف الميسرة بالإقامة بالمدن إذا ما قورنت

(١) ركب هذا الجدول من المصادر التالية:
- Moore, W. and Smeler, N. (eds.); Urbanization in Newley Developing Countries», California Univ. Press, 1976.
- Breese G, Op. Cit., P. 19.
- Ibrahim; S.; «Urbanization in The Arab World» Population Bulletin of The United Nations Economic Commission to Western Asia, 1 1974.

بمثيلتها بالريف (أو الأنماط المعيشية الأخرى) الأمر الذي يجعل المدينة مركز جذب للسكان سواء كانوا من داخل نفس المجتمع أو من خارجه.

غير أن المجتمعات تختلف اختلافاً بيناً من حيث هذه المؤشرات فهي ليست كلها على قدم المساواة من حيث أعداد السكان، أو معدلات الزيادة الطبيعية أو غير الطبيعية أو معدلات الخصوبة أو الكثافة السكانية. ومن الطبيعي أن تكون المتغيرات الديموجرافية السابقة انعكاساً منطقياً للأحوال الاقتصادية والاجتماعية للمجتمع فالدول المتقدمة مثلاً لا يرتفع فيها معدل النمو السكاني ولا تعاني من مشكلات الهجرة، أو حدة الكثافة السكانية مثلما نلحظ بالدول المتخلفة.

ومن هنا كانت الدراسات الديموجرافية مهتمة أشد الاهتمام بتحليل الفروق بين أنماط المجتمعات من حيث تركز السكان بالحضر، والريف وانعكاساته على أوجه الحياة المختلفة.

وفي ضوء الجدول التالي نحاول توضيح نمو السكان في العالم حسب الحضر والريف خلال الفترة من عام ١٩٢٠ إلى عام ١٩٨٠ ثم إسقاطات النمو بين عامي ١٩٨٠، ٢٠٠٠ (بالمليون نسمة)[١]:

(١) ركب هذا الجدول من المصدر التالي:

— United Nations: Symposium on the Impact of Urbanization on Man's Environment, 1970, Doc. ST/TAO/SER C/130. P. 37

الأقاليم الرئيسية	المنطقة (النمط)	١٩٢٠	١٩٤٠	١٩٦٠	١٩٨٠	٢٠٠٠
العالم	حضر	٣٦٠	٥٧٠	٩٩٠	١٧٨٠	٣٠٩٠
	ريف	٥٠٠	١٧٢٥	٢٠٠٠	٢٥٤٥	٣٠٢٠
	مجموع	١٨٦٠	٢٢٩٥	٧٩٩٠	٤٣٢٥	٦١١٠
الدول المتقدمة(*)	حضر	٢٤٠	٣٥٠	٥٠٠	٧٣٥	١٠١٠
	ريف	٣٦٥	٣٨٠	٣٥٥	٣١٥	٢٥٥
	مجموع	٦٠٥	٧٣٠	٥٨٨	١٠٥٠	١٢٦٥
الدول المتخلفة(**)	حضر	١٢٠	٢٢٠	٤٩٠	١٠٤٥	٢٠٨٠
	ريف	١١٣٥	١٣٤٥	١٦٤٥	٢٢٣٠	٢٧٦٥
	مجموع	١٢٥٥	١٥٦٥	٢١٣٥	٣٢٧٥	٤٨٤٥

لاشك أن بيانات الجدول السابق قد أمدتنا بتصور عام وشامل للمؤشرات الخاصة بنمو سكان العالم موزعين بين حضر وريف بالنسبة لمناطق التقدم والتخلف بالعالم. ورغم أن الحكم على مدى تقدم مجتمع أو تخلفه مسألة مرهونة بعديد من الاعتبارات والشروط ويدخل في تحديدها مجموعة كبيرة من المتغيرات: الاقتصادية، والاجتماعية، والسياسية، إلا أننا هنا ـ وطبقاً للتصنيف الذي اعتمد عليه البيان ـ نعتمد على التصور التقليدي الشائع والذي يعتبر أن المناطق الواقعة شرق قارة آسيا وجنوبها، وكل قارة أفريقيا، وأمريكا اللاتينية هي مناطق التخلف بالعالم (ويطلق عليها أحياناً الدول النامية، أو الآخذة في النمو، أو دول العالم الثالث). أما أوروبا، وأمريكا الشمالية، وكندا، والاتحاد السوفيتي واليابان فهي المقصودة بالدول المتقدمة.

وقد أوضح لنا البيان السابق أن سكان النمط الحضري بالعالم ككل قد تزايدوا خلال الستين سنة الماضية (من ١٩٢٠ إلى ١٩٨٠) بمعدل بلغ

(*) تشمل الدول المتقدمة ـ من وجهة نظر هذه الدراسة ـ أوروبا وأمريكا الشمالية، والاتحاد السوفييتي.

(**) تشمل الدول المتخلفة ـ من وجهة نظر هذه الدراسة ـ شرق آسيا وجنوبها، وأفريقيا، وأمريكا اللاتينية.

حوالي ٣٩٤٪. أما التنبؤ بمعدل زيادتهم حتى عام ٢٠٠٠ فقد بلغ ما يقرب من ضعف المعدل السابق (حوالي ٧٥٨٪).

وحين نحلل بيانات الدول المتقدمة فإننا نجد أن معدل نمو سكان حضرها قد ارتفع خلال نفس الفترة بمعدل يبلغ حوالي ٢٠٦٪. أما التنبؤ بمعدلهم حتى عام ٢٠٠٠ فقد ارتفع إلى حوالي ٣٢٠٪ (أي ما يقرب من ٥٥٪ زيادة عن أعدادهم سنة ١٩٨٠).

أما الدول المتخلفة فقد كانت معدلاتها لافتة للنظر سواء منها ما كان خلال الستين سنة الماضية أو ما حاول البيان التنبؤ به. فحين بلغ معدل النمو في الفترة الماضية حوالي ٧٧٠٪ ارتفع إلى حوالي ١٦٣٣٪ عام ٢٠٠٠ (أي حوالي ضعفي ما كان عليه سنة ١٩٨٠).

ونخرج من المؤشرات السابقة بحقائق عديدة لعل أهمها أن هناك زيادة عددية هائلة في سكان النمط الحضري بعامة (تستوي في ذلك الدول المتقدمة مع الأخرى المتخلفة). وإذا كانت هذه الزيادة قد بدأت مع بداية القرن الحالي بشكل مطرد، إلا أن عام ١٩٦٠ يشهد بحدوث طفرة سكنية ملحوظة أصابت سكان الحضر بحيث أدى ذلك ـ بطبيعة الحال ـ إلى إنقاص نسبي من أعداد سكان الريف. ففي الدول المتخلفة مثلاً لم يزد معدل نمو سكان الريف بين عامي ١٩٦٠، ١٩٨٠ عن ٣٥٪ (مقابل ٧٧٠٪ في سكان الحضر عن ذات الفترة).

ولعل ظاهرة الهجرة الريفية ـ الحضرية هي القادرة على تفسير ذلك التضخم الحضري الشديد الذي أصاب المدن في العالم كله وبخاصة مجتمعاته المتخلفة. وقد كانت نصيب هذه المجتمعات من حالة التضخم هذه أكبر بسبب وجود تفاوتات ضخمة بين نمطيه الريفي والحضري الأمر الذي يدفع سكان الريف دفعاً إلى ترك مجتمعاتهم الريفية والانتقال للمدينة حيث الفرص أكثر إتاحة.

غير أنه رغم النمو الهائل الذي أصاب سكان الحضر بالدول المتخلفة إلا أن أعدادهم لم تزل دون أعداد السكان بالنمط الريفي حتى أن التنبؤ بأعدادهم سنة ٢٠٠٠ ـ رغم النمو النسبي الضخم لسكان الحضر ـ لم يستطع أن يلاحق سكان الحضر. في حين أنه قد حدث العكس بالنسبة للدول المتقدمة حيث ارتفعت أعداد سكان الحضر بها عن سكان الريف ابتداء من عام ١٩٦٠ وما بعده.

رغم ما أمدنا به التحليل السابق من تصور عام وشامل لسكان المناطق الحضرية بالعالم، فإن الخلط لم يزل قائماً في استخدام مفهومي: «الحضرية» Urbanism، «والتحضر» Urbanization. ولأنه الحد الفاصل بينهما يمكن أن يرى من خلال خيط وهمي دقيق، فقد صار التداخل فيما بينهما من الأمور التي درجت عليها معظم الدراسات الحضرية.

غير أننا نعتقد أنه من المفيد أن نحدد الفروق فيما بينهما «فالحضرية» هي اتجاه يتجسد في ظاهرة تشهدها كل المجتمعات البشرية وتعني إقامة الناس واستقرارهم في تجمعات حضرية (قد تأخذ شكل المدن) وتتبلور في التغير النوعي الذي يحدث في أنماط تفكيرهم وسلوكهم تجاه الأنشطة السائدة ونمو التنظيمات القائمة[١].

ويعد «لويس ويرث» L. Wirth من أبرز العلماء الذين ناقشوا مفهوم الحضرية «كأسلوب حياة»[٢] ولا يزال الكثير من العلماء يسير على نهجه ويأخذ بتفسيراته وآراءه رغم ما تعرضت له أفكاره من جدل ونقد شديدين[٣]. فهو عندما يحدد ذلك التغير النوعي يضيف إليه السمات أو

(١) لعل تعريف «الحضرية» بهذا الشكل يتضمن كل الجوانب الكيفية التي تتصل بالمعيشة في المدينة مع ما يرتبط بذلك من مشكلات حضرية.

(٢) — Wirth, L.; «Urbanism as a way of Life» In: Hatt, P., and Reiss, A.; (eds.) Cities and Society, The Free Press, N.Y., 1957.

(٣) — Gans, H.; «People and Plans», Penguin Books, London 1972, pp. 41 - 59.

الخصائص المميزة لسكان المدن وأهمها: التعقيد، والتنافس، وتقبل التغيير، وسطحية العلاقات الاجتماعية بينهم، والفردية... إلخ ولا تنفصل هذه الخصائص عن سمات الأسلوب الحياتي الذي يحدده «ويرث» مفهوماً للنمط الحضري والحضرية في ذات الوقت.

أما مصطلح «التحضر» - فرغم صعوبة تحديده بشكل مغاير عن الحضرية - إلا أنه لا يخرج عن كونه «عملية» «ونتيجة» في ذات الوقت. هي عملية من عمليات التغير الاجتماعي تتم عن طريق انتقال أهل الريف أو البادية إلى المدينة وإقامتهم بمجتمعها المحلي. وبمعنى آخر هو عملية إعادة توزيع السكان من الريف إلى المدن والمراكز الحضرية الأخرى[١].

وتاريخياً يرتبط المفهومان - الحضرية، والتحضر - معاً فسكان المدن هم أول من مارس الحضرية كأسلوب حياة. غير أن هذا الإرتباط لا يعد إرتباطاً مطلقاً، ففي كثير من الدول الغربية مثلاً اختار كثير من سكان الريف «الحضرية» كأسلوب حياة دون أن ينتقلوا للإقامة بالمدينة. ولا تحدث هذه الحالة دون توافر مقومات خاصة لعل أهمها: تعدد أساليب النقل والاتصال بين الريف والحضر، وقصر المسافة بينهما، فضلاً عن عمليات الغزو الثقافي الذي تتعرض له القرية بواسطة المدينة عن طريق وسائل الاتصال والإعلام المختلفة[٢].

وبصفة عامة فإن هناك فجوة تاريخية ضخمة بين الظاهرة والعملية (الحضرية، والتحضر) فالظاهرة النوعية (الحضرية) تفوق بكثير العملية الكمية (التحضر)[٣]. ولعل المجتمعات المتخلفة هي خير شاهد على وجود

(١) — Thomlinson, R.; «Urban structure», Random House, N.Y., 1969, P. 37.

(٢) فكثير من سكان لبنان المقيمين بالقرى الجبلية والسياحية القريبة من مدينة بيروت قد تبنوا الحضرية كأسلوب حياة دون أن ينتقلوا لسكنى المدن اللبنانية ذاتها.

(٣) راجع في هذه النقطة الهامة:

- محمد محمد سطحية، «ظاهرة التحضر في لبنان»، في: التحضر في الوطن العربي (الجزء الأول)، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، ١٩٧٨، ص: ٢٩٧ - ٣٠٠.

هذه الفجوة فتضخم المدن بسكان جدد ينزحون من الريف والبادية عملية تكاد تكون يومية. أما التغير الحقيقي النوعي في أسلوب الحياة فهو أقل بكثير من ذلك التضخم الذي يرفع من معدل النمو السكاني للمدينة ويضيف إليها عديداً من المشكلات.

ويرتبط بالتحضر ـ كما يرتبط بالحضرية ـ ظواهر عديدة تتصل بالأبعاد الاقتصادية والاجتماعية، والثقافية، والسياسية، والإيكولوجية للمجتمع الحضري، وتؤثر كلها في تغيير نوعية الحياة القائمة إلى الصورة المستهدفة أو إلى شكل غير مرغوب فيه (وهنا تظهر المشكلات الحضرية).

ويطلق على «المستوى» الذي يصل إليه المجتمع من تحضر «درجة التحضر» ـ Degree of Urbanization ويقصد به عادة نسبة السكان الذين يعيشون «بمراكز عمرانية» يزيد حجمها على عشرين ألف نسمة إلى مجموع سكان الدولة (أو الإقليم).

أما مؤشر «التركز الحضري» Urban Concentration فهو مصطلح يشير إلى نسبة مجموع السكان الذين يعيشون بمدن أو تجمعات تزيد على مائة ألف نسمة إلى جملة السكان(١).

ومن الطبيعي أنه كلما ارتفعت نسبة سكان الحضر زادت درجة التحضر. غير أن هناك حالات خاصة ترتفع فيها أعداد السكان بالمدن خلال فترة معينة إلا أن ذلك لا ينعكس على زيادة في درجة التحضر. ويرجع السبب في ذلك إلى أن ارتفاعاً يكون قد أصاب سكان الريف بنفس المعدل.

ومن هنا كان مؤشر «معدل التحضر» Rate of Urbanization دالاً في التعبير عن التغير الذي يصيب درجة التحضر خلال فترة زمنية معينة

---

(١) لمزيد من التفصيلات في هذه المؤشرات انظر:

— Everson, J. and Fitzgerald B.; «Inside The City» Longman London, 1972, P.2.

ويقاس هذا التغير بنسبة مئوية. وكلما ارتفع معدل التحضر على «معدل التريف» The Rate of Ruralization زادت بالتالي درجة التحضر(١).

وتوصف عملية التحضر دائماً بأنها عملية «تراكمية» Accumulative ويقصد بذلك أن رصيد التحضر لا يظل ثابتاً على ما هو عليه وإنما يتعرض باستمرار لإضافات وزيادات تنجم من الإقامة الدائمة والاستقرار بنطاق مكاني محدد مع ما يرتبط بذلك من إنجازات يحققها الإنسان يوماً بعد يوم ويضيفها إلى التراث الحضاري لمجتمعه. ولا نعني بالتراكم هنا زيادة سكانية فقط وإنما فوق ذلك هو زيادة موارد وخبرة ـ لدى هؤلاء السكان ـ على استغلالها والإفادة منها.

وهناك اتجاهات عديدة ظهرت لتفسير عملية التحضر واكتظت بها الكتابات المتوافرة بتراث العلوم الاجتماعية فمنها ما يتصل بالجانب الديموجرافي، ومنها ما يرتبط بالهيكل الاقتصادي، ومنها ما يقترن بالبناء الاجتماعي، ومنها ـ أخيراً ـ ما يصاغ من خلال إطار إيكولوجي.

ـ أما الجانب الديموجرافي فيمكن فهمه في ضوء النمو السريع والمذهل الذي شهدته المدن بالعالم بصفة عامة بعد الحرب العالمية الثانية. وقد حدد «كينجزلي ديفيز»(٢) K. Davis أسباباً لهذا النمو المتسارع في عدد المدن وسكانها، منها أن التقسيمات الإدارية التي كانت قائمة فيما سبق قد تغيرت بشكل جذري مما أضاف حدوداً جديدة إليها وضم إليها مناطق ـ معظمها ريفية ـ لم تكن داخلة في حدودها من قبل. كما أن معدل الزيادة الطبيعية للسكان قد ارتفع بشكل لافت نتيجة لوجود هوة

---

(١) راجع في هذه النقطة المصدرين التاليين:

— Sovani, N.; «The Analysis of Overurbanization» In: Breese, G., (ed.), Op. Cit., PP. 322 - 330.

— Hance, W.; «Population, Migration and Urbanization in Africa», Columbia Univ. Press, N.Y., 1970 P. 20.

(٢) — Davis, K.; «The Urbanization of Human Population» In: Breese, G. (ed.), Op. cit., P.

ضخمة بين معدل المواليد، ومعدل الوفيات حيث انخفض الأخير بشكل مذهل إذا ما قورن بانخفاض الأول (ويرجع ذلك بطبيعة الحال إلى ارتفاع الوعي الصحي واكتشاف عديد من العلاجات لمعظم الأمراض الوبائية والمتوطنة) وتشكل الهجرة عاملاً حاسماً من العوامل التي أدت إلى زيادة أعداد المدن وتضخم ساكنيها ولا تنحصر عوامل الهجرة بالمجتمع الحضري فقط ـ كما هو شائع في كثير من الدراسات ـ وإنما ترتبط أيضاً بالمجتمع الريفي فسوء أحواله هي التي تدفع ساكنيه إلى تركه بحثاً عن فرصة عمل أرحب وأجر أزيد. وحينئذ تلعب عوامل الجذب بالمدن دورها الحيوي في إغراء هؤلاء المهاجرين على السكن والإقامة المستمرة بالمدينة.

ـ أما الهيكل الاقتصادي فيعد محدداً رئيسياً من المحددات المستخدمة في تحليل عملية التحضر وأيضاً في تفسيرها. فالصناعة مثلاً أو التجارة أو الخدمات تعد هي الركيزة الأساسية في تحديد نمط التحضر بالمدينة، وتشكيل أساليب الإنتاج، وكذا تحديد العلاقات المكانية بين المدينة ـ كبناء اقتصادي ـ وما حولها من مراكز حضرية أخرى[1].

غير أن انعكاسات الهيكل الاقتصادي لا تنحصر فقط عند حدود المتغيرات الاقتصادية ـ كالدخل والإنتاج والاستهلاك، والاستثمار... إلخ ـ وإنما تمتد أيضاً لتشمل التغيرات الاجتماعية ـ الثقافية فهي المحددة ـ بشكل أو بآخر لأنماط السلوك الاجتماعي، ونوعية القيم السائدة كما أنها تشترك في صياغة التركيب الطبقي للمجتمع وتحدد نوعية العلاقات بين الطبقات بعضها البعض.

(١) لا يعني ذلك أن العلاقات بين المدينة وغيرها من المراكز الحضارية الأخرى ذات اتجاه واحد وإنما هي علاقات تبادلية التأثير تترك بصماتها على المجتمع بأكمله. ورغم أن الواقع الحضري يشهد أحياناً «بنشاط» طرف دون الأطراف الأخرى؛ إلّا أن الواقع يؤكد أن التكامل أيضاً بين أطراف الحيز الحضري جميعها مسألة واردة ولتفصيل هذه النقطة راجع:

— Michelsom, W.; «An Empirical Analysis of Urban Environmental Prefernces», A.I.P., Vol. XXXII, No 6, Nov. 1966.

- ويعتبر البناء الاجتماعي من الركائز المهمة التي اعتمد عليها علماء الاجتماع الحضري في تحليلهم لعملية التحضر وتفسيرهم إياها. فهم ينظرون إلى المدينة باعتبارها كيان اجتماعي بالدرجة الأولى[١]، ويتشكل هذا الكيان من عناصر اجتماعية صرفة مثل: السكان، والأدوار الاجتماعية المحددة لهم، والعلاقات الاجتماعية السائدة فيها بينهم، والمؤسسات التي يتعاملون معها، وكذا نسق القيم الذي يرتبطون به بما يضمه من عادات وتقاليد وأعراف سائدة. كما أن للبعد الثقافي أهميته الحيوية في تجسيد هذا البناء وفق المعايير السابقة فمن خلال جانبيه الرئيسيين - المادي، والمعنوي - يمكن فهم أنماط التفكير والسلوك السائدة ومن ثم فهو يعكس بصورة حقيقية الأوضاع الاجتماعية للمدينة.

- أما الإطار الإيكولوجي فهو محصلة المكونات السابقة حيث يعتمد على الجانب الديموجرافي، كما يستند إلى الهيكل الاقتصادي، ويرتبط بالبناء الاجتماعي - الثقافي. ومن خلال التفاعل القائم بين هذه المكونات تتحدد نوعية العلاقة بين الإنسان والبيئة في المركز الحضري ومن ثم يتخذ حيالها موقف - أو أكثر - يمكنه من المعيشة به والتعامل مع عناصره. ويذهب أنصار الاتجاه الإيكولوجي إلى الدعوة لدراسة موضوعات التحضر والمدينة من خلال هذا الاتجاه، فهو يعد - من وجهة نظرهم - أنسب المداخل لفهم البيئة الحضرية ليس من خلال موقف إستاتيكي وإنما في ضوء عملية دينامية.

يكاد لا يختلف إثنان من المهتمين بدراسات التحضر والمدينة على أن هناك «ثورة حضرية» Urban Revolution قد شهدها العالم مع مطلع القرن العشرين. ويعتقد الكثير منهم أن عوامل هذه الثورة ونتائجها لا تقل خطورة عن «الثورة الصناعية» التي أثرت في كل مجريات الحياة

---

(١) — Jones, E.; «Tomes and Cities», Oxford Univ. Press, London, 1970

بالمجتمعات البشرية وبخاصة في القرنين الماضيين سواء كانت جوانبها اقتصادية أو فنية أو اجتماعية أو ثقافية.

وقد اقترنت تلك الثورة الحضرية بنشأة «المدينة الحديثة»[(١)] Modern Metropolis. فالأمر لم يتعلق فقط بزحف جحافل من السكان من منطقة - في الغالب ريفية - إلى أخرى حضرية الطابع، وإنما ارتبطت هذه العملية أيضاً بتشكيل التنظيم المديني الحديث سواء اعتمد على تهيئة الأساس الاقتصادي للمدينة (المركز الحضري) بشكل يوفر للأفراد - سكان المدينة - حياة أفضل، أو استغل التركيب الاجتماعي السائد في توجيه طاقات السكان نحو العمل والإنتاج، أو تولي إقامة المؤسسات الحضرية بصورة تساعد على تحقيق وظائف المدينة، أو كل ذلك مجتمعاً.

ولا ريب أن هناك اتصالاً وثيقاً بين «الثورتين» (الصناعية، والحضرية) فقد كانت الأولى من المسببات الرئيسية والدوافع التي أدت إلى ظهور الثانية. فالثورة الصناعية دفعت بملايين من السكان في كل مجتمع من نمطه الريفي إلى نمطه الحضري حيث أنها قد أتاحت الفرص للعمالة بما هيأته من مشروعات ضخمة امتصت موارد مادية، وطاقات بشرية من المدينة فلما لم تكف طاقات المدينة البشرية شجعت الطاقات الأخرى المتاحة بالريف وحاولت التنظيمات القائمة بالمدينة توفير سبل الحياة لهؤلاء الوافدين الجدد الأمر الذي ساعد على استقرارهم وإقامتهم الدائمة بالمدينة.

كما أن النمو الحضري الذي ضرب بجذوره في أعماق المجتمع الحضري وامتدت آثاره إلى كل جنباته، قد ارتبط بدوره بالمبتكرات التكنولوجية التي تسببت - ونجمت في ذات الوقت - عن الثورة الصناعية.

---

(١) لتأصيل هذه النقطة راجع المصدرين التاليين:

— Spreiregen, P. (ed.); «The Modern Metropolis: Its Origins, Growth, Characteristics and Planning» (Selected Essays by Hans Blumenfeld) The M.I. T, London, 1972.

— Palen, J.; «The Urban World», McGraw Hill Book Company, N.Y., 1975.

ولم تقتصر آثار هذه الثورة على حدود المدينة (أو المركز الحضري) فقط وإنما امتدت أيضاً لتشمل المناطق المحيطة ـ وغير المحيطة ـ بالمدينة(١).

غير أن حركة السكان ـ سواء داخل المركز الحضري، أو خارجه ـ مؤثرة إلى أبعد حد على معدلات النمو الحضري فالغالبية العظمى منهم قد امتهنوا أعمالاً أخرى غير تلك التي كانوا يعملوا بها قبل هجرتهم للمدينة، كما أن مستوى معيشتهم قد اختلف، ومعتقداتهم قد تباينت، وطموحاتهم قد ارتفعت وباختصار فإن إقامتهم بالمدينة قد طبعتهم بطابعها فصاروا حضريين فكراً وسلوكاً(٢).

وقد ووجه السسيولوجيون الذين تصدوا لدراسة التحضر والمدينة بمشكلة منهجية تحددت أبعادها في كيفية إخضاع المدينة وتوابعها لمنهج واحد في الدراسة. فالمدينة بطبيعتها ـ شأنها شأن أي نمط معيشي آخر ـ تحتوي على عديد من الأبعاد فلها ركيزتها الاقتصادية، وبناؤها الاجتماعي، وإطارها الثقافي فضلاً عن هيكلها الفيزيقي فكيف يتأتى، وكل بعد من هذه الأبعاد له مناهجه العديدة والمعتمدة، أن نخضع المدينة ـ من وجهة النظر السسيولوجية ـ لمنهج واحد.؟

إن واقع الدراسات المتاحة في علم الاجتماع الحضري حتى اليوم تنبؤ أن هذه المسألة المنهجية لم تحسم بعد فكثير من هذه الدراسات لم يزل يعتمد على المناهج التقليدية في دراسة التحضر (وبخاصة المنهج الإيكولوجي) كما أن بعضها قد حاول المزج بين أكثر من منهج وبخاصة المناهج التي بينها علاقة وثيقة(٣) (مثل الجغرافي ـ الإيكولوجي، والتاريخي ـ

(١) محمود الكردي، مرجع سابق.

(٢) ناقش عديد من علماء الاجتماع الحضري هذه المسألة المنهجية باستفاضة في دراساتهم، ويمكن أن نشير في هذا الصدد للمصدر التالي:

— Hauser, P. and Schnore, L.; Op. Cit.

(٣) كانت هذه المحاولات إرهاصة لمحاولة التأكيد على تداخل الأبعاد المشكلة لظاهرة الحضرية ولعملية التحضر ومن أنه من الخطأ الحكم عليها من زاوية واحدة.

المقارن... إلخ) غير أن القليل النادر منها قد حاول استحداث مناهج جديدة خاصة بحركة السكان في المدينة ذاتها والأبعاد الاجتماعية المحددة لهذه الحركة[١].

ورغم الأهمية الحيوية لمسألة «الوضوح المنهجي» في دراسة أية قضية اجتماعية (وبخاصة إذا كانت تتجسد في مدينة) إلا أنها لا تزال معضلة تواجه الباحثين وتثير جدلاً ونقاشاً لم يحسها بعد[٢].

وإذا كانت عملية التحضر تتم وفق النهج الذي سبق تبيانه، وإن هذه العملية هي المجسدة لظاهرة الحضرية فمن الطبيعي أن يبرز تساؤلاً مؤداه: هل يتحول سكان الريف مباشرة من نمط ريفي بحت إلى آخر حضري بحت؟ أم أن هناك مراحل انتقالية (أو وسطى) ينتقل من خلالها الأفراد حتى يصلوا من هذا الطرف إلى ذاك؟

لا شك أن الانتقال الفجائي من نمط إلى آخر أمر ترفضه الطبيعة البشرية، كما تنفيه الوقائع الحياتية التي تعكسها خبرة المجتمعات. فهناك تحول تدريجي يمر من خلاله الفرد من نمط إلى آخر فإذا أمكنه التكيف مع أنساق الحياة فيه سعى حثيثاً إلى تحقيق مزيداً من الأشباع فإن وجده بنفس النمط فهو يقيم فيه وإن لم يجده بدأ في التفكير للانتقال إلى نمط آخر يحقق فيه طموحاته.. وهكذا..

وقد ميز البعض[٣] في هذا الصدد بين أربعة أنماط تشكل فيما بينها متصلاً ريفياً ـ حضرياً حيث يبدأ بالنمط الريفي، ثم النمط الحضري ـ

---

(١) ومن ذلك نذكر فكرة دراسة التحضر اعتماداً على ظواهر واقعية تشهدها المدينة مثل: فقراء الحضر، والحركات الاجتماعية بالمدينة، والمناطق المتخلفة بها.. إلخ.

(٢) سوف نتعرض لهذه القضايا تفصيلاً في الباب الثاني من هذا الكتاب.

(٣) راجع في هذا الصدد المصدرين التاليين:

— Abu-Lughod, J.; «Varieties of Urban Experience: Coexistence and coalescence in Cairo», In Lapidus, I. (ed.), Middle Eastern Cities, Berkeley, 1969.

— Rodwin, L. (ed.), Nations and Cities», Houghton - Mifflin, 1970.

الريفي، فالنمط الحضري التقليدي، وأخيراً النمط الحضري الحديث. ومن الملاحظ أن هذه الأنماط تتدرج من البسيط إلى الأكثر تعقيداً. فالنمط الريفي مثلاً يمثل الطرف الأول من المتصل وهو يعكس قمة التقليدية في أنساق القيم السائدة، كما يرتبط بسيادة النمط الزراعي البدائي حيث يسيطر الإنتاج للاستهلاك الذاتي أكثر من هدف التصدير إلى خارج المجتمع المحلي فالوسائل أولية وأسلوب الإنتاج بسيط فضلاً عن ضآلة المهارة ونقص الخبرة.

ولعل سمات هذا النمط هي التي تدفع بعض سكانه لتركه والانتقال لنمط آخر أكثر تعقيداً وهو النمط الحضري - الريفي والذي تتعايش فيه المدينة جنباً إلى جنب مع القرية. فالنمطان موجودان في مجتمع واحد ويتعامل ساكن هذا المجتمع مع النمطين معاً وبنفس الدرجة من الكفاية وذلك بصرف النظر عن مكان إقامته. فهو إن كان من سكان النمط الريفي يحتاج بالضرورة للاتصال بالمدينة والذهاب إليها لقضاء حاجاته التي يتعذر عليه الحصول عليها من قريته. والعكس صحيح فلو كان من أبناء المدينة فهو محتاج بالقطع للحصول على غذائه اليومي من الريف (حتى وإن لم يذهب بنفسه إليه).

أما النمط الحضري التقليدي فهو متمثل في المركز الحضري بأبسط صوره وأشكاله ويتميز بأولية أساسه الاقتصادي وبساطته فهو يعتمد مثلاً على الصناعات الصغيرة والحرفية، وأشكال التجارة الأولية التي لا تتعدى سوق الإقليم (بما يضمه من مراكز حضرية قريبة) فالإنتاج فيه يكاد يكفي الاستهلاك المحلي ولا يسمح بالتصدير على المستوى القومي (وإن كان يتيح التبادل السلعي داخل الإقليم الواحد). أما الأنساق الاجتماعية فيه فهي قد خرجت قليلاً عن النمط الريفي التقليدي ولكنها لم تزل تقليدية بالنسبة للنمط الحضري فمعظم سكانه لهم أصول ريفية قريبة من المركز الحضري ومن ثم فهم يترددون دائماً بين قريتهم الأصلية ومحل إقامتهم بالمركز

الحضري. غير أن أنماط ثقافتهم قد اعتراها بعض التغير بسبب اشتغالهم بالعمل الصناعي (الأولى) وكذلك نتيجة لحصول بعضهم على قسط من التعليم(١).

وإذا تناولنا النمط الأخير وهو ما يطلق عليه «النمط الحضري الحديث» فإننا يمكن أن نلحظه في كل المجتمعات تقريباً فهو يتركب أساساً من تجمع حضري كبير Urban Complex يبلغ عدد سكانه مائة ألف نسمة فأكثر (وقد يصل العدد إلى عدة ملايين) ويتميز بوجود النشاط الصناعي الكثيف أو التجاري المتشابك (أو الاثنين معاً)، ويتسم بتعقد التركيب الاجتماعي لهؤلاء السكان فهم ليسوا دائماً منتمين إلى ذات الثقافة وإنما تتعدد مصادر ثقافتهم وتتشعب.

ويعتمد هذا النمط ـ بطبيعة الحال ـ على الأنماط الثلاثة الأخرى اعتماداً كلياً سواء من حيث تزويده بالطاقات البشرية اللازمة للعمالة بالمشروعات (التي قد تكون كثيفة العمل، أو كثيفة رأس المال)، أو إمداده بالسلع (وبخاصة الغذائية) حيث لا يفترض أن ينتج هذا النمط كل السلع اللازمة لاستهلاك ساكنيه (وخصوصاً إذا كان هؤلاء السكان يتزايدون باستمرار نتيجة موجات الهجرة الوافدة إليه).

غير أن هذا النمط يتميز بسيادة الأنشطة التصديرية التي تنتج أما مواد خام لازمة لصناعات أخرى، أو سلعاً تحتاجها الأقاليم الأخرى أو المجتمعات الأخرى.

ومن هنا يمكن القول بأن هذا النمط يمكن أن نطلق عليه أحياناً نمطاً عالمياً إذ أن عوامل تكونه ونشأته وكذا آثاره ونتائجه تتعدى الحدود الإدارية

---

(١) تعرضت كثير من الدراسات لهذا النمط ونذكر من ذلك:
إسحق القطب، «الحركة السكانية من الريف إلى المدن» مجلة كلية الآداب والتربية، العدد الثاني عشر، الكويت ١٩٧٧.

له، كما تتجاوز ـ أحياناً ـ الحدود السياسية للدولة ككل عندما يكون عائد (أو منتج) نشاطه مطلوباً بالنسبة لغيره من المجتمعات[١].

إلا أنه من المجحف أن نتصور بوحدانية النمط في أي مجتمع من المجتمعات فالواقع الاجتماعي يشهد بتعدد الأنماط فلا يمكن أن يوصف مجتمع بأكمله بأنه ذو نمط ريفي بحت، أو ريفي حضري فقط، أو حضري تقليدي فحسب، أو حضري حديث تماماً وإنما هناك تداخل بين هذه الأنماط وتفاعل فيما بينها بحيث يكاد لا يخلو أي مجتمع من هذه الأنماط جميعاً.

لقد حاول كثر من العلماء أن يقيموا فكرتهم في تحليل عملية التحضر على أساس الظواهر الواقعية التي تشهدها المدينة[٢]. واهتموا ـ فيما اهتموا ـ بدراسة أحوال المدن في العالم المتقدم والآخر المتخلف سعياً وراء رصد الظواهر المميزة لحياة المدينة، ودراسة كيفية نشأتها والعوامل التي تؤدي إلى تطورها واتخاذها أشكالاً أخرى مغايرة، فضلاً عن التعرف على النتائج أو الآثار المترتبة على المعيشة بالمدينة من النواحي العمرانية، والاقتصادية، والاجتماعية ـ الثقافية.

وقد أدت هذه الدراسات إلى تغيير جذري أصاب الجوانب النظرية والمنهجية في دراسة التحضر فلم يصبح من الجدوى صياغة نظرية أو تصور منهج ثم نقوم بإدخال المجتمع عنوة في هذه النظرية أو معالجته باستخدام منهج معين دون ما حاجة إلى ذلك.

---

(١) راجع في هذه النقطة المصدر التالي:
ـ عبد الفتاح وهيبة، مرجع سابق، ص ٢٣.

(٢) من أمثلة هذه الدراسات يمكننا أن نذكر المصدرين التاليين:
— Dwyer, D. (ed.); «The City in The Third World», The Pitman Press, London, 1974.
— Pearse, A.; «Metropolis and Peasant: The Expansion of the Urban - Industrial complex and the Changing Rural structure», In: Shanin T. (ed.), Peasant and Peasant societies, penguin, London 1971.

ويقوم هذا الاتجاه الحديث في فهم التحضر على دراسة واقع المدينة أولاً ثم تحديد أنسب الاتجاهات النظرية والطرق المنهجية التي تتسق مع هذا الواقع ثانياً.

غير أن هذا الاتجاه قد قوبل بجدل ونقد شديدين من قبل كثير من العلماء وبخاصة أولئك الذين قدموا إسهامات نظرية ومنهجية بحتة دون أن تكون منطبقة من قريب أو من بعيد على واقع المجتمعات الحضرية(١).

وإذا كانت الدراسات الحضرية الراهنة قد عانت ـ ولا تزال ـ من الانحصار في حدود نظرية معينة أو استخدام منهج بذاته دون النظر إلى الواقع الفعلي للمجتمعات الحضرية، فإن الدراسات السابقة قد ووجهت بصعوبات جمة يحدثنا عنها التراث المتوافر عنها. فقد كان الاهتمام زائداً بتحليل التاريخ الحضر الذي تمر به المجتمعات، وكان التركيز ملحوظاً على إبراز العوامل التي أدت إلى نشأة المدينة والإشارة دائماً إلى أصولها التاريخية وعلاقتها بالمجتمعات الأخرى وكيف أثرت هذه العلاقة على البناء الداخلي للمدينة وعلى تحديد نوعية الأنشطة السائدة بها.

وعندما حدثنا «ماكس ڤيبر» في مؤلفه «المدينة» عن فكرة النمط المثالي فإنه لم يرد سوى تحليل الطبيعة الخاصة للظاهرة الاجتماعية الحضرية(٢). فقد كان «المجتمع المحلي الحضري» لديه عبارة عن نمط واضح محدد المعالم من أنماط الحياة الإنسانية ولظهور هذا النمط شروط خاصة ينبغي توافرها وهي لا تتواجد في كل المجتمعات وفي كل الأوقات(٣).

(١) من أمثلة الدراسات التي تعرضت بالنقد والتحليل لهذا الاتجاه نذكر:

— Sjoberg, G., «The Rural - Urban Dimension in Proindustrial and Industrial Societies» In: Faris E.; Handbook of Modern Sociology, Rand-Mc Naily, Chicago, 1966.

(٢) — Weber, M., Op. Cit.,

(٣) توافرت مثلاً هذه الشروط في مدن «ما قبل الصناعة» Preindustrial في أوروبا، غير أنها لم تكن موجودة في كل أنحاء أوروبا وإنما بعضها فقط، وفي أوقات معينة.

غير أن تحليل ڤيبر وتصوره ـ رغم كفاءته ـ لا ينبغي أن يؤخذ هكذا دون تحفظ فهو قد فسر عملية التحضر وبزوغ ظاهرة الحضرية عموماً اعتماداً على تحديد «خصائص نموذجية» شكلت فيما بينها «مدناً مثالية». ومع أن ڤيبر كان مضطراً إلى التحليق في آفاق الأفكار المثالية في نشأة المدن كي يكون نمطه المثالي نموذجاً في نشأة المدن، إلا أن الجوانب السلبية في هذا النمط قد تمثلت أساساً في عدم قابليته للتطبيق بالنسبة للمدن القائمة بالفعل ومن ثم فلم يساعد «نمطه المثالي» في فهم كثير من الأوضاع الاجتماعية التي تسم المدن وتؤدي إلى ظهور عديد من المشكلات التي تستحق الدراسة وتستأهل البحث.

ولا يمكننا ونحن نناقش التحضر بصفته عملية تنتمي إلى الحضرية كظاهرة، أن نغفل الحديث عن قضية الفروق الريفية ـ الحضرية فقد اهتم علماء الاجتماع عموماً والاجتماع الحضري خصوصاً بمعالجة هذه المسألة لما لها من أهمية في تحديد فكرة الأنماط وصياغتها فضلاً عن تحديد العلاقات المكانية، والاقتصادية، والاجتماعية بين هذه الأنماط بعضها ببعض.

وترتبط دراسة مسألة الفروق الريفية ـ الحضرية مباشرة بعمليتي التحضر، والتريف. فعن طريق تحليل هذه الفروق يمكننا التعرف على درجة التحضر أو التريف في المجتمعات فضلاً عما تساعدنا به منهجياً في تحديد أنماط المجتمعات التي نتولى دراستها كما أنها تعين على تفهم أفكار صارت كلاسيكية في تراث الاجتماع الحضري مثل: فكرة الثنائيات، والمتصل الريفي ـ الحضري، واستخدام المحك الواحد (أو المحكات المتعددة) في التمييز بين الريف والحضر... إلخ.

وإذا كان بن خلدون قد لاحظ هذه الفروق قديماً بين البدو، والحضر في مسائل عديدة أهمها: عناصر الثقافة المادية، والروحية، وعناصر الضبط الاجتماعي، واللغة، والصحة والمرض، وعلاقات الخضوع

والسيطرة، والنسق القرابي[١]. . . إلخ، فإن هربرت سبنسر، وإميل دوركايم قد تابعا عرض ذات القضية وتحليلها عن طريق تحديد خصائص المجتمعات ونمط التفاعل الداخلي في كل منها، وشكل العلاقة السائدة بين الأنماط.

وظهر التمييز بين أنماط العلاقات ـ الأولية، والثانوية ـ في المجتمعات التي تتخذ نفس الصفات التي تطلق على العلاقات وكانت الكتابات الشهيرة لكل من تشارلز كولى Cooley، وكنجزلى ديفيز التي تحدد سمات هذه العلاقات، ونماذجها، والظروف المادية التي أدت إلى تواجدها[٢].

غير أن تناول مسألة الفروق الريفية ـ الحضرية يختلف من مجتمع لآخر. فالدول المتقدمة صناعياً ترى الفروق أحياناً من وجهة نظر ساكنيها، وتراها أحياناً أخرى من زاوية البناء الداخلي للمدينة. وكذلك عمد العلماء في دراساتهم عن التحضر بالمجتمعات الغربية إلى مقارنة الأنماط المجتمعية ـ ريفية وحضرية ـ بعضها ببعض وأنه عن طريق عقد هذه المقارنة يتم تحديد الفروق.

أما دراسة ذات القضية فقد تم بشكل مغاير في البلدان المتخلفة حيث تتميز الأوضاع بها بالتغير الملحوظ. فمعدلات التغير مرتفعة بصفة عامة نتيجة للنمو المادي المذهل في كل جنبات الحياة دون أن يساوقه تغير آخر معنوي الأمر الذي خلق معه هوة متسعة يحدثنا عنها كثيراً «وليم أوجبرن » W. Ogburn ويسميها «هوة ثقافية»[٣] Cultural Lag.

(١) راجع في هذا الشأن:

ـ حسن الخولي؛ «الريف والمدينة في مجتمعات العالم الثالث: مدخل اجتماعي ثقافي»، دار المعارف، القاهرة ١٩٨٢ (النقطة أولاً من الفصل الأول).

(٢) انظر لتفصيل هذه النقطة: السيد محمد الحسيني، ومحمد علي محمد؛ «الفروق الريفية ـ الحضرية في بعض الخصائص السكانية ـ تحليل احصائي» في: محمد الجوهري وزملاؤه: «دراسات في علم الاجتماع الريفي والحضري»، دار الكتاب للتوزيع، القاهرة، ١٩٧٩، ص: ٢٢١ ـ ٢٦٣.

(٣) — Moore, W.; «Social Change», Prence-Hall, N.J., 1963.

ولعل المدينة في البلدان المتخلفة هي خير شاهد على ما يجري بها من تغير اجتماعي فالظواهر السائدة بها تجسد كمية التغيرات الجارية وكذلك نوعيتها. فالهجرة، والعمل، والسكن، والعلاقات وغير ذلك تتضمن ظواهر ترتبط بنشأة المدينة، وتعمل على نموها، وتؤدي إلى نتائج وآثار بعضها إيجابي والآخر سلبي.

وإذا كانت مجتمعات العالم الثالث تتفاوت فيما بينها في أمور عديدة مثل مستوى التصنيع، والتطور التكنولوجي، وأساليب الإنتاج الزراعي، والتباين في أحوال السكان التعليمية، والتطور الذي يصيب أساليب النقل والمواصلات ووسائل الاتصال العامة[١]، فإن ذلك كله ينعكس على أوضاع المدن بهذه المجتمعات. فالمدينة لها وضع خاص في الدول المتخلفة حيث تشهد ـ هذه الدول ـ نمواً حضرياً متزايداً ترتفع بمقتضاه معدلات النمو السكاني بالمدينة ليس نتيجة لمعدلات الزيادة الطبيعية وحدها، وإنما بسبب الزيادة غير الطبيعة المتمثلة في موجات الهجرة الوافدة إلى المدينة.

ورغم أن الفروق بين الريف والحضر في الدول المتخلفة شديدة الاتساع، إلا أن هناك اتصالاً مستمراً ومباشراً بين هذين النمطين المعيشيين. فالواقع يشهد انتقال خصائص ريفية كثيرة إلى المدن الكبرى والمراكز الحضرية، وعلى الجانب الآخر يمكننا أن نميز انتقال عديد من السمات الحضرية إلى الريف. فالاتصال المتزايد بين القرية والمدينة قد ترتب عليه حدوث عملية مزدوجة تجري في وقت واحد وهي تريف المدينة، وتحضر القرية[٢].

(١) — Spindler, L.; «Cultural Change and Modernization: Mini Models and case studies Holt, Rinehart and Winston N.Y., 1911.

(٢) راجع في هذا الشأن:
- محمود الكردي، المرجع السابق
- نهى حامد فهمي؛ «القرية المتحضرة: دراسة اجتماعية للحوامدية» رسالة دكتوراة (غير منشورة) مودعة بمكتبة كلية الآداب جامعة عين شمس، ١٩٧٣.
- حسن الخولى، المرجع السابق، ص ٩٠.

غير أن التراث المتوافر عن تلك القضية بالنسبة لدول العالم الثالث نادر وقليل، ومعظمه معتمد على المقولات الغربيـة في دراسة التحضـر والتريف بل أن محكات التمييز ذاتها مستعارة من تلك المجتمعات ذات الثقافة المختلفة في معظم عناصرها عن ثقافة المجتمعات المتخلفة. فالمعايير المتصلة بالتقسيم الإداري، أو عدد السكان، أو الأساس الاقتصادي لا تمت بصلة للأوضاع الحقيقية للمدن السائدة بمجتمعات العالم الثالث.

الفصل الرابع

المكان الحضري:
فيزيقياً، واقتصادياً، واجتماعياً، وثقافياً

درج كثير من الدراسات الحضرية بعامة، والمتصلة بالمدينة بخاصة على الاهتمام بتحليل جوانب الحياة الحضرية وركزت ـ هذه الدراسات ـ على توضيح صور التكامل فيما بينها، واعتمدت في ذلك إما على الإطار التاريخي لنشأة المراكز الحضرية على اختلاف أشكالها، أو التناول المعاصر للعوامل المؤثرة في نمو المدن، (وأحياناً على المدخلين معاً).

غير أن قليلاً من تلك الدراسات قد أبرز العنصر الأساسي الذي تتكون بمقتضاه هذه الأنماط المعيشية ألا وهو «المكان». والمكان في الدراسات الحضرية لا ينبغي أن يكون فيزيقياً فقط، أو اقتصادياً فحسب أو اجتماعياً ـ ثقافياً صرفاً، وإنما هو كل ذلك جميعاً.

ومن اللافت أنَّ هذه الدراسات النادرة التي اهتمت بإبراز هذا العنصر وتحليله اصطبغت (كل واحدة منها) بصبغة التخصص الذي يميز صاحبها وتلونت بلون خاص، وبنظرة جزئية تبتعد كثيراً على تحقيق الرؤية الشاملة لفكرة المكان وكيفية توظيفها توظيفاً سلبياً في خدمة أغراض الدراسات الحضرية.

ولا شك أنَّ هناك أسباباً عامة وأخرى خاصة أدت إلى سيارة هذه

الرؤية لفترات طويلة[١]. فأما الأسباب العامة فيتصدرها ذلك الخطأ في الفهم الذي كان سائداً فيرى أن «المكان» هو مسألة «فيزيقية» فقط في طبيعتها ومكوناتها وتصورها المستقبلي، ومن ثم فهو يخضع للعلوم التي تتسق مع هذه الطبيعة والظروف فتلقفته العلوم الطبيعية مثل: الفيزياء، والفلك، والجيولوجيا. كما أنَّ علماء «الجغرافيا» (وبخاصة فرعها الطبيعي) رأوا أن مبحثهم يقع على أرضية مشتركة بين العلوم الطبيعية والأخرى الإنسانية «فالمكان» في نظرهم جغرافي بالدرجة الأولى وهو محور اهتمامهم وإن تعددت رؤاهم في هذا الصدد [٢].

ولكننا لا ينبغي أن نغفل أهمية الأهداف التي كانت تسعى إلى تحقيقها (فهي في حد ذاتها تمثل أسباباً أثَّرت في فساد النظرة إلى المكان وتناوله تناولاً سلبياً) فقد كانت أهدافاً جزئية ـ نفعية لا ترتبط بموضوع عام بقدر ما تتصل بهدف إجرائي تتبناه دراسة ما.

وأما الأسباب الخاصة فهي ترجع للرؤية الذاتية التي يسير على هديها العلم في تحليله لفكرة المكان فقد يعتبرها أحياناً قضية هامشية لا تستأهل إفراد مبحث خاص بها، وقد يجدها مسألة مكملة يستفيد منها لإضافة جوانب للتحليل، وقد يتصورها منهجاً يسير على خطاه في إثبات قضايا أو دحضها.

ويعالج معظم المشتغلين بقضايا التحضر والمدينة فكرة «المكان

---

(١) انظر في هذا الصدد الدراسة الجيدة المتضمنة بالمصدر التالي:

— Alnoso; W.; «The Historic and structural Theories of Urban Form: Their Implications for Urban Renewal» In: Bourne, L.; «Internal structure of the City: Readings on Space and Environment», Oxford Univ. Press, London, 1970 PP. 437 - 441.

(٢) من الملاحظ أن مبحث الجغرافيا يختلف قليلاً في تناوله لقضية المكان عن تناول الجغرافيا الطبيعية له، فبينما يرى الأول أنه لا بد من دراسة التأثيرات التبادلية بين السكان والمكان يركز الثاني على تحليل المكان ذاته وتحديد أوجه المنفعة منه.

الحضري» Urban Place فيرى بعضهم أنه مصطلح يدل على الإطار «المكاني» الذي يعيش فيه السكان، وتتركز به الأنشطة، وتتشكل في حدوده المؤسسات والتنظيمات، وتتبلور ـ من خلال المعيشة به ـ أنساق للقيم (خاصة بهذا المكان دون غيره) وتنمو في نطاقه العلاقات المكانية، والإجتماعية (١).

وإذا كان التعريف السابق يتسم بالشمول والإتساع بدرجة كبيرة إلى الحد الذي يمكن له أن ينطبق على أي مجتمع حضري كان، أو ريفي، أو بدوي فإن الجوانب الإيجابية فيه تبدو من حرصه على إيراد المقومات الأساسية التي ينبغي توافرها بكل مجتمع ثم تحتاج بعد ذلك إلى توصيف حسب طبيعة كل مجتمع.

فإذا جاز لنا أن نجري تعديلاً على ذلك التعريف بحيث يتحول من الشمولية والعموم الجائزين في تعريف المجتمع إلى المحدودية والتخصيص اللازمين لتعريف النمط (الحضري في هذه الحالة) فإنه يصير على النحو التالي: المكان الحضري هو النطاق المكاني المحدود الذي يعيش فيه سكان الحضر بصرف النظر من مصادرهم (من الريف كانوا أو من المدن)، وتتركز به الأنشطة الصناعية أو التجارية أو الخدمية (أو كل ذلك)، وتتشكل في حدوده المؤسسات والتنظيمات الحضرية المحركة لتلك الأنشطة والمنظمة لإطار العلاقات فيما بينها، وتتبلور من خلال المعيشة به أنساق القيم الحضرية التي تتسق غالباً مع ما تتطلبه تلك المؤسسات (وتختلف عادة عن الأنساق القيمية للجماعات الوافدة للمدينة)، ويتميز المكان الحضري بنمو واضح في علاقاته المكانية مع غيره من المناطق المحيطة ـ ريفية كانت أو

(١) استنبط هذا التعريف من المصدرين التاليين:

— Press, I. and Smith, M.; (eds); «Urban Place and Process: Readings in The Anthropology of Cities», Macmillan Publishing Co., Inc., N.Y., 1980.

— Moore, K.; «The City as Context as Process», In: Urban Anthropology, Op. Cit., 1975.

حضرية ـ بينما تتحدد العلاقات الاجتماعية بين سكانه في ضوء البناء الاجتماعي السائد [١].

غير أن النظرة للمكان الحضري لم تكن دائماً شاملة وجامعة ـ مانعة، وإنما كانت في كثير من الأحيان متحيزة لفكرة بذاتها. فالجغرافيون مثلاً يجدونه نطاقاً مكانياً يشتمل على خصائص نوعية يتحدر وفقها موقعه وتركيبه المورفولوجي، واستخدام أرضه. كما يتحدر المكان في ضوء عناصر طبيعية مثل: التضاريس والمناخ والطقس ويتضح من خلال العلاقات المكانية لهذا الموقع بغيره من الأمكنة.

أما الديموجرافيون فيرونه مكاناً يتركز به السكان بحجم وكثافة معينين، ويتخذون نمطاً محدداً في التوزيع كما أن خصائصهم النوعية تحدد إلى درجة بعيدة إمكاناتهم في استغلال البيئة الحضرية. وتمثل الهجرة موضوعاً أساسياً من موضوعات المكان الحضري حيث أنها تمثل مصدراً رئيسياً من مصادر تغذية هذا المكان بالمورد البشري الذي قد يأخذ اتجاهاً واحداً (من الريف إلى الحضر كما هو الحال في الدول المتخلفة مثلاً) أو الاتجاهين معاً بصورة تبادلية [٢].

ولكن الاقتصاديين يحددون المكان الحضري تحديداً مادياً بطبيعة الحال. فالموارد المادية هي المحور الرئيسي الذي تدور حوله بما تشمله من إنتاج سلع، وتقديم خدمات وما تتسم به من تخصص إنتاجي أو خدمي يميز بعض الأمكنة الحضرية عن غيرها. غير أن الموارد وحدها ـ في رأي الاقتصاديين الحضريين ـ لا يمكن أن تحدد المكان الحضري تحديداً نهائياً، وإنما فيما تؤشر له من استخدامات وتدل عليه من وظائف وأدوار يقوم بها

(١) لا شك أن الدراسات الميدانية في مجال التحضر تثرى هذا التعريف وتؤكده، كما تبرز مشكلات تطبيقه، وأنسب المناهج التي ينبغي الاعتماد عليها.

(٢) — Price, J., «Reno, Nevada: The City as a Unit of Study», W. Norton and Company, Inc. N.Y., 1972.

المكان وتعود بالتالي في صورة سلع وخدمات لساكنيه (١).

ويستخدم بعض العلماء المشتغلين بموضوع التحضر والمدينة اصطلاح «حيز» Space للدلالة على المكان ورغم ما باللفظين من معانٍ مشتركة إلاّ أن هناك فاصلاً دقيقاً فيما بينهما يتحدد في المجال أو النطاق الذي يغطيه كل منهما(٢). فإذا كان «المكان» كما سبقت الإشارة يمكن له أن يضم مدينة بأكملها أو مركزاً حضرياً أياً كان اتساعه بشرط أن تتوزع خصائصه - سالفة الذكر - بشكل شبه متسق، فإن «الحيز» هو جزء محدود من هذا المكان يتميز بسمات خاصة لا يمكن معها أن تضمه إليها، كما أنها - أي هذه السمات - تساعد في توظيف الحيز والإفادة منه.

وكما اختلفت الرؤى في تحديد المكان الحضري فإنها تختلف أيضاً - بنفس الصورة - في تخيل الحيز الحضري فهناك حيز حضري شامل (أي وفقاً للمفهوم المتسع) وآخر بالمفهوم الجغرافي، وثالث بالمنحى الديموجرافي، ورابع بالمعنى الإقتصادي - وهكذا.

وارتبطت فكرة الحيز بالدراسات البيئية ارتباطاً مباشراً حيث تسعى هذه الدراسات إلى وصف عناصر البيئة بمعناها الشمولي (الفيزيقي، والاقتصادي، والاجتماعي) وتحليلها، والتعرف على مقومات بناتها الداخلي فضلاً عن قياس معدلات نموها الحالية والمستقبلة. وهي إذ تقوم بذلك فإنما تستهدف تقسيم البيئة إلى أقسام يطلق على كل منها حيزاً ينهض على خصائص نوعية متقاربة إلى حد بعيد ومتساندة في تحقيق أهداف ذلك الحيز من جانب، وفي إنجاز مستهدفات البيئة ككل من جانب آخر. أما شبكة الاتصالات القائمة بين أجزاء الحيز - رغم محدوديته - فمسألة لا تقع على عاتق الحيز وحده وإنما هي من صميم مسؤليات البيئة الكلية حيث أن في

(١) — Duncan, O.; «Research on Metropolitan Population: Evaluation of Data», Journal of The American Statistical Association, 1956, PP. 591 - 96.

(٢) — Hoyt, H.; «Recent Distortions of the classical Models of Urban structure», Land Economics, Vol. 40, 1964, PP. 282 - 85.

ضمانها ضمان لتأكيد العلاقات المكانية، والاقتصادية، والاجتماعية بين أجزاء المنطقة الواحدة.

ويتميز المكان الحضري بالنسبية في خصائصه، فرغم التحديدات النظرية السابقة إلاَّ أن تطبيقاتها الواقعية بالمجتمعات تسفر عن أنها لا تمثل في الحقيقة سوى إطار نظري عام. أما واقع الأمكنة الحضرية فيؤكد تفاوتها الشديد في كل عناصر هذا الإطار. فالنمط الفيزيقي لكل مختلف حتى بين الأمكنة الحضرية ذات الموقع الجغرافي المتشابه(١). كما أنَّ النسق الاقتصادي لكل مكان حضري مميز في اعتماده على حجم نوعية من الموارد، وفي درجة التخصص الإنتاجي المتاحة، وفي حجم العمالة ونوعيتها ودرجة مهارتها وتخصصها... إلخ. أما البنيان الاجتماعي فهو جد مختلف بين الأمكنة الحضرية بعضها البعض وهو انعكاس صادق وأمين لكل المتغيرات السابقة كما أنه يتحدد وفقاً لنوعية السكان الذين يقطنون هذا المكان فليسوا كلهم من أبنائه فنسبة كبيرة منهم وافدة إليه من المناطق القريبة ـ أو البعيدة ـ وبخاصة الريفية منها ذات النسق القيمي شديد الاختلاف الأمر الذي يطبع ثقافة المكان الحضري بطابع مزدوج يحمل في طياته الثقافتين الحضرية والريفية معاً، وتؤدي هذه الازدواجية إلى مشكلات عديدة لا ترتبط بالبناء الداخلي للمدينة فقط (مثل وجود أحياء متخلفة مكتظة بالسكان) وإنما أيضاً فيما تخلقه من ظواهر ترتبط بأنماط التفكير والسلوك، وفيما تفرزه من مشكلات والتكيف أبرزها.

وإذا كانت هذه النسبية قائمة بين الأمكنة الحضرية داخل المجتمع الواحد فإنها تتواجد ـ من باب أولى ـ بين المجتمعات وبخاصة بين المتقدم

---

(١) فالأمكنة الحضرية الواقعة مثلاً على ضفاف الأنهار في: مصر، والعراق، والهند مختلفة في النمط الفيزيقي عن بعضها البعض، وذلك رغم أن كلها أماكن نهرية. فالأنساق الاقتصادية والاجتماعية ـ الثقافية تلعب أدواراً بالغة الأهمية في صياغة النمط العام للمكان الحضري.

منها والمتخلف. فرؤية كل مجتمع لمفهوم التحضر مثلاً جد مختلف عن الآخر، ومن ثم تنعكس هذه الرؤية على تصور المجتمع لأماكنه الحضرية أو الريفية. فالمجتمعات المتقدمة تصنف الأماكن الحضرية إلى مستويات عدة تبدأ بالأقاليم الحضرية الكبرى Metropolitan Area وتنتهي بضاحية Suburb في مدينة وذلك مروراً بأشكال عديدة منها: المدينة، والبلدة(١). أما المجتمعات المتخلفة (الآخذة في النمو) فإنها قد لا تسير على نفس النمو في التصنيف - وقد لا تعتمد على تصنيف على الإطلاق - ومن ثم تتداخل الأمكنة الحضرية مع الأخرى غير الحضرية بها. وقد تستند إلى تصنيف آخر لا يعتمد على ذات المعايير. وتتصل هذه المسألة بما اصطلح عليه «بالهيراركية الحضرية» Urban Hierarchy حيث يعنى بدراسة تصنيف المراكز الحضرية إلى مراتب مختلفة اعتماداً على معايير محددة لعلَّ أهمها: حجم السكان، والوظائف أو الخدمات التي تؤديها إما لسكانها المحليين أو لسكان أقاليمها المجاورة(٢).

ومن الأفكار المتواترة في تراث مسألة التحضر والمدينة - فيما يتصل بقضية المكان الحضري - نلحظ فكرة «الحجم الأمثل للمركز الحضري». فيتخذها كثير من المهتمين بالدراسات الحضرية محوراً تدور في فلكه معظم قضايا هذا المجال، فهناك علاقة تبادلية بين حجم المركز والنمو الحضري فيه ذلك بالرغم مما تأخذه تفسيرات هذه العلاقة من أشكال واتجاهات مختلفة(٣).

---

(١) راجع في هذه النقطة المصدر التالي:

— Clyde, M.; «Social Networks in Situations, Analyses of Personal Relationships in Central African Towns», Manchester Univ. Press, London, 1969.

(٢) راجع في هذه النقطة:

- فايزة سالم، التحضر في جمهورية مصر العربية، في: التحضر في الوطن العربي مرجع سابق ص: ٨٨ - ١٣١.

(٣) محمود الكردي؛ النمو الحضري، مرجع سابق، ص: ٤٢.

واعتماداً على الاتجاه الذي يذهب إلى أن التغييرات التكنولوجية في الصناعة هي المصاحبة دائماً لنمو المناطق الحضرية الكبرى وهي تعتبر في الوقت ذاته معوقاً لنمو المناطق الأخرى الصغرى، يمكن تبني الإفتراض الذي يطلق عليه «تأثير الدفعة الارتجاعية»(١) Ratchet Effect وقد نبعت أصول هذا الافتراض من خلال نظرية «الدفعة الكبرى» Big Push في التنمية والتي تتلخص في أنه عن طريق القيام بمجهودات ودفعات أكبر يمكن أن تصل الدولة المتخلفة إلى تحقيق إرتفاع في الدخل الفردي يزيد عن معدل النمو في إعداد السكان. ولكن ما يحدث واقعياً هو أن المحصلة النهائية لمعدل نمو السكان قد تفوق هذه الدفعات وتتجاوز معدل الدخل الفردي. وحينئذٍ يمكن القول بأنه قد حدثت «دفعة ارتجاعية» أي دورة في النمو تليها رجعة ثم دورة أخرى تليها رجعة ثانية. . . وهكذا(٢).

وبافتراض صدق هذا التصور النظري، وبإمكانية استخدامه في تحديد الحجم الأمثل للمكان الحضري ـ أيا كان شكله ومساحته ـ يمكن القول بأنَّ المدن التي تصل إلى حد أدنى من النمو نادراً ما تضمحل بل تثبت، في حين أنَّ المدن التي تتجاوز هذا الحد ـ بالرغم من الرجعات التي تتعرض لها ـ يمكن لها أن تواصل نموها دون قيود. فمعدل النمو الحضري يعتبر ـ بصفة عامة ـ دالة لإختيار مواقع المراكز وتحديد حجومها المثلى.

وإذا كان من الصعب إحصائياً ورقمياً تحديد الحجم الأمثل للمركز الحضري فإنه من الممكن إدراكه ولو تصورياً. فيرى معظم المحللين الحضريين أن نمو المدينة يجلب معه نمواً أكثر أي أنها عملية تراكمية، ولكن وبعد أن يصل المكان الحضري إلى حجم معين تبدأ تكلفة إقامة

---

(١) — Richardson H.W.; Op. Cit., PP. 176 - 177.

(٢) يمكن مراجعة هذه الفكرة في: محمد حسن فج النور، «التعرف على سكان الاقليم» محاضرات ألقيت على دراسي دبلوم معهد التخطيط القومي (تخصص تخطيط إقليمي)، معهد التخطيط القومي، القاهرة، مايو ١٩٧٣ (الفصل الأول).

المشروعات في التراكم أيضاً. وعلى ذلك فإن الحجم الأمثل للمكان الحضري يمكن إدراكه ـ نظرياً ـ عندما تتساوى المنفعة الحدية Marginal Gain مع التكلفة الحدية Marginal Cost للمكان. أو بمعنى آخر عندما تتساوى الوفورات الحدية Marginal Economies (الوفورات الخارجية External Economies) مع الضياعات الحدية[1] Marginal Diseconomies (ضياعات أو فاقد الاكتظاظ أو الإزدحام Congestion Diseconomies).

وإذا كانت الهيراركية الحضرية ترتبط بفكرة الحجم الأمثل للمكان الحضري فإن ذلك يتوقف على طبيعة اقتصاد المنطقة الحضرية وحجم الإنتاجية بها. فالمناطق التجارية مثلاً تختلف في نمطها عن مناطق الصناعة والمناجم وكل ذلك يبتعد في طبيعته الاقتصادية عن المناطق الساحلية حيث تسود مثلاً الأنشطة الخاصة بصيد الأسماك وصناعة حفظها وتعليبها. . . إلخ. ولا تمارس كل هذه الأنشطة الاقتصادية بطبيعة الحال داخل مكان حضري (أو مركز حضري) واحد ومحدود، وإنما تشترك معها إمتداداتها فهناك علاقة وطيدة بين حجم المدينة المركزية، وحجم دائرة منطقة الضواحي Suburban Ring ومعظم مناطق المدن الكبرى ـ ذات النمط المعياري إحصائياً من حيث عدد سكانه ـ لديها بالضرورة دائرة لمنطقة الضواحي فإذا ما أضفنا إلى ذلك معدلات النمو المتشابكة بين الإثنين لاتضحت درجة التعقيد التي تصيب العلاقات المكانية والاقتصادية والاجتماعية بين المركز الحضري وما يجاوره من مناطق[2].

---

(١) راجع في هذه النقطة ولمزيد من توضيح هذه المصطلحات المصدر التالي:

— Mettwally, Abu-Bakr; «Regional Aspects of the U.A.R's Economic Development», Thesis for Obtaining the Doctor's Degree, The netherlands school of Economics, Rotterdam, 1970, P. 160.

(٢) فمن الطبيعي أن ما تفقده إحدى المناطق من سكان وأنشطة تكتسبه أو تمتصه الأخرى. راجع:

— Christensen D.; «Urban Development», Holt Rinehart Winston Inc., N.Y., 1964, P. 17.

وترتبط فكرة الحجم الأمثل للمكان الحضري بما ذهب إليه «بيرجل» Bergel من أنه ليست هناك دائماً علاقة ذات اتجاه ثابت ومؤكد بين مساحة المركز الحضري، وعدد سكانه فالمسألة مرهونة بظروف عديدة أهمها الإمكانات الاقتصادية والموارد المتاحة لهذا المركز، والطاقات البشرية ـ كماً ونوعاً ـ اللازمة لتشغيلها والإفادة منها، كما أنها مرتبطة بمدى كفاية المؤسسات الحضرية في إدارة المنطقة وتنظيم العلاقات السائدة فيها، وبنوعية العلاقات المكانية المتبادلة بين المركز وغيره من الأماكن الحضرية. ومن ثم فإن الافتراض المبسط الذي يذهب إلى أنه كلما ازدادت المساحة حدث نمو في السكان، وكلما تقلصت أو انكمشت مساحة المنطقة فإن السكان يتناقصون هو افتراض ليس صحيحاً دائماً.

إن المساحة الفعلية، وكثافة السكان يعتمدان على عديد من العوامل التي تتفاوت كثيراً من دولة لأخرى، بل بين أقاليم الدولة الواحدة. فبعض المواقع تسمح بالنمو غير المحدود، بينما لا يسمح البعض الآخر بأي امتداد.

إن المعايير الاقتصادية، والاجتماعية، والثقافية ينبغي أن تؤخذ في الاعتبار عند تناول مفهوم «الحجم الأمثل» بهدف محاولة تحديده نظرياً، ثم بحث إمكانية تطبيقه عملياً. وتتحدد الصعوبة الرئيسية المتعلقة بهذا الموضوع في مسألة الأوزان المعطاه لقيمة كل معيار. أو بمعنى آخر كيف يمكن إحداث عملية التوازن بين المعايير الاقتصادية القابلة للقياس، وبين الأخرى الاجتماعية غير القابلة للقياس (بنفس الدرجة)؟ وأوضح مثال لهذا النوع من المعايير ما أسماه «أيسارد» Isard «بالطاقة الكامنة لحجم مشاركة المجتمع المحلي Community Participation Potential وأثر ذلك في تجانس أفراد المجتمع مع الحجوم المختلفة لمراكزهم الحضرية نتيجة لما يقدمون من إسهامات في تنمية مجتمعهم(١).

---

(١) راجع في هذه النقطة المصدر التالي:

— Isard, W. and Others (eds.); «Location and space Economy» Op. Cit., P. 4

وطبيعي أن يتفاوت الحجم الأمثل للمركز الحضري من مجتمع لآخر تبعاً لاختلاف البيئة التنظيمية في كل. فليست كل المؤسسات والتنظيمات القائمة حتى في البيئة الواحدة تمارس وظائفها بنفس الدرجة من الكفاية، ومن ثم فإن درجة الضبط وعملية التوجيه اللتين تمارسهما البيئة التنظيمية على المكان الحضري شديدة التفاوت والاختلاف من مجتمع لآخر.

وبصفة عامة يمكن القول بأنَّ «الحجم الأمثل» في حد ذاته ذو خاصية دينامية، فمن الصعب ـ عملياً ـ توافر معيار مرجعي محدد يمكن أن نتعرف في ضوئه على الحجوم المثلى للمراكز الحضرية. والسبب الأساسي في ذلك هو التغير الذي يصيب العوامل المحددة للحجم الأمثل فهناك تحسينات في وسائل النقل والمواصلات والاتصالات كما أنَّ هناك تغييرات في نمط الإنتاج ووسائله، فضلاً عن التعديلات التي تصيب المكان من حيث الاتساع والامتداد نظراً للأنشطة التي تكون قد استحدثت لتنمية البيئة الحضرية.

ويحاول «كوين» J. Quinn وضع أسس ومعايير عامة يمكن الاستناد إليها في تحديد موقع المركز الحضري وحجمه الأمثل وذلك في ضوء إفتراض أساس يذهب إلى تقليل التكلفة إلى أقصى حد ممكن[1]. ولعلَّ أهم هذه الأسس تبرز من الاختلافات في إتاحة عناصر الإنتاج: كالأرض، والمواد الخام، والقوى المحركة، والعمل، ورؤوس الأموال، والتنظيم. كما أنَّ التباينات في الطلب على السلعة وفي ثمن تصريف المنتجات والخدمات تلعب دوراً حيوياً في تحديد أنسب المواقع للمركز الحضري. ولا يمكننا أن نغفل تأثير تكلفة نقل الأفراد والمواد من المصنع والمخزن والإدارة وما إلى ذلك. كما أنَّ هناك تكلفة أخرى ـ سبق الإشارة

---

(١) للاستزادة من هذه المسألة وتحليل الأسس راجع:

— Quinn, J.; «Urban Sociology», American Book Company, N.Y., 1955, P. 35.

إليها - وهي التي تتعلق بالتخلص من الضياعات الاقتصادية(١).

وبصفة عامة يمكن للمخططين على المستويين المركزي، والإقليمي أن يهتدوا - وهم في سبيل تحديدهم للحجم الأمثل للمركز الحضري - بمجموعة من المعايير والمتغيرات النابعة من المراكز القائمة، ويستخدمونها في تحقيق أفضل نمط للتوزيع المكاني للسكان والأنشطة(٢).

وبالرغم من حداثة فكرة الحجم الأمثل للمكان الحضري - من حيث مثولها للدراسة والبحث - إلاّ أنها تعرضت لكثير من الانتقادات والملاحظات التي أثارت عديداً من التساؤلات. و من هذه الملاحظات يمكننا أن نذكر أن العلاقة بين حجم المركز الحضري (أو مساحته) وعدد سكانه (أو قاطنيه) غير واضحة المعالم وبخاصة إذا ما اتخذت هذه العلاقة كمعيار لتحديد حجمه الأمثل. كما أن الاتجاهات المختلفة - جغرافية كانت أو اقتصادية أو اجتماعية - التي تدارست هذه الفكرة لم تنته إلى تحديد معايير ثابتة نحكم في ضوئها ونحدد الحجم الأمثل للمركز الحضري بشكل يمكن استخدامه في كافة الدراسات وتطبيقه على مختلف المجتمعات، وإنما لا يخرج الأمر عن وجود «حجوم مثلى» للمراكز الحضرية تبعاً لطبيعة كل مجتمع وظروفه(٣).

---

(١) ينبغي أن تتوازن مظاهر التكلفة الكلية فيما بينها - وضمنها الضياعات - وذلك لكي يتحدد أي المواقع يمكن اختياره بالنظر إلى أقل تكلفة ممكنة.

(٢) — Mettwaly, Abu-Bakr; Op. Cit, P. 163.

(٣) راجع هذه الفكرة في المصدرين التاليين:

— Simmel, G.; «Cities and societies: The Revised Reader in Urban Sociology», Paul K. Hatt and Albert N.Y., 1957.

— Scott, G. and others (eds.); «The New Urbanization», St. Martin Press, Inc., N.Y., 1968.

وبصفة عامة فإن فكرة «الحجوم المثلى» - وليس الحجم الواحد - للمركز الحضري لم تستقر بعد في كتابات المدينة والتحضر ويحاول كل اتجاه في هذه الكتابات تحليلها وتقديم إسهامه فيها.

غير أنه من الصعب أن نصف مكاناً أو موقعاً بأنه مركز للنمو دون أن يكون بهذا المكان أو الموقع ميزة (أو ميزات) نسبية تتيح له جذب السكان إليه وتوطن الأنشطة فيه. كأن يقع هذا المكان على ضفاف نهر، أو على ساحل بحر، أو على ممرات مائية. أو أن يكون في ملتقى طرق سهلة أو أن يصل بينه وبين بقية المناطق المحيطة به شبكة مواصلات رئيسية. وأحياناً كثيرة تكون هذه الميزة التوطنية ممثلة في نشاط صناعي أو خدمي قائم في هذا الموقع، أو على الأقل وجود إمكانات قيام هذا النشاط من مواد خام وخلافها. أو أن يكون هذا الموقع مشهوراً بكفاية خاصة في تأدية خدمة معينة كالتعليم، أو الصحة مثلاً.

وعموماً فإن هذه الميزة النسبية ـ أياً كانت ـ تتيح له الفرصة المبدئية للتأثير على ما حوله من مناطق تفتقد هذه الميزة وتحتاج إليها.

ومن العوامل المؤثرة في تعيين المكان الحضري قربه من المنطقة المتروبوليتانية Metropolitan Area التي تضم مدينة رئيسية (أو أكثر) وتتميز بموقع استراتيجي وصل إلى درجة عالية من التخصص وتقسيم العمل، ويمكنه أن يمد المناطق المجاورة بما تحتاجه من سلع (وبخاصة الغذائية منها) وما تتطلبه من خدمات. كما أنَّ لهذا الشكل (المتروبوليتاني) تأثيراً ثقافياً على المناطق المحيطة به، وتأثيراً اجتماعياً على أفراده فيضعف مثلاً الشعور بوجود الأسرة الممتدة وتسود روح الفردية وتسيطر كل الخصائص الحضرية في ذلك المكان الحضري المقترح[(١)].

ونظراً لأن عدد السكان وكثافتهم وتوزيعهم غير متعادل أو متساو ـ ولو حتى نسبياً بين مناطق الدولة ـ فإن وجود منطقة تتمتع بالمزايا السابقة ـ وغيرها ـ بجوار مركز للطرد السكاني يعاني أساساً من تركز في السكان وضيق في المساحة المستغلة للمعيشة، أو لممارسة الأنشطة المختلفة

---

(١) Shlivek, L.; «Man in Metropolis: The People of a great Region - How They are shaping its future and their Own», Doubleday and Company Inc., N.Y., 1965.

والمتنوعة . . . كل ذلك يعطي الفرصة لمنطقة الجذب السكاني لكي تمارس نشاطها في التأثير على ما يجاورها من مناطق(١).

ويلعب السوق هنا ـ من حيث الحجم والموقع ـ دوراً أساسياً في ممارسة التأثيرات التي يتركها المركز الحضري على المنطقة المحيطة به. فالعلاقات التبادلية الاقتصادية بين منطقة السوق (وبخاصة إذا كانت في موقع متوسط بالمركز الحضري) وبين المناطق الأخرى المحيطة بها تؤثر تأثيراً مباشراً على ارتباط سكان هذه المناطق بموقع السوق مع ما يترتب على ذلك من نتائج.

أما النقل فهو عنصر فعَّال وأساسي في خلق المكان الحضري. ولا ينبغي النظر إليه فقط من حيث توافر وسائله بل وأيضاً من جانب حساب تكلفته. ويرتبط بهذا العنصر عامل آخر وهو طرق المواصلات التي تربط مركز النمو بغيره من المناطق وبخاصة إذا كانت وسائل المواصلات متاحة الأمر الذي يقلل إلى أقصى حدّ من تكلفة النقل ويرتد مباشرة على خفض السلع والخدمات(٢).

ويميل بعض الدارسين لقضية التحضر والمدينة إلى تناول فكرة «المكان الحضري» في الدول الآخذة في النمو وتحليل الخصائص المميزة لها من حيث أنها شديدة التباين إذا ما قورنت بمثيلتها في الدول المتقدمة. وكانت هناك آراء مختلفة واتجاهات متفاوتة تبرز وجود هذه الفكرة في المجتمعات من وجهات النظر الاقتصادية، والجغرافية، والاجتماعية، الثقافية.

فهناك اتجاه يرى أنَّ عملية تنمية المكان الحضري تتم دائماً من الخارج، وأنه لإتمام هذه العملية فلا بد أن تكون هناك علاقة بينها وبين

(١) — Sen, Lalit, «Readings on Micro - Level Planning and Rural Growth centers», National Institute of Community Devlopment, Hayderabad, 1972.

(٢) — Isard, W.; Op. Cit., P. 77.

مكان آخر (أو أكثر). وتتمثل همزة الوصل بين المكانين في التجارة التي تؤدي بالضرورة إلى تنمية المكان الأفقر، وإزدهار المكان الأقل فقراً. ويتم ذلك بطبيعة الحال من خارج المكان. ولكن كيف تحدث عملية تنمية المنطقة من الخارج؟[١].

يؤكد الواقع وجود مناطق متخلفة وأخرى متقدمة داخل المجتمع الواحد (وهو افتراض علمي واقعي حققته كثير من الدراسات والبحوث) ويبرز النشاط التجاري كمحدد للعلاقة بين هذه المناطق. فمن المؤكد أن المناطق الأقل حظاً في الموارد ـ المالية والبشرية ـ هي الأكثر إستفادة من عوائد النشاط التجاري وذلك نتيجة توافر بعض المزايا النسبية في المناطق النامية.

وطبقاً للظاهرة اللافتة في المناطق المتخلفة من الدولة ـ وكذا المجتمعات المتخلفة عموماً ـ وهي عدم الاهتمام بالهياكل الأساسية للمشروعات Infrastructure (مثل: الطرق، والمجاري، والمياه، والكهرباء. . إلخ) فإن تأثير التجارة سوف يظهر وينشط كما أنه يسمح بتحقيق قدر كبير من الوفورات Economies ذات الحجم الكبير الذي يمكن معه تحقيق ارتفاع ملحوظ في متوسط الدخل الفردي، فضلاً عما يضيفه ذلك من مدخرات واستثمارات عالية الأمر الذي ينشط عملية التنمية بالمنطقة الحضرية وذلك رغم أن معظم هذه الاستثمارات قد وفدت إليها من خارجها[٢].

وقد يبدو مثيراً ـ على أية حال ـ ما يبذل على مستوى التحليل الحضري من محاولات لإقتفاء الطريق الذي يقودنا إلى تنمية الإقليم

(١) راجع في هذه النقطة:

ـ محمود الكردي؛ «التخطيط للتنمية الاجتماعية: دراسة لتجربة التخطيط الاقليمي في أسوان»، دار المعارف، القاهرة، ١٩٧٧، ص ١٦٧.

(٢) لتحليل هذا الجانب راجع:

— Harper and Row; «The metropolis: Its people, politics and Economic Life», A.I.P, Vol. XXXII, No. 4, July 1966.

الحضري الأشد فقراً في مجتمع متخلف[١]. فقد أثبت عديد من الدراسات أن أسلوب التجارة بين الأقاليم يظل هو الأسلوب الأمثل في التنمية إلى أن تبلغ العوائد التجارية حداً معيناً فتبدأ قوى أخرى في العمل والظهور بحيث تؤدي إلى تدمير الظروف التي كانت تؤدي إلى تخلف بعض المناطق الحضرية. أما هذه القوى فإنها تتمثل في التحسن الواضح الذي يطرأ على نظام النقل والمواصلات (من خلال اهتمامه بتدعيم المقومات الأساسية لمشروعاته) مركزاً في اهتمامه بأن تكون له بعض الأنشطة الانتاجية (أو الخدمية) التخصصية والتي ينفذ بمقتضاها بعض المناطق المتخلفة من حدود الفقر إلى مجالات النمو الحقيقية[٢].

غير أنَّ هناك اتجاهاً نظرياً آخر يرى أنَّ تنمية المناطق الحضرية عملية تتم من الداخل. ويستند هذا الاتجاه على وجود «قوى دافعة» Motive Forces لعملية التنمية الحضرية تؤدي إلى إنبثاق هذه العملية من داخل الإقليم.

ويعتمد هذا الاتجاه على نفس قصة الإقليم الفقير التي أثيرت في الاتجاه السابق ولكن من زاوية أخرى فهو يميل إلى دراسة العلاقات المكانية بين المناطق داخل الإقليم الواحد (أو المجتمع الواحد) اعتماداً على افتراض يذهب بأن المنطقة ـ أية منطقة ـ تستهدف تحقيق ما يعود عليها بالنفع بشرط أن تستثمر عوائد المشروعات في إقامة مشروعات أخرى جديدة وهكذا... بحيث يعتمد ـ بصفة رئيسية وليس بصفة كاملة أو مطلقة ـ على إمكانات المنطقة ومواردها الذاتية.

---

(١) — Hoover, E.; «Region with a future», The M.I.T. Press, N.Y., 1966.

(٢) وجه كل من: ميردال Myrdal، وهيرشمان Hirschman، وبيرو Perroux اهتمامه البالغ بهذه الفكرة وتحدثوا جميعاً عن العوامل التي تؤدي إلى ظهورها، والنتائج أو الآثار المترتبة عليها وبخاصة في الدول المتخلفة. وفي ذلك انظر مثلاً:

— O.E.C.D.; «Multidisciplinary Aspects of Regional Development», Development Center of the OECD, Paris, 1968.

وترجع خلفية هذا الاتجاه إلى مبحث «إقتصاديات الحضر»[١] Urban Economies حيث يهتم بدراسة إقتصاد المدينة الذي يتمثل في تحليل الأنشطة التي تسمح بالتوازن المنشود بين صادراتها، ووارداتها الأمر الذي يؤدي إلى تحقيق النمو في الأقاليم شديدة الفقر، وإلى زيادة صلة الأقاليم ذات الفقر النسبي الأقل بالمجتمع الكلي. أما الأنشطة التي تؤدي إلى ذلك التوازن المنشود فيمكن أن نلقاها في الصناعة، أو الزراعة (على مستوى الأقليم ككل: ريفه، وحضره) والسياحة، والخدمات.

ويمكن استخدام هذه الفكرة بطريقة أشمل وأوضح في الإقليم وذلك عندما يكون الطلب على نشاط (أو نشاطين مثلاً) هو المحدد للطلب على باقي الأنشطة الأخرى ويعمل على تنميتها في الوقت ذاته. وليس من الضروري أن يتمثل ذلك النشاط في الصناعة فقد يكون سياحة مثلاً أو أية خدمة يتميز بها الإقليم ويشتهر بصورة يستطيع معها الاعتماد على عوائدها في الدخل الإقليمي.

وقد جاء كل من «تيبو» Tiebout، «ونورث» North ليقطعا مرحلة أبعد في هذا الاتجاه[٢]. فقد حاولا تطبيقه على عدد من الأقاليم وبخاصة تلك التي وهبتها الطبيعة موارد وفيرة مثل مناجم الحديد والفحم وآبار البترول، أو المناطق السياحية، أو الأماكن ذات الميزة النسبية الأفضل مثل الموانىء أو المدن التي تقع عند ملتقى دلتا الأنهار، أو تلك التي تتوسط شبكة مواصلات برية أو حديدية.

وأضاف علماء آخرون[٣] بأنه عن طريق إستغلال تلك الموارد أو

(١) انظر المصدر التالي:
— Leahy W., Mckee D. and Dean R. (eds.); Op. Cit., P. 70.

(٢) راجع هذه الفكرة في المصدر التالي:
— Gillie, F.; «Basic Thinking in Regional planning», International Institute, Publications of the Institute of Social studies, Paris, 1967.

(٣) نذكر من هؤلاء: «فريدمان» J. Friedman، و «إيسارد» Isard، و «جليكسون» Glikson، و «فينسنت» Vensent.

المزايا النسبية سوف تزيد صادرات الإقليم، وتحدث آثار جانبية فترتفع أجور العاملين من أبنائه الأمر الذي يشجع غيرهم على الهجرة إليه والإستيطان به نتيجة سوء الأحوال بالأقاليم التي كانوا بها يقيمون.

ويشترط كي تنجح عملية تنمية الإقليم من الداخل بكفاية أن تسعى الصناعات القائمة به إلى تنويع «سلة صادراتها»، وإلاَّ فإنَّ الإقليم قد يرتد إلى «الكساد» Stagnation التي تحدث عندما يكون البناء الاقتصادي والاجتماعي للإقليم في وضع لا يسمح «للتأثيرات المضاعفة» Multiplier Effects بأن تأخذ مكانها. فهذا النوع من التأثيرات ينجم عندما تصل عوائد الإنتاج في المجتمع إلى الحد الذي يسمح لها بإقامة مشروعات جديدة أما عندما تتضاءل - ولا تتضاعف - فإن حالة الكساد لا بد وأن تظهر مع ما يترتب عليها من آثار اقتصادية واجتماعية وسياسية(١).

وعموماً فإنَّ هناك شرطين يجب تحقيقهما لإنجاح عملية تنمية الإقليم من الداخل وفق ما يؤكد هذا الاتجاه. فأما الأول فيتصل بوجود إمكانات إقتصادية وموارد (مادية، وبشرية) تتيح الفرصة لتنميتها والإفادة منها. وليست العبرة هنا بحجم الإمكانية أو المورد بقدر نوعيته ودرجة الإفادة منه فكثيراً ما نلحظ أقاليم غنية بموارد خام لم تستغل بعد، في حين أن هناك أخرى استطاعت أن تفد من النذر اليسير المتاح لها. وأما الشرط الثاني فيرتبط بتكوين الأبنية الاقتصادية والاجتماعية للمجتمع الإقليمي فلا بد أن تكون في وضع يسمح لها بإقامة أنشطة - إنتاجية، وخدمية - جديدة. وفي ذلك ينبغي أن تستفيد من الإمكانات السابقة ومن الأخرى الوافدة إلى الإقليم (ولكن بشكل ثانوي وليس أساسي)، فضلاً عن أهمية تكوين سوق ذات حجم يمكن له أن يستوعب مخرجات هذه الأنشطة ويؤدي بالتالي إلى إعادة تنميتها من جديد.

---

(١) — Tinbergen, J.; «The Design of Development», W. Norton Inc., N.Y., 1959.

من المعلوم أنَّ الإقتصاد الحضري لا يختلف كثيراً عن الهيكل العام للإقتصاد القومي، فالفارق بينهما يبدو - فقط - في حجم الحيز المتاح Available Space في كلٍ. ولا ننظر لفكرة «الحيز» هنا على أنها جزء محدود جغرافيا فحسْب، وإنما يستتبع ذلك من علاقات بين الإقليم الحضري وغيره من الأقاليم (حضرية كانت، أو ريفية، أو حضرية - ريفية) أو داخل نفس الإقليم (بين مناطقه المختلفة) أو كانت هذه العلاقات قائمة بين الأفراد. وتؤثر تلك العلاقات - على اختلاف مستوياتها، وأنماطها، ودرجاتها - على أسلوب إستغلال الإقليم الحضري لموارده، وبالتالي في مبلغ إستفادة أبناء المجتمع من هذه الموارد، وحجم عوائدهم منها، وطرق استغلالهم إياها[١].

وإذا كانت العلاقات المكانية هي جوهر الإقتصاد الحضري فإن التحليل الاقتصادي الحضري لا بد أن يكون مفيداً في تقديم الأساليب التي تساعد على دراسة هيكل الاقتصاد الحضري وذلك عن طريق مجموعة الوسائل لعلَّ أهمها: اكتشاف العوامل المسببة لقيام علاقات داخل نفس الإقليم الحضري أو خارجه، وما يتميز به الإقليم من خصائص وسمات. ودراسة البدائل المختلفة لإستخدامات الموارد بالمجتمع الحضري، ويحتاج ذلك إلى إجراء تقويم يستند إلى دراسة «التكلفة - والفائدة» Cost - Benefit المرتبطة بكل مورد وكيفية استخدامه. كما أن اقتراح الوسائل المختلفة التي تكفل السير التلقائي - أو شبه التلقائي - «لميكانزم السوق» Market Mechanism بالنمط الحضري يؤدي إلى تحقيق الكفاية في تخصيص الموارد المناسبة للإقليم ومن ثمَّ في زيادة معدلات تنميته[٢].

(١) لتدعيم هذه الفكرة راجع:

— Vernon R., and Hoover E.; «Economic Aspects of Urban Research», In: Hauser P., and Schnore L., Op. Cit., P. 191.

(٢) انظر المصدرين التاليين:

— Amin, Galal; «Urbanization and Economic Development in The Arab World», Beirut Arab Univ. Beirut, 1972.

ومن الطبيعي أن تتفاوت أقاليم الدولة الواحدة فيما بينها من حيث حجم مواردها المتاحة، ودرجة استغلالها وبالتالي عائدها الناتج من ذلك. ورغم أنَّ هذه الفروق الاقتصادية ـ وغير الاقتصادية ـ بين الأقاليم في كل الدول بدرجات متفاوتة؛ إلَّا أنها تلعب دوراً أساسياً في زيادة تخلف بعض الأقاليم بالنسبة لغيرها، وتؤثر في اتساع الهوة بين الأقاليم المتخلفة والأخرى المتقدمة.

من هنا كانت دراسة الفروق بين الأماكن الحضرية مسألة واجبة وضرورية فهي تكشف ـ بالإضافة إلى ذلك ـ عن الأساليب التي يمكن بها التقليل من هذه التفاوتات ما أمكن ذلك، إذ أن المساواة الكاملة بين ظروف كل الأقاليم عملية خيالية وبعيدة عن الواقع.

وتقاس مثل هذه الفروق الاقتصادية والاجتماعية عن طريق مقارنة متوسط الدخل الإقليمي (في الأقاليم أن نسعى إلى قياس الفروق فيما بينها) بمتوسط الدخل القومي. ويستلزم ذلك تحديد مجموعة من المؤشرات التي نقيس في ضوئها، وذلك مثل: متوسط الدخل الفردي، وعوائد عوامل الإنتاج والأجور، والعمالة، والإنفاق، والاستهلاك، والإدخار والاستثمار فضلاً عن نصيب الأفراد من الخدمات (وبخاصة التعليم، والعلاج)[1].

وقد يتصور البعض أن المنطقة طالما وقعت في نطاق النمط الحضري وأصبحت ـ من الناحية الإدارية ـ حضرية الصفة، فإنه لا فرق ـ حينئذٍ ـ بين المناطق الحضرية بعضها البعض[2]. ومما يؤكد خطأ هذا التصور أنه

— Netzer, Dick; «Economics and Urban Problems: Diagnoses and Prescriptions», = Basic Books Inc. Publishers, N.Y., 1974.

(١) انظر في هذه النقطة:
ـ أبو بكر متولي؛ «الإطار العام للتخطيط الاقليمي»، مذكرة داخلية رقم (٢١١) معهد التخطيط القومي القاهرة، فبراير ١٩٧٢، ص: ٣٨.

(٢) رغم أن الفروق في المجال الاقتصادي بين الأقاليم هي المظهر الشائع واللافت إلّا أن ذلك لا ينفي أن هذه الفروق ذاتها ما هي إلّا محصلة للهيكل الاقتصادي، والتركيب الاجتاعي، والبناء الثقافي.

إذا اعتمدنا على أسلوب المتوسطات، سالف الذكر، في قياس حجم هذه الفروق؛ فإننا واجدون مدى متسعاً بين الأقاليم الحضرية ذاتها فيما يتعلّق بالمؤشرات الاقتصادية والاجتماعية على حد سواء.

ولتقليل الفجوة بين المناطق الحضرية من الدولة يحتاج الأمر إلى إقرار سياسة تخطيطية في المجال الإقليمي ـ الحضري تسعى إلى وضع خطة تضع في اعتبارها تحقيق هذا الهدف في ظل الموارد المتاحة والمحتملة، وفي أقصر زمن مستطاع.

ورغم وجود تلك الفروق الاقتصادية والاجتماعية بين المناطق الحضرية (وغير الحضرية) بعضها البعض داخل المجتمع الواحد، إلاّ أن ذلك لا ينفي وجود إتصال أو ارتباط فيما بين هذه الأقاليم والمناطق ويأخذ هذا الاتصال شكل العلاقة التبادلية وهو ما يسمى في مجال الدراسات «الإقليمية ـ الحضرية» بالتدفقات Flows سواء اتخذت صورة التدفقات السلعية أو النقدية.

ولعلّ المحرك الأساسي وراء هذه التدفقات ـ بنوعيها ـ يتمثّل في انتقال فرد (أو عدد من الأفراد) من إقليم إلى آخر بحثاً عن العمل، والإقامة. ومع هذه الهجرة المؤقتة (أو الدائمة) تحدث مجموعة من التدفقات بين الأقاليم تأخذ صورة زيادة في واحد منها في مجال السلع، أو الخدمات، أو النقد يقابله نقص في إقليم آخر في نفس المجالات[١].

وتلعب الصناعة دوراً هاماً في زيادة حجم التدفقات إلى الأقاليم القائمة فيها. فهي ـ أي الصناعة ـ تمثل عامل جذب هام فيأتي المهاجرون إلى ذلك الإقليم للعمل فيه والإقامة فيزيد بذلك متوسط دخولهم ويرتفع

(١) راجع في هذا الكتاب المصدر التالي:

— Gibbs, J.; «On The Estimation of Rural - Urban Migration» In: Gibbs, J. (ed.); «Urban Research Methods», Van Nostrand Company Inc., N.Y:, 1961, P. 562.

بالتالي حجم إنفاقهم على السلع والخدمات وذلك نتيجة طبيعية لزيادة إستهلاكهم.

وإذا كانت الهجرة من المناطق الريفية إلى الأخرى الحضرية تمثل عاملاً حاسماً في تحديد حجم هذه التدفقات واتجاهاتها، ومعدلات سرعتها؛ فإن هذه الهجرة ـ في حد ذاتها ـ تمثل أيضاً تدفقاً بشرياً بين الأقاليم يؤثر في بقية التدفقات الأخرى بل هو يعتبر محدداً لها. ومن ثم فإن هناك ضرورة للتعرف على الأساليب المناسبة لضبط هذه التدفقات وقياس معدلاتها(١).

ويذهب عديد من العلماء والباحثين الذين تعرضوا لدراسة عملية التحضر إلى القول بأنَّ التفاوت القائم بين الأقاليم داخل الدولة الواحدة إنما يرجع إلى الشكل العام الذي يتخذه توزيع الموارد بين هذه الأقاليم ونصيب كل منها، ودرجة استخدامه لها والأسلوب الذي يستعين به في ترشيدها والإفادة منها.

ويؤكد «هيجينز»(٢) Higgins ذلك الاتجاه حين تدارس أحوال «بعض» الأقاليم التي حبتها الظروف الجغرافية مزايا تتصل بالموقع، والمناخ، والتضاريس، والتربة... إلخ، فضلاً عما يكون قد أتيح لها من إمكانات إقتصادية في ذات الوقت الذي تتسم فيه بخصائص اجتماعية وثقافية تزيد من درجة التفاعل بين أبناء المجتمع الإقليمي الواحد.

غير أنَّ الهجرة من مكان إلى آخر (بغض النظر عن النمط المعيشي لهذا المكان ريف كان أم حضر) لا تمثل وحدها المتغير الحيوي الوحيد الذي يسمى المكان الحضري وإنما يرتبط به أيضاً مقومات نجاح هذه

---

(١) — U.N., «An Introduction to Regional Development Planning», U.N Correspondence Course in Social Planning, Doc. BSA/SD/SSCP III/15, N.Y., 1972, P. 30.

(٢) راجع المصدر الآتي:

— Higgins, B.; «City and Regional Planning», Memo. No. 347 Institute of National Planning I.N.P. Cairo, 1963.

الهجرة. فبدون وجود إمكانية عمل، وخدمات متاحة، ووسط اجتماعي ملائم لا يمكن أن تحقق الهجرة الوافدة من الريف إلى الحضر كل أهدافها في تنشيط الأقليم المهاجر إليه، وفي إحداث دفعات نمو قوية بـالإقليم المهاجر منه نتيجة استثمار المهاجرين لعوائد عملهم في مجتمعهم الأصلي.

ولا شك أن الجوانب الاقتصادية، والاجتماعية، والثقافية مسئولة بصفة رئيسية عن تعيين المكان الحضري فهي بمثابة العوامل المشكلة لنشأة هذا المكان، وتمثل في الوقت ذاته الآثار أو النتائج التي تنجم عن ممارسة المكان الحضري لأنشطته من جانب، وقيام علاقات بينه وبين الأمكنة الحضرية الأخرى(١).

(١) — Chapin, F.; and Stuart, J. (eds.); «Urban Land Use Planning» Univ. of Illinois, 1965.

الفصل الخامس

المدينة وتجسيد فكرة التحضر (سكان الحضر)

إذا كان الفصل السابق قد أمدنا بتصور عام وشامل للحيز المكاني الذي تتم في حدوده عملية التحضر، فإن ذلك ـ رغم أهميته ـ لا يكفي للتعرف على كنه هذه العملية، وتحليل عناصرها المتفاعلة، وتصور أبعادها المركبة والتي تنتج في النهاية نمطاً معيشياً مميزاً. «فالمكان» ليس مهماً في ذاته وإنما فيما ينشأ عليه من حياة اجتماعية واقتصادية وسياسية، كما أنه عديم القيمة تقريباً ما لم يستغله البشر الذين يقيمون به ـ أو يحاولون ذلك ـ تحقيقاً لأهداف يتصورونها تؤدي إلى تحسين نوعية الحياة بمجتمعهم(١).

ومن هنا كان الاهتمام بتناول موضوع المدينة من وجهة نظر العنصر البشري اللازم لتنميتها والإفادة منها فسكان المدينة يشكلون الركيزة الحيوية لعملية التحضر، أو بمعنى آخر هم الذين يجسدوا فكرة التحضر بشكل ملموس ويحددون لها معنى، ومضمون.

فالمدينة على مر التاريخ لم تكن مجرد مكان لممارسة نشاط ما وتحقيق فائدة مادية من وراء ذلك، وإنما هي في الواقع نسق معيشي متكامل يعيش في ظله الأفراد محاولين تنمية إطاره الإقتصادي، والإندماج في بنيته الاجتماعية، والتكامل مع بنائه السياسي(٢).

---

(١) راجع في هذه النقطة المصدر التالي:

— Haggett, P.; «Location Analysis in Human Geography», Edward Arnold, London, 1965.

(٢) لويس ممفورد، مرجع سابق.

ولم يظهر الاتجاه الإيكولوجي في فهم التحضر إلاَّ كي يكون مدخلاً ملائماً لدراسة هذه العملية. فهو لا يركز على بعد بذاته (كما كان يبرز في الاتجاهين: الجغرافي، والاقتصادي مثلاً) كما أنه يرتبط مباشرة بالبيئة الحضرية حيث يتفاعل معها السكان إستناداً إلى مقومات خاصة وعوامل محددة ويتجسد كل ذلك في علاقة تنشأ بين البيئة والإنسان الذي يسعى إلى تحقيق منفعته منها ويكون لهذه العلاقة في نهاية الأمر نتائج وآثار بعضها سلبي يضر بالبيئة كما لا ينفع الإنسان، وبعضها الآخر إيجابي يفيد الإثنين معاً.

غير أنَّ النظرة إلى المدينة باعتبارها «كياناً اجتماعياً» Social Entity لم تتحدد بصورة كاملة إلاَّ في وقت متأخر نسبياً ومن خلال بعض كتابات المهتمين بدراسة قضايا التحضر والمدينة(١).

فإذا كان بن خلدون، وماكس ڤيبر، وكارل ماركس قد اهتموا بدراسة موضوع المدينة فلم يكن ذلك سوى اهتماماً ـ من قبلهم ـ بنمط معيشي أساسي حاولوا تحديد عوامل تكونه، وميكانزمات تفاعله، وأشكال علاقاته الداخلية، والخارجية على حد سواء. أما التناول الكامل لهذا الموضوع من وجهة نظر إجتماعية خالصة فقد كان بدايته تلك المقولة التي أثارت كثيراً من القضايا وحركت عديداً من الأفكار ونقصد بها مقولة لويس «ويرث» L. Wirth التي ذهب بمقتضاها أنَّ التحضر ما هو إلاَّ أسلوب حياة وكان كتابه يحمل ذات التسمية(٢).

---

(١) راجع في هذا الشأن المصدر التالي.

— Lewis, O.; «Further Observations on the Folk - Urban Continuum and Urbanization with Special Reference to Mexico City», In: Hauser P., and Schnore L., Op. Cit.

(٢) — Wirth, L., OP. Cit.

ويمكن مراجعة تفصيل هذه المسألة أيضاً في المصدر التالي:

— Little, K.; «Urbanization as a social Process», Penguin Books, London, 1974.

ولم يكن مقصد «ويرث» من عبارته الشهيرة هذه سوى لفت النظر إلى أهمية البعد الاجتماعي كمقوم أساسي من مقومات الحياة الحضرية. غير أنها تعكس في ذات الوقت ما بين العوامل الاجتماعية، والاقتصادية، والجغرافية، والإدارية من علاقات تحدد في النهاية نوعية هذا الأسلوب من الحياة. وتؤكد هذه الصيحة التي أطلقها «ويرث» أيضاً خطأ المقولات السابقة التي كان يفترض بعضها أنَّ مجرد وجود سكان بعدد معين (٢٠ ألفاً أو ١٠٠ ألفاً مثلاً) في مساحة جغرافية معينة فإن ذلك يعني أن «مدينة» قد نشأت وبدأت تمارس أنشطتها وفعاليتها. كما أثبتت سذاجة التصور الذي كان يرى في الحدود الإدارية التي يكون المجتمع قد اصطلح عليها محددات وشروط لكون هذه البقعة مدينة أو قرية. كما ساهمت مقولة «ويرث» في تصحيح الاعتقاد الذي كان يرى أن الصناعة أو الخدمات أو التجارة هي المحدد الوحيد أو الشرط اللازم لنشأة المدينة حتى وإن كانت كل المعايير الأخرى غير متسعة مع هذا المحدد أو الشرط.

فالتحضر طريقة للحياة بما تتضمنه من مقومات إقتصادية، واجتماعية، وثقافية، وسياسية بشرط أن تتجسد هذه الطريقة ـ أو الأسلوب ـ في أنماط للفكر والسلوك يمكن ببساطة تمييزه ووصفه بأنه فكر حضري، أو سلوك حضري. وأسلوب الحياة يتحدد من خلال علاقة السكان بالبيئة المحيطة بهم ومحاولتهم المستمرة للإفادة منها، فضلاً عن علاقة السكان بعضهم ببعض فهو محدد هام يتضمن نوعية العلاقات الاجتماعية التي تنشأ بين الناس في المجتمع الحضري (أو الريفي).

ومن هنا كان الاهتمام بسكان الحضر أمراً بالغ الأهمية والحيوية فمن خلالهم يمكن رؤية المدينة ليس بمنظور اجتماعي فقط وإنما برؤية شاملة تفحص كل جوانب حياة هؤلاء السكان[1].

(١) انظر في هذا الشأن:

ـ عزت حجازي؛ «القاهرة: دراسة في ظاهرة التحضر»، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، القاهرة، ١٩٧١.

ويرتبط بسكنى الحضر ظاهرة لافتة ونقصد بها «التركز السكاني» فهي أول ما يلفت النظر في أي «مركز النمو» بصفة عامة. فهناك تيار من الهجرة يتدفق من المناطق المحيطة بهذا المركز إلى بؤرته بحثاً عن فرصة عمل جديدة (أو أفضل من السابقة). وقد كان من الممكن أن يستمر هذا التدفق ـ الذي يسير في اتجاه واحد تقريباً ـ دون أن تحدث ظاهرة التركز (فهي ظاهرة مرتبطة أساساً بالمكان أو الحيز) ولكن ما يحدث بالفعل هو أنّ أعداداً هائلة من الأفراد يتجهون نحو موقع ما، ولا يتوزعون بالتناسب مع مناطقه سواء في العمل أو الإقامة ولا تكون هناك ترتيبات مسبقة لعملهم، أو لإقامتهم. بل قد يكون هذا الموقع يعاني أصلاً من ظاهرة التركز بين سكانه الأصليين.

هكذا تتكون ظاهرة التركيز السكاني بالمركز الحضري، وتبدأ تأثيراتها ـ بعد ذلك ـ في الظهور وفي التأثير بدورها على أنماط الحياة بالمركز.

وقد عرض «بونسارد» P . Ponsard نظريته التي أسماها نظرية «الأنشطة الأساسية» أو أنشطة التوزيع الوظيفي لسكان المدن[١]. وانتهى فيها إلى أن درجة التركيز التي نلحظها بين سكان المدن الرئيسية في أية دولة إنما تنشأ عن اتجاه هؤلاء الأفراد للعمل في مجموعة من الأنشطة الدافعة للنمو (الأنشطة الرئيسية) في هذا المركز. فهي تكون بطبيعتها أكثر الأنشطة حاجة إلى العمالة، فضلاً عن أنّ وجودها في هذا المركز يكون في الغالب هو الدافع الرئيسي وراء هجرة الأفراد إليه.

غير أنّ بعض البحاث قد اتجه إلى بناء بعض النماذج الرياضية والاحصائية التي تصور عملية التركز السكاني والعمليات الأخرى المصاحبة فضلاً عن الاحتمالات المتوقعة لها في المستقبل. وانبنت مثل هذه النماذج

---

(١) — Alament, J., Autin, C. et Autures; «Development Urbain et Analyse Economique», Rapport de synthése Presenté par Andre Raynauld, Compte Rendu Du Colloque International Tenu à Quebec, du 8 eu 11 sept. 1968.

على مقولة أساسية فحواها أن تركز السكان «دالة» Function للتحضر[١].

ويحلو للبعض أن يسمي ظاهرة التركز السكاني «بالتراكم السكاني» Population Accumilation وهي تسمية قريبة من الواقع إلى حد كبير ومتسقة مع طبيعة تلك الظاهرة التي لا تنشأ بشكل فجائي وإنما تتخذ السمة التدريجية.

ولم تنجح الأساليب المختلفة لتقدير معدلات الهجرة التي تؤدي لظاهرة التركز السكاني إلاَّ بالنسبة لموجات الهجرة التي تمت بالفعل. أما الأخرى المتوقعة مستقبلاً فلم يزل يحيط بعملية تقديرها صعوبات جمة تتصدرها التغيرات الجذرية ـ أحياناً ـ التي تصيب مكونات النمو الحضري بعامة، وسكان المدينة بخاصة مثل التغيير في الحجم (بين الزيادة والنقصان)، واتجاهات التوزيع، ونوعية الخصائص.

ومن المسائل الأساسية التي قلما تخلو أية دراسة جادة في قضية التحضر والمدينة من التعرض لها نلحظ مسألة «التركيب الطبقي لسكان الحضر». وبينما ينظر بعض العلماء إلى هذه المسألة نظرة نوعية خاصة ترتبط بسمات المجتمع الحضري وخصائصه، يرى البعض الآخر أن البناء الاجتماعي الحضري لا يختلف كثيراً عن البناء الاجتماعي الكلي للمجتمع بأنماطه المختلفة ريفية كانت أو حضرية.

ولعلَّ أنصار الاتجاه الأول قد أسسوا آراءهم اعتماداً على فكرة الخصوصية التي تتمتع بها أنماط المجتمع. فالنمط الحضري له مقوماته الخاصة سواء اتصلت هذه المقومات بالبناء الفيزيقي، أو الهيكل الاقتصادي، أو البناء الاجتماعي. فالتركيب الداخلي للمدينة يتسق إلى

(١) انظر لتفصيل فكرة هذه النماذج المصدر التالي:

— Harris, P.; «Quantitative Models of Urban Development», In: Perloff, H. and Wingo, L. (eds.); «Issues in Urban Economics», John Hopkins Press, N.Y., 1966.

حد كبير مع هذه المقومات، كما أنَّ المشكلات المترتبة على هذا التركيب تجعل للمدينة كياناً ذاتياً مميزاً عن غيره من الكيانات المجتمعية[١].

أما مؤيدو الاتجاه الثاني فإنهم يستندون في فكرهم إلى أن الفروق القائمة بين الأنماط المجتمعية لا تشكل في حد ذاتها خصوصية تستحق أن ندرس بمقتضاها كل نمط على حده. فهذه الفروق ـ في رأي أصحاب هذا الاتجاه ـ لا تؤدي إلى الانفصال بين الأنماط المجتمعية بقدر ما تعكس التكامل فيما بينها والتساند. ومن ثم فإنهم يرون في المجتمع نمطاً واحداً له صوره المتعددة وأشكاله المتباينة التي تنتمي كلها إلى كيان واحد[٢].

ورغم أن «ويرث» قد درس التحضر باعتباره أسلوباً للحياة إلاَّ أنَّه حين حدد المقومات التي انبنى عليها هذا الأسلوب المميز لم يستطع أن ينكر الأنماط المجتمعية الأخرى ـ وبخاصة الريفية ـ التي شاركت في صنع هذا الأسلوب وصياغته بشكل صار معه أسلوباً مميزاً. بل إن الخصائص التي حددها لوصف المجتمع الحضري ـ وشاركه في بعضها «ردفيلد» Redfield[٣] ـ تعكس أن هذه الخصائص لم تنبع هكذا بشكل تلقائي من المجتمع الحضري ذاته وإنما كانت لها مصادر واضحة من المجتمع الريفي. فالعلاقات الحضرية مثلاً تتسم بالثانوية، واتساع نطاق تقسيم العمل، وتعقد الأدوار، وتفكك القيم الاجتماعية الأولية، وتعقد شبكة المواصلات والاتصالات... إلخ.

وإذا كان مفهوم التحضر يرتبط بصفة رئيسية بالبعد المكاني، فإن

---

(١) لجأ أنصار هذا الاتجاه لذلك التحديد لما وجدوه أحياناً ـ في بعض الكتابات ـ من غموض وإبهام في تناول الخصائص الذاتية للمجتمع الحضري بحجة أن المجتمع الكلي هو الأساس وأنه لا داعي لتحديد أنماط نوعية خاصة. ومن ثم فقد كان هذا الاتجاه بمثابة رد فعل متطرف لما كان مألوفاً في بعض الكتابات.

(٢) راجع في هذه النقطة المصدر التالي:
— Palen, J.; Op. Cit., P. 32.

(٣) — Redfied, R.; «The Folk Society» In: Hatt, P., and Reiss, A., (eds.), Op. Cit., P. 52.

القيم المرتبطة بذلك المفهوم تتأثر إلى حدٍ بعيد بهذا البعد. فهو ليس «مكاناً» بالمعنى الجغرافي، أو الاقتصادي فحسب ـ كما اتضح من ثنايا العرض بالفصل السابق ـ وإنما هو في الأصل مكان اجتماعي تنشأ في ظله العلاقات الاجتماعية بين ساكنيه. ومن ثم كان البناء الاجتماعي الحضري يمثل أساساً متيناً لا بد أن نعتمد عليه في تفسير أية ظاهرة تتعرض لها المدينة.

وعندما نتناول قضية التركيب الطبقي بالمجتمع الحضري فإننا نلجأ بالضرورة إلى فحص البناء الاجتماعي الكلي للمجتمع فهو الإطار الشامل الذي يضم أي شكل من أشكال التركيب الطبقي ويترك بصماته عليه ولا شك. كما أن التفاعل المفترض بين الأشكال المختلفة لهذا التركيب أمر لا مفر من التسليم به أيضاً.

غير أن المدخل المناسب لدراسة التركيب الطبقي ـ ومن قبله البناء الاجتماعي ـ لا بد أن يكون محدداً من قبل. فمن الضروري ـ على الباحث ـ أن يحدد منذ البداية إطاره المرجعي لدراسة هذا الموضوع الشائك فمن الطبيعي أن يختلف المدخل البنائي ـ الوظيفي عن مدخل الصراع في دراسة أي موضوع اجتماعي وبخاصة إذا كان يتعلق بمسألة مثل التركيب الطبقي(١).

وعندما نتناول قضية التركيب الطبقي بالمجتمع الحضري في ضوء المدخل البنائي ـ الوظيفي فإننا نلحظ تراثاً ضخماً في هذا المجال ينتمي معظمه للكتابات الواردة في علم الاجتماع الغربي(٢). ويحدد الباحثون

(١) راجع في هذا الجانب المصدر التالي:
ـ محمد محمود الجوهري؛ «علم الاجتماع وقضايا التنمية في العالم الثالث»، دار المعارف، القاهرة، ١٩٧٨.

(٢) انظر في ذلك:
ـ أحمد زايد؛ «علم الاجتماع بين الاتجاهات الكلاسيكية والنقدية» دار المعارف القاهرة، ١٩٨١. =

الذين ينتمون لهذا الاتجاه مجموعة من المتغيرات التي تناقش بمقتضاها هذه القضية مثل[1]:

- المتغيرات المتعلقة بالمركز الاقتصادي والاجتماعي للفرد: وأهمها الدخل، والتعليم، والمهنة فضلاً عن المسكن وعدد الأبناء. ولا شك أن الارتباط بين هذه المتغيرات قائم وفعّال بحيث تؤدي جميعها - في رأي أصحاب هذا الاتجاه - إلى صياغة الوضع الطبقي للفرد بالمجتمع الحضري.
- المتغيرات المتصلة بالتمييز العنصري والعلاقات الاجتماعية: وذلك مثل علاقة الأقليات (وهي فئات متعددة وواضحة في البناء الاجتماعي الحضري) بالنسق الاجتماعي - الاقتصادي العام، وارتباط هذه الأقليات بمسألة الحراك الاجتماعي وحدوده والامتيازات المكفولة لغير هذه الجماعات وموقفهم منها... إلخ.
- المتغيرات الخاصة بالأسرة وميزانيتها، ومستوى طموحها: ومن ذلك نذكر أوجه الأنفاق، وأنماط الاستهلاك، وعدد أفراد الأسرة العاملين بها (الذين يشكلون مصدراً للدخل بها) وعلاقة كل ذلك بمستوى طموح أفراد الأسرة جميعاً بأشكال مختلفة، والأساليب المتنوعة لتحقيق هذه الطموحات.

وفي ضوء التصور السابق لمسألة التركيب الطبقي للمجتمع الحضري يبدو أنّ المسألة لا تتعدى وضع مجموعة من العناصر التي يتحدد من خلالها الأوضاع الاجتماعية للأفراد الذين ما عليهم إلّا أن ينصاعوا لهذه الحدود الجامدة ومن ثم يصير المجتمع استاتيكياً يحدد أدوار أفراده مسبقاً وتدور عجلة المجتمع وفق ميكانزم ثابت ووفق حركة تطور المجتمع التلقائية.

= - جي روشيه؛ «علم الاجتماع الأمريكي: دراسة لأعمال تالكوت بارسونز» (ترجمة د. محمد الجوهري، د. أحمد زايد)، دار المعارف، القاهرة، ١٩٨١.

- محمد عارف عثمان؛ «المجتمع بنظرة وظيفية» (الكتاب الأول: الوظيفية: ملامحها العامة وأبعادها التاريخية وصورها المعاصرة) الأنجلو المصرية، ١٩٨١.

(١) — Besher, J.; Op. Cit., P. 97.

ولا شك أن حركة المجتمعات لا تتم واقعياً وفق المنظور السابق وذلك نظراً للنسق الاقتصادي والاجتماعي المميز للمجتمع (والذي يختلف بالقطع من مجتمع لآخر) ويتباين من ثم الأسلوب الذي يتعامل بمقتضاه كل فرد (أو جماعة) مع عناصر هذا النسق الكلي وذلك وفقاً لإمكانات الأفراد وطاقاتهم.

ومن هنا يبرز أهمية تناول التركيب الطبقي بالمجتمع الحضري في ضوء مدخل الصراع الذي يؤكد تباين المصالح الاقتصادية والاجتماعية والسياسية لمختلف الجماعات بل وتناقضها أحياناً الأمر الذي يؤدي إلى تصادم هذه المصالح وغلبة الجماعات المؤثرة على هذه المصالح. أما كيف يتحدد الوضع الطبقي في ضوء هذه النظرة فإن هناك معايير عامة تشترك في صياغة هذا التحديد. ولعلَّ المستوى الاقتصادي (ومؤشر الدخل وغيره من المؤشرات) هو المعيار الأول الذي يستند إليه تحديد الوضع الطبقي.

إلَّا أن ذلك المعيار لا يصير له معنى أو مضمون دون أن يستند إلى معايير أخرى مثل: التعليم، والمهنة ونوعية الحياة بصفة عامة. كما أن الوعي الطبقي [أي إدراك كل فرد (أو جماعة) بالترتيب الطبقي الذي يميزها] يلعب دوراً فاعلاً في صياغة التركيب الطبقي بعامة(١).

ولا نستطيع أن ننكر أن المجتمع الحضري بماله من خصائص يسهم إلى حد بعيد في فرض سمات نوعية على التركيب الاجتماعي الحضري تضاف إلى السمات العامة التي تلف البناء الاجتماعي للمجتمع بأكمله. فالنشاط الصناعي مثلاً ـ وهو محور الحياة الحضرية في الغالب ـ يؤدي إلى بروز طبقات معينة تسيطر على جوانب الحياة الحضرية وأخرى تكون في الغالب تابعة لتلك الطبقات. وسواء كان المجتمع رأسمالي النزعة أو

---

(١) راجع في هذه النقطة المصدر التالي:

— Pickvance, C. (ed.); «Urban Sociology: Critical Essays», Tavistock Publication, London, 1976.

إشتراكي الاتجاه فإن التركيب الطبقي قائم لا محالة. وما يتغير فقط هو الإطار العام الذي يحد هذه الطبقات، وكذلك نوعية العلاقات القائمة فيما بينها، فضلاً عن تنوع الأساليب التي تتبعها الجماعات الاحتكارية (في حالة الرأسمالية) والدولة والمؤسسات الرسمية (في حالة الاشتراكية) في تشكيل العلاقة بين الطبقات[١].

ولا نستطيع أن نفصل مسألة التركيب الطبقي بالمجتمع الحضري عن قضيتين محوريتين في هذا النطاق ونقصد بهما فقراء الحضر، والحركات الاجتماعية.

ويمكننا ببساطة أن نقول أن هاتين القضيتين ما هما إلاّ إفراز طبيعي للتركيب الطبقي الحضري فهما من المعالم الأساسية التي تشكل البنيان الحضري في أي مجتمع من المجتمعات.

ففقراء الحضر[٢] Urban Poor ظاهرة قائمة واضحة القسمات تكونت أساساً نتيجة للتفاوتات الضخمة التي نلحظها في إمكانات الأفراد وطاقاتهم وأنصبتهم من الدخل والتعليم وأوضاعهم المهنية وما يتمتعون به من خدمات - أتاحتها لهم المتغيرات السابقة - وبخاصة مع يتعلق منها بالمسكن والعلاج. وليس بلازم - كما هو متواتر في كثير من الكتابات - أن يكون هؤلاء الفقراء نازحون أصلاً من الريف (أي أنهم ليسوا من سكان المدينة الأصليين) وإنما هناك شريحة واضحة من أبناء الطبقة الفقيرة حضرية

(١) لعل خبرة دول العالم الثالث (مقابل خبرة العالم المتقدم) خير شاهد على ذلك فتجارب التنمية الصناعية شديدة الاختلاف والتباين بين دول المجموعتين، كما أن التأثيرات الناجمة عن كليهما شديدة التناقض أيضاً الأمر الذي ينعكس بصورة مباشرة على المجتمع الحضري في كل قطاعاته الاقتصادية والاجتماعية، والثقافية، والسياسية.

(٢) يمكن الاطلاع على الدعائم الأساسية لهذه الظاهرة بالمصدرين التاليين:

— Davis, K. and Golden, H. (eds.); «Urbanization and the Development of Pre - Industrial Areas» Economic Development and Cultural change, Vol. 3, No. 1, October 1954.

— Gutkind, P.; «Urban Anthropology», Van Gorcum, Netherlands, 1974.

المولد والإقامة والانتماء ولم تمكنهم ظروفهم ـ اعتماداً على المعايير السابقة ـ من تحقيق مستوى معيشي ملائم لحياة المدينة ومتطلباتها.

غير أننا لا نستطيع أن ننكر أثر الدوافع التي ساهمت في هجرة أبناء الريف إلى المدينة فهم قوم تأثروا بمجموعتين من العوامل تشكل الأولى عوامل دفع من الريف نظراً للظروف المتدنية التي تحيق به وتؤدي بالفرد إلى السعي حثيثاً بحثاً عن فرصة عمل أفضل في أي مكان آخر. فإذا قدّر له ووجد هذه الفرصة في المدينة فإن المجموعة الثانية من العوامل تبدأ تأثيراتها في الظهور فهي عوامل جذب تشجع الفرد على اتخاذ قرار هجرته والانتقال للعمل بالمدينة والإقامة بها.

أما لو تفحصنا أحوال هؤلاء المهاجرين لوجدناها متسقة ـ بطبيعة الحال ـ مع أهدافهم من الهجرة فهم يعيشون بمجتمعاتهم ـ الريفية ـ في المستويات الدنيا وعند انتقالهم للمدينة فإنهم يتطلعون لتحقيق مستوى معيشي أفضل. إلاَّ أنهم يفاجأون بالتفاوت الشديد في مستويات الدخول والأحوال المهنية والتعليمية للسكان ومن ثم يصيرون مرة أخرى في أدنى طبقات السلم الاجتماعي رغم تحقيقهم لبعض أهدافهم.

ومن هنا يبرز الاختلاف القائم بين التركيب الاجتماعي في كل من الريف والحضر فالمسألة ترتبط بعديد من المتغيرات لعلَّ أهمها المكان بصوره المختلفة: الفيزيقية، والاقتصادية، والاجتماعية ـ الثقافية(١).

ولا نستطيع فهم المكونات الحقيقية لتلك الظاهرة دون إدراك للتفاعلات الأساسية التي تتم داخل البيئة الحضرية ذاتها وذلك بصرف النظر عما إذا كان المنتمي لجماعة الفقراء الحضريين من أبناء المجتمع نفسه أو وافد إليه من أية منطقة كانت.

---

(١) راجع في ذلك المصدر التالي:

— Lewis, Oscar; «The Culture of Pov[illegible] In: Novack C., and Lekachman R (eds.); «Development and Society», Martin's Press, Inc., N.Y., 1964.

وهذه البيئة الحضرية لا بد أن تكون متسقة مع أهدافها فبنيانها الاقتصادي يتحدد من خلال أنشطة أساسية هي الصناعة، أو التجارة، أو الخدمات (أو كل ذلك أو بعضه). ويرتبط هذا البنيان بالفلسفة الاقتصادية العامة للدولة التي تتفاوت من سيطرة شبه كاملة للدولة (نظام اشتراكي موجه) إلى حرية شبه كاملة للأفراد والمؤسسات (نظام رأسمالي ليبرالي). وليست هذه الفلسفة مهمة في ذاتها بقدر ما تتركه من آثار على أبناء المجتمع المقيمين بالمدينة. ومن الطبيعي أن عوائد النظام ـ أي نظام ـ لا تترك بصماتها على كل أفراد المجتمع وجماعاته بدرجة واحدة، وإنما تتفاوت التأثيرات تبعاً لظروف الجماعة ونصيبها من الثروة، والسلطة، والتعليم، والمهنة(١). . . إلخ.

فإذا تصورنا مجتمعاً رأسمالي الصناعة فإن عوائد هذا النشاط لا يمكن أن تكون متساوية أو شبه متساوية بين الأفراد وإنما تعود النسبة العظمى منها لأصحاب القطاع الصناعي والمشاركين فيه وتتوزع النسبة الضئيلة المتبقية على عمال هذا القطاع. أما لو تمادينا في التصور ـ وهو واقعي إلى حد كبير ـ وقمنا بتحليل أوضاع تلك الجماعات ذات الأعداد الكبيرة والأنصبة الضئيلة من العوائد؛ فإننا واجدون تفاوتاً ضخماً فيما بينها فمنهم نلحظ ذوي الخبرة والتدريب والكفاية العالية (ومن ثم الأجور المجزية). ومنهم عديمي الخبرة، والتدريب، والكفاية ويعملون في أحط الأعمال ومن ثم تتدنى أجورهم. كما أننا نلحظ ـ بطبيعة الحال ـ فئة ذات خبرة وتدريب متوسطين وأجر متوسط أيضاً.

ورغم أنَّ الفلسفة الاقتصادية تؤثر إلى حد بعيد على صياغة الأوضاع الطبقية وأنصبة الأفراد من الثروة، إلَّا أن النتائج النهائية في الأنظمة

---

(١) راجع في هذه النقطة المصدر التالي:

— Goldthorpe, J.; «The Sociology of the Third World: Disparaties and Involvement», Cambridge Univ. Press, London, 1975.

الاقتصادية المختلفة تكاد تتشابه إلى درجة كبيرة[١]. فالمجتمعات ذات النزعة الاشتراكية لا تخلو من ظاهرة فقراء الحضر وذلك نتيجة لنفس العوامل السابقة. صحيح أنَّ الدولة في هذه المجتمعات تقوم بتصحيح بعض الأوضاع مثل: كفالة حقوق التعليم، والعلاج المجاني والالتزام بالتشغيل ومحاولة تثبيت الأسعار إلَّا أن التفاوتات لم تزل ضخمة بين الطبقات القائمة في تلك المجتمعات[٢].

وما قيل عن البنيان الاقتصادي فيما يتعلق بظاهرة فقراء الحضر ينطبق أيضاً على التركيب الاجتماعي، والنظام السياسي وغير ذلك من الأنساق الاجتماعية الكبرى.

فالتركيب الاجتماعي مثلاً يتحدد أساساً من خلال الطبقات التي يتميز إليها أي مجتمع كما أن مكوناته ترتبط أساساً بالنشاط الكلي للمجتمع وبأدوار أفراده، وعلاقاتهم الاجتماعية.

ولعلَّ أبرز ما تعانيه الدول المتخلفة بعامة وأنماطها الحضرية بخاصة يتمثل في الخلل الذي يصيب النظام الطبقي بها ففي كل مجتمع يمكننا أن نميز بسهولة ووضوح بين طبقتين متباينتين: أقلية ضئيلة متميزة (وقد لا تزيد عن ٥ ٪ من السكان) وأغلبية ساحقة (هي بقية النسبة) متدنية في مستواها المعيشي ولا يحقق معظمها الحد الأدنى من المعيشة الآدمية. فإتساق التركيب الاجتماعي بطبقاته المتعددة والمتباينة هو شرط رئيسي للانتفاع بمزايا البنيان الاقتصادي سالف الذكر، ويسانده في ذلك أطار ثقافي قادر على التعبير عن ذلك التركيب. وقد يخفق الإطار الثقافي في

---

(١) صلاح الدين نامق؛ «قضايا التخلف الاقتصادي»، دار المعارف، القاهرة، ١٩٦٨.

(٢) راجع في هذا الشأن التالي:

— Dudley, S. and Leonard, J. (eds.); «Development in a divided World», Penguin: Harmondsworth, London, 1971, PP. 71 - 78.

ملاحقة مظاهر التغير الجارية (إما نظراً لتخلف الإطار، أو عدم وجود تصور ملائم لذلك)[١].

أما النظام السياسي فإنه مرتبط ولا شك بالبنيان الاقتصادي من جانب، والتركيب الاجتماعي من جانب آخر فهو معبر عنهما ويحاول تجسيدهما سواء في الإطار الداخلي للمجتمع أو المجال الخارجي له. أما كي ينجح ذلك النظام في التعبير بكفاية عن الجانبين الاقتصادي والاجتماعي فلا بد أن تكون هناك استراتيجية سياسية واضحة المعالم، كما أن المؤسسات السياسية لا بد أن تقوم بوظائفها الأساسية وليست الشكلية فضلاً عن ضرورة وجود تصور واقعي لإعداد السياسي وتحديد إطار المشاركة السياسية[٢].

ولا نستطيع أن نغفل بعض الاعتبارات المهمة التي تتعلق بظاهرة فقراء الحضر، فهي رغم عموميتها في كافة المجتمعات الحضرية ـ نظراً لارتباطها بالبنيان الاقتصادي والتركيب الاجتماعي والنظام الاقتصادي كما اتضح ـ إلاَّ أنَّ سمة النسبية بها واضحة فما نتصوره فقراً في مجتمع هو مستوى متقدم من مستويات الغنى في مجتمع آخر[٣] ولعلَّ مرد ذلك أنَّ موضوع الفقر في ذاته موضوع نسبي فقد يعمد بعض الباحثين إلى اعتبار «متوسط الدخل الفردي» معياراً لقياس درجة الفقر أو الغنى، ويحاول بعضهم أن يضيف إلى ذلك معيار إتاحة بعض الخدمات (وبخاصة التعليم

(١) راجع لتفصيل هذه المسألة المصدر التالي:
ـ سعد الدين إبراهيم؛ «نحو نظرية سسيولوجية للتنمية في العالم الثالث»، ورقة مقدمة لمؤتمر الاقتصاديين العرب، القاهرة، ١٩٧٧.

(٢) راجع في هذه النقطة المصدر التالي:
ـ محمود الكردي؛ «التخلف ومشكلات المجتمع المصري» دار المعارف، القاهرة، ١٩٧٩ ص: ٣٣٨ ـ ٣٤١.

(٣) لتفصيل هذه النقطة راجع:
— Roach, J. and Roach J. (eds.); Poverty», Penguin: Harmondsworth, London, 1972.

والعلاج والثقافة)، بينما يؤكد فريق ثالث على مدى الاستقرار السياسي وكفاية المؤسسات السياسية ودرجة مشاركة الأفراد فيها ويعتبرون أن هذه المعايير هي التي تعكس بالفعل مستوى الفقر أو الغنى بالمجتمعات.

ومن ضمن الاعتبارات نذكر أيضاً الإطار الاجتماعي ـ الثقافي لظاهرة الفقر بالنمط الحضري. فإذا كان للفقر ثقافة كما ذهب أوسكار لويس(١)، فإن لهذه الثقافة عناصر متعددة ـ مادية وغير مادية ـ ابتداءاً بنمط السكن الذي يقيم به الفرد، وانتهاءاً بأفكار الأفراد وقيمتهم، ومروراً بطرقهم في تناول غذائهم وشرابهم فضلاً عن أنماط استهلاكهم وأساليبهم في تنشئة أبنائهم... إلخ.

ولعلَّ الإطار الاجتماعي ـ الثقافي لظاهرة الفقر أوضح ظهوراً وبروزاً بالمدينة عنه في أي نمط معيشي آخر. ويرجع ذلك بالدرجة الأولى إلى التركيب الاقتصادي للمجتمع الحضري (حيث وحدته العمل الصناعي أو التجاري أو الخدمي) الذي يسمح بوجود تفاوتات دخلية أكبر من تلك القائمة بالمجتمع الريفي (الزراعي). كما أنَّ العلاقات الاجتماعية الثانوية بالمدينة (مقابل الأخرى الأولية بالقرية) تزيد من اتساع هذه التفاوتات، وتمارس ضغوطاً كبيرة على الأفراد في تعاملهم مع عناصر ذلك النسق الاقتصادي.

غير أننا لا ينبغي أن نغفل البناء الفيزيقي للمدينة من حيث أثره في بروز ظاهرة الفقر النسبي باستخدام الأرض(٢) Land Use بالمدينة يتم بشكل يختلف إلى حد كبير عنه بالقرية (حيث النشاط الأساسي في كلٍ مختلف) الأمر الذي يجبر الفرد الحضري على التعامل مع عناصره بصورة

(١) — Lewis, Oscas; «The Culture of Poverty», Op. Cit.

(٢) راجع في هذه النقطة المصدرين التاليين:

— Haar, C.M.; «Land - Use Planning», Little Brown, London, 1959.

— ; «Regionalism and Realism in Land - Use Planning», Univ. of Pennsylvania Law Rev., Vol. 105, London, 1957.

تضمن له إستمراره وبقاءه بهذا النمط. ولعلَّ المسكن هو أبرز الاستخدامات الحضرية للأرض إذ أنه يتعلّق بمعيشة الفرد اليومية كما أن نظام الطرق والشوارع والمحلات العامة والحدائق والمناطق المفتوحة... إلخ هي مجرد أمثلة لاستخدامات الأرض (أو الحيز) بالمدينة وهي في ذات الوقت مسائل ترتبط بالحياة اليومية للفرد. وعلى قدر إمكانيته في الإستفادة منها والتعامل معها بنجاح يتحقق له مستوى معين من المعيشة(١).

ومن المنطقي أن يشترك التركيب الإقتصادي مع البناء الفيزيقي في تشكيل الإطار الاجتماعي - الثقافي لظاهرة الفقر (أو غيرها من الظواهر) فما هو - أي البناء - إلاّ إنعكاس صادق وأمين لها. فضلاً عن التأثيرات التي يضيفها نسق القيم إذا كان مغترباً عن ثقافة المجتمع الحضري(٢). ومما يزيد الأمر تعقيداً أن يضاف إلى وطأة الظاهرة نفسها تلك الحالة من الإزدواجية التي تصيب الفرد حينما يتعامل وفق نسق تقليدي خاص به (بين أفراد أسرته مثلاً وفي حدود مجتمعه المحلي بمنطقة سكنه) ويضطر إلى الإنصياع - في ذات الوقت - لنواميس نسق قيمي آخر - هو من نتاج المجتمع الحضري الذي وفد إليه - ففي ذلك الإنصياع (الذي يجبر عليه في معظم الأحوال) تحقيق لمصالحه المادية الذي هو في أشد الحرص عليها.

وإذا حاولنا التعرف على القضية المحورية الثانية التي تجسد فكرة التحضر بالمدينة وهي «الحركات الاجتماعية الحضرية(٣)» Urban Social Movements فإن التراث المتوافر عن قضية التحضر والمدينة يزيدنا بدراسات جادة ومهمة عن هذه القضية. وقد يختلف منظور كل دراسة لها إلاّ أنها جميعاً تعطي لها وزناً نسبياً مهماً في تشكيل المجتمع الحضري وأيضاً

(١) — Makielski, S.; «The Politics of Zoning: The New York Experience», Columbia Univ Press, 1966.

(٢) تشكل ثقافة المغتربين نمطاً خاصاً من الأنماط المكونة لثقافة المجتمع الحضري، وهي أكثر وضوحاً في المجتمعات التي يمثل فيها المهاجرون من الريف نسبة كبيرة من سكان المدينة.

(٣) راجع في هذه القضية المصدر التالي:

— Castells, M.; «Theoretical Propositions for an Experimental study of Urban Social Movements», In: Pickvance, C. (ed.); «Urban Sociology: Critical Essays, Op. Cit.

في تطويره.

فقد يراها البعض ويصنفها على أنها «مشكلة حضرية» Urban Problem بينما يضعها البعض الآخر في عداد «المشكلات السياسية»(١) Political Problems التي تتجاوز الحيز الحضري إلى المجتمع بأكمله. وحين يتصورها فريق من العلماء بأنها مسألة تدخل في صميم التفاعلات الطبيعية التي تعترض طريق المجتمع الصناعي، يراها فريق آخر على أنها إفراز تلقائي لانتقال المجتمع من صورته التقليدية إلى صورته الانتقالية تمهيداً لتقدمه(٢).

غير أننا لا نرى تناقضاً في نظرة هؤلاء أو أولئك لذات القضية فكل هذه التصنيفات جائز ومقبول فهي قد جاءت من خلال الزاوية التي رآها الباحث في ضوئها مثلها مثل القضية الأولى (ظاهرة الفقر بالمدينة).

فإذا حاولْنا الاقتراب من التصور الأول الذي يضمن الحركات الاجتماعية الحضرية في إطار المشكلات الحضرية لألفينا الكتابات الغربية في التحضر تصول في هذا التصور وتجول وتعتبره بعض الدراسات إطاراً مقبولاً لمناقشة هذه القضية(٣) (على غرار إغراق الأحداث، والأحياء المتخلفة بالمدينة، والبطالة... إلخ) بحيث تعتبر الحركات الاجتماعية بالمدينة ما هي إلاَّ انعكاس طبيعي، أو رد فعلي تلقائي لأمور عادية تحدث بالمجتمع الحضري سرعان ما تخفت عندما تتحقق مطالب الجماعة (أو الجماعات) التي قامت بهذه الحركة الاجتماعية. والأمثلة الكلاسيكية للحركات الاجتماعية - في حدود هذا التصور - تبدأ بمطالبة جماعة من العمال برفع أجورهم أو تخفيض ساعات عملهم وسعيهم للإضراب في

(١) — Ash, R.; «Social Movements in America», Markham, Chicago 1972, (Pages of Introduction).

(٢) يرى أنصار هذا الفريق أن الحركات الاجتماعية ظاهرة مصاحبة لتقدم المجتمع وارتقائه بل هي مسألة لازمة لذلك.

(٣) من الأمثلة النموذجية الكلاسيكية لهذه النوعية من الدراسات نذكر المصدر التالي:
— Beker, H.; «Social Problems: A Modern Approach», John Wiley and sons, Inc., N.Y., 1966.

سبيل تحقيق ذلك، إلى حالات التذمر أو العصيان الشامل (أو الجزئي) الذي تتعرض له بعض القطاعات بالمجتمع الحضري. إلاَّ أنه سواء تم هذا أو ذاك فإن الأمور تعود تدريجياً للتوازن بواسطة تدخل القطاعات المسؤولة عن إدارة هذا المجتمع فهي في أول الأمر وآخره مجرد مشكلة إجتماعية حضرية.

أما الإطار الذي يصنف الحركات الاجتماعية الحضرية ضمن المشكلات السياسية فهو يهتم بدراسة الدوافع التي تكون قد أدَّت إلى ظهور الحركة وتناول ميكانزمها ومعالجة نتائجها وآثارها(١).

ولعلَّ دراسة الحركة الاجتماعية من خلال هذا المنطلق يضعنا تماماً أمام مبحث في السياسة Politics وتطبيقاتها في حدود المجتمع الحضري. فهم يرونها ـ أي الحركة ـ لا تخرج عن كونها تعبيراً عن رؤية خاصة بجماعة ما (أو طبقة، أو عدة طبقات) وجدت في تجمعها تحقيقاً لمصالحها وأن هذا التجمع يؤدي إلى ممارسة ضغوط معينة على هيئة، أو قطاع، أو مدينة، أو دولة بأكملها بشكل ينتهي إما إلى تحقيق مطالب هذه الجماعة التي قامت بالحركة بأكملها، أو تحقيقها جزئياً (عن طريق الحلول الموفقة)، أو إجهاضها (جزئياً أو نهائياً). وقد تكون الحركة موجهة إلى داخل المجتمع، أو إلى خارجه (وأحياناً إلى الإثنين معاً) وفي أي الأحوال فإن ردود فعل الحركة من قبل أفراد المجتمع لا بد أن يتناسب منطقياً مع اتجاهها.

وترتبط قضية الحركة الاجتماعية بهذا المنحى أو المفهوم بمسألة الطبقة فهي - أي الطبقة ـ محرك أساس من محركات قيام الحركة ودعامة رئيسية فيها(٢).

---

(١) تمثل الكتابات التي تمس جوانب الحياة المجتمعية بعامة في الدول المتخلفة وحياة مدنها بصفة خاصة مصدراً أساسياً من المصادر التي تبنت هذا الاتجاه، ومن ذلك نذكر:

— Lipsky, M.; «Protest in City Politics», Rand McNally, Chicago, 1970.

(٢) لعل رؤية الحركة الاجتماعية من خلال الطبقة تمثل إطاراً مقبولاً يصلح لدراسة أحوال =

أما من يقصر الحركات الاجتماعية على النطاق الصناعي وحده فهو يراها واحدة من تلك الظواهر المرتبطة بالنشاط الصناعي حيث تتكون الجماعات الضاغطة، وتتشكل النقابات للدفاع عن حقوق العمال وتنظيم حركاتهم وتكون العلاقة ـ آنذاك ـ بين صاحب العمل والعمال واضحة جلية فالأول يسعى إلى تحقيق أقصى درجة من الأرباح بأقل تكلفة للإنتاج (ومن ضمنها أجور العمال) والثاني يستهدف تحقيق أعلى أجر ممكن ـ وفق ظروفه وإمكاناته وخبرته وتدريبه ـ سعياً وراء توفير مستوى معيشي أفضل. وبين هذين الطرفين تنمو العلاقة التي لا تسير دائماً في خطها المرسوم سلفاً وإنما يعترضها كثير من العقبات. وتبدو الحركات الاجتماعية من قبل هؤلاء ـ في حدود هذا التصور ـ من أبرز هذه العقبات[١].

ولكن النتائج المترتبة على مطالبة العمال بحقوقهم تجاه صاحب العمل ـ سواء تعلّق ذلك بزيادة الأجر، أو تخفيض ساعات العمل، أو تحسين ظروفه ـ لا تكون دائماً مقررة سلفاً فقد تكون أحياناً ستاراً لأهداف أخرى غير معلنة. وهنا يمكن عقد ارتباط بين هذا التصور والآخر الذي يجد في الحركات الاجتماعية مشكلة سياسية بالدرجة الأولى.

غير أن هناك فريقاً رابعاً يرى الحركات الاجتماعية وكأنها مظهر أو مؤشر لانتقال المجتمع من صورته التقليدية إلى الأخرى المستحدثة. فهي ـ على حد قول أنصار هذا الفريق ـ ظاهرة طبيعية ـ تلقائية في المجتمع الحديث، بل أنها تعبر عن تفاعل إيجابي بين السكان والبيئة الكلية للمجتمع (الفيزيقية، والاجتماعية، والاقتصادية). فهي ـ في رأيهم ـ شرط

= كثير من مجتمعات العالم الثالث ويمكن الاستزادة من هذه المسألة بالرجوع للمصدر التالي:

— Harloe, M. (ed.); «Captive Cities», John Wiley, N.Y., 1976.

(١) راجع في هذا الشأن المصدر التالي:

ـ محمد محمود الجوهري؛ «مقدمة في علم الاجتماع الصناعي» (الطبعة الثانية)، دار الكتاب للتوزيع، القاهرة، ١٩٧٩.

لازم لتحول المجتمع من نمطه التقليدي إلى شكله المستحدث فعن طريقها ترسم خطط الاصلاح، وتحدد جوانب النقص، وتقوم الأساليب السائدة(١).

والنمط الحضري نمط مثالي للحركات الاجتماعية وفق هذا الاتجاه فهو البيئة التي تنشط عناصر الحركة وتعطيها دفعات قوية، وتحافظ على استمراريتها، وتمدها بكافة التيسيرات التي تضمن لها فعالية أكبر.

ويذهب بعض مؤيدي هذا الاتجاه إلى القول بأن النشاط الصناعي مثلاً - وهو جوهر عملية التحضر - يعكس في حد ذاته انتقال المجتمع من صورته التقليدية إلى الأخرى المستحدثة وأن هذا الانتقال ما كان له أن يتم دون بروز من يطالب به ويصر عليه، وما من ظاهرة تجسد هذه المطالبة أوضح من «الحركات الاجتماعية»(٢). فالحركة الاجتماعية - بهذا المعنى - تمثل ركيزة ثابتة من ركائز التغير الاجتماعي التي بدونها لا يتمكن المجتمع من تحقيق أهدافه سواء المرحلية منها أو المستقبلة.

ورغم ما بالتفسيرات الأربعة السابقة للحركة الاجتماعية من تفاوت - يصل أحياناً إلى حد التناقض - ومع ما يمثله كل منها من اتجاه قد يبدو مستقلاً؛ إلا أن الاتصال فيما بينها مسألة لا بد من تفحصها. فعندما يحددها البعض في إطار «المشكلات الحضرية» نجد البعض الآخر يختزل

(١) انظر في هذه النقطة المصدر التالي:

— Stacey, M.; «Tradition and Change», Oxford Univ. Press, 1966, (Pages of Introduction).

(٢) تبرز من هذه المسألة أهمية الحركات العمالية فهي تمثل - في بعض الأحيان - حركات اجتماعية إذا ما اتسعت أرجاؤها وشملت تأثيراتها المجتمع بأسره أو الغالبية العظمى منه. وتستمد هذه الحركة أهميتها من أهمية النشاط (الصناعي) الذي تمثله. راجع في هذه النقطة المرجع التالي:

— Halmos, P. (ed.); «The Development of Industrial societies», Sociological Monograph, No. 8, 1964.

هذه المشكلات ويختصرها في نطاق «المشكلة السياسية» وحدها. وبينما يدخلها فريق في صميم التفاعلات التي تعترض طريق المجتمع الصناعي، يراها فريق آخر مجسدة لفكرة التغير الاجتماعي عندما يتحول المجتمع من نمطه التقليدي إلى الآخر المستحدث.

ومن اللافت للنظر أن التفسيرات الأربعة تجد في «الحركة الاجتماعية» عنصراً فاعلاً في النشاط المجتمعي الدائر وذلك سواء اقتصر منظورها على اعتبارها مشكلة (التفسيران الأولان) أو امتد هذا المنظور فشمل أرجاء المجتمع من خلال فكرة التغير (التفسيران الأخيران).

كما أن الرؤية الشاملة «للحركة الاجتماعية» تفصح عن طبيعتها فهي تتسم «بجماعية» التكوين، والنشأة، والفعل، والهدف في آن واحد[١]. ومن هنا كانت أهميتها فهي ليست قضية نظرية - أكاديمية فحسب، وإنما يضاف إلى ذلك ما تسفر عنه منا نتائج واقعية وآثار تهز أحياناً أركان المجتمع وتسير به نحو التغير.

وإذا كنا قد تعرضنا في هذا الجزء لظاهرتين من الظواهر الحضرية (فقراء الحضر، والحركات الاجتماعية الحضرية) فإنه من الواجب أن نؤكد على أن هاتين الظاهرتين ليستا قاصرتان على المجتمع الحضري وحده وإنما هما - وغيرهما - من الظواهر التي يمتد تأثيرهما للمجتمع الكلي بأنماطه المتعددة. فالفقر ظاهرة عامة لا تميز نمطاً حضرياً عن نمط ريفي[٢]، كما أن الحركة الاجتماعية ظاهرة شاملة قد تبدأ من نمط (ريفي أو حضري) ثم ينتقل تأثيرها ويمتد فيتجاوز أحياناً إطار المكان الذي منه قد نشأ وينتشر في

(١) راجع في هذه النقطة المصدر التالي:
— Polsby, N.; «Community Power and Political Theory», Yale Univ. Press, 1963.

(٢) مثلما يقال عن فقراء للحضر فهناك بلا شك «فقراء الريف» ذلك أن التركيب الاجتماعي الكلي للمجتمع ينسحب على كافة أنماطه المعيشية وتتأثر به كل القطاعات القائمة في أي من أنماطه.

كل أرجاء المجتمع بل قد يتخطاه أحياناً إلى مجتمعات أخرى قد تجاورها مكانياً، وقد تفصل القارات فيما بينها[١].

أما لماذا قصرنا إبراز تأثير هاتين الظاهرتين على المجتمع الحضري دون غيره فمبرر ذلك واضح من أننا نناقش هنا قضايا المدينة وظواهرها؛ ومن ثم كان من المنطقي أن نفعل هذا.

ولا شك أن بين الظاهرتين علاقة وثيقة بل وطبيعية أيضاً. فالفقر بعناصره المتعددة من أهم البواعث لقيام الحركة الاجتماعية. ورغم أنه ليس بمثابة السبب الوحيد[٢]، إلا أننا إذا تدارسنا أحوال المجتمعات المتخلفة فإننا نلاحظ أن الفقر المادي (وانخفاض متوسط دخل الفرد أهم مؤشراته) هو الذي يؤدي بمثل هذه المجتمعات إلى مشكلات اقتصادية واجتماعية وسياسية حادة، الأمر الذي يدفع بعض الجماعات بها دفعاً إلى التصدي له جماعياً ـ بشكل منظم في الغالب ـ ومن ثم تبرز على سطح المجتمع حركة (أو حركات) اجتماعية (قد تتسم بالقوة أو الضعف).

وبصرف النظر عن خصوصية الأنماط المعيشية ـ الريفية أو الحضرية ـ بالمجتمعات (فهي مسألة بديهية وواردة) فإن القرية تشترك مع المدينة في تشكيل صورة التحضر، كما أن المدينة تساهم مع القرية في صياغة نمط التريف السائد. فهناك اتصال مستمر ودائم بين الأنماط المجتمعية ومن خلال هذا الاتصال تبرز كل الظواهر التي تكون بؤرتها المدينة مرة فتكتسب

---

(١) لعل الحركات العمالية، وكذا الطلابية أفضل النماذج على ذلك فلكل منهما تأثير يشبه إلى حدٍ بعيد تأثير العدوى الناجمة عن وباء حيث لا يتمكن أحد من وقف انتشاره واتساع نطاقه.

(٢) لا نستطيع أن نؤكد بأن الفقر هو العامل الوحيد لتكوين الحركات الاجتماعية وإلّا فما هو تفسير نشأة هذه الحركات في أكثر المجتمعات تقدما. ولكن ما أردنا أن نبرزه أن الفقر يشكل عاملاً حيوياً في نشأة هذه الظاهرة وبخاصة في مجتمعات العالم الثالث حيث يسم الفقر معظم جوانب الحياة بها.

الطابع الحضري، وقد تكون القرية مركزها مرة أخرى فتتسم بالطابع الريفي[١].

ومن الطبيعي أن تختلف خصائص المجتمع الريفي عن مثيلاتها بالمجتمع الحضري من النواحي الديموجرافية، والاقتصادية، والاجتماعية. ويظهر هذا الاختلاف بوضوح عندما تنتقل مجموعة (أو أكثر) من سكان المجتمع الريفي للعمل والإقامة بالمجتمع الحضري. ودون التعرض لتفصيلات خصائص النمطين الحضري والريفي، فإن ما ينبغي أن نركز عليه هنا هو أن الاختلاف والتباين فيما بينهما يتحدد في: الهيكل الديموجرافي القائم، والنمط الاقتصادي السائد، والتركيب الاجتماعي المميز، والشكل الإيكولوجي الغالب، والإطار الثقافي العام.

وترتبط هذه المتغيرات وتؤثر على درجة تكيف الأفراد مع عناصر المعيشة والعمل في المجتمع الذي ينتقلون إليه (وبخاصة إذا كان هذا الانتقال يتم لأول مرة).

ويؤثر العمل، كما تؤثر الإقامة بالنمط الحضري على إحداث تغيير في نوعية المهنة، وكمية الدخل، وأسلوب الإنفاق، ونمط الاستهلاك، وحجم المدخرات، ومستوى الاستفادة من الخدمات والهياكل الأساسية للمشروعات. كما يرتبط الانتقال للنمط الحضري بنوعية العلاقات الاجتماعية سواء بالنسبة للأفراد المقيمين بنفس المركز الحضري، أو بغيرهم الذين يقيمون بخارجه ويترددون بين الحين والآخر على ذات المركز الحضري[٢].

---

(١) راجع في هذه المسألة المصدر التالي:

— Petersen, K.; «Villagers in Cairo: Hypotheses Versus Data», social Research Center (S.R.C.), The American Univ.
In Cairo (A.U.C), Reprints Series, No. 12, 1971.

(٢) سوف نعود مرة أخرى - بالفصل القادم - لتناول قضية الهجرة الريفية الحضرية بتفصيل أكثر وذلك في إطار تحليل التأثيرات التي يتركها التحضر على نوعية الحياة بالمدينة.

وإذا أردنا تحديداً للعوامل المؤثرة على تجسيد فكرة التحضر بالمدينة فإننا نلحظ في البداية وجود الميزة (أو مجموعة المزايا) التوطنية للمكان، والقرب من مراكز الطرد السكاني، ووجود قاعدة صناعية، وتمتع المنطقة بوفرة في الخدمات والهياكل الأساسية للمشروعات، فضلاً عن هجرة السكان إلى المركز الحضري وتركزهم بداخله، ووجود التمايزات بين المجتمعات المحلية في الهيكل الثقافي الكلي، وكذلك انفصال النطاق المكاني لمعيشة الأفراد عن الإطار الاجتماعي لتعاملهم[١].

---

(١) تشترك هذه العوامل معاً في صياغة نمط التحضر بالمدينة، وهي نفسها التي تؤدي إلى النمود بالمركز الحضري . راجع: محمود الكردي؛ النمو الحضري (مرجع سابق) ص: ٧٩.

الفصل السادس

التحضر، ونوعية الحياة: (تحليل سسيوانثروبولوجي)

لم يقتصر تحليل جوانب العلاقة بين المكان ونوعية الحياة على إسهامات علماء الاجتماع الحضري فحسب وإنما شاركهم فيه أيضاً علماء الأنثروبولوجيا الحضرية. بل أن مشاركتهم قد غطت في الآونة الأخيرة كثيراً من أوجه النقص التي اعترت الدراسات السسيولوجية النظرية التي تنظر إلى المدينة من خلال إطار مجرد وليس باعتبارها نمطاً معيشياً تتفاعل في حدوده كافة العناصر المكونة للحياة الحضرية. فعندما درس التحضر باعتباره عملية تغير ثقافي شامل تتضمن كافة التغيرات التي تصيب القيم، والاتجاهات، وأنماط السلوك وتسعى في النهاية لتحقيق الإنسجام مع أنماط البيئة الحضرية المحلية؛ كان في حاجة لاستخدام نوعية جديدة من المناهج تساعده في تحقيق هذا الهدف. وتمثلت هذه المناهج في الأنثروبولوجيا التي تتيح التعرف عن قرب على كل أوجه الحياة الثقافية للمجتمع.

ولم يعد مجال الأنثروبولوجيا محصوراً في دراسة المجتمعات البدائية (الأولية) - فقد كانت هذه مرحلة من مراحل تقدم هذا الفرع - وإنما أصبحت الأنثروبولوجيا اليوم تضم كافة الفروع التي تدرسها العلوم الاجتماعية بعامة، وعلم الاجتماع بخاصة[1]. فقد طغت المشكلات

(١) راجع في هذه النقطة المصدر التالي:
- محمد الجوهري؛ «الأنثروبولوجيا: أسس نظرية، وتطبيقات عملية»، (الطبعة الثانية)، دار المعارف، القاهرة، ١٩٨٠.

المعاصرة للمجتمعات ـ وبخاصة عندما قطعت شوطاً في مجال التصنيع والتحضر ـ فأغرت الباحثين الأنثروبولوجيين بدراستها ميدانياً والتعرف عن كثب على عوامل نشأتها، والآثار الناجمة عنها.

ولا شك أن الرواد من علماء الاجتماع[1]، قد قدموا إسهاماتهم الجيدة فتلقفها الأنثروبولوجيون وأضافوا إليها باستخدام مناهجهم. غير أن علماء مدرسة شيكاغو وأبرزهم: «بارك» Park «وبيرجس» Burgess، «وماكينزي» Mckenzie وكذلك «ويرث» Wirth قد أضافوا إنجازات كبرى في العقود المبكرة من هذا القرن في دراسة المدينة، الأمر الذي سهل على مجموعة «الأنثروبولوجيين» القيام بدراساتهم. فقد قاموا بفحص نتائج زملائهم من السسيولوجيين ـ وبخاصة تلك المتعلقة بنمط الحياة الحضرية، ومشكلات المدينة ـ وحاولوا صياغة نماذج تصورية جديدة تساعدهم في إعادة دراستها من جديد وفق المنهج الأنثروبولوجي[2].

ورغم أن زعماء مدرسة شيكاغو قد تبنوا بشكل ظاهر المدخل الإيكولوجي في دراستهم للمكان الحضري ابتداءاً بدراسة المناطق الطبيعية التي تحيط بهذا المكان، ووصولاً إلى مناطق وسط المدينة المستغلة في الأعمال والسوق المركزي والأحياء التجارية، ومروراً بالأحياء ذات الأهمية الخاصة (مثل: المناطق المتخلفة بالمدينة Slums، والأحياء التي تقطنها الجماعات الأثنية... إلخ)، وقد اهتموا ـ بطبيعة الحال ـ بدراسة نمط التفاعل القائم بين هذه المناطق بعضها البعض... نقول رغم تبني زعماء هذه المدرسة لهذا الاتجاه فإن علماء الأنثروبولوجيا الحضرية لم يعتمدوا

---

(١) من هؤلاء نذكر: «تونيز» Toënnies، و «سيمل» Simmel، و«كولي» Cooly فضلاً عن «دوركايم» Durkheim.

(٢) للاستزادة من هذه النقطة انظر:
— Oswalt, V.; «Understanding Our Culture: An Anthropological View», Holt, Rinehart and Winston, N.Y., 1970.

اعتماداً كلياً على كل نتائجهم وإنما اهتموا بدراسة بعض هذه النتائج وكان اختيارهم لهذا «البعض» محدوداً بصلاحيته لتطبيق المنهج الأنثروبولوجي على موضوعاته(١).

ولم تنتقل الدراسات الأنثروبولوجية من المجتمعات البدائية إلى الأخرى الحضرية بشكل فجائي وبدون مبررات منطقية، وإنما تم انتقالها وتحولها لدراسة هذا النمط المجتمعي الجديد بصورة تدريجية، وكانت الأسباب التي أدت لذلك مقنعة ومنطقية ومجملها أن نسبة كبيرة من القبائل والجماعات البدائية ـ التي كانت محور دراستها فيما مضى ـ قد انتقلت للمعيشة في المدن أو حولها فتابعتها هذه الدراسات ليس لأنها صارت فقط من مكونات النمط الحضري الجديد، وإنما لأهميتها الحيوية في الدراسات الأنثروبولوجية. فهي جماعات لم تتخل تماماً عن تقليديتها، وأوليتها وبساطة تكوينها، وسهولة علاقاتها الاجتماعية، وسيطرة نسق قيمها، وسطوة أعرافها، وعاداتها وتقاليدها، وسيادة الوسائل غير الرسمية للضبط الاجتماعي لديها. وكل ذلك رغم معيشتها الكاملة ـ أو شبه الكاملة ـ بالنمط الحضري حيث تسود نقيض هذه العناصر بشكل كامل(٢).

ومن العجيب أن نمط حياتهم الأولى ـ بقبائلهم، أو بقراهم ـ لم يتغير بشكل واضح وجذري عندما انتقلوا للمعيشة بالنمط الحضري حسبما كشفت الدراسات. الأمر الذي يؤكد أن الحياة فيزيقياً بمكان ما تختلف اختلافاً بيناً عن الحياة اجتماعياً واقتصادياً به.

---

(١) لمزيد من التفصيلات في هذا الموضوع راجع المصدر التالي:

— Guilick, J.; «Urban Anthropology: Its Present and Future» In: Fried M. (ed.); «Readings in Anthropology» Vol. II Cultural Anthropology (second Edition), Thomas Y. Crowell Company, N.Y., 1963.

(٢) راجع في هذا الشأن ما يلي:

— Gutkind, P.; «African Urban Life and the Urban System» In: Meadows P. and Mizruchi E. (eds.); «Urbanism, Urbanization and Change», Reading Press, N.Y., 1969.

ولعل «النموذج (أو المثال) الحضري» Urban Paradigm الذي أفرزته المدرسة الأنثروبولوجية في دراسة التحضر يعكس اهتمامات هذه المدرسة ومناهجها، كما يجسد في ذات الوقت مشكلاتها تجاه دراسة البيئة الحضرية. فهي قد اهتمت أساساً بدراسة نمط التفاعل بين المكان الحضري ونوعية الحياة السائدة به.

وعندما اكتشف الأنثروبولوجيون أن الوحدات المكونة للمدينة (أحياء، أو مناطق، أو أي شكل إداري آخر) تتسم بالمحدودية، والتجانس فضلاً عن التكامل حاولوا أن يطبقوا مناهجهم في دراسة هذه «المجتمعات المحلية» Communities كما أطلقوا عليها.

وظهر عديد من الدراسات الأنثروبولوجية الجادة(١) التي ركزت على إبراز أنماط الحياة بالمدينة وكيف أن هذه الأنماط رغم تباعدها في بعض الأحيان فإنها ككل تمثل الثقافة الحضرية العامة للمدينة.

فقد اهتمت تلك الدراسات مثلاً بوصف «حياة الفلاحين بالمدينة»، أو إبراز «نمط معيشة البدو» بها كما حاولت تحليل الدوافع التي أدت إلى انتقال هؤلاء أو أولئك من نمطهم المعيشي الأصلي إلى المدينة وكذا دراسة النتائج أو الآثار التي ترتبت على ذلك. فضلاً عن أنها لم تغفل إبراز السمة المركبة متداخلة العناصر التي تتسم بها عملية التحضر من حيث اعتمادها على: نمط المدينة، والثقافة الريفية، والأساس الاقتصادي، وأنماط السكن، والتركيب الطبقي السائد وغير ذلك من المتغيرات.

غير أن هذه التحليلات ينبغي أن تصدر عن فهم كامل للمدينة

---

(١) من أمثلة ذلك نذكر المصدرين التاليين:

— Eddy E. (ed.); «Urban Anthropology: Research Perspectives and Strategies», Southern Antrhopological Society, Proceeding No. 2, Georgia 1968.

— Leeds, A.; «The Anthropology of Cities: Some Methodological Issues», In Eddy E., Ibid.

باعتبارها كيان متسق متكامل العناصر والأبعاد لا يصح أن تطغى فيه الاعتبارات الفيزيقية على الأخرى الاقتصادية أو أن تتجاوز فيه المكونات الاجتماعية الأخرى السياسية.

ويتحقق هذا الفهم الكامل إذا ما أدركنا طبيعة هذه المكونات، ودرجة إسهام كل منها في صياغة النمط الحضري العام فضلاً عن محاولة تصور الإطار العام لتفاعل هذه المكونات بشكل يتجسد في النهاية في مكان حضري وليكن مدينة. أما هذه المكونات فتتلخص على النحو التالي(١):

- طبيعة الأساس الاقتصادي للمدينة: ونعني بذلك الركيزة أو الدعامة الرئيسية التي يرتكز عليها اقتصاد المدينة. فالتصنيع، والتجارة، والخدمات الأساسية... إلخ هي مجرد أمثلة ذلك. ومن الواجب تنمية هذا الأساس الاقتصادي باستمرار حتى تستمر المدينة في تأدية وظائفها.
- النمط الوظيفي الخاص، مقابل المجتمع الحضري متعدد الوظائف: فللمدن عموماً مزايا خاصة يطلق عليها «النقط العقدية»(٢) Nodal Points وهي تشكل المزايا النسبية التي تسم المدن. وفي ذات الوقت هناك بعض المدن تتسم بتوافر مجموعة من هذه المزايا الأمر الذي يتيح لها القيام بوظائف متعددة.
- درجة الاستقلال البنائي (الهيكلي) Structural Independence فمن المعلوم أن لكل مدينة درجة تسمح باكتفائها الذاتي من مقومات الإنتاج، والسلع، والخدمات. وكلما كانت هذه الدرجة عالية اتيحت للمدينة

(١) تجمعت هذه العناصر أو المكونات من خلال المداخل المختلفة لتناول قضايا المدينة وهي في تكاملها تعكس الإطار المستهدف لدراسة عملية التحضر (انظر في ذلك الفصل الأخير من هذا الكتاب).

(٢) راجع في هذه المسألة المصدر التالي:

- جمال حمدان؛ «شخصية مصر: دراسة في عبقرية المكان»، كتاب الهلال القاهرة، يوليو ١٩٦٦.

الفرصة لتحقيق نموها الذاتي بل ويمكن لها أن تسهم بعد ذلك في نمو المدن الأخرى.

- السمات الفكرية (المقصورة على فئة قليلة Esoteric) للمدينة: فالمركز الحضري عموماً يتميز بأنه ملتقى للفكر فبه تتركز المؤسسات العلمية والتكنولوجية كما أنه مركز للاتصالات ووسائل الإعلام المختلفة بصورة تمكنه من ممارسة وظيفة التربية الفكرية لأفراد المجتمع (سواء داخل المجتمع الحضري أو خارجة). فهو بذلك يمثل مركز إشعاع فكري بما يقدمه من انتاج عقلي يحتاجه أفراد المجتمع جميعاً.

- نوعية العلاقات الشخصية المتفاعلة: فالمدينة تتسم بوجود نمط من العلاقات يسمح بإتاحة درجة عالية من الحرية للأفراد، ويؤدي بالتالي إلى نشأة التنافس بين سكان المدينة الأمر الذي يدفع إلى تحقيق الإنجازات الكبرى. ومما لا شك فيه أن هذه الدرجة من الحرية تمتد لتشمل كل قاطني المدينة سواء كانوا من أبنائها أو من النازحين إليها من المناطق الريفية أو البدوية.

- سمات البناء الاجتماعي: وترتبط السمات المشكلة للبنية الاجتماعية الحضرية بكافة المتغيرات السابقة وتتفاعل معها. فمن المقولات الرئيسية مثلاً في علم الاجتماع الحضري - والتي لم تزل في حاجة إلى فحص ودراسة - إن المدينة هي مكان «للطبقة الوسطى»[1] مع ما تشتمل عليه هذه المقولة من متغيرات ترتبط بأهداف هذه الطبقة، وحركتها، وتأثيرها... إلخ. وكذلك فإن المدينة تتأثر بكونها نسقاً اجتماعياً مفتوحاً

---

(١) لمزيد من التفصيلات في هذه النقطة راجع ما يلي:

- جلال أمين، «التحضر والتنمية الاقتصادية في العالم العربي»، جامعة بيروت العربية، بيروت، ١٩٧٢.

— Bulsara, J.; «Problems of Rapid Urbanization in India», The Pitman Press, London, 1964.

يسمح بوجود كافة الطبقات الاجتماعية - رغم اختلافاتها البينة - ولا يقيم الحواجز أحياناً لحراك أبناء طبقة إلى موقع أعلى من الوضع الطبقي لها.

كما أن المدينة موقع ملائم لتحقيق تكامل اجتماعي - ثقافي محدداً بأدوار الأفراد ووظائفهم داخل النسق المجتمعي العام. وهو مكان تذوب فيه النزعات القرابية التي تشكل أساساً متيناً في النمطين: الريفي، والبدوي.

- السمات الديموجرافية: ويبدأ كثير من الدارسين لقضية المدينة تحليلاتهم اعتماداً على البناء الديموجرافي للمدينة. فيبحثون في عناصر النمو السكاني الطبيعية (المواليد، والوفيات) وغير الطبيعية (الهجرة من المكان وإليه) كما يدرسون نمط التوزيع السكاني، وكذلك الخصائص السكانية.

ومن المعلوم أن المدينة أكثر اتساعاً من أي نمط معيشي آخر فضلاً عن أنها أكثر كثافة، وتتميز بعدم التجانس بين سكانها (بالمقارنة بالريف مثلاً).

ورغم الصعوبات المرتبطة بتحديد حجم المدينة اعتماداً على عدد سكانها (حيث أن ذلك غير دال على درجة التحضر فيه) فإنه لم يزل - حتى الآن - المقياس السائد فوق شيوعه بالدراسات الحضرية(١).

وما من شك في أن المكونات السابقة، وغيرها، يمكن الاعتماد عليها - سواء من حيث المفاهيم، أو المناهج، أو المشكلات - في تحديد نمط

---

(١) يمكن مراجعة هذه الفكرة من خلال الجدول - الذي يتضمن بالمصدر التالي - ويعرض فيه المؤلف لبعض المدن ومجموعها سواء بالمجتمعات المتقدمة أو المتخلفة:

— Macura, M.; «The Influence of the Definition of the Urban place in the size of Population», In: Gibbs J. (ed.) Op. Cit., PP. 29 - 32.

التحضر السائد. وقد انقسمت الآراء بصدد هذه المكونات بحيث تجمعت في اتجاهين يمكن بسهولة التمييز فيما بينهما.

فأما الاتجاه الأول فيتصور المدينة على أنها «مكان» Place له حدوده الفيزيقية الثابتة والمعروفة، ويتميز بحجم سكاني محدد، وتسكنه جماعات من البشر يصطلحون على وجود مؤسسات اقتصادية تنظم لهم حياتهم. وللمدن ـ في حدود هذا التصور ـ مسميات، وتاريخ حضاري، فضلاً عن وجودها في ظل ظهير يمدها عادة بالمؤن والمواد الغذائية اللازمة Hinterland.

وأما الاتجاه الثاني فلا يعطي الاهتمام لفكرة المكان قدر ما يركز على إبراز «عملية» التحضر التي تصيب المدينة (أو المركز الحضري). فهو لا ينظر إلى مؤشرات نستدل بواسطتها على وجود ظاهرة الحضرية بالمكان وإنما يسعى إلى تحليل كنه «العملية» التي يتعرض لها المكان فتؤدي به إلى التغيير في أنماط الحياة السائدة به فيزيقياً، واقتصادياً، واجتماعياً ـ ثقافياً[١].

ولعل هذا الاتجاه هو الذي بدأ يشيع استخدامه في الدراسات السسيوانثروبولوجية حيث سعت إلى التعرف على نوعية الحياة بالمدينة بما تتضمنه من كشف لأنماط العلاقات الاجتماعية السائدة.

واعتماداً على هذا التصور يمكننا بسهولة التحدث عن الظواهر الحضرية (بما تشمله من أنساق للقيم وأنماط للسلوك) فضلاً عن إمكانية التعرض لعلاقة ذلك المكان (المدينة موضوع الدراسة مثلاً) بغيره من الأمكنة (الحضرية أو الريفية على حد سواء) كما أنه يتيح دراسة أنساق القيم وأنماط السلوك لتلك الجماعات المهاجرة ـ من الريف أو البادية ـ للإقامة والاستقرار بالنمط الحضري.

---

(١) — Mandelker, D.; «A Legal Strategy for Urban Development», In: Warner, S. (ed.); Planning for a Nation of Cities», The M.I.T Press 1966.

ويبدو أن نفراً غير قليل من علماء الاجتماع الحضري وكذلك الأنثروبولوجيا الحضرية قد استملح هذا الاتجاه فسار على هديه واتبع خطاه. ومن ثم ظهرت دراسات عديدة تسعى إلى التعرف على نوعية الحياة بالمجتمع الحضري استناداً إلى عملية التحضر التي تجري به.

غير أننا لا نستطيع أن ندعي بأن كل هذه الدراسات كان على نفس الدرجة من الجودة، والدقة كما أن نتائجها لم تكن كلها معتمدة، وصادقة في التعبير عن أنماط الحياة الحقيقية بالمجتمع الحضري. فضلاً عن أن بعضها قد تناول جوانب الحياة الحضرية الزائفة التي تعلق بذهن عابر السبيل ألا أن الباحث المدقق ينبغي عليه أن يفحصها أولاً ثم يقرر بعد ذلك مدى قبوله لها أو رفضه إياها[١].

والحقيقة أن «التحضر» ينبغي أن يدرس انطلاقاً من الاتجاهين معاً فهو «عملية تتم في نطاق مكاني محدد» بما تشمله هذه العملية من عناصر، وبما يضمه المكان من مكونات[٢]. فمن المنطقي أنه بدون وجود موارد معينة، وحد أدنى من السكان، وأساس اقتصادي واضح تتحول عملية التحضر إلى وهم كبير بل أنها تكون حينذاك ضرب من الخيال. بل أنه فوق ذلك تتوه الفروق بين الأنماط الحضرية، والريفية، والبدوية داخل المجتمع الواحد وتصير الحضرية آنذاك (أو الريفية، أو البدوية) مجرد تراكم كمي للسكان دون أن ينفذ هذا التراكم إلى المكونات الأصيلة للمجتمع فيسم طابعه بالحضرية أو غير ذلك.

---

(١) اكتظ تراث علم الاجتماع الحضري بمثل تلك الدراسات التي لم يكن لها هم أو هدف سوى وصف بعض مظاهر الحياة الحضرية وبخاصة في المجتمعات الغربية. وركز معظمها على الآثار الناجمة عن عملية التصنيع، أو الخدمات المتوافرة بالمدينة (وبخاصة المؤسسات التعليمية) وكذلك التنظيمات الاجتماعية السائدة وإبراز فعّاليتها في تهيئة المجتمع الحضري للقيام بوظائفه.

(٢) راجع في هذه النقطة الأساسية المصدر التالي:

— Smith, M.; «Questions of Urban Analysis», In: Gulick, J; «Urban Anthropology», Ronald Press Company, N.Y., 1976.

ويهتم الدارسون لقضايا التحضر والمدينة ـ سواء بتبني أحد الاتجاهين السابقين أو الاتجاهين معاً ـ بإبراز المعوقات التي تواجه المدينة في سبيل تحقيق وظائفها. وقد حاولوا تصنيفها إلى معوقات هيكلية (تتعلق بالبنية الكلية للمجتمع الحضري وبخاصة أساسه الاقتصادي ونمطه الفيزيقي) وأخرى وظيفية (ترتبط بمدى تأدية المدينة لوظائفها الأساسية) وثالثة تشريعية (تتصل بمدى كفاية اللوائح والقوانين السائدة في تحقيق أهداف المدينة حاضراً ومستقبلاً).

ومن اللافت أنه كلما تقدم المجتمع الحضري وحقق جزءاً كبيراً من أهدافه، ازدادت هذه المعوقات وضوحات ـ رغم أنها لا تشكل صعوبة مستحيلة الحل ـ الأمر الذي يدفع المهيمنون على شؤونه إلى البحث عن حلول بديلة تحد من مساوىء هذه المعوقات[١].

وتشكل المناطق المتخلفة Slums بالمدينة موضوعاً أساسياً من الموضوعات المرتبطة بالمشكلات الحضرية. كما أنها تكشف ـ في ذات الوقت ـ عن نوعية الحياة السائدة في قطاع حضري (قد يمثل نسبة كبيرة أو صغيرة من مساحة المدينة).

ولاشك أن ظهور هذه المناطق المتخلفة يرتبط ارتباطاً وثيقاً بظاهرة الفقر (التي تعرضنا لها بالفصل السابق) فتنمو في ظله، وتستمد منه تأثيراتها في المجتمع الحضري بأكمله.

وقد اتخذت هذه المناطق أشكالاً متعددة كما أنها حملت تسميات شتى فنجد منها مثلاً «أحياء واضعي اليد» Squatter's Towns، وأحياء «الجيتو»[٢].

---

(١) راجع في هذه النقطة المصدر التالي:

— Keller, S.; «The Urban Neighborhood: A Sociological Perspective», Random House, N.Y., 1968.

(٢) نشرت دراسات عديدة في هذا الجانب تعلق بعضها بالأسباب العامة التي تقف وراء تكون =

ولعل التعبير الأول يحمل في طياته معناه إذ أنها أحياء يقطنها بعض الجماعات دون وجود حقوق ملكية واضحة لديهم وإنما أتاحت لهم الفترة الزمنية ـ التي تطول أحياناً ـ الفرصة لسكناها وإدعاء ملكيتها. وهي أحياء ذات مستوى سكني منخفض للغاية، كما أن ساكنيه يتسمون بانخفاض ذريع في مستويات دخولهم وتدن واضح في نوعية حياتهم بعامة.

أما الشكل الثاني فيضم المهاجرين إلى المدينة وبخاصة من الجماعات العنصرية (وليس بالضرورة أن يكونوا من اليهود كما كان شائعاً من قبل) التي تتسم بالفقر وفقدان بعض الحقوق الاجتماعية التي تتمتع بها طبقة الأغلبية من سكان المدينة.

ولعل المجتمعات المتخلفة في أفريقيا، وآسيا، وأمريكا اللاتينية. هي خير شاهد على وجوده هذه الظواهر ونموها. فقد أفرزت الظروف المكونة لهذه المجتمعات ظواهر عديدة تتعلق بالبناء الديموجرافي، والهيكل الاقتصادي، والبناء الاجتماعي. فمعظمها يتميز بارتفاع في معدلات النمو السكاني اعتماداً على الزيادة الطبيعية للسكان (نتيجة للتفاوت الذي صار واضحاً بين معدلات المواليد ومعدلات الوفيات) وبخاصة في النمط الريفي منها الأمر الذي يؤدي تلقائياً إلى نمو حركة هجرة دائمة لها اتجاه شبه ثابت يتحرك من القرية إلى المدينة. ولا يمكننا أن نغفل ـ في ضوء التحليل الديموجرافي ـ خصائص هؤلاء المهاجرين فمعظم من الفئات العمرية الشابة ذات الطموح، ومن الذين تلقوا قسطاً من التعليم (يتفاوت من مجتمع

= هذه الظاهرة، واتصل بعضها الآخر «بدراسات الحالة» التي نجد عليها الظاهرة في المجتمعات على اختلافها. ويمكننا أن نحيل القارىء ـ للاستزادة في هذا الموضوع ـ إلى المصدرين التاليين:

— Seeley, J.; «The Slum: Its Nature, Use and Users» In: Bourne, L. (ed.), Op. Cit., PP. 464 - 474.

— Ward, D.; «The Emergence of Central Inmmigrant Ghettoes in American Cities: 1840 - 1920», In Bourne L. Ibid. P. 291.

لآخر) كما أن غالبيتهم تكون من العزاب، وذوي الدخل المحدود[١].

أما الهيكل الاقتصادي لتلك المجتمعات فيتميز بضعف الإنتاجية (رغم وجود مصادر الثروة والمواد الخام في كثير من الأحيان) ويرجع ذلك لعدم الاستخدام الأمثل لموارده المتاحة. كما يتسم بإهتراء قطاع المال، والإزدواجية فنرى قطاعاً واضح النمو والحداثة بينما القطاعات الأخرى شديدة البطء في نموها والتقليدية في طابعها، الأمر الذي يؤدي بالأنماط المجتمعية كلها إلى مثل هذه الازدواجية.

ولا يختلف البناء الاجتماعي كثيراً في مكوناته عن مثيليه الديموجرافي، والاقتصادي فمنهما قد استمد وجوده ومعناه. فنلحظ أن التركيب الطبقي بالمجتمعات المتخلفة شديد الوضوح في تمايز طبقاته وتباعدها، ومن ثم في استغلال بعضها (الأقلية) للبعض الآخر (الأغلبية) وسيطرته عليه[٢].

ولعل إطاراً مجتمعياً كهذا جدير بتقسيم المجتمع إلى أنماط ينفصل بعضها عن البعض الآخر فكان النمط الريفي بها في وضع يبتعد كثيراً عن نمطه الحضري من حيث كل المكونات السابقة الأمر الذي يدفع بأبناء النمط الأول إلى تركه والاتجاه صوب النمط الثاني. فالازدواجية هنا أصبحت شاملة وممتدة عبر الأنماط المعيشية وليست قاصرة على نسق معين أو قطاع بذاته.

ومن الطبيعي أن تفرز مثل هذه الأوضاع ظواهر شديدة التعقيد

---

(١) راجع في هذه النقطة المصدر التالي:

— Wolpert, J.; «Behavioral Aspects of the Decision to Migrate», Papers of the Regional Science Association, Vol. 15, No. 3, 1965.

(٢) احتل موضوع البناء الاجتماعي الحضري أهمية خاصة في معظم الدراسات الحضرية المعاصرة وقد درس من زوايا متعددة. اتفقت جمعياً على حيوية هذا البعد وخطورة تأثيره في المجتمع الحضري ككل.

وكانت المناطق المتخلفة أحداها. فالهجرة إلى المدن ظاهرة مصاحبة لتدهور الأوضاع بالريف مقارنة بأوضاع المدن حيث تسعى الجماعات المهاجرة إلى البحث عن فرصة عمل أفضل بأجر أزيد عما ألفته بمجتمعاتها الأصلية.

ورغم المعرفة المسبقة ـ لدى المهاجر ـ باختلاف كل الأنماط المعيشية السائدة بالمدينة عن مثيلتها بالقرية (حيث نزح) فإنه يفضل الهجرة نظراً لأن ما سيواجهه من مواقف جديدة ـ قد يكون بعضها محبط له ومثبط ـ أقل بكثير مما يحيط به من ظروف أقل ما توصف به أنها دون الحد الأدنى للمعيشة الآدمية(١).

ومن المنطقي ألا تتجه هذه الجماعـات المهاجـرة إلى أحياء وسط المدينة، أو الضواحي، أو الأحياء ذات المستوى المعيشي المرتفع، وإنما هي تجد ضالتها دائماً في الأحياء ذات المستوى المعيشي المنخفض حيث تجدها متسقة مع إمكاناتها الاقتصادية المتواضعة التي لا تمكنها من الحصول على مسكن يحتاج إلى قيمة إيجارية مرتفعة. كما أن بعض أصول تلك الجماعات وكذلك أقاربهم عادة ما يكونوا قد سبقوهم إلى ذات المناطق وكثيراً ما يكون هؤلاء ضمن الدوافع الرئيسية للهجرة لما سيقدمونه لهم من خدمات وتيسيرات لعل أولاها الإقامة معهم ـ ولو لفترة مؤقتة ـ بذات السكن أو البحث عن سكن جديد بالقرب منهم، وثانيها مساعدتهم في البحث عن فرصة عمل مناسبة سواء كانت قريبة من محل السكن أو بعيدة عنه(٢).

وتلعب العلاقات الاجتماعية بين المهاجرين وذويهم دوراً بالغ الحيوية في دفع عملية الهجرة إلى هذه المناطق فهم لن يشعرون بغربة في المجتمع

---

(١) لمزيد من التفصيلات في هذا الجانب راجع ما يلي:

— Brown, L. and Moore, E.; «The Intra - Urban Migration Process: A Perspective», In: Bourne, L., Op. cit., PP. 200 - 209.

(٢) لتعميق هذه النقطة راجع ما يلي:

— Lynch, K.; «The Image of the City», Massachusetts MIT Press Cambridge, 1960.

الجديد حيث يمارسون حياتهم وكأنهم تقريباً بمجتمعهم الأصلي . .

ولعل كل هذه الأسباب هي التي تسم كثيراً من مناطق المدن ـ وبخاصة في مجتمعات العالم الثالث ـ بالتخلف نظراً لأن سكانها يتعاملون معها وكأنها مجتمعهم الأصلي الذي تتدهور فيه كل الأوضاع المعيشية.

غير أن هناك اعتقاداً سائداً بأن الأحياء المتخلفة من المدن ـ وبخاصة بدول أمريكا اللاتينية ـ هي أحياء مؤقتة[١]، وأن المصدر الأساسي لسكانها من المهاجرين الريفيين. إلا أن الملاحظات الامبريقية لا تؤيد ذلك على الدوام فهناك أحياء متخلفة بالمدن وجدت لتبقى بغض النظر عن تغذيتها بوافدين جدد فهي تحصل على سكانها من أبناء الحضر ومن الجماعات التي تجد في سكناها هذه المنطقة تحقيقاً لمصالحها.

وتدخل دراسة هذه المناطق ـ من زاوية علم الاجتماع الحضري ـ ضمن موضوع «الهامشية الحضرية» حيث يعيش سكان الحضر ـ وبخاصة في المجتمعات المتخلفة ـ في حالة من الإزدواجية (التي سبق تناولها من الناحية الاقتصادية) تمتد لتشمل كل جوانب الحياة. فاقتصادياً هم يعيشون في ظل قطاع اقتصادي غير مستقر وغير قادر في ذات الوقت على الاستفادة من إمكانات هذه المناطق (على الأقل من حيث استخدامات الأراضي بها) فضلاً عن عدم تمكنه من امتصاص تلك الطاقة البشرية (المتمثلة في السكان) واستغلالها لتهيئة هذه البيئة المتخلفة تهيئة أفضل تعود على صالح المجتمع المتخلف وكذلك سكانه. ومصداقاً لذلك نلحظ نمو بعض «المهن الطفيلية» التي يمتد انتشارها وتأثيرها أحياناً ليصل إلى قلب المدينة. وليس

---

(١) من الدراسات الجادة التي تناولت هذه النقطة نذكر ما يلي:

— Gans, H.; «Culture and Class in the Study of Poverty», In: Moynihan D. (ed.); «On Unverstanding Poverty» Basic Books, N.Y., 1968.

— Johnson, N. and Sandy P., «Subcutural Variations in an Urban Poor Population», American Anthropologist Review, Vol. 73, 1971.

أعمال البيع ـ وبخاصة البيع المتجول ـ هي فقط السمة المجسدة للمهن الطفيلية، وإنما هناك أيضاً من يقوم بأعمال السمسرة، والوساطة لتجارة الأراضي وبخاصة داخل المنطقة (حيث يضعون أيديهم عليها دون أي سند للملكية) فضلاً عن انخراطهم أحياناً في سلك الجماعات المنحرفة واتخاذهم موقفاً يسهل إتيان عديد من الجرائم (وبخاصة تجارة المخدرات، وممارسة الدعارة)(١).

أما اجتماعياً فإن الازدواجية حالة شديدة الوضوح في تلك المناطق فتدني مستويات الحياة العامة بها من السمات الأساسية لها الأمر الذي ينعكس على الأوضاع الطبقية لساكنيها فتزيد الهوة بين طبقات المجتمع نظراً للتباين في محتوى المعايير التي نقيس استناداً إليها الطبقة وأهمها: الدخل، والمهنة، والتعليم(٢).

غير أن وجود هؤلاء السكان في قلب المجتمع الحضري (سواء كانوا من أبنائه الأصليين أو من الوافدين إليه) يكسبهم سمة تبتدي في زيادة مستوى تطلعاتهم الاقتصادية، والاجتماعية. فرغم حالة الأحباط التي يتعرضون لها بسبب معيشتهم بهذه المنطقة (وهو إحباط اقتصادي واجتماعي معاً) فإن مستويات طموحهم تتخطى أحياناً هذا الحاجز من الأحباط وتدفعهم إما إلى تجاوزه ـ بحصول بعضهم على قسط ملائم من التعليم، أو بتوفيق البعض الآخر في الحصول على مهنة مناسبة تدر دخلاً أوفر ـ أو إلى التمرد والعصيان واللجوء أحياناً إلى الجماعات المنحرفة التي تتخذ هذه الأحياء في معظم الأحيان وكراً لها.

---

(١) من دراسات الحالة الجيدة فى هذا المجال يمكننا الإشارة إلى ما يلي:
— Ferman, L., «Poverty in America», Ann Arbor, Univ. of Michigan Press, 1965.

(٢) لمزيد من التفصيلات في هذا الجانب راجع المصدر التالي:
— James, B.; «Consinuity and Emergence in Indian Poverty Culture», Current Anthropology, Vol. 11, 1920.

وقد تعرض كثير من علماء الاجتماع الحضري لمسألة «نسق القيم الحضرية» عندما تدارسوا العلاقة بين التحضر ونوعية الحياة. فقد درس «ديفيد هارفي»[١] D. Harvey موضوع القيم الاجتماعية التي تميز المجتمع الحضري ويتعرض لها الفرد ـ المهاجر إلى ذلك المجتمع ـ ويتخذ إزاءها عديداً من المواقف التي تبدأ بالتكيف شبه الكامل معها، أو التأقلم مع بعض جوانبها، أو الاضطرار إلى الانصياع لنواميسها، أو اتخاذ موقف المتفرج حيالها، وتنتهي برفضها كلية، ومن ثم الفشل في تحقيق الهدف من الهجرة.

ويؤكد «هارفي» على مجموعة من العناصر يراها بمثابة «معايير» (أو محكات) يمكن بواسطتها الحكم على مدى نجاح الهجرة ـ فردية كانت أو جماعية ـ وبالتالي يجدها (أي العناصر) محددة لنوعية المشكلات الناجمة عن عدم نجاحها والتي تعرف بمشكلات التحضر.

ويحدد أهم تلك العناصر في: الطبقة الاجتماعية (التي ينتمي إليها المهاجر) والجماعة العرقية Ethnic Group والمكانة الاجتماعية، والديانة، والتنشئة الاجتماعية، والمستوى التعليمي، ونوعية المهنة، وحجم الدخل... إلخ غير أن كل عنصر من هذه العناصر يحتاج إلى دراسة بذاتها لتحديد نصيبه وأهميته النسبية في صياغة نسق القيم الحضرية فليست الديانة مثلاً مثل الطبقة من حيث تأثير كلٍ في تشكيل إطار ذلك النسق[٢].

وتوافينا «جانيت أبو لغد» Abu - Lughod بدراسة أخرى تطبيقية

---

(١) راجع في هذه النقطة:
— Harvey, D.; «Social Justice and The City», Edward Arnold (Publishers) Ltd, London, 1976, PP. 79 - 86.

(٢) يمكن دراسة هذه المسألة بشكل مستفيض في المصدر التالي:
— Clinard, M.; «Slums and Community Development», Glencoe, The Free Press, N.Y., 1966.

عن تكيف المهاجر مع حياة المدينة وتعرض فيها لدراسة حالة مدينة القاهرة(١). فتشير مبدئياً إلى أن ثلث سكان القاهرة (عام ١٩٦١ وقت إجراء الدراسة) مهاجرون نازحون من الريف. ويكشف نمط توزيعهم واستيطانهم لمدينة القاهرة عن نوعيات هؤلاء المهاجرين وانتماءاتهم، ويحدد بالتالي درجات التكيف التي يحققونها مع الأنساق الفيزيقية، والاقتصادية والاجتماعية، والإيديولوجية الجديدة لحياة المدينة.

وتناقش «أبو لغد» مسألة التحضر الناجم عن الهجرة إلى مدينة القاهرة من خلال محاور أربعة هي:

ـ المحور الأول: الريف والحضر في القاهرة: فرغم التصنيف الإداري للقاهرة على أنها ليست فقط نمطاً حضرياً صرفاً وإنما أيضاً باعتبارها عاصمة الدولة؛ إلا أنها تعاني من ثنائية «ريفية ـ حضرية» من حيث سكانها الذين نزحت نسبة كبيرة منهم من الريف سواء كانوا وافدين إلى القاهرة لتحقيق هدف معين ـ مثل الالتحاق بالمراحل التعليمية المختلفة وبخاصة الجامعية منها ـ أو أولئك الذين يتركون قريتهم وليست القاهرة بالذات هي بغيتهم، وإنما هم يفرون أصلاً من الظروف السيئة التي حاقت بهم في بلدهم الأصلي فتكون القاهرة آنذاك ـ بالنسبة لهم ـ مثلها مثل أي مكان حضري آخر يتمكنون فيه من تحقيق مآربهم(٢).

ـ المحور الثاني: أماكن استيطان المهاجرين بمدينة القاهرة: فقد تركز

---

(١) — Abu - Lughod, J.; «Migrant Adjustment to City Life: The Egyptian Case», Op. Cit., PP. 376 - 388.

(٢) درست هذه المسألة بعناية من قبل المشتغلين بعلم الاجتماع الحضري، والديموغرافيا الاجتماعية على حد سواء وانتهت معظم الآراء إلى أن اتخاذ قرار الهجرة مسألة مركبة تشترك فيها كل المتغيرات أو الظروف المحيطة بالفرد، كما أن اختيار مكان الهجرة قضية شديدة التعقيد تساهم في تكوينها مسائل عديدة تتعلق بالهدف من الهجرة، وخصائص المهاجر، وطبيعة المكان... إلخ.

حوالي ثلث المهاجرين إلى القاهرة في الجهة الشمالية لها (بالنسبة لمنطقة الأعمال بوسط المدينة) كما أن ثلثاً آخر - أو يزيد قليلاً - قد استقر في الجهة الجنوبية للمدينة. وإذا كان مهاجرو المنطقة الشمالية قد نزحوا أصلاً من الدلتا (وبخاصة المحافظات القريبة من القاهرة)، فإن مهاجري المنطقة الجنوبية ينتمون إلى محافظات مصر العليا. ولم يكن ذلك محض صدفة في الاختيار - ومن ثم في التوزيع - وإنما تحدد ذلك من قبل المهاجرين أنفسهم حيث أنهم - من طبيعتهم - لا يطمئنوا بداية لنجاحهم في تحقيق الهدف من هجرتهم، الأمر الذي يجعلهم يعيشون في الأصل على هامش المجتمع المهاجر إليه، ويختارون هذا «الهامش» أقرب ما يكون إلى مجتمعاتهم التي نزحوا منها حتى إذا منوا بالفشل فيكون من السهل عليهم آنذاك العودة ثانية من حيث جاؤوا.

أما من استقروا بالمنطقة الوسطى [سواء كانت جهة الشرق (مثل باب الشعرية، والوايلي) أو جهة الغرب (مثل بولاق) من منطقة الأعمال] فيعدون - من حيث درجة التكيف - أكثر المهاجرين تكيفاً مع المجتمع القاهري واندماجاً مع قيمه وتقبلاً لأنساقه وقد يرجع ذلك إلى طول فترة إقامتهم الأمر الذي أفاد إلى درجة كبيرة في اكتسابهم لمعظم عناصر الثقافة الحضرية[١].

- المحور الثالث: افتراضات تتصل بتكيف المهاجر وتصنف هذه الافتراضات إلى ثلاثة رئيسية.

الأولى: فيزيقية: وتتعلق بمدى التوفيق في اختيار «البيئة» من حيث اتساقها الفيزيقي مع بيئة المهاجر الأصلية.

---

(١) راجع في هذه النقطة المصدر التالي:

— Morris, A.; «Urban Structure and Social Participation», American Sociological Review, Vol. 21, Feb. 1966.

الثانية: اقتصادية: وتتصل باختيار نوعية «المهنة» التي وإن كانت حضرية الطابع، إلا أن متطلباتها تتفق وإمكانات المهاجر(١).

الثالثة: اجتماعية: وتعتمد على طبيعة العلاقات الاجتماعية المميزة للنمط الحضري وما تتسم به من: ثانوية، وتعقيد، وتبادل مصالح، وسرعة في التغير... إلخ.

ـ المحور الرابع: بواعث لمواصلة الدراسة: وبها تنتهي الباحثة إلى أن دراسة نمط الهجرة إلى القاهرة بما يحمله من قياس لدرجة تكيف المهاجرين إليها، يثير عدداً من التساؤلات الرئيسية التي تبدأ مثلاً:

● بالاستفسار عما إذا كان قرار الهجرة يتخذ هرباً من ذلك العمل الشاق بالريف، وبخاصة إذا كانت أوضاعه متخلفة، ونصيب الميكنة فيه يكاد لا يذكر (مثل أحوال الزراعة عموماً بالريف المصري) فضلاً عن التخفف كثيراً من وطأة نسق الضبط الاجتماعي الصارم بالريف.

أو أن المدن قد أصبحت «نماذج مثالية» من حيث تشجيعها الأنشطة المادية والذهنية، وما تتسم به من ميكانيكية، وما ينجم عنها من تحقيق رفاهية تتصل بحياة الفرد(٢).

● أو تكون المدن قد صارت «بوابات» تقصد ليطرقها الراغبون في الاستزادة من صنوف المعرفة المعقدة، وألوان الثقافة رفيعة المستوى.

● أو أن المدن قد أعتبرت «مهداً» لحركات التغير الاجتماعي ـ

---

(١) وكانت بالنسبة لحال مدينة القاهرة ـ وفق تلك الدراسة، وفي ذلك الوقت ـ لا تخرج عن أعمال: الباعة المتجولين، وماسحي الأحذية، وعمال المقاهي، وخدم المنازل... إلخ.

(٢) للاستزادة من هذه النقطة راجع المصدر التالي:

— Reiss, A.; «An Analysis of Urban Phenomena», In: Robert, M. and Fisher M. (eds.); «The Metropolis in Modern Life», Garden City Doubleday and Company Inc., 1955.

الهادئة منها والعنيفة على حد سواء ـ فقصدها البعض طمعاً في مصدر للثروة، أو بحثاً عن دور في جماعة، أو انتماءاً لأيديولوجية معينة.

ولا ريب أن القاهرة تحتل موقعاً ـ ليس من حيث كونها مدينة عاصمة فحسب، وإنما باعتبارها مركزاً حضارياً متميزاً ـ يؤهلها لمحاولة دراستها تتبعياً وفقاً لتلك التساؤلات والافتراضات(١).

ولا نستطيع فهم العلاقة بين التحضر ونوعية الحياة حق الفهم ما لم نتعرض لعملية التفاعل التي تحيط بسكان المجتمع الحضري مع عناصر بيئتهم سواء كانوا غرباء عنها أو من أبنائها.

فمن الطبيعي والبديهي أن تختلف خصائص المجتمع الريفي عن مثيلاتها بالمجتمع الحضري من النواحي الديموجرافية، والاقتصادية، والاجتماعية. ومن المعلوم أن التكيف مع عناصر البيئة الحضرية يحتاج إلى فترة من الزمن يشعر خلالها «الوافد الجديد» New Comer إلى النمط الحضري بأنه أولاً ملزم بالانصياع إلى القيم الحضرية الجديدة (وهو في ذلك يحتاج إلى التخلي ـ جزئياً ـ عن بعض القيم التي نشأ عليها)، ثم بأنه ـ ثانياً ـ في حاجة إلى الشعور بأهمية هذه القيم وأن في اتباعه إياها تحقيقاً لمصلحته الشخصية، وتيسيراً لأمور حياته بالنمط الحضري(٢).

وتمثل صعوبة التكيف مع عناصر البناء السسيواقتصادي السائد بالمدينة موشراً رئيسياً لنوعية المشكلات السائدة بها وخاصية مميزة ـ في ذات الوقت ـ للحياة بالنمط الحضري ككل. إذ أنه نتيجة للتفاعل بين الجوانب

---

(١) لمزيد من المعلومات في هذه النقطة، انظر:
ـ جمال حمدان، «مقدمة كتاب القاهرة» تأليف ديزموند ستيوارت (ترجمة يحيى حقي) كتاب الهلال، القاهرة، ١٩٦٩.

(٢) راجع في هذا الشأن المصدر التالي:
— Johnston, R.; «The Population Characteristics of The Urban Fringe: A Review and Example», Australian and New Zeland Journal of Sociology, Vol. 2., 1966.

الديموجرافية، والإيكولوجية، والثقافية بالمكان الحضري يشعر الفرد بصعوبة في الاندماج مع أنماط الحياة الحضرية الجديدة.

وهناك عناصر رئيسية تتعلق بهذا المؤشر ـ ويمكن من خلالها التعرف على مساره وتأثيراته المختلفة ـ وتتلخص هذه العناصر في ثلاثة رئيسية:

الأول: قوى «الجذب نحو المركز» Centrifugal، وقوة «الطرد منه» Centripital(١):

فهناك عوامل عديدة أدت إلى وجود خاصية الجذب نحو المركز الحضري لعل في مقدمتها اختراع آلة البخار التي كان لها أثر فعّال في الانتقال إليه، وتركزهم حول الأنشطة الرئيسية (وبخاصة الصناعية منها). في حين كان التأثير الناجم عن استخدام: القوى الكهربية، والسيارة، والتليفون هو الدافع وراء ظهور قوى الطرد من المركز الحضري حيث تسبب في انتشار الصناعات، وتوزع السكان على مساحة أوسع. كما أن هناك تأثيرات اجتماعية واقتصادية نجمت بدون شك عن فعل هذه القوى(٢).

الثاني: الانتقاء الاجتماعي بين الأفراد المهاجرين للنمط الحضري(٣):

فإذا انتقلت مجموعة (أو أكثر) للعمل والإقامة بالمركز الحضري فإن هذا لا يعني استقرارهم الدائم بهذا المركز. فاختيارهم للمهنة، ولمكان

---

(١) محمد حسن فج النور؛ «التنمية الاقتصادية وتضخم المدن الكبرى»، مذكرة رقم (٩٦٧)، معهد التخطيط القومي، القاهرة، ١٩٧٠.

(٢) راجع في هذه النقطة المصدر التالي:

— Deutsch, K.; «On Social Communication and The Metropolis», In: Bourne, L. Op. Cit., PP. 222 - 230.

(٣) — Boskoff, A.; Op. Cit., P. 41.

السكن، ولنمط الإنفاق والاستهلاك... إلخ لا يتم بمحض إرادتهم المطلقة وإنما هناك نوع من الالتزام بقيم المجتمع الحضري، وعرفه السائد. ومن يحاول الخروج عن إطار قيم المجتمع فإنه يلفظ ولا يستطيع الاستمرار فيه، ويضطر إما للعودة إلى بلده الأصلي، أو لتغيير مكان الهجرة بالانتقال إلى مركز حضري آخر. فهناك إذن نوع من الاختيار أو الانتقاء الاجتماعي بين هؤلاء المهاجرين.

الثالث: التأثير المتبادل بين الجماعة المهاجرة، والمدينة:

فليس هناك تأثير يسير في اتجاه واحد فكثيراً ما يعتقد بعض الباحثين أن الجماعة المهاجرة هي التي تتأثر فقط بالمكان الحضري من خلال معيشتها بالمدينة. إلا أن الحقيقة أن أفراد هذه الجماعة يؤثرون أيضاً في نمط الحياة الحضرية ـ وبخاصة إذا كان عددهم كبيراً ـ حيث يطبعوا حياة المدينة بطابعهم الخاص الذي ألفوه بمجتمعاتهم الأصلية فضلاً عن التعديلات وكذا الإضافات التي يحدثونها في البيئة المحيطة بهم. ولعل النظرة العابرة للأحياء المتخلفة بصفة خاصة تؤكد هذا المعنى وتدعمه[١].

اهتم كثير من العلماء بإجراء عديد من الدراسات السسيواقتصادية لتقدير معدل الهجرة بين المناطق بعضها وبعض سواء بين الحضرية ومثيلاتها أو بين الريفية وشبيهاتها، أو بين الحضرية والريفية. ويكتنف دراسة هذا الموضوع صعوبات جمة، ولعلها ترجع بالدرجة الأولى إلى اختلاف العوامل المؤثرة في الهجرة بين المناطق بعضها وبعض (بل وحتى بين أجزاء المنطقة الواحدة من فترة لأخرى). وتزداد الصعوبة إذا ما شرعنا

---

(١) لمزيد من التفصيلات في هذا الجانب انظر المصدرين التاليين:

— Grebler, L.; «Housing Market Behavior in a Declining Area», Columbia Univ. Press, 1965.

— Wood, E.; «The Housing of The Unskilled Wage Earner», Macmillan Press, N.Y., 1961.

في التنبؤ بنصيب الهجرة في النمو السكاني ـ وما ينجم عن ذلك من متغيرات ـ حيث يرتبط ذلك بعوامل عديدة ومتشابكة(١).

وبين معدل الهجرة (الريفية ـ الحضرية)، ودرجة التحضر علاقة وثيقة حيث تزيد الهجرة من إجمالي سكان الحضر، الأمر الذي ينعكس مباشرة على العلاقة بين نسبة سكان المنطقة الحضرية، ونسبة سكان المجتمع ككل (حيث يستفاد من ذلك في حساب درجة التحضر كما سبق أن ألمحنا).

وما من شك في أن معدل النمو السريع والمتلاحق للتحضر قد صار هو السمة المميزة لكل المناطق المتخلفة من العالم وبخاصة خلال العقدين الأخيرين من هذا القرن. ولم يقف الأمر عند هذا الحد، بل أن ظاهرة قد انبثقت عن ذلك وأصبحت تميز تلك المناطق وهي ما تعرف «بالتضخم الحضري» Over - Urbanization. وتتكون هذه الظاهرة من علاقة تنشأ بين متغيرين رئيسيين يتحدد الأول في نسبة السكان القاطنين بالمناطق الحضرية إلى إجمالي سكان الدولة، ويتبلور الثاني في توزيع إجمالي القوى العاملة بالمجتمع بين المهنة الزراعية، والأخرى غير الزراعية.

ومن خلال العلاقة الإفتراضية بينهما يتكون مؤشر مكاني (المتغير الأول) لا يصير له معنى دون أن يرتبط بمؤشر وظيفي (المتغير الثاني) ولذا فأن العلاقة التبادلية بينهما تفرز ما يسمى بالتضخم الحضري.

وقد تدارس كل من كينجزلي ديفيز، وهيلد جولدن H. Golden هذه الحالة التي تمر بها بعض المجتمعات في نموها الحضري. ورغم أن

(١) راجع في هذه النقطة المصدر التالي:

— El-Badry, M.; «Trends in The Components of Population Growth in the Arab Countries of The Middle East», Demography Vol. 2, 1965.

دراستها قد عفا عليها الزمن (أجريت في الخمسينيات) إلا أن مصر ـ وكانت ضمن الدول التي درست ـ قد تربعت على قمة المجتمعات التي عانت من التضخم الحضري آنذاك[١].

(١) اعتمد العالمان ـ المشار إليهما ـ في إجراء دراستها على فرضية لإثبات ظاهرة التضخم الحضري، وتلخص فحواها في إجراء ارتباط إحصائي بين نسبة العاملين (من الذكور) في قطاعات اقتصادية غير الزراعة، ونسبة سكان المدن التي يصل تعدادها إلى مائة ألف نسمة فأكثر. وكانت أهم نتائج هذه الدراسة مشيرة لوجود معامل ارتباط أحصائي دال وعلى درجة عالية من الإيجابية (٠,٨٦) بين درجة التحضر، ودرجة التصنيع الأمر الذي يؤدي إلى نشوء مثل تلك الظاهرة. وكانت مصر، واليونان، وكوريا هي أعلى الدول ـ أنذاك ـ من حيث درجة هذا الارتباط.

الباب الثاني

مناهج في دراسة التحضر (إطار منهجي)

الفصل السابع

الوحدة الحضرية: منهج جغرافي ـ ديموغرافي

يعد أسلوب «الوحدة الحضرية» Urban Unit واحداً من أشهر الأساليب المستخدمة في دراسة التحضر. وقد يرجع ذلك إلى الخصائص النوعية التي يتسم بها والتي تشجع ـ في ذات الوقت ـ دارسي هذا الموضوع على اتباع ذلك المنهج في دراساتهم.

ومن الطبيعي أن تعكس هذه الخصائص مضمون ذلك الأسلوب ومكوناته ويمكن إيجازها في ست رئيسية:

أولاها: إن الحدود الإدارية تلعب دوراً أساسياً في تشكيل الوحدة الحضرية. فحسبما تصطلح الدولة على حدود معينة تفصل بين مناطقها وتميز فيما بينها يمكننا أن نرى مناطق حضرية، وأخرى ريفية، وثالثة بين هذه وتلك ويختلف ذلك بطبيعة الحال من مجتمع إلى آخر حسب الأنماط العيشية السائدة. ومن الطبيعي أن هذه الحدود المصطنعة في غالبية الأحوال لا تمثل في الواقع قيوداً في التمييز بين تلك الأنماط[1].

ثانيها: يمثل البناء المكاني سمة أساسية من سمات الوحدة الحضرية. «فاستخدامات الأرض» Land Use هي التي تعكس بناءه المكاني الكلي فالسوق،

(١) راجع في هذه النقطة المصدر التالي:

— Friedmann, J., and Miller, J., «The Urban Field», Journal of The A.I.P, M.I.T, 1965.

وأماكن العمل، وشبكة النقل والمواصلات، والمساكن وأماكن الترويح... إلخ هي مجرد أمثلة للتركيب المكاني للمجتمع الحضري التي نستدل من خلالها على الكيفية التي تحقق الوحدة الحضرية أهدافها في حدود المجتمع الحضري الكلي(١).

ثالثها: يؤثر التركيب الداخلي للوحدة الحضرية على تشكيل نمط التحضر بها فالبناء المكاني يتسق إلى حد بعيد مع التركيب الداخلي (الذي تعتبر عناصر فرعية لذلك البناء) ففي ضوئه يمكن دراسة التحليل المفصل لاستخدامات الأرض والمشكلات التي تكتنف ذلك وبخاصة في علاقة المكان بما يجاوره من أمكنة.

رابعها: يلعب السكان دوراً بالغ الأهمية في تحديد هوية الوحدة الحضرية فنشاطهم الغالب، وتحركاتهم (داخل المنطقة وخارجها) وعلاقاتهم الاجتماعية وكذلك مشكلاتهم هي مجرد أمثلة توضح أهمية هذا المتغير في تشكيل هذه الوحدة بل أنه قد يساهم أحياناً في إعادة تشكلها والخروج بها إلى حدود إدارية أخرى (إذا تزايد عددهم) أو انقسامها إلى أكثر من وحدة (إذا اتسع مداها) أو اندماجها في أخرى (إذا تضاءل عددهم)(٢).

خامسها: يعد النمو سمة مميزة من سمات الوحدة الحضرية ولا نقصد بالنمو هنا نمواً مكانياً - أي في المساحة فقط - وإنما يضاف إليه نمو الأنشطة والسكان مع ما يرتبط بذلك من تعقد في علاقات السكان الاجتماعية وعلاقات المكان الاقتصادية مع ما ينجم عن ذلك كله من نتائج وآثار.

---

(١) لمزيد من التفصيلات انظر:

— Alonso, W.; «Atheory of the Urban Land Market», Regional Sci. Asso. Papers and Proceedins, M.I.T, 1966.

(٢) راجع في هذه النقطة المصدر التالي:

— Duncan, O. and Reiss, A.; «Urban and Rural Communities of The United States», John Wiely Inc., N.Y., 1969.

سادسها: تتمتع الوحدة الحضرية بخاصية النسبية فليست هناك قواعد عامة يتم بمقتضاها تشكل الوحدة الحضرية، وإنما لكل وحدة ظروفها الزمانية والمكانية التي تسمح بتشكيل نمط خاص بها سواء تم ذلك في مجتمع متقدم أو آخر أقل تقدماً.

ولعله من المفيد أن نتبين نوعية العلاقات التي تربط استخدام هذا الأسلوب بالأساليب الأخرى الموجهة لدراسة ذات الموضوع[١]. فهو أسلوب تعتمد عليه كافة المناهج الأخرى ـ بشكل أو بآخر ـ في إثراء مناهجها (تاريخية كانت أو اقتصادية أو سسيوانثروبولوجية) بل أن بعضها يعتبره ـ أي أسلوب الوحدة الحضرية ـ الركيزة الرئيسية في أي منهج يدرس موضوع التحضر[٢].

غير أن ذلك المنهج ـ شأنه شأن غيره من المناهج ـ لم يسلم من النقد من قبل المشتغلين بالعلوم الاجتماعية بعامة ومسألة التحضر بخاصة. فقد وجد فيه بعضهم اختزالاً شديداً للمتغيرات العديدة المشتركة في صياغة مفهوم التحضر ومحاولة حصرها في متغيرات جغرافية، وديموجرافية، وإحصائية فقط[٣]. كما لاحظ البعض الآخر أن البناء المكاني الذي يهتم بإبرازه هذا المنهج لا يعدو أن يكون إطاراً جامداً إستاتيكياً (إذا درس في حد ذاته) كما أنه لا يعكس التركيب الاقتصادي، أو النظم الاجتماعية

---

(١) سوف نعود في نهاية هذا الباب ـ وبعد مناقشة معظم المناهج المستخدمة في دراسة التحضر ـ إلى تحليل العلاقات القائمة بين هذه المناهج بعضها البعض.

(٢) استنبطت هذه المقولة من تحليل كثير من الدراسات الأمبيريقية التي أجريت في مجال التحضر حيث كانت تستند بصفة أولية ودون مناقشة على أسلوب الوحدة الحضرية حتى دون أن تتبين ما إذا كانت في الواقع وحدة حضرية حقيقية أم لا.

(٣) راجع في هذا الجانب المصدر التالي:

— Hawley, A.; «The Changing Shape of Metropolitan America», The Free Press, Glencoe, 1959.

السائدة (إذا كان مهتماً فقط بإبراز مكوناته الرئيسية) فضلاً عن أنه وحده لا يعطي أية إمكانات تصورية لنمو المكان وتطويره مستقبلاً.

ومن اللافت أن بعض الذين تعرضوا بالنقد لهذا المنهج كانوا أنفسهم من الجغرافيين أو الديموجرافيين. فرغم أن ذلك المنهج يعتمد الركائز الأساسية في الجغرافيا والديموجرافيا إلا أنه استخدامها في دراسة التحضر قد جاء في كثير من مواضعه مبالغاً فيه ومسرفاً في الاستعانة بكثير من الأدوات الإحصائية شديدة التعقيد الأمر الذي ينتهي بها إلى التركيز على مدى كفاية هذه الأدوات دون الالتفات إلى الغرض الأساسي الذي من أجله تستعمل.

ولا نستطيع أن نغفل تلك الانتقادات الشديدة التي وجهت إلى استخدام هذا المنهج وحده في دراسة التحضر وبخاصة من قبل علماء الاجتماع، والاقتصاد. أما علماء الاجتماع فقد نبهوا إلى خطورة استخدام هذا المنهج المكاني وحده في دراسة هذا الموضوع لأنه يتشكل بطبيعته من عنصر مكاني وعناصر أخرى اجتماعية واقتصادية وسياسية الأمر الذي يستوجب البحث عن مناهج مناسبة لهذه العناصر تتكامل فيما بينها وتتفاعل بحيث تؤدي بصورة كافية إلى تحليل كافة هذه الجوانب مجتمعة. واستند «الاجتماعيون» في إشارتهم هذه إلى مفهوم التحضر ذاته من حيث أنه لا يركز على عنصر بذاته وإنما يتكون أصلاً من تضافر العناصر في مكان فيزيقي معين بشكل ينتهي إلى سيادة «أسلوب للحياة» يمكن وصفه بأنه حضري الطابع[١]. كما أنهم اعتمدوا على الدراسات الامبيريقية المتاحة عن المجتمعات الحضرية على مر التاريخ في التأكيد على أنه رغم تنوع «الأمكنة الحضرية» واختلافها فإن سمة التحضر ظلت كما هي واضحة ـ رغم اختلاف أشكالها وأنماطها ـ الأمر الذي يعكس أن متغير «المكان» ليس كافياً

(١) الطابع الحضري هنا هو محصلة لكافة العوامل الاقتصادية، والاجتماعية، والثقافية، والسياسية التي تسم مجتمعاً ما بسمات معينة.

وحده سواء في صياغة فكرة التحضر، أو في الاعتماد عليه كمنهج للدراسه والاستغناء عن المناهج الأخرى التي تسد كثيراً من أوجه النقص به.

ولا تمثل «الوحدة الحضرية» في كثير من الدراسات الحضرية سوى مدخلاً شكلياً تبدأ به تحليل فكرة التحضر وفق إطارها المكاني، وتستند إليها في مناقشة بعض المتغيرات المتعلقة بالمكان مثل: النشاط الاقتصادي، وتحركات السكان (داخل المكان أو خارجه)، والعلاقات الاجتماعية لسكان هذا المكان فضلاً عن النمط الإيكولوجي المميز له وأسلوب استغلال السكان لذلك المكان[١]... إلخ فهي - أي مثل تلك الدراسات - لا تعتبره منهجاً أساسياً في دراسة التحضر قدر ما تعتبره إطاراً وصفياً للبناء المكاني للمجتمع الحضري حتى يمكنها - فيما بعد - الاعتماد على المعلومات والبيانات التي يقدمها هذا الإطار[٢].

ولم يخرج علماء الاقتصاد كثيراً - في نقدهم لذلك المنهج - عن قرنائهم علماء الاجتماع حيث ذهبوا إلى أن الإطار المكاني هو الذي يقدم لهم فقط «المعلومات الخام» التي ينبغي معرفتها عن «مكان ما» حتى يتمكنوا من تهيئته والاستفادة من موارده فضلاً عن استخدامها في التنبؤ بإمكانات النمو المستقبلية لهذا المكان. فهو منهج - في نظرهم - يسهم في تشكيل مناهج أخرى تفيد في دراسة مسألة التحضر[٣].

ورغم أن البعد الجغرافي - الديموجرافي هو البعد الغالب في استخدام أسلوب «الوحدة الحضرية» كمنهج للدراسة، إلا أن بعض الدراسات قد

---

(١) راجع في هذه النقطة المصدر التالي:

— Guttenberg, A., «Urban structure and Urban Growth», Journal of the A.I.P, XXVI, May 1960.

(٢) — Simons, W.; «Descriptive Models of Urban Land Use», The Canadian Geographer Papers IX, 1965.

(٣) — Hagget, P.; «Location Analysis of Human Geography», Edward Arnold, London, 1969.

حاولت تطعيمه بغير ذلك من الأبعاد بشكل اقترب كثيراً من التناول الشامل لمفهوم التحضر ذاته. فلم تحصر هذا الأسلوب في حدود موقع المكان الحضري، أو بعدد سكانه، أو بخصائصهم وإنما سعت إلى رؤية ذلك كله من خلال نسق اقتصادي تحيا في ظله المدينة (أو المكان الحضري) وبناء اجتماعي يتفاعل من خلال مكوناته السكان، ونظام سياسي وإداري يدبر مناشط حياتهم[1].

ويلعب السكان الحضريون دوراً بالغ الأهمية في تحديد هوية «الوحدة الحضرية» وتشكيل ملامحها فهم بمثابة العنصر الفاعل بالمكان، وفي ضوء هذا العنصر تتحدد كافة المتغيرات الأخرى اقتصادية كانت أو اجتماعية. ومن وجهة النظر الديموجرافية البحتة يمثل السكان العنصر الذي تدور حوله كل الظواهر التي يدرسها فرع الديموجرافيا إبتداءاً بالمسائل المتصلة بالزيادة الطبيعية (المواليد، والوفيات) وانتهاءاً بقضايا تأثير السكان في المكان بشكل إيجابي وسلبي، ومروراً بظواهر الزيادة غير الطبيعية (وأبرزها الهجرة) وتحركات السكان المؤقتة أو الدائمة بين الأماكن الحضرية والأخرى غير الحضرية.. وغير ذلك[2].

ورغم المآخذ العديدة التي تحيط بإطلاق مصطلح «المكان الحضري» على مساحة جغرافية يقطنها عدد معين من السكان (ابتداءاً من عشرين ألفاً إلى مائة ألف نسمة أو يزيد على ذلك) فإن عديداً من الدراسات لم يزل يعتمد على هذا المؤشر في التدليل على سيادة النمط الحضري بذلك المكان. ويحاول البعض تصحيح هذا المؤشر بإضافة مسألة «الكثافة السكانية» إلى مسألة الحجم بحيث تشكل الاثنتين درجة التحضر بالمكان.

---

(١) راجع في هذه النقطة المصدر التالي:

— Martin, W.; «The Rural - Urban Fringe: A Study of Adjustment to Residence Location», Eugene: Univ. of Oregon Studies in Sociology, 1963.

(٢) — Myers, R. and Beegle, J., «Delineation and Analysis of the Rural - Urban Fringe», Applied Anthropology Review, N.Y., 1957.

ولكن كلا المقياسين يعتمد على مؤشر كمي يحول دون الالتفات إلى المتغيرات الأخرى سواء ذات الطبيعة الكمية أيضاً (مثل النشاط الاقتصادي بكافة عناصره) أو المتغيرات الكيفية (مثل نسق القيم السائد الذي يشكل أسلوب الحياة الذي هو تحديد لمفهوم التحضر ذاته).

غير أن المسألة واجبة التصحيح أيضاً تلك التي تتعلق بتحديد السكان الحضريين على أساس معيار إداري فقط[١]. فهذه قضية لم تزل مطروحة على بساط البحث الحضري وتنبع أهميتها من أن مفهوم التحضر ذاته يتأثر إلى درجة بعيدة بهذا التحديد الخاطىء. فيذهب هذا الزعم أنه كلما كان عدد السكان كبيراً بمنطقة جغرافية معينة (وبغض النظر عن مساحة هذه المنطقة) فإن درجة التحضر بها تكون عالية. ورغم صدق هذا الافتراض في بعض المناطق بالعالم إلا أنها مسألة ليست ثابتة أو صادقة على الدوام فقد تتجمع أعداد كبيرة من السكان بمنطقة ما دون أن تترك آثار واضحة عليها بشكل يميزها مثلاً عن أية منطقة ريفية مجاورة - أو غير مجاورة - يسكنها عدد مساوٍ، أو مختلف[٢].

ولا شك أن البيانات الإحصائية المحددة لأحجام السكان اعتماداً على ذلك المعيار تمثل قيداً بالغ الصعوبة أمام من يرغب في تصحيح تلك المعايير الناقصة. فكلما كانت مثل هذه البيانات متوافرة ومن الممكن جمعها عن وحدات المجتمع كلها (وليس السكان فقط) كان من السهل رؤية سكان الحضر من خلال أكثر من متغير ولأمكن دمج المعايير الجغرافية الإدارية مع الأخرى الاقتصادية والاجتماعية.

---

(١) راجع في هذه المسألة المصدر التالي:

— Meier, L.; «A Communications Theory of Urban Growth», M.I.T Press, Cambridge, 1962.

(٢) راجع في هذه النقطة المصدر التالي:

— Smith, T.; «The Sociology of Rural Life», Harper and Bros., N.Y., 1957.

ومن اللافت أن العلماء الألمان كان لهم فضل السبق في معالجة هذه المسألة. فمع بداية هذا القرن بدأت محاولاتهم لتصنيف الأقاليم الحضرية بمناطق متعددة من ألمانيا. وكانت محاولات كلٍ من: «بروكنر» Bruckner، «هاس» Hasse، «سكوت» Schott هي أبرز المحاولات الأولى في هذا الصدد فقد سعوا جميعاً إلى تحديد مختلف الأنماط الحضرية التي تنتظم من خلالها مجموعة المدن والمراكز الحضرية. ولم يكتفوا فقط بتحديد حجم المدن القائمة (مساحة وعدد سكان) ونموها المستقبلي، وإنما أضافوا إلى ذلك تحديد مدى مساحي يقع خارج المساحة القائمة يمكن للمدينة أن تتجاوزه ويشكل معها النمط الحضري الكلي. فهم بذلك قد وضعوا أول أفكار النمو الحضري في الحسبان بل وفي التطبيق العملي أيضاً(١).

غير أن محاولات أولئك العلماء لم تسلم من النقد بطبيعة الحال فهم قد أضافوا مدى يتراوح من عشر إلى عشرين كيلومتراً حول المركز الحضري ويتخذ في الغالب الشكل الدائري (أو نصف الدائرة). وتعرضت هذه المسألة بالتحديد للنقد فليس بلازم أن يكون مدى النمو محدد هكذا فقد يزيد أو يقل حسب ظروف المنطقة الحضرية وما حولها كما أن أحوالها المستقبلية قد تتطلب مدى أكبر أو أقل أيضاً. فضلاً عن أن الشكل الذي يتخذه النمو لا ينبغي تحديده - كما ذهب أنصار هذا الاتجاه - في دائرة أو غير ذلك فقد يتخذ شكلاً أفقياً أو رأسياً يتسق مع الشكل الأساسي للمنطقة الحضرية وقد يخرج عنها ويتشكل في صورة جديدة(٢).

---

(١) لمزيد من التفصيلات في هذه المسألة راجع:

— Boustedt, O.; «Some National Approaches to Delimiting Urban Boudaries» In: Gibbs, J. (ed.); Op. Cit. 1966.

(٢) راجع في هذه النقطة المصدر التالي:

— Boyce, R.; «Changing Patterns of Urban Land Consumption», Protessional Geographer Papers Vol. XV No. 2, 1963.

أما رؤيتهم للمدن الألمانية على أنها نماذج مثالية ينبغي أن تسير على هديها كافة المناطق الحضرية الأخرى بالعالم، فقد كانت هي الأخرى مسألة تعرضت لكثير من النقد والتحليل اعتماداً على فكرة الخصوصية التي تتمتع بها كل منطقة حضرية وتميزها عما سواها حتى داخل المجتمع الواحد.

ومع أن المدرسة الألمانية الأولى في التحضر كانت ذات اتجاه وصفي إلا أنها أغفلت الخصائص المميزة لمناطق المدى التي تصورها أنصار هذه المدرسة مكملة للمنطقة الحضرية الأصلية. فقد كان الاختلاف بين خصائص المنطقتين (الأصلية، والمكملة) واسعاً وواضحاً للدرجة التي لا يمكن معها ضمهما بمنطقة واحدة سواء في الزمن الحالي أو المستقبلي. كما أن التفاعل المفترض بين هذه المناطق قد صار مفقوداً ويرجع ذلك بصفة رئيسية إلى تباين خصائص كلٍ[١].

ورغم اختلاف تطبيق منهج (الوحدة الحضرية) بين المجتمعات بعضها البعض[٢]، إلا أن أسس هذا المنهج لم تختلف كثيراً من مدرسة إلى أخرى أو من مجتمع إلى آخر. فالموقع الجغرافي ركيزة أساسية تجسد المكان الحضري وتشكل ملامحه. فبقدر ما يتمتع ذلك المكان بمزايا نسبية توطنية يستطيع أن يؤثر في الأنشطة السائدة ويؤدي بالتالي ألى زيادة تفاعل سكانه مع جوانب الحياة به. وسواء كانت هذه المزايا طبيعية (كالموقع الاستراتيجي) أو اصطناعية (من صنع الإنسان كتلاقي الطرق ووسائل المواصلات) فإن الوحدة الحضرية تتعامل مع هذه المزايا ـ إما سلباً أو إيجاباً ـ من أجل استغلالها وتحقيق مصلحة سكان هذه الوحدة.

---

(١) لعل الدول المتخلفة هي خير شاهد على هذه الحالة فهناك دائماً محاولات لضم مناطق متاخمة للمنطقة الحضرية إليها بدعوى تكوين مجمع حضري كبير إلّا أن الواقع يؤكد بأن هذا الهدف لم يزل بعيداً عن المنال.

(٢) تنسحب هذه المسألة على كل المناهج الأخرى سواء استخدمت في دراسة التحضر أو غير ذلك من الموضوعات.

ولاشك أن النمط الاقتصادي يؤثر في تشكيل ملامح الوحدة الحضرية فالنشاط غير الزراعي هو محور الحياة بها (سواء اتخذ شكل الصناعة أو التجارة أو الخدمات) مع ما يرتبط بهذا النشاط من قيم اجتماعية تستهدف دائماً تحقيق أعلى عائد ممكن من هذا النشاط.

غير أن نمط الحياة بالوحدة الحضرية يتحدد اعتماداً على متغيرات أخرى عديدة. فنمط السكن مثلاً.

وتلعب قضية حدود الوحدة الحضرية دوراً بالغ الأهمية في تشكيل خصائصها، وتحديد وظائفها. ورغم أن التقسيمات الإدارية بالدولة تشارك إلى حد ما في رسم هذه الحدود إلا أن الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والثقافية تمارس تأثيراتها أيضاً في هذا الشأن. فالقاعدة الاقتصادية التي تعتمد عليها هذه الوحدة (إنتاجية كانت أو خدمية)، والنشاط الاقتصادي السائد بها، وما تشتهر به من تخصص إنتاجي يساعدها على تحقيق الاكتفاء الذاتي وتزويد غيرها بما تحتاجه... كل هذه الأمور وغيرها تسهم دون شك في صياغة الإطار العام لحدود هذه الوحدة. كما أن البناء الاجتماعي القائم بما يضمه من أنساق مجتمعية وعلاقات اجتماعية وأدوار ووظائف للأفراد يشخص أنماط السكان بهذه الوحدة ويشارك بالضرورة في رسم حدودها.

وما من شك في أن كل جانب من هذه الجوانب المساهمة في تشكيل حدود الوحدة الحضرية يتفرع بدوره إلى عديد من العوامل المشكلة له في حد ذاته. فالجانب الاقتصادي مثلاً يتبلور من خلال مجموعة من العوامل أو المكونات الجغرافية، والتاريخية، والاجتماعية، والثقافية، والنفسية أيضاً التي ترتبط بالمكان. إلا أن كل هذه العوامل يمكن أن تختزل في الجانب الاقتصادي بحيث لا ترى إلا من خلاله[1].

---

(١) راجع في هذه المسألة المصدر التالي:

= — Haig, R.; «Toward an Understanding of the Metropolis: Some Speculations Re-

وتوافينا الدراسات النظرية المتاحة عن مسألة الوحدة الحضرية كمنهج يتبع في دراسة التحضر ببعض المعايير التي ينبغي اتباعها في تعيين هذه الوحدة، ويمكن إيجازها على النحو التالي[١]:

- التقسيمات الإدارية للدولة ووضع المناطق بالنسبة لها: فذلك يكشف عن التصور الشامل للمجتمع بالنسبة لمناطقه وأيها يعتبرها مدينة وأيها قرية وهكذا...

- تحديد منطقة العاصمة: حيث أن هذا التحديد يفيد في التعرف على نوعية التأثيرات التي تتركها هذه المنطقة المتميزة على ما حولها من مناطق فتمارس ما يشبه التأثيرات الاستقطابية.

- التعرف على وسائل الاتصال المختلفة التي تربط المناطق بعضها البعض: ولا يقتصر ذلك على شبكة الطرق ووسائل النقل فقط (رغ أهميته)، وإنما يضاف إليه الوسائل الجمعية للاتصال من إذاعة إلى تيلفزيون ومن هاتف إلى جريدة... إلخ.

- ضرورة البحث عن القاعدة الاقتصادية للوحدة المكانية: وذلك مثل توافر مصدر لمادة خام، أو قوى محركة، أو رؤوس أموال أو أي عنصر مميز من عناصر الإنتاج الأمر الذي يعجل بعملية النمو بالمنطقة. (ولا نعني بالقاعدة الاقتصادية هنا تلك التي يستفيد منها المجتمع كله وإنما ما يفيد هذه الوحدة المكانية على وجه الخصوص أولاً وقد يشاركها بعد ذلك وحدات مكانية أخرى).

- دراسة الخدمات - كما ونوعاً - من حيث إحتياج الوحدة المكانية لها:

= garding the Economic Basis of Urban Concentration», Qaurterly Journal of Ecq-nomics Vol. 40, 1962.

(١) نوقشت هذه المعايير في عديد من الدراسات الحضرية ونذكر منها الآتي:

— Lynch, K. and Rodwin, L.; «A Theory of Urban Form», Journal of The A.I.P, Vol. XXIV, No. 3, 1963.

وبصفة خاصة الخدمات التعليمية والصحيـة، والإسكانيـة فضلاً عن الخدمات الثقافية والترويحية.

غير أن عملية تعيين حدود الوحدة الحضرية لا تتم هكذا بسهولة ويسر دون أن يعترضها كثير من المشكلات التي تؤدي إما: إلى ظهور معوقات تحد من تحقيق أهداف هذه الوحدة، أو إلى التداخل بين حدود الوحدات القائمة بشكل يعيق كل منها عن تأدية وظائفهـا على الـوجه الأكمل(١).

ولعل أهم المسببات التي تؤدي إلى وجود مثل تلك المشكلات هو غياب النظرة الكلية الشاملة في تحديد المناطق الحضرية بأي مجتمع من المجتمعات. فالذي يتم واقعياً في كثير من الأحيان (وبخاصة في المجتمعات الآخذة في النمو) أن يتم تعيين حدود لمنطقة حضرية ما وترسم لها أهداف قد تكون مقبولة وواقعية إلا أن مخططيها يتصورون وكأن هذه المنطقة هي الوحيدة في مجتمعهم ويتغافلون عن أهمية العلاقات المكانية وحيويتها ليس في تحقيق الأهداف المجتمعية الكلية فحسب، وإنما أيضاً في تجسيد مضمون الأهداف المحلية للمنطقة(٢).

ومن أسباب ظهور المشكلات المتبعة في هذا الأسلوب أيضاً فساد النظرة إلى مفهوم التحضر ذاته (وينعكس ذلك بالتالي على مفهوم الوحدة الحضرية) فكثير من المخططين يعتقدون أن تهيئة المكان فيزيقياً عن طريق تمهيد طرقه، وبناء مساكنه، وتوفير المقومات الأساسية لمشروعاته، وتزويده

---

(١) انظر في هذه النقطة المصدر التالي:

— Pryor, R.; «City Growth and the Rural - Urban Fringe», Univ. of Melbourne, 1967.

(٢) لمراجعة هذه النقطة انظر الآتي:

— Simmons, B. and Tennant, A., «Urban Population Densities: Structure and Change», Geog. Rev. Vol. 53, 1963.

بالخدمات... إلخ هو الأسلوب الأمثل لتحضره متناسين أن التحضر أسلوب للحياة يتفاعل بمقتضاه سكان هذا المكان مع كل المقومات الفيزيقية السابقة في ظل إطار من القيم يصلح للتعامل مع مقتضيات المعيشة بهذا المكان (ولا يصلح بالطبع مع غيره) ومن ثم ينتهي إلى تحقيق أهداف السكان وتطوير المكان بما يتلاءم مع تطلعاتهم المستقبلية(١).

وإذا ما تناولنا «البناء المكاني للوحدة الحضرية» فإننا نلحظ - من خلال بعض الدراسات المتاحة - تفاوتاً كبيراً في فهم هذا التعبير(٢). فبينما ينظر إليه البعض على أنه مساحة جغرافية تتشكل اعتماداً على وظيفة المكان، يراه البعض الآخر مرادفاً لفكرة التوزيع المكاني للأنشطة في حيز محدود. وحين يتصوره فريق ثالث في حدود مسألة استخدام الأرض لمتطلبات محددة، يجده فريق رابع موضوعاً يرتبط بفيزيقية المنطقة سواء ما يتصل منها بالموقع أو المزايا النسبية (الطبيعية والاصطناعية).

وبصرف النظر عن رؤية كل مجموعة لمضمون فكرة «البناء المكاني» (فهي تشمل كل ذلك مجتمعاً) فإن التحليل متعدد العوامل هو السبيل الوحيد لفهمها. فهي مسألة فيزيقية تكونت من خلال رؤية اقتصادية وتجسدت في ضوء بعد اجتماعي - ثقافي. وفي حدود هذا التداخل بين هذه المتغيرات يمكن التعرف على البناء المكاني للوحدة الحضرية. وقد أمكن للبعض أن يختزل هذه المتغيرات في بعدين رئيسيين هما: المكان، والسكان وأن التفاعل بينهما هو الذي يعطي للبناء المكاني معنى ومضمون.

ويفضل بعض الدارسين لموضوع التحضر استخدام مفهوم «الظاهرة

(١) يتسق هذا المفهوم مع الرؤية الاجتماعية لمسألة التحضر، كما أنها تتفق مع التناول الشامل لذات المسألة عندما تشترك مجموعة من الأبعاد في صياغته.

(٢) لمراجعة هذه المسألة انظر المصدر التالي:

— Olds, E.; «On The Use of Spatial Divisions for Statistical Purposes», In: Gibbs, J.; Op. Cit., P. 148.

الحضرية» Urban Phenomenon ويتصورونه المنطلق الصحيح لـدراسة المناهج الحضرية (وضمنها الوحدة الحضرية). فهم يرون هذه الظاهرة على أنها نمط شائع يتميز به المجتمع الحضري دون سواه ويعكس مظاهر الحياة به، ومشكلاته فضلاً عما يمكن أن يؤدي إليه ذلك من تصور مستقبلي لإمكانات النمو به[١].

ويمكن أن تفهم مسألة البناء المكاني للوحدة الحضرية من خلال ذلك المفهوم فكل ما يتعلق بهذا المكان هو من قبيل الظواهر الحضرية إبتداءاً بتحركات السكان إليه (وداخله) وما يرتبط بذلك من ممارستهم للأنشطة الحضرية وتفاعلاتهم الاجتماعية في ظل بناء اجتماعي يتسم بالخصوصية، وانتهاءاً بعلاقات المكان بما حوله من أماكن أخرى من النواحي الاقتصادية والاجتماعية والسياسية[٢].

ومن الطبيعي أن تتسم هذه الظواهر الحضرية بالنسبية في المكان والزمان فهي ليست ثابتة كما أنها غير جامدة وإنما تتميز بالمرونة والقابلية للتشكل في ظل الظروف المجتمعية سريعة التغير. ورغم أن هناك تشابهاً ظاهرياً في عديد من الظواهر الحضرية إلا أننا لو تفحصنا العوامل المؤدية إلى صنعها، والآثار أو النتائج الناجمة عنها لوجدناها شديدة الاختلاف. وقد أدى ذلك بكثير من الدارسين إلى تناول الظواهر الحضرية داخل كل مجتمع في إطار الخصوصية التي يتسم بها[٣].

---

(١) ورد هذا المفهوم كثيراً في الدراسات الحضرية ولمزيد من التفصيلات انظر:

— Anderson, N. (ed.); «Urbanism and Urbanization», E.J. Bull Leiden, 1964.

(٢) راجع في هذا الصدد المصدر التالي:

— Kingsley Davis; «The Origin and Growth of Urbanization in The World», American Journal of Sociology, v Vol. 60 March, 1955.

(٣) راجع في هذا الشأن المصدر التالي:

— Haig, R.; Op. Cit., PP. 179 - 208.

ومن المحاولات الكلاسيكية التي جرت فيما يتعلق بدراسة الوحدة الحضرية يمكننا أن نذكر تلك التصورات التي حاولت رؤية «الشكل أو المظهر المكاني» Spatial Shape الذي تتخذه هذه الوحدة سواء في أوضاعها الراهنة أو في نموها المستقبلي المتوقع(١).

ولكي نؤرخ لهذه المحاولات والتصورات فإنه من الضروري أن نشير إلى بدائية الأدوات والوسائل التي أستعين بها في الربع الثاني من هذا القرن فلم تكن الخرائط مفصلة كما أنها كانت غير واضحة، فضلاً عن عدم الدقة التي كانت تتسم بها الرسوم البيانية والصور الخاصة بالبناء المكاني للوحدة الحضرية.

غير أنه من الجدير أن نذكر أيضاً أن تلك المحاولات الأولى قد أضافت بعداً هاماً كانت الأذهان ـ في ذاك الوقت ـ متغافلة عنه ذلك هو أن كل مظهر مكاني مهما كان متشابهاً مع غيره في الشكل العام إلا أنه يتسم بخصوصية ما تميزه عن غيره. فقد كان التشابه في الشكل فيما مضى يوحي بالتماثل في الوظيفة إلّا أن المحاولات الحديثة ـ في هذا الصدد ـ قد أبانت بأنه قد يتوافر لنا شكلين متشابهين تقريباً في المظهر العام غير أن الوظائف الحضرية لكل شديدة التباين أو الاختلاف عن الآخر.

ومن الأشكال التقليدية للوحدات الحضرية يمكننا أن نميز: الدائرة، والمربع، والمستطيل، ومتوازي المستطيلات، والمعين فضلاً عن الشكل النجمي Stare والشكل الممتد Elongated وغير ذلك من الأشكال(٢).

---

(١) لمراجعة تفصيلات هذه المسألة راجع:

— Blumenteld, H.; «Theory of City Form: Past and Present», Journal of the Society of Architectural Historians, Vol. 8, 1959.

(٢) من المعلوم أن هذه الأشكال الحضرية تقترب إلى حد ما من الأشكال الهندسية المعروفة (التي ذكر بعضها في المتن) ولكنها ليست بنفس الدرجة من الدقة التي تتميز بها هذه الأشكال. فمدينة «لندن» مثلاً قريبة إلى حد كبير من الشكل النجمي، أما مدينة «ستالينجراد» فهي تتخذ شكلاً ممتداً.

وقد تتسق بعض المدن بأكملها مع هذه الأشكال. وقد تتشابه منطقة بها فقط. وفي بعض الأحيان يسعى مخططو المدن إلى استكمال شكل غير مستكمل في الأصل (كأن يكون ثلاثة أرباع الدائرة أو مستطيل ينقصه جزء من ضلع وهكذا) وذلك حتى يؤدي هذا الاستكمال إلى سهولة تخطيط المدينة وإقامة المشروعات بها.

ومن المهم ألا نتغافل هنا عن حقيقة هامة ينبغي وضعها في الاعتبار وهي أن الشكل الحضري مهما اتخذ درجة عالية من الإتساق والتحديد فإن ذلك في حد ذاته لا يعني شيئاً ما لم يرتبط باستغلال هذا الشكل والانتفاع به. فهو في هذه الحالة يمثل «ميزة نسبية» (قد تكون طبيعية، أو اصطناعية أو الاثنين معاً) ينبغي إدراكها والإفادة منها سواء في تحسين الأوضاع الحالية لسكان المكان، أو في تخطيط النمو المستقبلي للبناء المكاني للمنطقة ككل[١].

غير أن النمو المستقبلي لا يرتبط فقط بالشكل أو المظهر الذي تكون عليه الوحدة الحضرية، وإنما يتصل بصفة رئيسية بالوحدات الحضرية الأخرى المحيطة بها (وبخاصة المجاورة لها) فذلك يحدد إلى درجة بعيدة احتمالات النمو واتجاهاته وامتداداته المتوقعة. فقد يدعي البعض مثلاً أن شكل «الدائرة» هو أنسب الأشكال الحضرية للإمتداد والنمو، ولكن هذا الشكل لا تصير له فعّاليته المطلوبة ما لم تتسق الأشكال الحضرية للمناطق المجاورة مع شكل الدائرة فتيتح له فرص النمو والاتساع[٢].

ومن الطبيعي أن يعتمد تحديد الأشكال الحضرية على كثير من

(١) لمراجعة تفصيلية في هذه المسألة راجع المصدر التالي:
- زكريا أحمد البرادعي؛ «إمكانيات قيام الأقاليم التخطيطية في مصر»، بحث مقدم لدبلوم معهد التخطيط القومي، القاهرة، ١٩٧٠.

(٢) راجع في هذه النقطة المصدر التالي:
— Burgess, E.; «Urban Areas», Chicago Univ. Press, 1949.

المؤشرات الإحصائية، وبعض القياسات الرياضية التي تصل أحياناً إلى درجة عالية من التعقيد. وقد يكون ذلك مطلوب في مرحلة من مراحل التخطيط الحضري إلا أن المبالغة فيه والإسراف قد يحول في كثير من الأحيان دون فهم طبيعة المجتمع الحضري حيث يختزل - في هذه الحالة - إلى نمط فيزيقي نبحث له عن استخدامات محددة بصرف النظر عن نوعية الحياة السائدة بهذا النمط، أو طبيعة العلاقات التي تتخلله(١).

وغير خاف عن الأذهان أنه ما لم يتناول مفهوم التحضر ككل (من النواحي العمرانية، والاقتصادية، والاجتماعية والثقافية، والسياسية) فإن دراستنا للوحدة الحضرية ستصير ناقصة أو متحيزة لجانب معين الأمر الذي ينتهي بنا إلى دراسة نمط حضري مشوه.

ومن الأمور الحيوية والهامة التي ينبغي مراعاتها في مسألة تحديد الشكل العام للوحدة الحضرية أن يكون هناك إتساق عام بين هذا الشكل والوظيفة الرئيسية للمكان الحضري. فمن المنطقي أنه إذا كانت الوظيفة التجارية غالبة على نمط المدينة مثلاً فإن الشكل الذي يتيح لها عديداً من المداخل والمخارج (عن طريق الطرق أو البحار أو الأنهار. . . إلخ) يكون هو الأنسب. كما أن «المدينة السياسية» تحتاج إلى شكل يمكنها من تحقيق مصالحها في الاتصال مثلاً بغيرها من المدن (سواء داخل الدولة أو خارجها) فضلاً عن ضرورة توسطها بهذا الشكل (أي وجودها في مركز متوسط) وتوافر وسائل الاتصال بها(٢). . . إلخ.

أما إذا تساءلنا عن هوية الشكل الذي ينبغي أن يكون لكل وظيفة فإننا

---

(١) لمزيد من التفصيلات في هذه القضية راجع:

— King, J. «Approaches to Location Analysis: An Overiew», The East Lakes Geographer, Vol. XXV August 1966.

(٢) راجع في هذه النقطة المصدر التالي:

— Gibbs, J.; «A Method for Comparing The Spatial Shapes of Urban Units», In: Gibbs, J., Op. Cit., P. 99.

نواجه هنا بمدرستين فكريتين. فأما الأولى فترى ضرورة تحديد شكل مسبق يتسق مع وظيفة المدينة فتتصور مثلاً أن المدينة التجارية ينبغي أن تكون دائرية الشكل حيث يتيح لها ذلك عمليات الإستيراد والتصدير وانتقال عناصر الإنتاج بين الدوائر الداخلية لها فضلاً عن إمكانية نشأة الأسواق على هذه الدوائر بمستويات مختلفة حسب طبيعة المنتج وأنماط المستهلكين ودرجة مرونة العرض والطلب(١) . . إلخ.

وأما المدرسة الثانية فيعتقد أنصارها أن الشكل ليس محدداً للوظيفة بهذه الكيفية فمعظم المدن والأماكن الحضرية قد نشأت تاريخياً بأشكال مختلفة ومتنوعة وذلك لتأدية وظائف مختلفة ومتنوعة كذلك. ومن يتتبع التغير الذي لحق بأشكال المدن نتيجة للظروف السياسية، أو الاقتصادية أو الاجتماعية أو العمرانية لا يجده متسقاً على الدوام مع التغير الذي أصاب الوظائف التي تؤديها المدينة. فضلاً عن أن المدينة الواحدة تؤدي عدة وظائف معاً وفي وقت واحد، ومع ذلك فإن لها شكلاً واحداً يميزها. فلم يمنع هذا الشكل الواحد قيام المدينة بعدة وظائف فيمكن للمدينة ذات الشكل المستطيل مثلاً أن تقوم بوظائف سياسية (كأن تكون عاصمة الدولة مثلاً) وتجارية، وخدمية، وقد يضاف إليها وظيفة دينية أيضاً (إذا كانت لديها إمكانات ذلك).

ويذهب مؤيدو أفكار هذه المدرسة ألى القول بأن الأوضاع المعاصرة للوحدات الحضرية ـ وبخاصة كبيرة الحجم منها ـ قد فرض عليها ممارسة وظائف عدة في وقت واحد نظراً للنمو السكاني المذهل الذي تشهده (وفق زيادة طبيعية أو غير طبيعية) الأمر الذي يتوقع معه سكان هذه الوحدات تحقيق جميع متطلباتهم وإنجاز كل تطلعاتهم ـ رغم تباينها ـ فيفرض على

---

(١) يمكن تفصيل أفكار هذه المدرسة في المرجع التالي:

— Haay B. and Hawthorn A.; «The Shape of a City», Sociology and Social Research Review, Vol. 33, Nov. 1958.

إدارة المدينة تبعات أكثر تتمثل في محاولة القيام بوظائف عدة حتى وإن كانت خارجة عن وظائفها الرئيسية(١).

وإذا كنا قد تعرفنا فيما سبق على طبيعة الوحدة الحضرية وخصائصها، فضلاً عن حدودها وأساليب تعيينها، وكذلك بنائها المكاني؛ فإنه ليس من الصعب بمكان - بل من المهم - أن نعالج مسألة نمو هذه الوحدة وندرس الأساليب المتبعة في قياس ذلك النمو.

فمن المعلوم أن حدود الوحدة الحضرية لا تظل ثابتة أو جامدة وإنما هي عرضة للتغير بل أن النمو سمة مصاحبة لها وملازمة. وفي كل الأحوال فإن قضية نمو الوحدة الحضرية تصير هدفاً في حد ذاته يسعى إلى تحقيق المسؤلون عن إدارتها وتخطيطها.

ومن الطبيعي أن تتسق الأساليب المتبعة في تنمية المدينة - عمرانياً، واقتصادياً، واجتماعياً - مع مشكلاتها الذاتية فضلاً عن ضرورة ارتباطها بمسائل: التخطيط الحضري، والإيكولوجيا الحضرية، والجغرافيا الحضرية(٢). فنمو الوحدة الحضرية لا يتم فقط بين مناطقها الداخلية وإنما يستلزم ذلك بالدرجة الأولى أن تحدد العلاقات المكانية والاقتصادية والاجتماعية بين هذه الوحدة وما حولها من وحدات وبخاصة القريبة منها. فبالإضافة مثلاً لأهمية إشراف التنظيم المحلي على الطرق والشوارع ووسائل النقل والمواصلات، وإحكام الرقابة على استخدام الأراضي (وفق أهداف واضحة)، واقتراح قوانين تكفل تحقيق الاختيار الواعي لمواقع المشروعات (وبخاصة تلك المقترحة على أطراف المركز الحضري) وكفالة عدم تعدي

(١) لمراجع آراء هذه المدرسة يمكن مراجعة المصدر التالي:

— Davie, M.; «The Pattern of Urban Growth», New Haven Conn., Yale Univ. Press, 1957.

(٢) راجع في هذه المسألة المصدر التالي:

— Greer, S.; «The Emerging City», The Free Press, N.Y., 1962.

الوحدات الحضرية المجاورة على حدود هذه الوحدة (حتى وإن كانت غير مستغلة في الوقت الحاضر)... بالإضافة إلى ذلك كله ينبغي الإلتفات إلى ما يمكن تسميته «بالمشروعات التنموية المشتركة» التي يمكن الاعتماد عليها لتنمية أكثر من منطقة حضرية واحدة. فهناك من الميزات النسبية ما يعطي المكان الحضري فرصة أكبر للنمو، كما أن هناك عناصر إنتاجية ـ مادية كانت أو بشرية ـ تميز مكاناً آخر وتمنحه مجالاً أرحب للنمو، فضلاً عما يتمتع به مكان ثالث من مزايا تنظيمية تكفل له إدارة عملية النمو ومتابعتها وتقويمها(١).

ولما كان موضوع نمو الوحدة الحضرية يمثل اهتماماً مشتركاً للمشتغلين بالجغرافيا الحضرية، والإيكولوجيا والاجتماع الحضري، والاقتصاد الحضري فضلاً عن التخطيط، فإن تصور المناهج المناسبة لدراسة هذا الموضوع ينبغي أن ينبع في ظل هذا التكامل والتفاعل بين هذه الفروع المتعددة من العلم. فالتنوع في شكل الوحدة الحضرية مسألة طبيعية صارت الآن من القاضايا غير الخلافية التي لا تثير جدلاً شديداً مثلما كان الحال في الماضي، بل صار هذا «التنوع» أمراً مطلوباً ومستهدفاً في كثير من الأحيان. واستغل هذا التنوع أيضاً في إحداث التكامل المطلوب بين الوحدات الحضرية عن طريق اتباع سياسات تخطيطية ـ طويلة الأجل أو قصيرته ـ تؤدي إلى الانتفاع بإمكانيات ـ الوحدات جميعاً(٢).

---

(١) لمزيد من التفصيلات في هذه النقطة راجع:

— Anderson, T.; «Social and Economic Factors Affecting The Locations of the Residential Neighbourhoods», Papers and Proceedings of the regional Science Associations, 1962.

(٢) لمزيد من التفصيلات في هذه النقطة راجع المصدرين التاليين:

— Hoyt, H.; Op. Cit., P. 41.

— Timms, D.; «Quantitative Techinques in Urban Social Geography», In: Chorley, R. and Haggett, P.; «Frontiers in Geographical Teching», Methuen, London, 1964.

ويذهب الإيكولوجيون في دراساتهم لتأثير المدينة على المناطق المحيطة بها إلى القول بأن معدلات النمو لها القدرة على الانتشار في مجال أوسع من المنطقة التي تقع بها. وإن هذا الانتشار لا يحدث بشكل تلقائي عفوي وإنما بصورة متصورة يسعى إليها المخططون ومن ثم ينبغي عليهم أن يحددوا اتجاهاته ومجالات تأثيراته فضلاً عن المشكلات المتوقعة من هذا الانتشار.

ويتفق الاقتصاديون مع الإيكولوجيين على ضرورة إجراء دراسة قبلية للإمكانات الاقتصادية للوحدة الحضرية ونوعية المشروعات التي تحتاجها، فضلاً عن تحديد مواقعها المثلى اعتماداً على دراسات نوعية عن الجدوى الاقتصادية لها وتأثيراتها البيئية سواء في المحيط الذي تقام به أو خارجه.

ولا يخرج الاجتماعيون كثيراً عما اتفق عليه أولئك، وإنما يضيفوا إليه أهمية تحليل البناء الاجتماعي القائم بالوحدة الحضرية حتى إذا اقترحت مشروعات أو برامج فإنما ينبغي أن تتسق مع طبيعة التركيب الاجتماعي السائد - رغم الخلل الذي يصيبه أحياناً - على أن يسعى المسؤولون فيما بعد إلى تطوير تلك المشروعات طبقاً للتغير الذي قد يصيب عناصر ذلك البناء[1].

ومن الجدير بالإشارة هنا أن كل الأساليب المتبعة لتطوير الوحدة الحضرية وإحداث النمو المتوقع لها تحتاج بالدرجة الأولى إلى قدرٍ من البيانات يكفل لها صياغتها على أفضل مستوى ممكن من الكفاية والشمول. فمن غير الممكن مثلاً اقتراح مشروعات تحتاج إلى نوعية معينة من العمالة في المجتمع الحضري دون أن تكون لدينا بيانات كافية عن السكان من حيث: حجمهم، وتوزيعهم، وخصائصهم (وبخاصة فيما يتعلق بالنوع،

(١) راجع في هذه الناحية المصدر التالي:

— Hawley, A. and Duncan O.; «Social Area Analysis: A Critical Apprasial», Land Economics XXXLLL, 1957.

والسن، والحالة التعليمية، والحالة المهنية، والدخل... إلخ). كما أنه يصير من العبث مثلاً أن ندرس إمكانات النمو المستقبلي للوحدة الحضرية فيزيقياً وعمرانياً دون أن نستند في ذلك إلى كل البيانات والمعلومات الخاصة بمساحة الوحدة الحضرية، واستخدام الأراضي بها والمشروعات القائمة، والاحتياجات الخاصة بالسكان فضلاً عن مثيل ذلك بالمناطق الأخرى المحيطة بهذه الوحدة (وبخاصة المجاورة لها). ذلك لأن النمو بمنطقة ما يرتبط جذرياً بالنمو في المناطق الأخرى فهو يضيف إليه بقدر ما يستفيد منه، ويعدل فيه بقدر ما يؤثر.

ويلعب السكان دوراً بالغ الحيوية في تشكيل الوحدة الحضرية فهم يمثلون المتغير الحيوي والفعّال الذي من أجله ترسم كل خطط التنمية بهذه الوحدة، وبواسطته أيضاً يتم تنفيذ تلك الخطط، كما أنهم يمثلون ـ في ذات الوقت ـ المشكلات التي تنجم أما من عدم كفاية الخطط أو سوء إدارتها[١].

ومن المشكلات الحيوية التي تواجه الوحدة الحضرية أن عدد سكانها قد يتضخم بصورة مذهلة في ذات الوقت الذي لا تتسع فيه مساحة الوحدة ـ أفقياً ـ بشكل يستوعب هذه الزيادة السكانية. وكان من جراء ذلك أن ارتفعت الكثافة السكانية داخل الوحدة الحضرية بشكل أدى إلى ظهور عديد من المشكلات المتعلقة بالمكان والسكان في آن واحد فضلاً عن تدهور أنصبة أبناء المجتمع من الخدمات المتاحة (وبخاصة التعليمية والعلاجية).

ويؤثر انتقال السكان وتحركهم من وحدة حضرية لأخرى على درجة ثبات المورد البشري الذي يمكن أن تعتمد عليه هذه الوحدة في إدارة

---

(١) لمزيد من التفصيلات في هذه المسألة راجع المصدر التالي:

— Bouge, D.; «Population Growth in Standard Metropolitan Areas: 1900 - 1950», Housing and Home Finance Agency, Washington D.C., 1958.

مشروعاتها التنموية. ولعوامل الدفع والجذب - كليهما - تأثير بالغ على هذه الحركة السكانية فمن خلالها تتحدد ظاهرة الهجرة من المكان وإليه[١].

وكثيراً ما يكون النمو السكاني للوحدة الحضرية هو العامل الحاسم وراء المحاولات التي يقوم بها المسؤولون عنها نحو زيادة إمكانات نموها حتى تستوعب مثل تلك الزيادة الناجمة عن النمو السكاني. ويتأثر بهذه المحاولات أيضاً سكان الوحدات الحضرية الأخرى (سواء كانت تعاني من نفس الزيادة، أو تتسم بتخلخل سكاني). ومن هنا كان انفتاح الوحدة الحضرية على الوحدات الأخرى يسهم إلى حدٍ كبير على مواجهة المشكلات التي تعاني منها جميعاً. غير أن الأمر يستلزم وجود تصور عام وشامل لنمو هذه الوحدات الحضرية من خلال تصور أكثر عمومية وشمول للمناطق التي يتشكل منها المجتمع ككل.

---

(١) لمراجعة مسألة الهجرة في صلتها بالنمو السكاني راجع:

— Hamilton, H. and Henderson, F.; «Use of The Survival Rate Method in Measuring Net Migration», Journal of The American Statistical Association, Vol. XXXIX, 1966.

الفصل الثامن

المنهج التاريخي ـ المقارن

يمثل «التاريخ» بعداً أساسياً وهاماً في تشكيل ملامح الأوضاع المعاصرة، وفي تصور الرؤى نحو الأحوال المستقبلية لأي مجتمع من المجتمعات. فهو مكون رئيسي من مكونات أية ظاهرة مجتمعية سواء كانت تتصل بالاقتصاد، أو الاجتماع، أو السياسة، أو الثقافة.

ورغم أن كل من فروع العلم يستخدم التاريخ استخداماً خاصاً يتصور فيه فائدة ونفعاً، إلا أنها تشترك جميعاً في اعتمادها ـ وبشكل أساسي في بعض الأحيان ـ على البعد التاريخي وذلك لتزويدها بالإطار الحقيقي لتطور الظاهرة التي تبغي لها تمحيصاً ودراسة.

وإذا كان الاستناد إلى التاريخ مفيداً في تحليل الظواهر التي تهتم بدراستها كل فروع العلم الاجتماعي فإنه يبرز أكثر إفادة عندما نتناول بالدراسة نمطاً معيناً من المجتمعات. فالتعرف على الأحوال المعاصرة للنمط الريفي، (أو الحضري، أو البدوي) مثلاً يكاد لا ينفصل إطلاقاً عن ظروفه التاريخية التي مر بها. بل أن كثيراً من المؤرخين الاجتماعيين يرون أن التاريخ لا يخرج عن كونه مقدمة ضرورية لدراسة الواقع الحالي[١].

---

(١) راجع في هذه النقطة المصدر التالي:

— Adams, R.; «Factors Influencing The Rise of Civilization», Journal of World History, Vol XVI, 1963.

إلا أن استخدام البعد التاريخي في دراسة الأنماط المجتمعية يتطلب توافر مهارات خاصة ـ من قبل الباحث ـ تبدأ بالتمكن من فهم هذا المنهج (أي المنهج التاريخي) وإمكاناته التي ينبغي استخدامها، فضلاً عن ضرورة التعرف على الحدود التي ينبغي عدم تعديها حتى لا يتحول الأمر إلى بحث في التاريخ (وليس تطويع هذا البحث كمنهج يستخدم في موضوع ما). فإذا ما أضفنا إلى ذلك كله أهمية وجود إطار مرجعي يساعد الباحث على بناء منظومة أفكاره استناداً إليه لتبين لنا أهمية هذا المنهج وحيويته.

ومن الملاحظ أن استخدام المنهج التاريخي في دراسة الأنماط المجتمعية هو من قبيل الاستخدام الرأسي للظواهر[١]. فنحن لا ندرس ظاهرة اقتصادية أو اجتماعية بذاتها في مجتمع معين ومحدود وإنما نتناول مجمل الظواهر التي تبرز في ذلك المجتمع في فترة زمنية محددة. فالتعدد هنا مصاحب للظاهرة، والتوحد ملازم للمجتمع، وافتراض التفاعل بين الظواهر مسألة بديهية ومنطقية[٢].

وكان النمط الحضري نموذجاً من ضمن تلك النماذج التي يستوجب توظيف المنهج التاريخي لدراسته والتعرف على طبيعة الظواهر القائمة به. فهي وإن كانت ـ كما سبق وصفها ـ «ظواهر حضرية» إلا أنها لم تتكون هكذا بين عشية وضحاها، وإنما تضرب بجذورها عبر تاريخ طويل شهد عوامل تكونها ـ بل وساهم فيها أيضاً بنصيب يتوقف على طبيعة الظاهرة ـ وحدد إلى درجة ما ظواهرها، وشارك في صنع نتائجها. والظاهرة الحضرية

---

(١) نقصد بالاستخدام الرأسي للظواهر دراسة عدة ظواهر مجتمعة تنشأ في مجتمع واحد وذلك عكس الدراسة الأفقية لظاهرة ما عبر عدة مجتمعات. ومن الطبيعي أن كلا المنهجين لازم في الدراسات الاجتماعية إلاّ أن المنهج الأول يساعد على توظيف البعد التاريخي بشكل أكثر فعّالية.

(٢) راجع في هذه النقطة المصدر التالي:
ـ محمد علي محمد؛ «علم الاجتماع والمنهج العلمي»، الطبعة الأولى، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية، ١٩٨٠.

ظاهرة تاريخية في الأصل حيث أن نشأتها قد تمت من خلال مراحل تاريخية قد تصل في بعض الأحيان إلى عدة آلاف من السنين(١)، وتساهم في صنعها كافة المتغيرات المجتمعية اقتصادية كانت أو اجتماعية أو سياسية أو ثقافية فهي باختصار ظاهرة تحكي حضارة المجتمع بأكمله.

ولعلنا نتفق تماماً مع «لامبارد» حين يعالج أهمية البعد التاريخي في دراسة التحضر فيؤكد بأن العلاقة بين التحضر والتاريخ هي تماماً العلاقة بين السبب والنتيجة وأن كلاً منهما يلعب دور السبب مرة والنتيجة مرة أخرى وبشكل تبادلي(٢). ويضيف إلى ذلك أن مستويات التحضر ذاتها قد شارك التاريخ في صنعها فكلما كان المجتمع واع بتاريخه محاولاً الإفادة من معطياته وخبراته كلما أدى ذلك إلى تصحيحه ـ تلقائياً ـ لمسيرة التحضر التي يشهدها فيؤدي ذلك بالتالي إلى مزيد من تقدمه.

وإذا كانت الاتجاهات الثلاثة التي يتبناها «لامبارد» في دراسة التحضر (ونقصد بها الاتجاهات: السلوكية والبنائية، والديموجرافية) ماثلة أمامنا في شكل مدارس فكرية، ومداخل منهجية ـ في ذات الوقت ـ فإن كلاً منها يحتاج بالضرورة للإطار التاريخي كي يحدد مضمونه وفحواه(٣).

فالاتجاه السلوكي Behavioral يرى التحضر في ضوء عملية التكيف التي تصاحب معيشة الفرد (أو الجماعة) بالمدينة. ولذا فإن تركيزه الأكبر يتبلور حول البيئة الاجتماعية التي يعيش في ظلها الفرد ويتفاعل معها

(١) لعل المتتبع لتاريخ الحضارات الإنسانية الأولى (التي نشأت بمصر، والصين، والهند مثلاً) يلحظ كثيراً من الآثار والرواسب التي لم تزل تتحكم حتى اليوم في أنماط التفكير والسلوك لدى سكان هذه المناطق التي نشأت بها تلك الحضارات والتي تعد في واقع الأمر ظواهر حضارية وحضرية في ذات الوقت.

(٢) راجع في هذه المسألة المصدر التالي:

— Handlin, O. and Burchard J. (eds.); «The Historian and The City», Cambridge Univ. Press, 1963.

(٣) — Lampard, E.; Op. Cit., P. 519.

وينصاع بالتالي لنواميسها وقوانينها. فهو اتجاه اجتماعي - ثقافي يؤكد على ضرورة تحقيق التكامل مع البيئة الفيزيقية للمجتمع الحضري عن طريق تبني قيمه الإيجابية والتخلي عن الأخرى السلبية.

أما المنهج التاريخي فيستطيع بسهولة أن يتعامل مع عناصر هذا الاتجاه ومكوناته فهو يساعد على كشف مضمون البيئة الاجتماعية التي يتعامل معها الفرد (أو الجماعة)، ويمكن من دراسة الظروف التي تهيؤ علاقة إيجابية بين سكان المدينة ونمطها الفيزيقي بصفة عامة.

أما الاتجاه البنائي Structural فرغم أنه لا يتجاهل كلية النمط السلوكي للأفراد (الذي كان محور تركيز الاتجاه السابق) إلا أن اهتمامه الأساسي ينصب على دراسة الأنشطة الرئيسية للسكان وصياغتها في شكل أنماط كلية. ومن ثم يرى التحضر هنا على حركة تحول جماعات من البشر من المجتمعات الزراعية التقليدية إلى مجتمعات لا تمتهن الزراعة وتتميز بالحداثة والاتساع وتتسم بنوعية خاصة من القيم التي تتباين إلى حد كبير مع تلك التي كانت سائدة بالمجتمعات التي نزحوا منها.

ويرتبط هذا التصور بالنسق المهني الذي يميز المدينة وبخاصة ما يتصل منه بالعمل في القطاع الصناعي الذي يشكل بؤرة الحياة الحضرية.

وللاتجاه البنائي استخدامات عديدة وتطبيقات متنوعة ليس في نطاق موضوع دراسة التحضر فحسب، وإنما في مجال الدراسات المتصلة بالعلوم الاجتماعية عموماً، وفي مسألة بناء النماذج الاقتصادية خصوصاً[1]. ويتطلب هذا الاتجاه توظيفاً خاصاً للمنهج التاريخي، إذ أن دراسة الأنشطة

---

(١) ارتبطت مسألة صياغة النماذج عموماً بالاتجاه البنائي حيث إن تصورها ينبغي أن يعتمد في الأصل على هذا الاتجاه، فضلاً عن أن مكونات النموذج ذاته تستند بالدرجة الأولى إلى تصور بنائي لشكل الظاهرة وطبيعتها، ونوعية المتغيرات الداخلة في تكوينها، ونسق العلاقات فيما بينها... إلخ.

الرئيسية لسكان مدينة يستوجب إجراء دراسة تاريخية متعمقة عن الظروف التي أدت إلى سيادة هذه الأنشطة بالذات دون غيرها وعن الأفراد (أو الجماعات) التي أسهمت بشكل فعّال في تحقيق هذه السيادة وعن موقف الدولة منها، وكذلك نوعية التغيرات التي تكون قد طرأت وسببت في صياغة الشكل الحالي لتلك الأنشطة. وفي الطرف الآخر تكشف الدراسة التاريخية ـ في إطار هذا الاتجاه ـ عن الأحوال الحقيقية للمجتمعات الطاردة لسكانها والظروف التي صاحبت هذه العملية وكذا النتائج التي ترتبت عليها(١).

ويرى الاتجاه الديموجرافي Demographic أن التركيز في دراسة التحضر ينبغي أن يتبلور في عملية تركز السكان في مكان معين. فالسكان، والمكان هما الموضوعان الرئيسيان في هذا الاتجاه. ومن خلالهما تتشكل الأنماط السلوكية لساكني المدينة، وتصاغ الأبنية المهنية لهؤلاء (وبخاصة الصناعية منها) ويؤكد هذا الاتجاه على أن القول بخصوصية السلوك الحضري، وطبيعة النسق البنائي المتميز بالمجتمع الحضري لهما مسألتان من قبيل الحكم المسبق. ولذا فإن الأمر يتطلب الوقوف أولاً على البناء السكاني لهذا المجتمع وعلاقة هؤلاء السكان بالمكان الذي به يقطنون(٢).

ومن الممكن توظيف المنهج التاريخي في دراسة التحضر طبقاً لهذا الاتجاه وذلك من خلال التعرف على التطور الذي لاحق السكان خلال فترة زمنية معينة ودراسة أنماط تحركاتهم بين المكان الحضري وغيره من

(١) لمزيد من التفصيلات في هذه القضية راجع المصدر التالي:

— Adams, R., «The Origin of Cities», Scientific American Review, Sept. 1960.

(٢) راجع في هذه النقطة المصدر التالي:

— Duncan, O.; «Population Distribution and Community Structure», Town Planning Review, Vol. XXIV, 1966

الأمكنة فضلاً عن إمكانية استخدام هذا المنهج في تحليل عناصر البيئة الحضرية من حيث مكوناتها الرئيسية ونوعية التعديلات التي أضيفت إليها خلال مدة زمنية محددة فضلاً عن التحسينات التي طرأت على تلك البيئة. وكلما كان استخدام المنهج التاريخي يتم بكفاية ودقة كلما أدى ذلك للكشف عن ملامح التطور الذي يكون قد أصاب المجتمع الحضري الأمر الذي يفيد في تعديل أساليب تنميته، وتصحيح مسارات تطويره(١).

ومن الطبيعي أن تنشأ لكل اتجاه من هذه الاتجاهات الثلاثة في فهم التحضر عدة مقاييس تسعى جميعاً إلى تحديد نمط التحضر وتحاول التعرف على الدرجة التي يؤثر بها في المجتمع ككل. وهي وإن كانت جميعاً تستهدف الوقوف على الظواهر الحضرية التي تعمل في منطقة ما عن طريق رصد مؤشراتها، فإنها تختلف فيما بينها في نوعية هذه المؤشرات كل بحسب الاهتمام الذي يوليه. فبينما يسعى الاتجاه السلوكي في البحث عن تلك المؤشرات التي ترتبط بعملية تكيف الأفراد والجماعات لحياة المدينة وبيئتها الفيزيقية والتأكيد على فكرة «أسلوب الحياة»، فإن الاتجاه البنائي يحاول الحصول على مؤشرات تتصل بالتركيب المهني لهذا المجتمع فهو يكشف ـ كما يذهب الاتجاه ـ عن النشاط، أو الأنشطة الرئيسية التي تحدد بالتالي الشكل البنائي للنمط الحضري. ويتم ذلك كله في الوقت الذي يهتم الاتجاه الديموجرافي بالبحث عن المؤشرات السكانية ـ حيث هي مجال تركيزه ـ فالزيادة الطبيعية للسكان (مواليد، ووفيات) والأخرى غير الطبيعية (الهجرة من المكان وإليه) وكل ما يتصل بالحجم هي أول المؤشرات التي يسعى إليها هذا الاتجاه. غير أنه لا يكتفي بذلك وإنما يضيف إليها المؤشرات الأخرى المتصلة بتوزيع السكان بين مناطق الحيز الحضري المتاح

(١) لمزيد من التفصيلات في هذه النقطة ،راجع المصدر التالى:

— Sovani, N.; «The Analysis of 'Over - Urbanization'», Economic Development and Cultural Change Vol. 12, 1964.

وتحركاتهم من منطقة لأخرى، وكذلك المؤشرات المرتبطة بخصائص السكان حيث أنها تكشف عن نوعياتهم (مثل: النوع، والعمر، والأحوال التعليمية، والزواجية والمهنية، والدخلية... إلخ).

ولم ترتبط مسألة استخدام المؤشرات بهذه الاتجاهات الثلاثة دون غيرها بل أن معظم الاتجاهات ـ وبخاصة الكمية ـ التي تعرضت لمعالجة موضوع التحضر قد اعتمدت عليها(١).

ويبدو أن المنهج التاريخي قد ارتبط بشكل تلقائي بدراسة الظواهر الاجتماعية بصفة عامة حيث أن استخدامه في دراستها يساعد على تحليل عناصرها تحليلاً يفيد في تأصيلها والبحث عن كل ما يرتبط بعوامل تكونها، والظروف التي أحاطت بنشأتها بحيث يمكن تفسير الأوضاع الحالية للظاهرة في ضوء تاريخها كما يمكن التنبؤ بها ـ ولو بشكل تقديري ـ اعتماداً على تلك الجذور التاريخية.

ويضيف «لامبارد» نقطة هامة في هذا الصدد فيقول أن هناك علاقة وثيقة بين تأثير التاريخ في حركة المجتمع وتنظيم التحضر(٢). (ويقصد بتأثير التاريخ هنا المدى الذي يحدد شكل حدوث الظاهرة أو نطاق تأثيره في حدوثها، أما تنظيم التحضر فيراه مرادفاً للأسلوب الذي تتبعه الظاهرة في صياغة النسق الاجتماعي وتشكيله، ويبدو ذلك واضحاً على سبيل المثال في مسألة التفاعل ومكوناتها).

---

(١) درست مسألة المؤشرات وإمكانية استخدامها في قياس درجة التحضر ومدى كفايتها في ذلك باستفاضة من قبل معظم المشتغلين بقضايا التحضر إلاّ أن عديداً من المآخذ ترتبط بهذا الاستخدام وسوف نعود إلى هذا الموضوع فيما بعد لنناقشه بمزيد من التفصيل.
ويمكن مراجعة هذه القضية بالمصدر التالي:

— Plessas, D. and Fein R.; «An Evaluation of Social Indicators», The A.I.P, Vol. XXXVIII, No. 1, 1972.

(٢) راجع في هذه المسألة المصدر التالي:

— Lampard, E.; Op. Cit., P. 520.

وحتى تبدو هذه العلاقة واضحة فإن المعلومات والحقائق التي يزودنا بها التاريخ في فهم حركة المجتمع ينبغي أن تكون صادقة أيضاً، وقريبة ـ قدر الإمكان ـ من الاتفاق شبه الجماعي على الأخذ بها وإقرارها. فلا يمكننا مثلاً دراسة الظروف التي أدت إلى اتجاه النمو بمدينة ما نحو الغرب بشكل ملحوظ ومستمر دون أن تكون لدينا المعلومات الكلية: اقتصادياً، واجتماعياً، وسياسياً، وثقافياً عن تلك الفترة التاريخية التي تم فيها هذا النمو. فالمعلومات هنا كلما كانت شاملة ودقيقة في ذات الوقت كلما أدى ذلك إلى فهم صحيح لحركة نمو المجتمع سواء تم ذلك في مسألة مثل التحضر أو غيرها[1].

وقد تزداد مدن المجتمع ومراكزه الحضرية عدداً، وتتضخم أحجام سكانها، وتتنوع الأنشطة وتخلق أنشطة أخرى جديدة دون أن تزداد درجة تحضر هذا المجتمع بل قد تضمحل. ولا نقصد بدرجة التحضر هنا بطبيعة الحال ما درج عليه الديموجرافيون من خلال قياساتهم بنسبة سكان الحضر إلى إجمالي سكان المجتمع، وإنما بما تحويه المؤشرات السائدة بالمجتمع من مضامين تعكس مسألة التحضر بصدق. فتغير مضمون الأنساق الاجتماعية بما تشمله من أنماط الفكر والسلوك وأساليب التعامل مع البيئة الحضرية هي الإطار الحقيقي للتحضر[2]. فالمؤشرات السابقة لا تعدو أن تكون مقدمات ضرورية وركائز أساسية لما قد يحدث بالمجتمع من اتجاه نحو التحضر تختلف درجته ومضمونه بطبيعة الحال إذا ما اختلفت هذه المقدمات والركائز. فالسكان، والأنشطة الحضرية (وبخاصة الصناعية منها)

---

(١) لمزيد من التفصيلات في هذه النقطة راجع:

— Fleisher, A.; «The Influence of Technology on Urban Forms», West Trenton, N.J, 1965.

(٢) راجع في هذه النقطة المصدر التالي:

— Gist, N.; «The Urban Community», In Gittler, J. (ed.), «Review of Sociology: Analysis of a Decade», John Wiely, N.Y., 1957.

ما هي إلا تهيئة لذلك المجتمع الذي يتأهب لعملية جديدة ألا وهي التحضر[١].

والتاريخ هنا يشهد بأن التحضر الحقيقي الذي أصاب كثيراً من المجتمعات لم يستمر دائماً على وتيرة واحدة وإنما تعرض لتقلبات عديدة وتغيرات شتى نشأت أساساً انعكاساً للتغير الذي يكون قد أصاب المجتمع الكلي سواء من الناحية الاقتصادية، أو السياسية، أو الاجتماعية أو غير ذلك.

وكان لسكان الحضر نصيب وافر من استخدامات المنهج التاريخي وقد نبع ذلك من أن دراسة المكان الحضري ـ بأي منهج كان ـ غير كاف للدلالة على مضمون التحضر فلا يصير له معنى دون وضع العنصر الفعّال ـ وهو السكان ـ في الاعتبار. والسكان هنا ليسوا بالعنصر الخامل الذي يؤخذ فقط على أنه ممثل لتعداد مجتمع ما، وإنما باعتبارهم عنصراً نشطاً له دوره المؤثر في حركة المجتمع وإليه يرجع كل أسباب تطوره ونموه. ومن هنا اهتم البحث التاريخي بتقصي أحوال سكان المجتمع الحضري سعياً وراء رصد الخصائص الإيجابية والأخرى السلبية التي تميزهم وتؤدي إما إلى زيادة نموه أو زيادة تخلفه[٢].

ولا شك أن المنهج التاريخي يحرص على إبراز دور العنصر البشري بالمجتمع الحضري في ضوء السياق التاريخي له فما هو قيمة إيجابية اليوم ليس بالضرورة إن كان كذلك أمس والعكس صحيح.

غير أن نمو المدن لم يتحقق فقط بوجود أعداد من السكان لهم دورهم

---

(١) راجع في هذه النقطة المصدر التالي:
ـ رونج، دنيس؛ علم السكان (ترجمة محمد صبحي عبد الحكيم)، مكتبة مصر، القاهرة، ١٩٦٣.

(٢) لمزيد من التفصيلات في هذه المسألة راجع:
— Warner, S. (ed.), Op. Cit., P. 31.

الواضح في تنميتها، وإنما أيضاً بما يحيط هؤلاء السكان من تنظيمات تبرز لهم هذه الأدوار وتحددها وفق أسس وقواعد واضحة. وكما كانت قيم السكان تتمتع بنسبية الزمان والمكان، فإن هذه التنظيمات أيضاً تتسم بذات السمة. فهي تنشأ أصلاً لتحقيق مصالح الجماعات بمجتمع معين وفي وقت بذاته فإن تغيرت هذه المصالح نتيجة لحركة التغير الشاملة التي تصيب المجتمع فإن هذه التنظيمات تسرع إلى التشكل في إطار جديد يحقق المصالح الجديدة وهكذا... ومن الأخطاء الفادحة التي تقع فيها كثير من المجتمعات ـ الحضرية أو غير الحضرية ـ أن تتصور بأن تنظيماً ما قد خلق ليعيش أبداً دون أن يتغير أو يلحقه تعديل أو تبديل(١).

ويرى كثير من العلماء الربط بين المنهجين: التاريخي، والمقارن في منهج واخد ليصير تاريخياً مقارناً. ويؤسسون وجهة نظرهم استناداً إلى الصلة الوثيقة بين هذين الإطارين والتي نبعت من أن دراسة تاريخ المدن والمراكز الحضرية دراسة وصفية مسألة غير كافية في الاستدلال على جوهر عملية التحضر والتعرف على مشكلاته. ومن ثم برزت الدراسات الحضرية المقارنة لتحكي خبرة المجتمعات وتجاربها فيما يتصل بتلك العملية التي تمر بها وتترك آثارها على كل جوانب الحياة فيها(٢).

غير أن تاريخ الاهتمام بالمنهج المقارن في دراسة التحضر يكشف عن كثير من المثالب التي نجمت عن استخدام المناهج الأخرى (التاريخي وغيره) فهي إن اجتمعت على شيء فإنما هو التركيز على الأطر النظرية المثالية. وتغافل الجوانب الامبيريقية الواقعية التي تؤثر تأثيراً جذرياً على

---

(١) — Duncan, O.; «Social Organization and The Ecosystem» In: Fairs, R. (ed.); «Handbook of Modern Sociology», Chicago, 1964.

(٢) لمزيد من التفصيلات في هذه المسألة راجع المصدر التالي:

— Eldridge, H.; «The Process of Urbanization», In: Spengler, J. and Duncan, O. (eds.); «Demographic Analysis», Free Press, N.Y., 1966.

تحديد اتجاه عملية التحضر، وبروز المشكلات المحيطة بها، والتوقع بمسيرتها المستقبلية.

وثمة سبب آخر يرجع إليه أيضاً الاهتمام بذلك المنهج ويتمثل في أن كل المناهج الأخرى كانت تتناول ذات الموضوعات ولكن من زوايا متعددة (تمثل كل واحدة اهتمام المنهج ومجال تركيزه) فهي إن عالجت مثلاً قضية الهجرة من الريف إلى المدن حاول كل منهج منها بناء نموذج نظري خاص به يعتمد على الإطار المرجعي أو النسق الفكري الذي يستند إليه ثم يضع القضية ـ موضوع البحث ـ داخله (أي النموذج)، الأمر الذي يؤدي في النهاية إلى الخروج بحصيلة نظرية وفيرة ولكنها ليست بالضرورة تحاكي الواقع وترتبط بمشكلاته[١].

ومن هنا كانت الضرورة ماسة للبحث عن منهج بديل يتجه مباشرة إلى الواقع يستلهم منه مقوَماته وركائزه، ويعتمد عليه في تزويده بالمشكلات الحيوية المرتبطة بعملية التحضر. وكانت خبرات دول العالم وتجاربها هي الرصيد الأساسي لهذا المنهج فقد شكلت مصدراً رئيسياً يعتمد عليها في صياغة أبعاده ومقوماته ويتم ذلك عن طريق مقارنة تلك التجارب بعضها البعض (بعد التحليل المفرد الذي يجري بالنسبة لكل تجربة حضرية يمر بها مجتمع من المجتمعات) والاستفادة بنتائج هذه المقارنة في تحسين نوعية الحياة بالمجتمعات التي شهدت تلك التجارب[٢].

ومع الإيمان الكامل بما يتمتع به كل مجتمع من خصوصية تجعل كل

(١) تلك هي الأزمة التي تحيط بمسألة استخدام النماذج عموماً وبصفة خاصة عندما تحاول دراسة الأنماط المجتمعية وفق تصورات مسبقة وبطريقة تعسفية لا تتسم بأدنى درجات الموضوعية.

(٢) راجع في هذه النقطة المصدر التالي:

— Michelson, W.; «Urban Sociology as an Aid to Urban Physical Development: Some Research Strategies», A.I.P. Vol. XXXIV. No. 2, March 1968.

تجربة أو خبرة خاصة بـه فقـط، وغيـر قابلة للنقل الحرفي أو التكرار، فإن هذا المنهج يمكن استخدامه بكفاية عالية إذا ما وضعت هذه الشروط في الاعتبار وتمت المقارنة في حدودها. فكل خبرة حضرية يشهدها مجتمع من المجتمعات ـ سواء كان متقدماً أو متخلفاً ـ هي إفراز طبيعي لكافة الظروف الاجتماعية والاقتصادية والسياسية التي تسم المجتمع ككل (ومـا النمط الحضري إلا جزء منه) ومن ثم ينبغي تفسير كل تجربة في ضوء تلك الظروف.

أما المقارنة فتتم أولاً داخل المجتمع الواحد بين مناطقه الحضرية المختلفة، ثم ثانيـاً بين الأنمـاط الحضريـة السائـدة في المجتمعات ذات الظروف المتقاربة (المتقدمة، أو المتخلفة مثلاً)، ثم أخيراً بـين الأجزاء الحضرية القائمة في المجتمعات متباعدة الثقافة والظروف[١].

وللمنهج المقارن أساليبه التي يتباين استخدامها في كل مستوى من هذه المستويات الثلاثة فهي مثلاً بسيطة للغاية في المستوى الأول وتزداد تعقيداً كلما اتجهنا إلى المستويين الآخرين. فبين الأنماط الحضرية داخل المجتمع الواحد لا يحتاج الأمر إلا إلى تثبيت المؤشرات التي نقيس الخبرة (أو التجربة) من خلالها فالظروف الكلية تقريباً متشابهة ويكاد تأثيرهـا يكون متقارباً ويغطي البيئة الاجتماعية للمجتمع كله يستـوي في ذلك النمط الحضري والنمط الريفي[٢].

أما المقارنة التي تجرى بين مجتمعات متباعدة ولكنها ذات ظروف

---

(١) لا شك أن هذه المستويات الثلاثة تخضع في دراستها لكافة الأشكال المنهجية في دراسة التحضر ولكننا أوردناها هنا لأنها أكثر بروزاً بالنسبة للمنهج المقارن.

(٢) لتوضيح هذه المسألة راجع المصدر التالي:

— Hoselitz, B.; «A Survey of The Literature on Urbanization In India», In: Turner, R. (ed.); «India's Urban Future», Univ. of California Press, 1962.

متقاربة (كمجموعة الدول الآخذة في النمو مثلاً أو الأخرى المتقدمة) فيكتنفها شيء من الصعوبة فنحن نقارن هنا بين أنماط مجتمعية نشأت في ظروف تاريخية مختلفة وتعرضت بالتالي لمؤثرات متباينة أسهمت في تشكيل عناصر الحياة بها. ويستلزم الأمر في هذه الحالة دراسة كل مجتمع على حده ثم نبحث في نتائج الدراسات كلها عن العناصر المشتركة (والأخرى غير المشتركة) ونستخدمها في بناء نموذج عام (هو نسبي بطبيعة الحال) يصف أحوال النمط الحضري بالمجتمعات - الآخذة في النمو مثلاً - ذات الخصائص المشتركة. ورغم عمومية النموذج الذي يمكن الخروج به من هذه المحاولة المنهجية إلا أنه قابل للاستخدام، والتطوير - في آن واحد - طالما أنه يستخدم داخل الأنماط الحضرية القائمة في مجتمعات تقع في مرحلة حضارية واحدة تقريباً(١).

ورغم أهمية هذا الاستخدام المنهجي من خلال هذا المستوى في الدول المتخلفة على وجه الخصوص، إلا أن الواقع الفعلي للدراسات الحضرية يشهد بندرة البحوث التي اعتمدت عليه وسارت على هديه. وقد يرجع ذلك إلى حداثة الاهتمام أصلاً بدراسة هذه المجتمعات بأنماطها المختلفة (حضرية كانت أو ريفية أو بدوية) فضلاً عن الصعوبات الكلاسيكية التي يتعرض لها البحث العلمي عموماً في المجتمعات المتخلفة (وبخاصة إذا كان له منحى اجتماعي وتحدد مجاله بالعلوم الاجتماعية) سواء اتصلت هذه الصعوبات بإعداد الباحثين الأكفاء ذات التوجهات الوطنية والذين يهتمون أساساً بقضايا مجتمعاتهم المحلية أكثر من ارتمائهم في أحضان الدراسات التي تجرى في نطاق مجتمعات أخرى غريبة عنهم - هي المتقدمة في الغالب - ولا تمت بصلة إلى مشكلاتهم التي يعانون، أو

(١) لتفصيل هذه القضية انظر:

— Woodbury, C. (ed.); «The Future of Cities and Urban Redevelopment», Univ. of Chicago press, 1959.

تكون الصعوبات مرتبطة بتوافر قدر مناسب من البيانات التي تتطلبها مثل هذه الدراسات[١].

. أما المستوى الثالث من المقارنة والذي يختص بدراسة الأوضاع الحضرية ـ من خلال تجربة ما ـ في مجتمع متقدم مثلاً، ثم مقارنتها بمثيلتها في مجتمع آخر متخلف. فالبون الاقتصادي والاجتماعي والسياسي والثقافي بينهما متسع للغاية ومن ثم تفقد المقارنة معناها إذا تمت بمضمونها الحرفي[٢]. بل أن النتائج التي تسفر عنها مثل هذه الدراسات المقارنة (طبقاً لهذا المستوى) لا تسهم في تطوير المجتمعات التي أجريت الدراسات في نطاقها قدر ما تؤدي إلى تكريس التخلف في المتخلفة منها وتدعيمه، وتأكيد التقدم في المتقدمة منها وتثبيته، وذلك عن طريق إبراز الفروق المذهلة وشديدة الاتساع فيما بينها.

ولا يفهم من ذلك أننا نرفض إجراء الدراسات الحضرية المقارنة وفق هذا المستوى رفضاً باتاً وإنما لا نؤيده بالمنحى الذي تكشف عنه كثير من الدراسات المتوافرة فهي تعقد المقارنة بين المجتمعات وكأنها تضعها على طرفي متصل يبدأ بعضها من الصفر، وينتهي البعض الآخر إلى آخر درجة من المقياس[٣].

أما ما ينبغي أن تتولاه مثل هذه الدراسات ـ طبقاً لهذا المستوى ـ فهي أن تقوم بتقديم خلاصة التجارب والخبرات التي يمكن أن تنتقل من المجتمعات المتقدمة إلى الأخرى الأقل تقدماً فلا يكون النقل حرفياً لمجرد

(١) لمزيد من التفصيلات في هذه المسألة راجع المصدر التالي:
ـ محمود الكردي، النمو الحضري، مرجع سابق ص ٢٣٨.

(٢) للمنهج المقارن هنا معنى خاص إذ إنه لا يعني الوصول إلى نتائج معينة ثم مقارنتها بأخرى، وإنما ينبغي أن تسفر عملية المقارنة عن فائدة عملية تتبدى في إحداث تطوير للبيئة الحضرية وتحسين نوعية الحياة بها ليس عن طريق النقل، وإنما بواسطة تفحص المشكلات المحلية التي تعاني منها هذه البيئة والتفكير في أنسب الحلول لها.

(٣) راجع في هذه النقطة المصدر التالي:
ـ حسن الخولي، مرجع سابق، ص ٤٧.

أن التجربة أو الخبرة ناجحة ومبهرة وإنما يتحتم أن تكون ـ أو أجزاء منها ـ مناسبة للنمط الذي تنقل إليه حيث أن الفروق لم تزل شاسعة ومتسعة نظراً لاختلاف المكونات الثقافية لكل مجتمع.

ولم تكن هذه المستويات الثلاثة في استخدام المنهج المقارن بالدراسات الحضرية سوى إشارة سريعة لأوضاع البحوث في هذا المجال، وكيف تتأثر نتائجها (واستخدام هذه النتائج) اعتماداً على طبيعة الدراسة وتوجهها، ونوعية المشكلة التي تتولاها، والإطار المرجعي لدارسيها، فضلاً عن اختيار المنطقة ـ مجال الدراسة ـ والأساليب المتبعة في تحليل النتائج، وغير ذلك من المعايير. . .

غير أننا لا ينبغي أن نغفل تأثير تلك الدراسات التي جرى معظمها في المجتمعات الصناعية المتقدمة والتي ترى أن التحضر ما هو إلا مرادف لمفهوم التصنيع ليس فقط من حيث الآثار الناجمة عن كلٍ وإنما أيضاً من حيث تاريخ النشأة وحركة التطور والميكانزمات الملازمة. . . إلخ. والخطأ الأساسي الذي نعتقد أن مثل هذه الدراسات قد وقعت فيه هو تحديدها القاطع والصارم بأنه لا تحضر دون تصنيع وبالتالي فكأنها ترى التحضر نتيجة ـ وليس عملية ـ من النتائج التي أفرزتها عملية التصنيع، وكأنه أيضاً ـ أي التحضر ـ مفهوم حديث ظهر تابعاً للنتائج المصاحبة للتصنيع وقد يعكس ذلك قصور في الفهم ومحدودية في التناول فوق ما يوحي به من تحيز شديد لخبرات الدول الصناعية ـ التي ظهرت فيها تلك الدراسات ـ وكأنها تحاول بذلك أن تؤكد سبقها في بناء المجتمع الصناعي عن طريق اقتحامها لميدان التصنيع قبل غيرها ومن ثم فهي ـ حسب ما تزعم ـ قد أصابت قدراً كبيراً في التحضر حيث أنها تمتلك أسبابه، وتستحوذ على إمكاناته وتقدر على تطويره فضلاً عن أنها ـ بما أجرته من دراسات وبحوث لتؤكد هذه المقولات ـ حافظة أيضاً على تراثه[1]!

(١) راجع هذه القضية تفصيلاً بالمصدر التالي:
ـ محمود الكردي، التخلف ومشكلات المجتمع المصري، (صفحات المقدمة).

ومن الطبيعي أن نلحظ المغالاة الشديدة من قبل هذه المجتمعات في نظرتها لمسألة التحضر وبخاصة عندما تربطها بالعمليات الأخرى المصاحبة لها وتقدر لنفسها أنها هي وحدها التي ينبغي وصفها بأنها «الأمم الصناعية الحضرية»[١].

ولا نستطيع بطبيعة الحال أن ننكر تلك الصلة الوثيقة والعلاقة التلازمية بين التصنيع والتحضر. ولكننا نعترض فقط على تلك «الحتمية»، «ووحدانية السبب» التي يقول بها أنصار تلك الدراسات عن العلاقة بين هاتين العمليتين. فكم من مجتمعات يمكن وصفها بالتحضر ولم تكن قد مرت بطور التصنيع (وبخاصة بمعناه الحديث الذي يقصده أولئك) ويشهد التاريخ على أنماط عديدة من ذلك[٢]. وعلى العكس تماماً نلحظ اليوم مجتمعات قد بدأت بالفعل الدخول في طور التصنيع وقطعت فيه بعض المراحل (وإن كانت لم تصل بعد إلى ما وصلت إليه المجتمعات الغربية نظراً لأسباب عديدة) إلا أنها ـ ورغم ذلك ـ لا يمكن إطلاق وصف التحضر عليها.

فالتحضر ليس نتيجة لعملية التصنيع الشاملة التي يمر بها مجتمع من المجتمعات وإنما هو عملية مصاحبة لها وملازمة ويزيد من فعّاليتها ويضيف إليها قدر ما يتأثر بها سلباً أو إيجاباً.

ولعل ذلك التحديد لمفهوم التحضر في علاقته بالتصنيع نابع من

---

(١) يرد هذا الاصطلاح باستمرار في كثير من الدراسات الحضرية التي ظهرت على يد كتاب قد تحيزوا تماماً للحضارة الغربية وكأن «التصنيع» و«التحضر» قد أصبحتا عمليتين تسيطر عليهما المجتمعات الغربية تماماً وتتصور أنهما قد صارتا حكراً لها دون المجتمعات الأخرى.

(٢) لمزيد من التفصيلات في هذه النقطة راجع المصدر القيم التالي:

— Mumford, L.; «The City in History», Op. Cit.

فقد طوف بنا هذا المرجع ـ من خلال التاريخ ـ لاستكشاف أنماط التحضر التي ظهرت والتعرف على مقوماتها والأسباب التي أدت إلى نمو بعضها وتدهور البعض الآخر وزواله.

التناول الشامل للمفهوم (أي التحضر) فمكوناته ينبغي أن تمس كل العناصر المجتمعية مادية كانت أو بشرية، كما أن مسبباته تمتد لتضم تاريخ المجتمع بأكمله فضلاً عن علاقته بغيره من المجتمعات، أما نتائجه فتصير على نفس الدرجة من الشمول فهي ليست قاصرة على جانب اقتصادي، أو اجتماعي، أو سياسي، أو ثقافي فقط وإنما تضم كل ذلك مجتمعاً(١).

وقد يتبادر إلى الأذهان تساؤل مؤداه: وما هي علاقة المنهج التاريخي ـ المقارن في دراسة التحضر بالقضية المثارة (الصلة بين التحضر والتصنيع)؟ لمحاولة الإجابة على هذا التساؤل ينبغي أن نعترف مبدئياً بأهمية الاستخدام المنهجي أساساً في دراسة أية ظاهرة مجتمعية وبخاصة تلك التي تمتد لتشمل أكثر من جانب. ومن هنا كان دور المنهج التاريخي ـ المقارن (وغيره من المناهج) في تحليل كل الظواهر التي يتعرض لها النمط الحضري. ولعل التصنيع ـ سواء بمعناه التقليدي أو بمضمونه الحديث ـ هو أبرز هذه الظواهر. فالتاريخ هنا هو وحده الذي يمكنه أن يقدم إجابات مقنعة ـ وبخاصة لأولئك الذين يتجاهلون دوره ـ عن التجارب الحضرية الأولى والتي لم تكن قد مرت بعد بطور التصنيع (سواء التقليدي منه أو الحديث) ومع ذلك كان من الممكن وصفها بوضوح بأنها حضرية الطابع وبخاصة عندما ينبني استخدام المنهج التاريخي هنا على فرضيته التي صارت بمثابة البديهية، ونقصد بها نسبية الزمان والمكان(٢).

كما أن الجانب المقارن من هذا المنهج، والذي يحلو للبعض أحياناً أن يجعلونه منهجاً مستقلاً، يستطيع بسهولة ـ من خلال الدراسات المقارنة ـ أن

---

(١) لمزيد من التفصيلات في هذا الجانب راجع المصدر التالي:
— Harbison, F. and Myers, C.; «Management in The Industrial World», McGraw - Hill, N.Y., 1969.

(٢) راجع في هذه النقطة المرجع التالي:
— Wood, R.; «Metropolis Aganist Itself», McGraw - Hill, N.Y., 1959.

يؤكد تلك النسبية من جانب، وأن يبرز فكرة الخصوصية. فالمجتمعات وإن كانت ترتكز على الأسس العامة والشاملة لمفهوم التحضر مثلاً إلا أن لكل مجتمع منها مكوناته الذاتية التي تجعله يتذوق هذا المفهوم ويتعامل معه على نحو خاص. فالخبرات الحضرية والتجارب التي تكون قد مرت بها المجتمعات تعد إطاراً بالغ الأهمية في الكشف عن مصداقية الصلة بين أي عنصرين متلازمين (مثل التصنيع والتحضر) حيث أنه إطار يعتمد على عديد من المحكات والمعايير التي تتيح له ذلك(١).

وقد يوحي ما سبق من استخدامات للمنهج التاريخي ـ المقارن في دراسة قضية التحضر أنها قاصرة على تتبع الأنماط التاريخية وفحص الخبرات العالمية التي مرت بها المجتمعات والمقارنة فيما بينها (كما اتضح من العرض السالف لنموذج المستويات الثلاثة مثلاً)(٢). ولكن ذلك مجافياً الصواب إلى حدٍ بعيد، فبالإضافة إلى هذه الاستخدامات، هناك أيضاً الإسهامات التي يمكن أن يضيفها هذا المنهج على المستوى المحلي. فقضية التفاوتات بين الأنماط الريفية والحضرية داخل المجتمع الواحد مثلاً تعد واحدة من أهم القضايا التي تعرض لها هذا المنهج بالتحليل والدراسة.

ورغم أن لهذه القضية ذاتها أبعادها العالمية والأخرى المحلية في ذات الوقت فإن ما يهمنا هنا هو إبراز البعد المحلي منها والتركيز عليه. فالتفاوت المقصود بهذه القضية يتحدد من طبيعة النمط المعيشي فالريف أو الحضر له مقوماته وركائزه التي يستند إليها سواء تعلقت بالقاعدة الاقتصادية التي

---

(١) من تلك المعايير والمحكات نذكر: نمط المسكن، ومتوسط دخل الأسرة، وأوجه إنفاقها، وأساليب أفرادها في تمضية أوقات الفراغ، ودرجة الانفتاح على العالم الخارجي، وكل ما يتصل بالتعامل مع البيئة الحضرية أو الريفية التي يحيا في ظلها الفرد.

(٢) كان عرضنا لنموذج المستويات الثلاثة في استخدام المنهج التاريخي ـ المقارن مجرد محاولة لاقتفاء أثر بعض الاتجاهات المنهجية ـ النظرية في دراسة التحضر والتي تتضمن في ذات الوقت إطاراً نقدياً يمكن استخدامه لتحليل كثير من الأفكار المنهجية المتواترة في تراث قضية التحضر.

تحدد ملامحه الإنتاجية، أو بالبناء الاجتماعي الذي يشكل علاقات أفراده الاجتماعية وأدوارهم وأساليب تعاملهم مع الأنساق الاجتماعية أو بالتنظيم السياسي القائم الذي يحدد نمط السلطة وعلاقة الفرد بالدولة والقواعد التي تحكم ذلك(١).

ومن هنا برزت أهمية دراسة هذه المقومات تاريخياً في المقام الأول حتى يتبدى لمن يهمه دراسة أحد النمطين - الريف أو الحضر - أو كليهما الأسس التي يرتكز عليها ويساعد ذلك بطبيعة الحال في تفسير كل الظواهر القائمة حالياً بالنمط موضوع الدراسة، فوق أنه يتمكن في حدود ذلك من التنبؤ بالاحتمالات المستقبلية لأوجه الحياة به إذا ما استطاع أن يحصل على قدر مناسب من البيانات والمعلومات تتيح له ذلك.

ولكن هذه المعلومات التاريخية - رغم أهميتها - لا تمكننا وحدها من عقد المقارنات بين النمطين: الحضري، والريفي الأمر الذي يستوجب إجراء دراسات يتحدد هدفها في المقام الأول في عقد مقارنة بين الأنماط الحضرية والريفية داخل نفس المجتمع. ولا نقصد بالمقارنة هنا مجرد إجراء دراسة مستقلة عن كل نمط ثم عقد مقابلة فيما بين الدراسات (فذلك معنى حرفي وسطحي للمقارنة)، وإنما نعني بها دراسة نمط التفاعل بين هذين المجتمعين، ودراسة طبيعة العلاقات القائمة فيما بينهما بشكل يمكننا - استناداً إلى مثل تلك الدراسات - من تطوير كلا النمطين عن طريق تشجيع الملامح الإيجابية للعلاقة، ومناهضة الأخرى السلبية(٢).

غير أن الأمر لم يكن قاصراً على دراسة العلاقات بين الأنماط

(١) لمزيد من التفصيلات في هذه النقطة راجع المصدر التالى:

— Hatt, P. and Riess, A. (eds.); Op. Cit., P. 18.

(٢) راجع في هذه القضية المرجع التالي:

— Gross, N.; «Sociological Variation in Contemporary Rural Life», Rural Sociology Review, Vol. XXXIII, Sept, 1958.

الحضرية والريفية داخل نفس المجتمع، وإنما درست أيضاً العلاقات التي تحكم مناطق النمط الواحد. وقد كان الهدف من إجراء مثل هذا المستوى من الدراسات ـ سواء اعتمد على المنهج التاريخي المقارن أو لم يعتمد ـ هو دراسة عناصر الاتفاق (الالتقاء)، ومجالات الاختلاف (التباين) بين النمط وشبيهه. وكانت الفرضية الأساسية التي يستند إليها مثل هذه النوع من الدراسات تتمثل في أن لكل منطقة ـ داخل ذات النمط ـ خصائص نوعية تجعلها متميزة عن سواها وتفرض عليها بالتبعية ضرورات تتصل بتنميتها، فضلاً عن أنه عن طريق عقد المقارنات بين أجزاء النمط الواحد يمكن تحقيق التكامل فيما بينها الأمر الذي يؤدي إلى الإفادة من المزايا القائمة في بعضها في تغطية جوانب النقص أو القصور السائدة في البعض الآخر[١].

ويتعرض المنهج التاريخي ـ المقارن لدراسة هذه القضية بشكل ملحوظ عن طريق تحليل المتغيرات الكبرى التي تحكم علاقة الأنماط الحضرية بعضها البعض وتتحدد هذه المتغيرات في مجموعات ثلاث رئيسية[٢]:

ـ فأما الأولى فترتبط بالمتغيرات الاقتصادية التي يمكن أن تنعكس من خلال النشاط الرئيسي للإنتاج (محدداً في ضوء القاعدة الاقتصادية) وما يتفرع عن ذلك من مؤشرات تتصل بعملية التصنيع، ونمط التجارة، ونوعية

(١) يرى كثير من المشتغلين بقضايا التحضر ـ وبخاصة في دول العالم الثالث ـ أنه دون تحقيق هذا المستوى من التكامل (وهو أدنى المستويات) لن يتمكن المجتمع من تحقيق النمو سواء في نمطه الريفي أو الحضري أو في أحكام العلاقة بين النمطين. وفي هذا الصدد يمكن الاطلاع على المصدر التالي:

— Martin, W.; «Ecological Change in Satellite Rural Areas», American Sociological Review, Vol. 22, April 1957.

(٢) لمزيد من التفصيلات في هذه المتغيرات راجع:

— United Nations; «On the Distinction Bettween Urban and Rural: National Practices and Recommendations», In: Gibbs, J. (ed.); Op. Cit., P. 472.

الخدمات، ومتوسط الدخل الفردي؛ فضلاً عما ينجم عن ذلك من تأثيرات تتعلق بالبناء الاجتماعي تارة، وبالنظام السياسي تارة أخرى، وبالنسق التنظيمي تارة ثالثة.

ـ وأما الثانية فيمكن أن ترى في ضوء المؤشرات التي تستخدم في قياس التغير الاجتماعي والسياسي للنمط المدروس وذلك مثل: التعليم، والصحة، والمسكن، والنقل والمواصلات، والترفيه والتثقيف وكل ما يستخدم بصفة عامة في تحديد مستوى المعيشة. كما تضم هذه المجموعة درجة المشاركة السياسية في التنظيم السياسي القائم ومدى فعّاليتها في زيادة معدلات نمو المنطقة.

ـ بينما تتحدد المجموعة الثالثة من المتغيرات الديموجرافية عن طريق تتبع معدلات النمو السكاني خلال فترة زمنية معينة والتعرف على خصائص الأسرة، وحراك السكان وانتقالهم من منطقة لأخرى فضلاً عن تحليل التركيب العمري للسكان وكذا حجم مشاركتهم الاقتصادية ونوعيتها في النشاط المجتمعي العام.

وفي ختام هذا الفصل الذي نعرض فيه للاستخدامات المنهجية للبعد التاريخي ـ المقارن في قضية التحضر لا نستطيع أن نغفل الإشارة إلى بعض المقاييس المستخدمة في هذا الشأن.

ولعل المتصل الريفي ـ الحضري هو أبرز هذه المقاييس وأشهرها. أما وقد سبقت الإشارة إليه من حيث إسهامه في تشكيل ظاهرة الحضرية وعملية التحضر فضلاً عن تجسيده لفكرة التحضر ذاتها[١]، فإننا سوف نتعرض له هنا باعتباره أحد المقاييس التي يستند إليها المنهج سالف الذكر في تحليل قضايا التحضر ومشكلاته. فهو يمثل إحدى الثنائيات العديدة

---

(١) سبق أن تناولنا هذه الفكرة في أكثر من موضع بالفصول السابقة وبخاصة عندما ناقشنا قضية المدينة وتجسيدها لفكرة التحضر.

المتوافرة في تراث العلوم الاجتماعية بعامة وفي مسألة التحضر بخاصة، ويعد في الوقت ذاته إحدى محاولات التنميط التي تستخدم لتصنيف المجتمعات حسب خصائها وسماتها الكلية.

ورغم المآخذ العديدة التي يتعرض لها المتصل الريفي ـ الحضري كمقياس يستخدم في تحديد هوية الأنماط، إلا أنه لا يزال يستخدم في كثير من الدراسات الحضرية والريفية ويتعرض لعديد من التعديلات والتصحيحات التي تستهدف التقليل ما أمكن من مثالبه ونقائصه. ومن أشهر هذه النقائص وأوضحها أن المتصل يفترض نظرياً أن الدرجات التي ينقسم إليها ويتميز لابد أن تكون قائمة هي هي بالمجتمعات وأن درجة التحضر أو التريف ينبغي أن ترى من خلال تدرجات ذلك المتصل.

فالمتصل الريفي ـ الحضري ينهض من الناحيتين المنهجية والنظرية على افتراضين رئيسيين: الأول هو أن المجتمعات تتطور بشكل مستمر ومنتظم من الريفية إلى الحضرية طبقاً لمجموعة من الخصائص. والثاني أن هذا التدرج تساوقه فروق ـ على ذات الدرجة من الاتساق ـ في أنماط السلوك(١).

ويبدو أن كل من تعرض لدراسة قضية الفروق الريفية ـ الحضرية قد ساهم بالضرورة في الإشارة إلى فكرة «المتصل» فعن طريقه يحاول البعض دراسة هذه الفروق.

وقد أجريت دراسات عديدة(٢)، تحدد هدفها من البداية في دراسة

---

(١) راجع: السيد محمد الحسيني، ومحمد علي محمد؛ «الفروق الريفية ـ الحضرية في بعض الخصائص السكانية»، مرجع سابق، ص: ٢٢٤ ـ ٢٢٥.

(٢) اكتظ تراث علمي الاجتماع: الحضري والريفي بمثل تلك الدراسات وبعضها كان موجهاً أساساً لدراسة قضية محددة (تبرز مثلاً من خلال الفروق الحضرية ـ الريفية) أما البعض الآخر فكان عبارة عن دراسات منهجية في الأصل لاختبار مثل تلك المقاييس.

ولمزيد من التفصيلات في هذه الدراسات راجع: حسن الخولي، مرجع سابق،؛ ص: ٤٩ ـ ٥٦.

الفروق الريفية ـ الحضرية بين المجتمعات (أو داخل المجتمع الواحد) وانتهى بعضها بإيراد إشارات نقدية حادة للمناهج والأساليب المستخدمة في تحديد هذه الفروق سواء من حيث الحجم أو النوع وكان المتصل من أبرز الأفكار التي تعرضت لمثل تلك الانتقادات. وكان «البعد الثقافي» من أهم المسائل التي استند إليها الدارسون في فحصهم لفكرة المتصل ذاته وانتهى بهم المطاف إلى رفضها كلية اعتماداً على مسألة الخصوصية التي يتسم بها كل نمط من الأنماط، بل وكل منطقة قائمة بكل نمط. فليس هناك ـ حسب ما يؤكد هؤلاء الدارسون ـ تدرجاً ثقافياً بين المجتمعات الحضرية والريفية كذلك الذي نلحظه في المتصل، كما أن الخصائص الاجتماعية والثقافية للسكان لا يمكن أن تتجمع ونضعها دفعة واحدة على نقطة (أو درجة) من المقياس ثم ندعي أن هذا مجتمع حضري وذلك آخر ريفي[١].

وقد نوقشت مسألة «حجم المجتمع» ـ مساحة وسكاناً ـ في ضوء فكرة المتصل وهل ينبغي أن يتسق هذا الحجم مع التدرج المفترض بالمتصل؟ بمعنى أنه هل ينبغي أن يزيد حجم المجتمع مثلاً كلما سار القياس متجهاً من الريفية إلى الحضرية؟ وقد تبدو الإجابة على هذا التساؤل واضحة دون ما إجهاد في التحليل والإثبات، فليس هناك ـ كما يثبت واقع المجتمعات ـ تلازم شرطي بين حجم المجتمع ودرجة تحضره، فالحجم هنا ليس بالضرورة مؤشر دال للتحضر[٢].

والعلاقة بين المنهج التاريخي ـ المقارن، والفروق الريفية ـ الحضرية (بما تتضمنه من أفكار مثل المتصل) وثيقة ومباشرة. فالتعرف على خصائص

(١) للاطلاع على أمثلة لهذه الدراسات يمكننا أن نحيل القارىء إلى المصدر التالي:

— Dewey, R.; «The Rural - Urban Continuum: Real But Relatively Unimportant», The American Journal of Sociology, Vol. 66, July 1960.

(٢) راجع في هذه المسألة المصدر التالي:

— Bogue, D.; «The Structure of The Metropolitan Community», Univ. of Michigan, 1959.

المجتمعات وسكانها فضلاً عن تطورها من البسيط إلى المعقد مسألة لا تتم دون اللجوء إلى المنهج التاريخي فبواسطته نستدل على المؤشرات العامة التي تساعدنا في بناء نسق تصوري عن الفروق السائدة بين المجتمعات الريفية ـ الحضرية ثم نستخدم بناء على ذلك ـ وليس قبله ـ المقاييس الملائمة لتحديد حجم هذه الفروق ونوعيتها ومداها... إلخ.

أما الشق المقارن فشديد الأهمية والحيوية في هذا المجال حيث أن دراستنا الأفقية للأنماط المجتمعية ـ استناداً إلى المنهج التاريخي ـ لا تكفي وحدها لبناء مقياس (أو عدة مقاييس) وإنما ينبغي أن تستكمل بدراسة أخرى رأسية تحاول رؤية الفروق الواقعية بين أنماط المجتمعات خلال فترة تاريخية معينة. وسواء كان مستوى الدراسة أفقياً، أو رأسياً فإن شرط «النسبية»[1] ينبغي أن يكون وارداً في ذهن الدارس (سواء كانت نسبية زمان أو نسبية مكان) فهي مساعدة إلى حد بعيد على تحقيق أكبر قدر من الموضوعية.

(١) لمزيد من التفصيلات في فكرة «النسبية» في الفروق الريفية ـ الحضرية راجع المصدر التالي:

— Duncan, O. and Reiss, A.; «Social Characteristics of Urban and Rural Communities», John Wiley and Sons. N.Y., 1959.

الفصل التاسع

أسلوب التحليل الاقتصادي ـ الإنتاجي

ينبؤ كثير من البحوث التي اهتمت مؤخراً بتحليل النمط المكاني للمناطق الحضرية بأنها اتبعت إلى حد كبير المنهج متداخل الأنساق الذي يقودها إلى نتائج أكثر دقة، وموضوعية، وواقعية. ومن دلائل هذا القول أنه قد صار من الصعوبة بمكان أن نميز ـ داخل البحث الحضري الواحد ـ بين اقتصادي حضري، أو جغرافي حضري، أو إيكولوجي حضري، أو متخصص في العلوم الإقليمية الحضرية، أو حتى حضري بحت. فالكل قد تبلورت آراؤهم وانصهرت في بوتقة واحدة وتفاعلت داخل نسق كلي تحطمت معه القيود التي تفصل بين التخصصات والاهتمامات حتى بالنسبة لقضية واحدة[١].

ورغم هذا فإنه لا يمنع إطلاقاً ـ بل قد يكون من المفيد ـ أن تتوافر دراسات نوعية متخصصة يتناول كل مجموعة منها مجالاً معيناً ـ قد يكون اقتصادياً، أو اجتماعياً، أو سياسياً، أو إيكولوجياً، أو ديموجرافياً وهكذا... ويصل الباحثون من خلالها إلى نتائج واستخلاصات لا شك أنها عظيمة الفائدة إذا ما استخدمت استخداماً أمثلاً في فريق متكامل

(١) لمراجعة هذه المسألة نحيل القارىء للمصدر التالي:

— OECD; Op. Cit. P. 28.

للبحث يدرس قضية بعينها[١] غير أن الشرط الذي يظل دائماً محيراً للعلماء والباحثين في ذلك الفريق مثلاً هو كيف تتفاعل المداخل (لا أن تتعدد)، وكيف تصل الآراء إلى مخرج جديد هو في الواقع جد مختلف عن تجميع الآراء وحصرها.

وإذا كنا قد تعرضنا في الفصلين السابقين من هذا الباب لأسلوب الوحدة الحضرية كمنهج جغرافي ـ ديموجرافي، والمنهج التاريخي ـ المقارن على التوالي فإن ذلك ـ بما سوف يلحقه من مناهج أخرى ـ سيكون محاولة لتجسيد هذه الفكرة. فعن طريق التعدد أولاً يمكننا أن نحقق التفاعل ثانياً، وباستخدام أمثل لتلك المناهج وغيرها نستطيع الوصول إلى إطار منهجي متكامل في فهم قضية التحضر.

أما في هذا الفصل فإننا سوف نتعرض ـ بشيء من التفصيل ـ للجوانب الاقتصادية من تلك القضية ليست كمظاهر قائمة بالمراكز الحضرية وإنما كمنهج يستخدم في التحليل ويتبعه كثير من البحوث التي أولت مسألة الاقتصاد الحضري جزءاً كبيراً من اهتمامها[٢].

ومن الطبيعي أن تكون تلك البحوث من صناعة الاقتصاديين الحضريين فهم الذين لديهم الخبرة الكافية ليس بفروع علم الاقتصاد فحسب، وإنما باستخداماتها وتوظيفها في تحليل قضايا التحضر ومشكلاته.

ولو قارنا مثلاً المدخل الجغرافي، بالمدخل الاقتصادي ـ وهما من أكثر المداخل والمناهج ذيوعاً وانتشاراً في الاهتمام بقضية التحضر ـ لوجدنا أنه بينما يهتم الأول بإضافة كثير من الشروح والتفصيلات لأية مسألة يتولاها

(١) راجع هذه الفكرة بالمصدر التالي:

— Davidoff, R. and Reiner, T.; «A Choice Theory of Planning», The A.I.P, Vol. XXVIII, 1962.

(٢) لمزيد من التفصيلات راجع ما يلي:

— Thompson, W.; «Urban Economic Growth and Development in a National System of Cities», In: Hauser and Schnore, Op. Cit. P. 431.

بالبحث والتحليل، يركز الثاني (الاقتصادي) على استخدام النماذج والأساليب الرياضية والإحصائية البسيط منها والمعقد[١]. وتتم صياغة هذه النماذج في مرحلتين: فأما الأولى فهي مرحلة التصور البنائي للمشكلة موضوع الدراسة بما تتضمنه من محاولة إيراد كافة المتغيرات والعناصر التي تمثل - من وجهة نظر الباحث بطبيعة الحال - الإطار الكلي للمشكلة. وأما الثانية فهي مرحلة تحاول تفسير الظاهرة - في حدود النموذج المتصور في المرحلة الأولى - وتسعى أيضاً إلى اقتراح أساليب لتجاوز المشكلة والخروج منها.

وعموماً فإن المنهج الاقتصادي المتبع في دراسة المشكلات الحضرية يهتم أساساً بما تنتهي إليه التفسيرات العديدة التي يخرج هو بها - أو يستند إلى المناهج الأخرى في التوصل إليها[٢] - من قرارات تتخذها الوحدة الحضرية وتعتقد أن فيها صالحها. وقرار الوحدة الإدارية هنا قد يتخذه فرد بعينه أو مجموعة أفراد، أو منظمات بعينها (مثل: الشركات الاحتكارية، والنقابات... إلخ) أو البلديات المهيمنة على المناطق الحضرية. ويفترض الاقتصاديون أن القرارات المتخذة ينبغي أن تعكس بالدرجة الأولى الأهداف الاقتصادية للأنماط الحضرية بافتراض أن هذه القرارات قد خرجت معبرة عن واقعها الحقيقي[٣].

---

(١) من أمثلة هذه النماذج يمكننا ذكر:
نماذج: «الجاذبية» Gravity، و «الحد الأدنى للاحتياجات» Minimum Requirements، وقاعدة «رتب الحجوم» Rank - size، فضلاً عن النماذج التي اعتمدت على فكرة «المكان المركزي» Central - Place.

(٢) لا شك أن المنهج التاريخي - المقارن مثلاً يستطيع أن يزود المنهج الاقتصادي بكثير من المعلومات المفيدة عن البيئة الحضرية وإمكاناتها فضلاً عن النتائج الإيجابية التي يخرج بها هذا المنهج من إجراء المقارنات سواء داخل المجتمع أو خارجه. كما أنه يقدم البيانات الأساسية اللازمة للتعرف على القاعدة الاقتصادية للمنطقة.

(٣) راجع في هذا الجانب المصدر التالي:
— Tiebout, C.; «The Community Economic Base Study», John Wiely and Sons., N.Y., 1963.

ورغم اختلاف المصالح الاقتصادية لدى الأفراد والجماعات والمنظمات والاتحادات سالفة الذكر، إلا أن هناك افتراضاً آخر يذهب إلى أنه مع وجود هذا الاختلاف والتسليم به فهناك أهداف جمعية عامة يتفق عليها الجميع فهي ميسرة لحياتهم ودافعة لنشاطهم داخل المنطقة الحضرية. فارتفاع متوسط الدخل الفردي، وزيادة معدل نصيب الفرد من الخدمة فضلاً عن تحسين معدل أدائها، وتشجيع التخصص الإنتاجي للمنطقة أملاً في زيادة معدل صادرات الإقليم ومن ثم تنشيط التبادل الإقليمي... ما هي إلا أمثلة بسيطة لتلك الأهداف الاقتصادية الكلية.

ولا يتضمن الافتراض السابق مجرد وصف الأنماط المكانية الحضرية وتحليلها بل وحتى التنبؤ بها مستقبلاً، وإنما يشمل أيضاً مسألة تقويم فعّالية المشروعات التي تكون قد نشأت لتحقيق الأهداف الاقتصادية التي رسمت أصلاً لتحقيق العمالة الكاملة مثلاً بما تضمه من رفع مستويات الدخول وتحسين ظروف العمل أو بعبارة شاملة تحقيق الاستقرار الاقتصادي بالمنطقة.

ويهتم نموذج التحليل الاقتصادي - فيما يهتم - بالبناء المكاني الحضري من حيث محاولة الوصول إلى «الأمثلية» Optimization سواء من حيث مشاركة الأفراد في اتخاذ القرارات التي تهمهم، أو فيما يتعلق بوضع معايير للتقويم الاقتصادي التي تساعد في رفع معدلات الأداء للمشروعات التي تقام بالمناطق أو الأقاليم الحضرية.

وتعد «البرمجة الخطية» Linear Programming من أكثر الأساليب المستخدمة شيوعاً في بناء النماذج الاقتصادية في مجالات مختلفة، وبمستويات شتى[1]. وهو أسلوب رياضي في الأصل يبحث في وضع بعض المعايير

(١) تتفاوت هذه المجالات وتتعدد طبقاً للنشاط السائد من صناعة أو تجارة، أو خدمات بشرط أن يكون هذا النشاط رئيسياً أو قائداً Key Industry. أما المستويات فتتباين تبعاً للنطاق المكاني داخل الاقليم فهناك نمط ريفي، وآخر حضري.

القيمية التي تسعى إلى تحقيق الأمثلية بالنسبة بالمجال الذي يصاغ من أجله.

ويلي هذا الأسلوب ـ سواء في الشيوع أو الاستخدام ـ أسلوب آخر هو «التكلفة، والفائدة» ـ Benefit - Cost ولـ مزايا عديدة في تقويم المشروعات وبخاصة ذات النفع المادي المباشر(١).

ومن الطبيعي أن يكتسب هذين الأسلوبين، وغيرهما، معنى خاصاً عند تطبيقهما في المجال الإقليمي ـ الحضري فهما في هذه الحال يتعلقان بمتغيرات المجال مثل: السوق، والأرض واستخداماتها، والعمالة الحضرية، وأسعار السلع والخدمات. كما أن النطاق المكاني الكلي، والتفصيلي يعطي بعداً خاصاً لاستخدام مثل هذه الأساليب. فالمدينة ككل أو المركز الحضري عموماً يعطي إطاراً شاملاً لاستخدام النماذج، أما التركيبات الداخلية لأجزاء هذا الإطار (مثل: المركز، ومنطقة الأعمال، والسوق، والضواحي... إلخ) فهي تعطي الخصائص التفصيلية للنطاق المكاني حيث يسعى النموذج إلى حل المشكلات التي يتعرض لها.

وقد تبدو خصوصية استخدام المنهج الاقتصادي في التحليل الحضري في مجالات معينة تخص كلها البيئة الحضرية مثل: استخدام الأرض وتخصيصها، والعمالة، والإسكان، والسلع، والخدمات. ويعتني هذا المنهج أيضاً بدراسة الجوانب «الباثولوجية» التي تظهر بالمناطق الحضرية وتتسبب في ظهور كثير من المشكلات التي تؤثر تأثيراً سلبياً في قيام المركز الحضري بوظائفه الرئيسية فيما يتعلق بالسكان، والأنشطة(٢).

---

(١) للاستزادة من هذا الأسلوب راجع المصدر التالي:

— Lich Field, N. and Margolis, J.; «Benefit - Cost Analysis as a tool in Urban Government Decision Making», In: Schaller, H. (ed.); «Public Expenditure Decisions in The Urban Economy», Washington, 1963.

(٢) ازداد في الآونة الأخيرة استخدام المنهج الاقتصادي الكمي في التعرض للمشكلات الحضرية بحيث لا يعد النموذج كامل الصياغة والفعالية إذا لم يتمكن من اقتراح حلول لتلك المشكلات.

وإلى فترة ليست بالبعيدة لم يكن الاقتصاديون يعطون اهتماماً يذكر لعملية النقل الداخلي بين أجزاء المنطقة الحضرية بعضها البعض. ورغم الأهمية القصوى لهذه العملية ـ وبخاصة من حيث حساب تكلفتها ـ في تنظيم النشاط القائم بالمنطقة والتخطيط لها مستقبلاً إلا أنها لم تكن تدخل في الاعتبار من الزاوية الاقتصادية ـ كما كان الزعم سائداً ـ بحجة أنها مسألة تدخل في صميم خدمة النقل والمواصلات وترتبط بالهياكل الأساسية للمشروعات وتنتمي أصلاً للتخطيط الفيزيقي للمنطقة.

ولكن عندما اتسعت الأسواق وارتبطت ميكانزماتها بأسلوب النقل أساساً بدأت تظهر الأهمية الحيوية لهذا العنصر فسعى علماء الاقتصاد الحضري ـ كما اهتم غيرهم ـ بدراسة هذا النسق الكلي الذي يعد همزة وصل رئيسية بين المستهلك والسوق من جانب، والسلع والخدمات من جانب آخر[١].

وقد بدأ اهتمام الاقتصاديين بهذا المجال عندما تعالت صيحاتهم متسائلة: لماذا تبدو حركية السوق في أسوأ حالاتها؟ وما هي الأساليب المبتكرة التي تنتج حلولاً قابلة للتطبيق بالنسبة لهذه المشكلة[٢]؟ ولا شك أن جهود ويليام فكريي Vickrey وآخرين معه في هذه القضية قد ساهمت إلى حد كبير في صياغة عديد من النماذج الاقتصادية التي صممت أساساً لتحليل عملية النقل، أوحساب تكلفتها، واقتراح أنسب الحلول لعلاج مشكلاتها. وكان تركيزهم الأكبر موجهاً لدراسة انعكاس تكلفة النقل على الجوانب الأخرى للحياة الحضرية وبخاصة بعدها الاجتماعي (أو ما يطلق عليه أحياناً بالتكلفة الاجتماعية Social Cost). ومن الطبيعي أن نتائج

---

(١) راجع هذه الفكرة بالمصدر التالي:

— Hirsch, W.; «Interindustry Relations of a Metropolitan Area», The Review of Economics and Statistics, Vol. 49, 1969.

(٢) لعل السوق هو المتغير المرتبط دائماً بعملية النقل فبه تتركز السلع وتتوافر الخدمات ويسعى السكان إليه لطلب حاجاتهم ومن ثم تتولد ضرورة النقل وتبدو من هنا أهميتها.

دراستهم هذه تصير بالغة الحيوية إذا ما أدخل في الاعتبار ـ وبخاصة في المجتمعات الرأسمالية ـ عنصر الملكية الخاصة لبعض وسائل النقل وكيف يمكن للمستهلكين (السكان) أن يتعاملوا مع هذا النمط من الملكية وبخاصة في ظل وجود نمط ثان هو الملكية العامة لوسائل النقل؟ وكيف تتحدد العلاقة بين الاثنين؟ وإلى أي مدى تنعكس هذه العلاقة ـ سلباً أو إيجاباً ـ على موقف السكان من استخدام وسائل النقل عموماً؟.

ولا نستطيع أن ننكر إسهام «لفيبير»[1] Lefeber في مجال استخدام المنهج الاقتصادي لتحليل مشكلة النقل الحضري. فقد كان هو أول من أدخل عنصر «النقل» إلى مجال نظرية الموقع. وهو في ذلك لا يعتبر امتداداً لأفكار كلٍ من: «لوش» Lösch، «وأيسارد» Isard بل هو ينتقدهما على افتراضهما بتوافر وسائل النقل وتماثلها بين مناطق الحيز، ووجودها بمعدلات منتظمة. وفرق «لفيبير» بين نوعين من العوامل التي تسهم في عملية اختيار الموقع أساساً فأطلق عليهما[2]: «قابلية النقـل» Transportable «وعدم قابلية النقل» Non - Transportable.

وبينما كان اهتمام البعض منصباً على مسألة النقل الحضري كان سعي البعض الآخر شاملاً في دراسة الجوانب الاقتصادية للتحضر اعتماداً على عدد من النماذج التي صيغت خصيصاً لعلاج المشكلات الحضرية. فنلحظ أوجست لوش[3] وقد أنبنت فكرته ـ التي عرضها عام ١٩٥٤ ـ على مجموعة من الفروض النظرية التي تذهب إلى التماثل في توزيع المواد الخام على جميع أجزاء الحيز المتاح، وكذا في توزيع السكان على هذا الحيز،

(١) لمزيد من التفصيلات في آراء «لفيبير» ومن كتبوا في نظرية الموقع يمكن الرجوع إلى الفصل الأول من هذا الكتاب، فضلاً عن المصدر التالي:

— Richardson, H.; «Regional Economics», Op. Cit., P. III.

(٢) — Ibid., P. 115.

(٣) لتفاصيل هذه النظرية راجع المصدر التالي:

— Glikson, A.; «Regional Planning and Development», Netherlands Univ., 1965.

وتوافر وسائل النقل والمواصلات، وتطابق أذواق المستهلكين (في اختيارهم للسلع وطلبهم للخدمات).

ويذهب لوش إلى القول بأن المواقع الصناعية تتحدد عندما يتحقق التوازن العام، وهذا التوازن يحدث بفعل رغبة المنتجين في تعظيم أرباحهم، ورغبة المستهلكين في تعظيم استفادتهم ذلك من ناحية وبفعل زيادة عدد المنتجين أنفسهم بشكل يسمح لهم بالتنافس في حدود الحيز المتاح من ناحية أخرى.

أما ملفن «جرينهت»[١] Greenhut فيرى أن تحديد الموقع الحضري يرتبط أساساً بظروف التوازن (وهو يتفق في ذلك مع لوش). أما إضافته فتتحدد في أنه افترض أنه في ظل وجود اقتصاد متقدم يمكن اختراع (أو توفير) سلعة (أو القيام بأي تجديد Innovation) يسعى المنتجون بإصرار إلى تحديد منطقة تسويقها. وإن كل منتج جديد سوف يحاول أن يتوطن في ذلك الموقع الذي يسمح له بإمداد العدد اللازم من المستهلكين لتعظيم الربح بأقل حد ممكن من التكاليف الكلية.

ولا شك أن البحث الحضري يحتاج إلى أساليب وأدوات يعتمد عليها في إمداده بالبيانات والمعلومات اللازمة لإعداد الخطة الإقليمية ويشمل هذا النوع من مناهج البحث عدة أساليب نذكر منها أسلوبين هما:

ـ أسلوب المدخلات ـ والمخرجات[٢] Input - Output ويهدف هذا الأسلوب إلى معرفة الهيكل الاقتصادي والاجتماعي للإقليم الحضري

(١) لعرض مفصل لآراء جرينهت راجع ما يلي:

— Sirdal, J.; «The Techniques of Planning», I.M and John, Illinois, 1967.

(٢) من المعلوم أن مصر قد استخدمت هذا الأسلوب وهي بصدد اتّباع فلسفة التخطيط فقد قامت لجنة التخطيط القومي عام ١٩٥٧ بتصور أول خطة قومية واعتمدت على أسلوب المدخلات والمخرجات كأساس لتوزيع الاستثمارات على قطاعات الاقتصاد القومي المختلفة.

وذلك عن طريق الإلمام بعلاقات التشابك الاقتصادي والاجتماعي بين مختلف القطاعات.

ويعد العلامة «ليونتيف» Leontief من أوائل الذين اهتموا بإعداد جداول للمدخلات والمخرجات على المستوى القومي. ويتكون جدول المدخلات والمخرجات الخاص بالإقليم من صفوف (أفقية) وأعمدة (رأسية). أما الصفوف فتوضح المبيعات بواسطة الوحدات القائمة داخل الإقليم أو خارجه، بينما يدرج في الأعمدة المشتريات التي حدثت داخل الإقليم أو خارجه(١).

ويستخدم في إعداد هذه الجداول الأساليب الرياضية والإحصائية وذلك حتى تكون ملائمة لمحاكاة التشابك الموجود بين المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية داخل المجتمع الحضري من ناحية، وبينه وبين المناطق الأخرى من ناحية أخرى(٢).

- أسلوب الحسابات الاجتماعية: فقد أصبح من اليسير- على المستوى الإقليمي الحضري - القيام بعملية اختبار للمدى الذي نحتاج في حدوده لبيانات نستفيد بها في وضع خطة إقليمية - حضرية. وتضم الحسابات الاجتماعية كلا من الحسابات القومية، والإقليمية.

وإذا أردنا أن نناقش الحسابات الاجتماعية على المستوى الإقليمي فإننا نواجه بعقبات وصعوبات أهمها(٣): عدم وفرة الإحصاءات على المستوى الإقليمي، وعدم الاتفاق على الحدود الإقليمية فضلاً عن

---

(١) لتفصيل هذه النقطة راجع المصدر التالي:
- العشرى حسين درويش؛ «مبادىء التخطيط الاقليمي»، مذكرة رقم (٩٧٢) معهد التخطيط القومي القاهرة، يونيو ١٩٧٠.

(٢) راجع: علي نصار، «المدخلات والمخرجات» محاضرات منشورة بالدورة التدريبية طويلة الأجل التاسعة، معهد التخطيط القومي، القاهرة، مايو ١٩٧٠.

(٣) — OECD; Op. Cit., P. 82.

الصعـوبات المتصلة بتقـويم النشاط الإنتـاجي، وفعّاليـة المنشآت وكـذا الصعوبات المرتبطة بتقدير النمو الاستثماري.

أما الخطوة الضرورية التي ينبغي أن يتخـذها أسلوب الحسـابات الاجتماعية فيمكن رؤيتها في ضوء أهدافه الحقيقة التي يمكن إيجازها في ثلاثة(١):

فأما الأول فيتحدد في توفير الحد الأدنى من البيانات التي نحتاج إليها في إعداد جداول المدخلات والمخرجات وتحليلها على المستوى الإقليمي - الحضري. ويرى الهدف الثاني من خـلال مقارنـة ذلك «الحـد الأدنى» بالبيانات التي تكون قد جمعت بالفعل وذلك من حيث متغيرات عديدة مثل: التكرار، ودرجة الدقة والإتقان، ومدى اتصالها بالـواقع الفعـلي للمجتمع الحضري. أما الهدف الأخير فيمكن تصوره في ضـوء مقابلة الاحتياجات الملحة للتنمية الإقليمية بالنتائج الواقعية التي أسفرت عنها تجربة سابقة في التنمية بذات المجتمع وتكون قد استعانت في سبيل إنجاز مستهدفات هذه التجربة بمجموعة متنوعـة من البيانـات تعكس التطور الكمي والنـوعي في الأنشـطة، فضـلاً عن النمـو العـددي والتغـير في الخصائص بالنسبة للسكان.

ومن اللافت أن الأساليب الفنية السابقة، وغيرها، تسعى أساساً لقياس معدلات النمو التي يتعرض لها القطاع، أو المنشأة، أو الخدمة حسب توجه الدراسة ومستوى افتراضاتها. كما أنها جميعاً تستهدف التعرف على مجالات التغير التي تصيب البيئة الحضرية في محاولة لصياغتها صياغة كمية بالاستعانة ببعض النماذج - الإحصائية، أو الرياضية، أو الاثنـين

(١) لمزيد من التفصيلات في هذا الموضوع راجع:

— Frish, R.; «Generalities on Planning», Asia Pub. House Bombay, 1960.

معاً - أملاً في ضبط هذه المجالات والتحكم فيها واقتراح علاجات مناسبة للمشكلات التي يتعرض لها المجتمع الحضري(١).

غير أن استخدام تلك الأساليب لا بد أن يتفاوت ويختلف طبقاً لمسائل عديدة - يهمنا منها المستوى (النطاق) المكاني الذي تستخدم في حدوده(٢). فمن الطبيعي أن دراسة النمو في منطقة حضرية محدودة لا تتطلب الاستعانة بأسلوبي: المدخلات والمخرجات، والحسابات الاجتماعية، كما أن المناطق الحضرية الكبرى - مدينة أو إقليم - تحتاج إلى أساليب أكثر فعّالية وشمول من النماذج الاقتصادية التي تصاغ مسألة لتحليل قطاع معين (كالنقل مثلاً).

ويمكن تقسيم النطاق المكاني هنا إلى مستويات ثلاثة رئيسية(٣):

فأما المستوى الأول: فيمكن رؤيته بين أجزاء الوحدة الحضرية الصغيرة (والذي يطلق عليه في كتابات التحضر Inter - Urban) ويتسق ذلك مع عملية التفاعل الطبيعية التي تنشأ بين تلك الأجزاء ويؤدي تكاملها إلى تحقيق أهداف الوحدة الحضرية ككل. وإذا كان هذا هو المستوى الأدنى إلا أن ضمان فعّاليته أمر تتطلبه احتمالات التكامل المتوقعة بينه وبين المستويات الأخرى.

ويتحدد المستوى الثاني: من خلال الاتصال القائم بين المناطق الحضرية بعضها البعض (وبخاصة المتجاورة) (ويصطلح عليها بـ - Intra

---

(١) لمزيد من التفصيلات في هذه المسألة راجع المصدر التالي:

- محمود الكردي؛ النمو الحضري، مرجع سابق، ص: ٢٣٤.

(٢) يلعب النطاق المكاني هنا دوراً بالغ الأهمية في تحديد نوعية المناهج المستخدمة في دراسة مشكلات المكان ومن هنا كانت الاهتمامات متنوعة من قبل دارسي العلوم الاقليمية - الحضرية في تبنيهم للمناهج التي يستخدمون.

(٣) يمكن مراجعة هذه المستويات بالمصدر التالي:

— Karaska, G.; «Geographical Analysis», Geographic Review Vol. 1, No. 4, Ohio State Univ., 1969.

Urban) ولعل هذا المستوى هو جوهر العلاقات المكانية الحضرية سواء اتخذت شكلاً اقتصادياً، أو إطاراً اجتماعياً ـ ثقافياً، أو بعداً إدارياً. وهو يستفيد دون شك من التكامل المفترض داخل أجزاء الوحدة الحضرية (المستوى الأول) ويتطلع بالضرورة إلى المستوى الأعلى.

أما المستوى الثالث: فهو مستوى النمط الحضري للدولة ككل ولذا فهو يتسم بالشمول والاتساع حيث يضم كل المناطق الحضرية بالمجتمع. ولا يدخل في اعتباره عناصر كانت من قبيل الشروط الأساسية بالمستويين السابقين (مثل: المسافة، والتجارة، والتخصص الإنتاجي، وحجم السكان... إلخ) وفي مقابل هذا هناك شروط ينبغي توافرها بهذا المستوى بصفة خاصة ومن أهمها: حجم مشاركة المناطق الحضرية في الإنتاج الكلي للمجتمع، وأنماط السوق، والتخصص الإنتاجي لكل إقليم، وسكان الحضر (حجماً وخصائص)، فضلاً عن دراسة الأبنية الاجتماعية ـ الثقافية للأنماط الحضرية وكذا دراسة مثيلتها بالأنماط الريفية. ولا ينبغي تغاغل العلاقة الطبيعية التي تنشأ بين المدن والقرى فمن خلالها تبدو كل مظاهر التحضر ومشكلاته أيضاً بل أن الحلول المقترحة ينبغي أن تنبع أيضاً في ظلها.

وقد يبدو أن التحليل المكاني الحضري قد أصبح قاصراً على المناطق المتروبوليتانية الكبرى[1]، إلا أن الأسس التي ينهض عليها هذا التحليل تتيح استخدامه على أي مستوى من المناطق الحضرية. فالمهم أن يستند ذلك التحليل على بعدين رئيسيين[2]: فأما الأول فيتعلق بالشكل الخارجي للمنطقة من حيث موقعها العام وتفاصيل هذا الموقع بما يتضمنه من مزايا

(١) قدمت الولايات المتحدة أشهر الدراسات في هذا الشأن وذلك عندما تعرضت بالدراسة للمناطق المتروبوليتانية المتميزة في كل من: نيويورك، وفيلادلفيا، وبتسبرج.

(٢) يمكن مراجعة هذين البعدين بالمصدر التالي:

— Hoover, E. and Vernon, R.; «Economic Aspects of Urban Research», In: Hauser, P. and Schnore, L. Op. Cit., PP. 191 - 207.

نسبية، وفيزيقيتها الكلية بما تضم من خصائص وما تتعرض من مشكلات، فضلاً عن العلاقات التي يتيحها هذا الموقع وتلك الفيزيقية مع المناطق الحضرية الأخرى. وأما البعد الثاني فيمكن صياغته من خلال البناء الداخلي للمركز الحضري (أو المدينة) فمن خلال التعرف على المقومات الأساسية لهذا المركز يمكن تحليل عناصر حيوية تتعلق بهذا الداخلي مثل: استخدامات الأرض في المجالات المختلفة، والنشاط (أو الأنشطة) الرئيسية السائدة، والامتدادات الحالية والأخرى المتوقعة للنمط الحضري القائم، وفعّالية السكان بالنسبة للأنشطة الاقتصادية (أو ما يطلق عليه بالعمالة).

ولا شك أن الدراسات الاقتصادية للأقاليم الحضرية قد حاولت توظيف أسلوب التحليل الإقتصادي عموماً من أجل زيادة فعّالية المشروعات التنموية المقترحة بالأقليم حالياً ومستقبلاً. فضلاً عن الإفادة المحققة التي يقدمها هذا الأسلوب في مجال متابعة تلك المشروعات وتقويمها[1].

وغير خاف أن هذه الدراسات في حاجة ماسة ـ عندما تستعين بالتحليل الاقتصادي ـ إلى كمية هائلة من البيانات وذات نوعية خاصة تتحدد طبقاً للمتغيرات التي تركز عليها الدراسة، وتستقيم مع طبيعة التحليل الاقتصادي في ذات الوقت. ويحتاج عرض هذه البيانات إلى سلسلة زمنية يتوقف طولها على نوعية الموضوع مجال الدراسة من ناحية، وإلى مدى كفاية البيانات وصدقها في تلك الفترة الزمنية.

ولا يمكن لأي دارس جاد للمسائل الحضرية أن يتجاهل تأثير القوى ـ الداخلية والخارجية معاً ـ التي تعمل على تشكيل المنطقة الحضرية. وتبدأ هذه القوى في العمل عندما يتحدد موقع لهذه المنطقة بما يتسم به من

(١) راجع في هذين النقطة ما يلي:
ـ إبراهيم حلمي عبد الرحمن؛ «الاقتصاد القومي وعناصره» وثيقة رقم (٢١)، معهد التخطيط القومي، القاهرة، ١٩٦١.

خصائص (قد تكون طبيعية، أو اصطناعية، أو خليط بين الاثنين)، وتتبلور الأنشطة الرئيسية بها (صناعية كانت، أو تجارية، أو خدمية)، ويتمكن السكان من التعامل مع هذه الأنشطة تحقيقاً لصالحهم وصالح المنطقة التي يقطنون[١].

وعندما يفطن الباحث الحضري لهذه المسائل وغيرها يستطيع تصور المداخل المناسبة لعلاج مشكلات البيئة التي يكون قد جمع عنها أكبر كمية من البيانات، كما يمكنه اختيار الأساليب المنهجية الملائمة للموضوع الذي يعالج حسبما يتيحه كل أسلوب من إمكانات[٢].

فإذا كان الموضوع مثلاً يتصل بمسائل مثل: الدخل، والتكلفة، والإنفاق فضلاً عن الإنتاج والاستهلاك، والاستثمار وكذا قضايا العمالة، والخدمات (من زاوية التكلفة والعائد فقط)، واختيار المواقع المثلى للمشروعات... إلخ. فإن المنهج الاقتصادي يكون بطبيعة الحال هو الأكثر ملاءمة ومناسبة لها بل إن في استخدامه تطوير لهذا المنهج ذاته.

وإذا كان الإنتاج الحضري يعد موضوعاً من الموضوعات الكبرى في التحليل الحضري عموماً (أياً كان المنهج الذي يتولاه) فإن تفاصيل هذا الموضوع وعناصره تعتبر على ذات الدرجة من الأهمية[٣]. فهذه العناصر يمكن أن تبرز علاقات الإنتاج الحضري بغيره من المكونات التي تشكل البيئة الحضرية. فالإنتاج لا يتم في فراغ وإنما هناك: المكان (أو الحيز)،

(١) لمزيد من التفصيلات في هذه المسألة راجع المصدر التالي:
— Johnston, R.; Op. Cit., P. 24.

(٢) ينبغي في هذه النقطة الإشارة إلى أنه ليس هناك منهج معتمد وثابت لكل مشكلة من المشكلات الحضرية التي تتعرض لها المدينة أو المركز الحضري وإنما تتوقف المسألة على عدد من الأمور لعل أهمها مدى كفاية الباحث ودقته في الإلمام بجوانب المشكلة، وحجم البيانات المتاحة عنها.

(٣) تعرض «إدجار هوفر» إلى هذا الموضوع بصفة خاصة واعتبره ـ في المقال المشار إليه سلفاً ـ من الموضوعات الرئيسية في دراسة التحضر بعامة، والاقتصاد الحضري بخاصة.

والسكان، والموارد المادية المتاحة، فضلاً عن أساليب استغلال المكان، وتوظيف السكان، واستخدام الموارد. وكل هذه العناصر (وغيرها) هي في الواقع المكونات الرئيسية والمقومات التي يستند إليها موضوع مثل الإنتاج الحضري، كما أنها تعد في ذات الوقت انعكاساً صادقاً لهذا الإنتاج فمنه تستمد معناها ومضمونها.

غير أن الإنتاج الحضري يحتاج في دراسته إلى مناهج عديدة ومتشابكة لأنه يمس موضوعات تتسم بذات الخصائص (التعدد، والتشابك) فيتطلب مثلاً استخدام مناهج مثل: الوحدة الحضرية، والتاريخ المقارن، والتحليل الاقتصادي، والتحليل السسيوانثروبولوجي وغير ذلك.

فالإنتاج الحضري يتطلب في الأساس التعرف على كل إمكانات البيئة الحضرية المتاحة (الحالية منها والمستقبلة) وهو بذلك يرتبط بحدود الإقليم وامتداداته واتساعاته مع ما يضمه من طاقات مادية وبشرية يمكن لها أن تزيد من القدرة الإنتاجية لهذا الإقليم(١).

ويهتم الإنتاج الحضري فيما يهتم بالتنبؤات السكانية وهو يدخلها في اعتباره ليس من وجهة النظر الديموجرافية وإنما باعتبار السكان هم العنصر الفاعل والمؤثر في أي انتاج بشري. ومن ثم فإن الإحصاء الكمي للسكان يعد حداً أدنى وغير كان في موضوع الإنتاج الحضري فينبغي أن يقترن بتحليل كيفي يرى السكان في ضوء خصائصهم التي تحدد في الواقع حجم مشاركتهم في ذلك الإنتاج(٢).

أما المنهج التاريخي المقارن فيمكن توظيف بكفاية عالية في تحليل

(١) راجع في هذه المسألة المصدر التالي:

— Stevens, A., and Brackett, C.; «Industrial Location», Regional Science Research Institute, Philadelphia, 1967, PP. 361 - 424.

(٢) — McKenzie, R., «The Metropolitan Community», McGraw - Hill Company, N.Y., 1963.

عناصر الإنتاج الحضري، ذلك أنه عن طريق التتبع التاريخي لأنماط الإنتاج التي شهدها مجتمع ما في فترة تاريخية معينة يمكن بسهولة استكشاف العوامل التي أدت إلى ازدهار نمط معين من الإنتاج وتدهور آخر، بل واختفاء ثالث أحياناً. وتتم المقارنة ـ وفق هذا المنهج ـ أما في داخل المجتمع الواحد أي بين أنماطه الحضرية المختلفة، أو داخل النمط الواحد عبر الفترات الزمنية التي يتيحها لنا التتبع التاريخي من ناحية، أو بين المجتمعات الحضرية ـ رغم تباعدها ـ سعياً وراء استجلاء العوامل المشتركة التي تجمع بين هذه المجتمعات فيما يتصل بمقومات الإنتاج الحضري.

ولا شك أن منهج التحليل الاقتصادي هو المنهج الرئيسي في تحليل أي موضوع يتصل بالبناء الاقتصادي للمجتمع الحضري. فإذا كان الإنتاج الحضري يعد واحداً من أبرز هذه الموضوعات، فإن التحليل الاقتصادي هنا يكون عظيم الفائدة في التعرف على معظم العناصر الاقتصادية المشاركة في صياغة الإنتاج الحضري سواء من حيث الكم أو النوع[1]. وكذا في إقامة العلاقات التبادلية بين هذه العناصر، واستكشاف أيها يكون أكثر تأثيراً في العملية الإنتاجية بصفة عامة.

ولا يستطيع هذا المنهج أن يتغافل أيضاً عن الطاقة البشرية باعتبارها عنصراً اقتصادياً مؤثراً في تحديد نمط الإنتاج الحضري عندما يشترك مع غيره من العناصر.

ويلعب منهج التحليل السسيوانثروبولوجي[2] دوراً حيوياً في دراسة هذا الموضوع (الإنتاج الحضري). فالبناء الاجتماعي للمجتمع الحضري، وكذا تركيبه الطبقي، وسماته الثقافية، ونسق القيم السائد به... كل

(١) راجع في هذه النقطة المصدر التالي:

— Scitovsky T.; «Two Concepts of External Economies», Journal of Political Economy, Vol. 62, 1966.

(٢) سوف يخصص الفصل التالي بأكمله لدراسة هذا المنهج وتحليل جوانبه التفصيلية.

هذه العناصر هي مجرد أمثلة لما يتضمنه ذلك المنهج ويشمله. وهي تعد في ذات الوقت الإطار الاجتماعي ـ الثقافي لمسألة الإنتاج الحضري. فهو «إنتاج» لا يتم في فراغ، وإنما من خلال تركيب اجتماعي خاص يوجهه وجهة معينة تحقق مصالحه (أو مصالح بعض فئاته)، ويشترك فيه كل طبقاته (أو بعضها) وبالتالي فإن عائده يتوزع بشكل عادل (أو غير عادل).

ومن الطبيعي أن تتفاوت المجتمعات الحضرية في تركيباتها الاجتماعية، كما تتباين في أبنيتها الاقتصادية الأمر الذي يؤدي إلى سيادة أنماط إنتاجية معينة دون الأخرى.

ولما كانت التركيبات الاجتماعية غير ثابتة أو نهائية بالمجتمعات، فإن كل المتغيرات الأخرى المرتبطة بها غير ثابتة أو نهائية أيضاً. فالأبنية الاقتصادية، والأطر الثقافية، والنظم السياسية دائمة التغير سواء كانت تابعة للتركيبات الاجتماعية أو كانت مستقلة وغيرها هو التابع لها[١].

وعندما تكاملت الأبعاد السسيولوجية مع الأخرى الأنثروبولوجية في منهج واحد ساهم ذلك مساهمة فعّالة في تحليل مسألة الإنتاج الحضري حيث أثرى هذا المنهج في تحليل الجوانب الثقافية التي تقف وراء هذا الإنتاج فتشجعه وتزيد منه، أو تعيقه وتقلل منه.

ويواجه أسلوب التحليل الاقتصادي ـ الإنتاجي مشكلة منهجية (لها مردود واقعي أيضاً) ويقصد بها مسألة تصنيف المواقع المخصصة للأنشطة الاقتصادية[٢]. وترتبط هذه المشكلة أصلاً بقضية إقليمية ـ حضرية أكبر وهي «استخدام الأرض» فمنها تنبع كل مقومات البناء الحضري، وتتحدد في ضوئها أنشطته، ويقاس من خلالها عوائده.

---

(١) لتأصيل هذه النقطة راجع المصدر التالي:

— Morse, R.; «Recent Research on Latin America Urbanization: A Selective Survey with Commentary», In: Breese, G. (ed.), Op. Cit., PP. 475 - 506.

(٢) — Hoover, E.; Op. Cit., P. 200

ومن العبث أن نبحث في مسألة «الاستخدام الأمثل للأرض» فهي كغيرها من الأفكار المشابهة(١) ـ مسألة نظرية بحتة لا أساس لها في الواقع بشكل عام. فكل مكان يبحث في الاستخدام الأمثل لأرضه وفي وقت بذاته دون أن ينسحب ذلك بالضرورة على مكان آخر حتى ولو كان ملاصقاً له.

ومن الضروري أن نسعى إلى فهم تلك القوى المؤثرة في تشكيل المنطقة الحضرية بعامة فمن خلالها يمكن فهم العوامل المؤدية إلى تخصيص مواقع بعينها لممارسة أنشطة بذاتها (سواء كانت خاصة بعمل أو سكن أو ترفيه أو غير ذلك).

أما تلك القوى التي تساعدنا على فهم كل ما يقع في البيئة الحضرية فيمكن تحديدها في متغيرات عديدة أهمها: مساحة المكان وحدوده، ووسائل النقل وتكلفتها، ونوعية العمالة ومجالها وتكلفتها، ووسائل الاتصال: نوعيتها ومجالها وتكلفتها فضلاً عن علاقة المكان بغيره من الأماكن سواء من الناحية الفيزيقية أو الاقتصادية أو الاجتماعية ـ الثقافية(٢).

وقد حاول كثير من العلماء المشتغلين بالدراسات الإقليمية ـ الحضرية إجراء تصنيفات عديدة للمواقع واستخداماتها. وقد انبنت كل محاولة للتصنيف على معايير عديدة تتميز بالخصوصية والنوعية طبقاً للخصائص الذاتية. ومن السهولة بمكان اكتشاف هذه المعايير إذا ما تعرفنا على «الهدف» الذي تسعى إليه المنطقة من تصنيف مواقعها، ويستبين ذلك

---

(١) من أمثلة هذه الأفكار نذكر فكرة الحجم الأمثل للمركز الحضري وقد سبق التعرض لها بالدراسة فيما سبق واتضح أنها من المسائل النظرية التي لا تستند إلى أساس في الواقع.

(٢) لمراجعة تفصيلية لهذه المسألة يمكن الاطلاع على المصدر التالي:

— Linnemann, H.; «Introductory Remarks on Regional Planning», Memo. No. 378, I.N.P, Cairo, 1963.

بوضوح إذا ما توافر «مخطط عام» للمنطقة الحضرية يشرح الملامح العامة لما هو مستهدف خلال فترة زمنية محددة ويرصد الإمكانات الحالية والمتوقعة لهذه المنطقة فضلاً عما يفيده في تصور البدائل المحققة لكل هدف[١].

وقد احتل مبحث «توطين الصناعة» Localization of Industry مكانة بارزة في الدراسات التي اهتمت بتحديد المعايير التي تقف وراء تخصيص مواقع الأنشطة[٢]. فالتوطين عملية مقصودة (وليست تلقائية مثل التوطن) تعتمد على تضافر عوامل معينة مثل: المواد الخام، والأيدي العاملة، والموقع الجغرافي، والمواصلات، والسوق، ورؤوس الأموال... إلخ وتكامل هذه العوامل يؤدي إلى جذب الصناعة في منطقة معينة وإقامة أنشطة مكملة لها ومساعدة.

ويعتبر توطين الصناعة مطلباً ضرورياً لتنمية المناطق الحضرية، كما أنه يعد خطوة مصاحبة لعملية اختيار مواقع الأنشطة. فالصناعة هنا لا تعني إقامة مجموعة من المصانع بمناطق متفرقة من المجتمع الحضري وإنما تعني بالدرجة الأولى تحويل المجتمع من نمط تقليدي إلى آخر مستحدث مع ما يرتبط بذلك من تغيير يصيب الهياكل الاقتصادية، والأبنية الاجتماعية، والأطر الثقافية للمجتمع. فالصناعة عملية شاملة تتصل عناصرها بكل نشاط يبذل وبكل طاقة تستثمر.

ورغم وجود اتفاق عام بين علماء الاقتصاد الحضري على القواعد الكلية التي تتبع في التحليل الاقتصادي إلا أن نوعية المشكلات التي تواجه

---

(١) لمزيد من التفصيلات في هذه النقطة راجع:

— Davidoff, R. and Reiner, T.; «A Choice Theory of Planning», Journal of The A.I.P, Vol. XXVIII, 1962.

(٢) لتحليل دعائم هذا المبحث راجع المصدر التالي:

ـ محمد خيري محمد علي؛ «توطين الصناعة والرفاهية الاقتصادية والاجتماعية»، دار النهضة العربية القاهرة، ١٩٦٥.

المنطقة الحضرية توجه إلى حد كبير استخدام هذا الأسلوب من التحليل بل أنها تحد من فعّاليته ـ أو تزيد منها ـ في كثير من الأحيان[١].

وتتفاوت المجتمعات الحضرية وتختلف من حيث نوعية تلك المشكلات وذلك طبقاً لظروفها الكلية وخصائصها النوعية جغرافية كانت أو اقتصادية أو اجتماعية ـ ثقافية. ومن ثم فإن المدخل المنهجي (التحليل الاقتصادي مثلاً) يصير مختلف الاستخدام تجاه المشكلات الحضرية (وبخاصة إذا كانت شديدة التباين من مجتمع لآخر).

وتبدو هذه المسألة أكثر بروزاً ووضوحاً عندما يوجه ذات الأسلوب المنهجي ـ أياً كان ـ لدراسة المشكلات التي تواجه النمط الحضري ـ مثلاً ـ بالمجتمعات المتقدمة والأخرى المتخلفة. ففي كل مجموعة من المجتمعات ـ متقدمة كانت أو متخلفة ـ تتسق المشكلات التي تبدو في أنماطها المختلفة (ريفية كانت أو حضرية أو بدوية) مع الإطار الكلي للمجتمع. فمشكلات النمط الحضري مثلاً لا تخرج كثيراً عن المشكلات الكبرى التي يعاني منها المجتمع الكلي سواء اتصلت بالمجال الاقتصادي أو الاجتماعي أو السياسي فالمجتمع الحضري جزء من كل ويتعرض لكل الانعكاسات التي تخرج من المجتمع الكلي مؤثرة على كل أنماطه[٢].

ولعل الهيكل الاقتصادي هو أبرز الأنساق التي تبدو مؤثرة في صياغة مشكلات النمط الحضري (أو الريفي) وهو يعد في ذات الوقت عنصراً

---

(١) نوقشت هذه المسألة المنهجية في كثير من المواضع سواء في مناهج البحث بعامة، أو في مناهج البحث الحضري بخاصة، ولمزيد من التفصيلات فيها راجع المصدر التالي:

— Isarol, W.; «Methods of Regional Analysis: An Introduction to Regional Science», The M.I.T. Press, 1967.

(٢) لتفصيل هذه النقطة الأساسية راجع المصدرين التاليين:

ـ أمام سليم؛ «التحليل الاجتماعي ودوره في العمليات التخطيطية»، مذكرة رقم (٧٧٤)، معهد التخطيط القومي، ما يو ١٩٦٧.

— Jacobs, N.; «The Sociology of Development: Iran as an Asian Case Study», Frederick A. Parger Publishers, N.Y., 1967.

فارقاً يميز الأبنية الكلية للمجتمع المتقدم عن الآخر المتخلف. فنظام الملكية، ونمط الإنتاج، وهيكل الأجور والأسعار، وأوجه الإنفاق والاستهلاك... هي مجرد أمثلة لعناصر الهيكل الاقتصادي التي نلحظها أحياناً شديدة الاختلاف ليس بين مجتمع وآخر فحسب، وإنما داخل المجتمع الواحد أيضاً. ومن الطبيعي أن يفرز هذا الهيكل ظواهر ترتبط بالجوانب المجتمعية الأخرى ـ الاجتماعية والثقافية والسياسية ـ التي وإن كانت ليست من طبيعة اقتصادية بحتة إلا أنها في حاجة ماسة إلى تجسيد معناها ومضمونها عن طريق استبدال النظرة الجزئية المحدودة بالرؤية العامة الشاملة التي تشترك فيها المتغيرات الاجتماعية مع الأخرى الاقتصادية والسياسية جنباً إلى جنب.

فمما يميز المناطق الحضرية بالدول المتخلفة أن معدلات النمو الاقتصادي بها متسارعة نسبياً (إذا ما قيست بمعدلات النمو الكلية) ويرجع ذلك إلى قيام عديد من المشروعات ـ وبخاصة الصناعية ـ في مكان محدود وفي فترة زمنية قياسية، فضلاً عن هجرة نسبة كبيرة من السكان من الريف إلى المدن سعياً وراء العمل في تلك المشروعات. وقد يضاف إلى ذلك كله أن أعداد السكان قد لا تكون كبيرة بالدرجة التي تمتص أي عائد تحققه هذه المشروعات التنموية[١].

إلا أن تساؤلاً حيوياً لابد له أن يثار في هذا الموضع ومؤداه: ما هو حجم المخصصات التي ينبغي أن توجهه الدولة للخدمات العامة مثل التعليم، والإسكان، والعلاج، والرعاية الاجتماعية؟ وإلى أي مدى ينبغي أن تتسق هذه الخدمات ـ كماً ونوعاً ـ مع المعدل العام لنمو

---

(١) لم تثبت صحة الافتراض القائل بانخفاض أعداد السكان بالأنماط الحضرية بالمجتمعات المتخلفة على الدوام فهناك أمثلة واقعية عديدة تؤكد أحياناً العكس. وفي تلك الحالة فإن معدلات النمو الاقتصادي لا تكون مرتفعة حيث تمتص الزيادة السكانية المطردة أي تحسن يطرأ على النمو الاقتصادي.

الاقتصاد القومي؟ إن هذا السؤال المزدوج يكشف في الحقيقة عن مسألة أساسية تواجه عملية التنمية بصفة عامة في الدول المتخلفة وقد أصبحت مثار جدل بين علماء التنمية بعامة والمشتغلين بعلم اجتماع العالم الثالث بخاصة فقد كشف واقع التنمية عن اتجاهين يبدوان متناقضين: أما الأول فيتمثل في الإهمال الشديد الذي يلقاه قطاع الخدمات إذا ما قورن بقطاع الإنتاج بحيث يتدنى نصيب الفرد من الخدمة إلى أقصى درجة ويؤثر ذلك بالتالي على معدل إنتاجيته فيصاب بالانخفاض أيضاً. وأما الاتجاه الثاني فيمكن رؤيته من خلال الاهتمام الواضح بتنمية الخدمات وزيادة معدل نصيب الفرد منها بصرف النظر عن تحقيق زيادة مماثلة في قطاع الإنتاج بحيث يمكن تمييز انفصال حاد بين القطاعين. وقد تلجأ المجتمعات التي تتبنى هذا الاتجاه إلى «استيراد» معظم الخدمات من المجتمعات الأخرى وتستوي في ذلك الخدمة الطبية والتعليمية مع الإسكانية والترفيهية(١).

وسواء كان الاهتمام بقضية الخدمات محدوداً، أو متنامياً فإن مسألة قياس العائد من الخدمة تمثل مشكلة منهجية وواقعية في ذات الوقت(٢). فقد أسرف بعض العلماء في صياغة عدد من النماذج التي وجهت أصلاً لقياس العائد من الخدمة سواء كان ذلك العائد موجهاً للأفراد أنفسهم أو للقطاعات الإنتاجية بالمجتمع. وفي كل الأحوال كانت هناك صعوبات جمة في قياس ذلك العائد إذ أنه يتداخل مع عدد لا حصر له من المتغيرات ويتشابك معها. وقد حاول علماء الاقتصاد بعامة تطويع أساليبهم

(١) لعل أبرز الأمثلة على ذلك المجتمعات التي لا يشكل الإنتاج فيها أي مصدر من مصادر الدخل القومي وأشهرها الدول العربية النفطية حيث يمثل «النفط» المصدر الأساسي والوحيد للدخل الأمر الذي يضطرها إلى استيراد كل مقومات الحياة، والخدمات أحداها.

(٢) راجع في هذه النقطة المصدر التالي:

— Hobhouse, L.; «Social Development: Its Nature and Conditions», George Allen and Unwin Ltd, London, 1966.

الاقتصادية لدراسة الخدمات من وجهة نظر كمية وكان أبرز هذه الأساليب يتمثل في تحليل التكلفة والعائد Cost - Benefit Analysis حيث يستهدف حساب ما أنفق على الخدمة، وتقدير الفائدة (أو المنفعة) التي تنجم عن استعمال الخدمة ويفترض هذا الأسلوب أنه كلما تعاظمت هذه المنفعة بالنسبة للتكلفة (أو النفقات) كانت الخدمة هنا أشبه «بمشروع اقتصادي» مؤكد الجدوى.

ويحتاج استخدام هذا الأسلوب إلى كفاية خاصة في «التحليل الاقتصادي» Economic Analysis الذي يعتمد أساساً على تحديد أشكال العلاقات القائمة بين جزئيات النظام الاقتصادي وهو في ذلك يستند إلى المنطق اللفظي. ورغم أن غالبية الباحثين الذين اعتمدوا على التحليل الاقتصادي في تفسيرهم للظواهر المجتمعية قد درجوا على توضيح تحليلاتهم بالرسوم الهندسية فإن هذا في حد ذاته لا يجعل التحليل رياضياً وإنما يعني الاستعانة ببعض الأدوات الرياضية في عرض نتائج التحليل الاقتصادي وتبسيطها[1].

وتتحدد الصعوبة في تطويع هذا الأسلوب لاستخدامه في مجال الخدمات في طبيعة الخدمات ذاتها فليس بالإمكان حصر كل العناصر المكونة للخدمة وإذا كان بالمستطاع حساب العناصر المشتركة في تقدير تكلفة الخدمة فمن العسير ـ إلى حد كبير ـ حساب المتغيرات المكونة للعائد أو المنفعة من وراء الخدمة[2].

ورغم أن كثيراً من هذه المشكلات المنهجية قائمة في كل الدراسات

---

(١) لتفصيل هذا الجانب راجع المصدر التالي:
ـ محمد محمود الإمام؛ «محاضرات في الاقتصاد القياسي» (الجزء الأول)، مذكرة رقم (١٦٦) معهد التخطيط القومي، القاهرة، ١٩٦٢.

(٢) لمزيد من التفصيلات في مسألة تقويم الخدمات الاجتماعية راجع:
— Naguib, Nadia; «Evaluation of Social Services», Memo. No (351), I.N.P, Cairo, 1970.

التي تتناول خبرات التحضر في الدول المتخلفة أو المتقدمة على حد سواء، إلا أن نوعية المشكلات التي تعاني منها هذه الأنماط المجتمعية ـ وهي شديدة التفاوت ـ تفرض استخدام مداخل منهجية خاصة لكل نوعية من المشكلات.

وإذا كنا عرضنا في الفقرات السابقة لخبرات الدول المتخلفة في استخدام بعض المداخل المنهجية ـ وبخاصة فيما يتعلق بالتحليل الاقتصادي ـ لمعالجة مشكلات التحضر، فإن خبرات الدول المتقدمة في ذات المجال تقدم لنا إطاراً مختلفاً. فالمشكلات متفاوتة، وأسلوب التدخل لدراستها مختلف، كما أن طرق علاجها متباينة. ورغم بعض المشكلات التي تكتنف تحديد مصطلح الدول المتقدمة ذاته[١] (مثلها مثل الدول المتخلفة)، إلا أن ما نقصده هو تلك المجتمعات التي تكون قد حققت معدلات عالية في النمو الاقتصادي، واستقرت فيها الأبنية الاجتماعية ووضحت ملامحها، وتشكلت فيها الأطر الثقافية، وصيغت بها الأنظمة السياسية بشكل مستقر وشبه ثابت. . أما عكس ذلك فهو الذي يمثل واقع المجتمعات المتخلفة تماماً.

وإذا ما تفحصنا الجوانب الاقتصادية للأنماط الحضرية بالمجتمعات المتقدمة فإننا نجد بعض الخصائص التي تميزها وتجعلها مختلفة عن المجتمعات الأخرى بل أن هذا التميز والاختلاف ينعكسان على كل جوانب الحياة الأخرى بها.

ولعل الأمر الذي يبدو واضحاً ومتميزاً بالنمط الحضري بالمجتمعات المتقدمة هو أن الاحتياجات الأساسية لغالبية السكان تكاد تكون محققة ومجابة سواء اتصل ذلك بالسلع أو الخدمات[٢]. ومن اللافت أيضاً أن أي

(١) راجع في هذا الشأن:
ـ محمود الكردي، التخلف ومشكلات المجتمع المصري، مرجع سابق، ص ٢٦ وما بعدها.

(٢) راجع في هذه المسألة المصدر التالي:
— Brode, J.; «The Process of Modernization: An Annotated Bibliography of Socio - economic Development», Harvard Univ. Press, 1967.

مشروع يقام بالمجتمع الحضري في تلك المجتمعات لابد أن يخضع في البداية - وقبل الشروع في تنفيذه - لدراسات مستفيضة تتعلق بجدواه وتحاول قياس أوجه الإستفادة منه بشكل كمي قدر الاستطاعة.

ولأن توجهات الدولة - اقتصادياً، واجتماعياً، وسياسياً - تختلف من مجتمع متقدم إلى آخر متخلف فإن ذلك يلعب دوراً واضحاً في تحديد الهيئات المسؤولة عن تنمية هذا المجتمع بل أن المجتمعات المتقدمة ذاتها (أو المتخلفة) تتفاوت فيما بينها من حيث هذه التوجهات. فمن السهولة بمكان مثلاً أن نلحظ دولة متقدمة رأسمالية وأخرى اشتراكية، وكذلك الحال بين الدول المتخلفة(١). ومن المعلوم أن المؤسسات الفردية الحرة لها السطوة والتأثير في مجالات التنمية بالمجتمعات الرأسمالية، بينما نلحظ تدخل الدولة - وفق مقولة المصلحة الجماعية - يمثل النمط السائد والشائع بالمجتمعات الاشتراكية.

ولا نستطيع القول بأن أي مدخل منهجي - كالتحليل الاقتصادي الإنتاجي مثلاً - له مجال تطبيقي أوسع في مجتمع تسوده فلسفة اقتصادية معينة بالمقارنة بمجتمع آخر تشيع فيه فلسفة مغايرة. فكل أساليب التحليل صالحة للتطبيق على كافة المجتمعات وتبقى فقط مسألة تطويع الأسلوب لنوعية المشكلات التي يعاني منها المجتمع الحضري والتي هي بالقطع جد مختلفة عن المجتمعات الأخرى(٢).

---

(١) لمزيد من التفصيلات في هذه القضية راجع:

— Pearson, L.; «Patterns in Development» Pall Mall, London, 1970.

(٢) سبق أن أثيرت هذه المسألة تفصيلاً ويمكن مراجعتها في المصدرين التاليين:

— Hauser, P. and Schnove, L. (eds.), Op. Cit.

- محمد عاطف غيث؛ «علم الاجتماع الحضري: مدخل نظري»، دار الكتب الجامعية الاسكندرية، ١٩٧٢.

الفصـل العاشر

الفصل العاشر
منهج التحليل السسيوانثروبولوجي

يعد «لويس ممفورد» بحق من الرواد الأوائل الذين ناقشوا مسألة ظهور الأشكال الحضرية الأولى وتطورها على مر التاريخ. وهو أول من عالج تكون الأنماط العمرانية الأولى التي أطلق عليها مصطلح «قـرية» وتميزت بشدة التبسيط وسيادة التكامل الآلي بين وظائفها وأنشطتها وشيوع العلاقات الأولية بين سكانها وعدم تعقيد الأبنية الاجتماعية والاقتصادية السائدة وتكامل أهدافها سعياً وراء تحقيق أغراض جزئية بسيطة(١).

غير أن هذه الأشكال الأولية للعمران لا تلبث أن تتحول من نمطها البسيط إلى نمط أكثر تعقيداً تتباين فيه الأنشطة، وتتعقد الأبنية، وتتكامل التخصصات. ومن هنا تظهر ـ على حد تعبير «ممفورد» ـ الأشكال الأولى للمدينة التي تتميز بوجود بناء كلي له أهداف واضحة تتعدى الحاضـر وترتبط بالمستقبل ويتكامل هذا البناء وتتحـد أنسجته العضوية من أجل تحقيق الهدف العام. ويستطرد ممفورد في تشبيهاته للمدينة بالكائن العضوي فيقول بأنها في حاجة إلى «جهاز عصبي مركزي» ينظم حركة الأجـزاء ويضبطها ويوجهها فالمدينة في نظره «كـائن عضوي اجتمـاعي» Social Organism.

ولعل ما سبق كان مقدمة ضرورية ولازمة لعرض أسلوب منهجي في

(١) راجع في هذه النقطة المصدر التالي:
— Mumford, L.; «The City in History», Op. Cit., P. 34.

دراسة التحضر ونقصد به «التحليل السسيوانثروبولوجي» الذي يستهدف تفسير الظواهر الحضرية التي يشهدها المجتمع في ضوء متغيرات اجتماعية وأنثروبولوجية[١].

ومن الواجب أن نلفت النظر هنا أن التصور بوجود أسلوب منهجي اقتصادي أو تاريخي، أو اجتماعي بحت لهو ضرب من الخيال. فلكي تؤتى ثمار استخدام المنهج التاريخي مثلاً لابد أن يعالج من خلال معطيات اقتصادية واجتماعية ونفس الشيء بالنسبة للمنهج الاقتصادي. . وهكذا. ولذا فإننا في سبيل استخدامنا لمنهج التحليل السسيوانثروبولوجي سوف نحتاج بالضرورة للاستعانة بكل المتغيرات غير الاجتماعية وذلك حتى يكون لتحليلنا السسيوانثروبولوجي معنى ومضمون.

وقد تعرض كثير من دارسي التحضر لاستخدام هذا المنهج سواء بشكل جزئي هامشي، أو بصورة كلية شاملة. وفي كل الأحوال كان شغلهم الشاغل هو البحث عن مكونات الإطار الاجتماعي المفسر لظاهرة الحضرية وعملية التحضر بالمجتمعات.

لقد اكتظ تراث علم الاجتماع الحضري بتفسيرات عديدة ومتباينة لنشأة المدينة ونموها وتطورها وكذا ممارستها لوظائفها فضلاً عن المشكلات التي تنمو في كل مرحلة من مراحل تطور المدينة.

ورغم التعريفات العديدة والمتنوعة لمصطلح «المدينة» والتي تجسدت في اتجاه إداري، أو ديموجرافي، أو اقتصادي، أو إيكولوجي، أو سياسي. .

---

(١) يعمد بعض علماء الاجتماع الحضري إلى دراسة الظواهر الحضرية اعتماداً على التحليل السسيولوجي فقط تاركين مسألة التحليل الأنثروبولوجي لعلماء الأنثروبولوجيا الحضرية. غير أن الاتجاهات المحدثة في دراسة قضايا التحضر والمدينة قد حاولت الجمع بين الاتجاهين في التحليل.

ويمكن مراجعة هذه الفكرة في المصدر التالي:

— Schnore, L.; «The City as a Social Organism», In: Bourne, L.; Op. Cit., P: 32.

وغير ذلك فإن مجموعة التعريفات التي عالجت هذا المصطلح في ضوء الاتجاه الاجتماعي قد اتفقت أو كادت على اعتبار المدينة كيان اجتماعي.

ومنذ تكونت مدرسة شيكاغو في الاجتماع الحضري وبرزت في العشرينيات من هذا القرن تبنت بشكل واضح التحليلات الاجتماعية لنشأة المدن وتطورها، وأضافت بأن التنظيمات الاجتماعية السائدة بالمدينة ما هي إلا انعكاس لنوعية الحياة التي تعيشها(١). فرغم وجود مؤسسات تربوية، وسياسية واقتصادية، واجتماعية بكل مدينة، إلا أن ممارسة كل مؤسسة لوظائفها ونشاطها في نطاق المدينة أمر يختلف من مجتمع لآخر. فالوجود الشكلي للمؤسسات لا يعني بالضرورة القيام بالوظائف الحقيقية للمجتمع الحضري، ومن ثم يحتاج الأمر إلى الحرص على تحقيق الأهداف التي من أجلها أقيمت هذه المؤسسات.

والحقيقة أن تصور المدينة على أنها كائن عضوي اجتماعي تصور قديم أكدته بعض الدراسات الحديثة ودعمته وأيدته من خلال التجارب المجتمعية المعاصرة. فقد ظهر كاتجاه مصاحب للأفكار التطورية الأولى التي حاولت تفسير الحياة الاجتماعية للمجتمعات فقد تزامنت مع أفكار هربرت سبنسر Spencer في أواخر القرن التاسع عشر وما أضافه الفلاسفة وعلماء الاجتماع البريطانيين على وجه الخصوص(٢).

ومن الطبيعي أن نجد إسهامات علماء الاقتصاد، والسياسة، والإدارة، والإيكولوجيا، والهندسة المعمارية (وغيرهم) واضحة في مجال دراسات المدن غير أنها كانت فيما مضى محصورة في نطاق تخصص كل

---

(١) راجع في هذه المسألة المصدر التالي:

— Park, R.; «The City: Suggestions for The Investigation of Human Behavior in The Urban Environment», American Journal of Sociology, Vol. 60, March 1956.

(٢) لمزيد من التفصيلات في هذه المسألة راجع:

ـ مصطفى الخشاب؛ «علم الاجتماع ومدارسه» (الكتاب الثاني: المدخل إلى علم الاجتماع)، دار الكاتب العربي، القاهرة، ١٩٦٧.

مجموعة من العلماء ولم يكن التكامل فيما بين هذه التخصصات مسألة واردة.

ولكن وطأة المشكلات الحضرية وتفاقمها بشدة قد كشف عن مدى التقوقع والعزلة الذي عاش فيه كل دارس لموضوع المدينة بحيث خرجت دراسته تعبر فقط عن مجال محدود لمشكلة متسعة(١). واستمر هذا الوضع حتى ما يقرب من الخمسينيات من هذا القرن إلى أن تعقدت جوانب الحياة الحضرية وتشابكت ولم يبق كل جانب منفصلاً أو منعزلاً عن الجوانب الأخرى، بل أن مكونات كل منها قد صارت من العناصر المشكلة للأخرى وأصبح كل متغير يساهم في تقديم التفسيرات للمتغيرات الأخرى. ولا يعني ذلك أن الحدود الفاصلة بين التخصصات قد ضاعت أو تاهت في دراسة قضية مثل المدينة وإنما الذي حدث هو قيام نوع من التكامل المنهجي بين مجموعة من المعارف وجهت كلها لدراسة هذه القضية وتحليلها بشكل لم تفقد معه هذه المعارف هويتها كما أنها لم تصب بأي نوع من التقوقع أو العزلة(٢).

ولا شك أن النمو السريع، أو البطيء، للمدن يتوقف أساساً على التصور البنائي لها من النواحي الاقتصادية والفيزيقية والاجتماعية والسياسية. فمن الطبيعي ألا تتشابه المدن الكبرى مع المدن الصغرى أو ذات الأحجام المتوسطة في كل تلك النواحي. ومن الجانب التنظيمي يمكن القول بأن فكرة «حجم المدينة» تلعب دوراً حاسماً في تشكيل نوعية المؤسسات التنظيمية التي تؤدي وظائف المدينة كما أنها مسألة تحدد إلى

---

(١) لا تنطبق هذه الفكرة على موضوع المدينة وحدها وإنما على كل موضوع متسع الأرجاء يحتاج في دراسته لتصور نظري ومنهجي شامل.

(٢) راجع في هذه النقطة المرجع التالي:

— **Carr, S.; «The City of The Mind», In: Edward, W.; «Environment For Man», Indiana Univ. Press, 1967.**

درجة بعيدة مدى التعقيد - أو البساطة - الذي يسم المدينة ويؤثر بالضرورة على أساليب تأديتها لوظائفها الرئيسية.

فالأماكن الحضرية الكبرى تتسم بالتعقيد وعدم التجانس إذا ما قورنت بالأماكن الأخرى الأقل حجماً. وقد لاحظ «سبنسر» نفسه هذه الظاهرة وأكدها بقوله: «إن المدينة تتسم بذات الخصائص التي تميز الكيانات الاجتماعية فهي تزداد في الحجم كما تتعقد في البناء. غير أنها لم تتشكل هكذا بشكل فجائي وإنما تتم بصورة تدريجية تتجه بمقتضاها من البسيط إلى المعقد»(١).

ولم يتغافل معظم علماء الاجتماع الحضري عن دراسة تأثير فكرة «الحيز» Space على البناء الاجتماعي الحضري بما يضمه من أنساق ونظم اجتماعية وعلاقات تنشأ بين الأفراد، فضلاً عن أدوارهم المحددة في ذلك البناء، وأنماط التفاعلات السائدة... إلخ.

ولم يستطع أولئك العلماء عزل مسألة الحيز عن قضية النطاق المكاني ككل(٢) وذلك من حيث العناصر المكونة لهذا النطاق وعلاقة السكان بهذه العناصر وكيفية تعاملهم معها، فضلاً عن البناء الإيكولوجي للمدينة الذي يعكس علاقة السكان ببيئتهم والجوانب الإيجابية أو السلبية لهذه العلاقة.

ويعتبر كثير من علماء التحضر النطاق المكاني - بما يضمه من أنماط الحيز المختلفة - بمثابة المرآة التي تعكس الأشكال البنائية للمدينة. فأماكن العمل، ومناطق السكن، ومواقع الصناعة، ونطاق السوق، والمساحات

---

(١) يمكن الرجوع إلى آراء سبنسر في نشأة المجتمعات عموماً، وفي نمو المدن خصوصاً بالمرجع التالي:

— Spencer, H.; «Principles of Sociology», D. Appleton and Co., London, 1940.

(٢) لمزيد من التفصيلات في هذا الشأن راجع المصدر التالي:

— Duncan, O.; «Research on Metropolitan Population: Evaluation of Data», Op. Cit., P. 35.

الخضـراء وأماكن التـرفيه هي مجـرد أمثلة لإستخدام الأرض بـالمجتمع الحضري. غير أنه لا ينبغي التعامل مع أنماط هذه «الاستخدامات» بشكل مادي مجرد وإنما بما تعكسه من قيم وأنماط سلوك وأساليب تعامل مع البيئة الحضرية بما تشتمل عليه(١).

فعـلاقـة الفـرد مثلاً بمكـان عمله أو نـطاق سكنـه عـلاقـة «مكانية ـ إجتماعية» بالدرجة الأولى تستهدف تحقيق الاستفادة من المكان إلى أقصى درجة ممكنة من خلال الجماعة التي تقطنه. وتنمو هذه العلاقة في اتجاهات مختلفة ـ ومتناقضة أحياناً ـ فهي قد تنجح في توطيد الارتباط بالمكان إذا ما استطاع (أي المكان) أن يلبي إحتياجات الأفراد ومتطلباتهم فيستقرون به ويتمسكون، ويسعون دائماً لتنمية علاقاتهم به. وقد تتشكل هذه العلاقة بشكل يعكس الفشل في تنمية الارتباط بالمكان ومن ثم تصير العلاقة به هشة ـ ضعيفة سرعان ما تنتهي بترك المكان والانتقال إلى مكان آخر، أو المعيشة به بشكل هامشي يظل فيه الفرد مغترباً عن المكان(٢).

وتميل الدراسات السسيوانثروبولوجية في ميدان التحضر والمدينة إلى التعرف عن قرب على العناصر الاجتماعيـة ـ الثقافيـة التي تحكم الحياة الحضرية وتؤدي إلى صياغة أنساق تقليدية أو مستحدثة من القيم التي تشجع، أو تعيق، مجالات النمو بالمدينة.

وقد ظهر فرع «الأنثروبولوجيا الحضريـة» Urban Anthropology ليتناول مقومات الحياة الثقـافية الحضـرية فيـدرس من خلال البحـوث الأمبيريقية ـ في الغالب ـ الأنماط الثقافية الحضرية، والكيفية التي يتعامل

(١) لمزيد من التفصيلات في هذه النقطة راجع المصدر التالي:

— Berry, B. and Others (eds.), «Urban Community of Interst Areas», Reading Univ, U.K., 1969.

(٢) راجع في هذه المسألة المصدر التالي:

— Kain, J.; «Housing Segregation: Negro Employment and Metropolitan Decentralization», The Quarterly Journal of Economics, Vol. XXXII, No. 2, May 1968, PP. 175 - 197.

الأفراد بمقتضاها مع هذه الأنماط، فضلاً عن محاولة التعرف على المشكلات الواقعية التي يتعرض لها النمط الثقافي السائد بالمدينة وتفاعلات الأفراد معه والآثار الناجمة عن ذلك(١).

ويعد البناء الاجتماعي الحضري - بما يشمله من تركيب إجتماعي - واحداً من الموضوعات الرئيسية التي يتعرض لها منهج التحليل السسيوانثروبولوجي للدرجة التي حدت ببعض الباحثين إلى القول بأن «كل» المشكلات التي يعاني منها مجتمع ما إنما ترجع إلى طبيعة بنائه الاجتماعي القائم من حيث تأثيره - سلباً أو إيجاباً - على التعامل مع المتغيرات المجتمعية سواء كانت: اقتصادية، أو اجتماعية، أو سياسية.

ويتحمس البعض الآخر لذلك «البناء» حين يتصوره بمثابة «المرآة الحقيقية» التي تعكس بوضوح وصدق كل ما يقع في المجتمع من أحداث(٢).

ويتشكل التركيب الاجتماعي في ضوء: الحجم والتوزيع السكاني والكثافة فضلاً عن النظام الطبقي الذي يميزه ونشأة المدن والبحث في عوامل تكونها والقوى المؤثرة فيها وأسباب ازدهارها. كما يضيف البعض إلى هذه العناصر ضرورة التعرض لدراسة أدوار الأفراد ووظائفهم وما يؤدي إليه ذلك من تكون شبكة للعلاقات الاجتماعية بينهم تتخللها أنماط التفاعل السائدة بين الجماعات(٣).

وتعاني كل الدول المتخلفة من خلل في ذلك البناء الاجتماعي ليس

---

(١) راجع في هذا الشأن المصدر التالي:

— Tilly, C.; «Anthropology on the Town», In: Bourne L., Op. Cit., P. 40.

(٢) لمزيد من التفصيلات في قضية البناء الاجتماعي راجع المصدر التالي:

- أحمد أبو زيد؛ البناء الاجتماعي، مراجع سابق.

(٣) يمكن مراجعة المصدر التالي:

— Allen, F.; «Socio - Cultural Dynamics», The MacMillan Press Ltd. London 1971.

في حد ذاته وبين عناصره فحسب، وإنما أيضاً بينه ككل من ناحية وبين بقية الجوانب المجتمعية من ناحية أخرى. وأبرز ما تعاني منه تلك الدول ـ من حيث هذا الجانب ـ يتمثل في الخلل الذي يصيب النظام الطبقي فيها. ففي كل مجتمع منها يمكننا أن نميز بسهولة ووضـوح من طبقتين متباينتين: أقلية ضئيلة (قد لا تزيد عن ٥ ٪ من إجمالي السكان) مستمتعة بكل مصادر الثروة في المجتمع ومسيطرة بالتالي ومستغلة لبقية أفـراده. وأغلبية ساحقة (هي بقية النسبة) متدنية في مستواها المعيشي ولا يحقق معظمها الحد الضروري من المعيشة الآدمية وبخاصة من حيث: الغذاء، والملبس، والمسكن.

وقد أنبأتنا تجارب معظم الدول المتخلفة وخبراتهـا بأن اهتـراء البناء الاجتماعي لديها كان سببه الرئيسي هو ذلك التفاوت الطبقي الشاسع للدرجة التي يرى معها بعض الباحثـين أن الفوارق بـين الطبقـات في المجتمعات المتخلفة تظهر وكأن هنالك عوالم مختلفة ـ متباينة تعيش في مجتمع واحد، ولا تستطيع الإنصهار في بوتقة واحدة. وهناك مؤشرات نستدل ـ في وجودها ـ على ذلك التمايز الطبقي، وبـالتالي نتعـرف ـ في ضوئها ـ على الخلل الواضح القائم في البناء الاجتماعي السائد[١]. ولعل أهم هذه المؤشرات وأوضحها يبدو من عدم إمكانية تمييز طبقة وسطى فالتركيب الطبقي يعكس وجود طبقتين إحداهما عليا، والأخـرى دنيا. وغياب هذه الطبقة (الوسطى) ـ أو ضآلتها المتنـاهية عـلى الأقل ـ يعني ببساطة أنه ليس هناك اتصال على وجه الإطلاق بين الطبقة التي تحتل القمة، والأخرى التي ترزح في القاع. فلو كان هناك ثمة إلتقاء بينهما أو تفاعل لكانت محصلة ذلك واضحة في تكون طبقة وسطى.

---

(١) راجع هذه النقطة بالمصدرين التاليين:

— Dudley S., and Leonard, J. (eds); Op. Cit., P. 80

ـ محمود الكردي، التخلف ومشكلات المجتمع المصري، مرجع سابق.

ويمثل الحراك مؤشراً واضحاً للتمايز الطبقي بالدول المتقدمة أو المتخلفة على حد سواء إلا أنه أقل وضوحاً بالأخيرة فهو ضئيل للغاية بشكل لا يستطيع معه الفرد تمييزه (وبخاصة في الأزمنة القصيرة) فهناك أوضاع بذاتها تنتظر الفرد منذ ميلاده، وتظل تلازمه حتى وفاته وهو غير قادر ـ إلا في حدود معينة ـ على تغييرها ويتمثل ذلك في التعليم، والعمل، وحق الانتخاب، والترشيح..... الخ.

أما نسق القيم فهو أكثر المؤشرات إرتباطاً بالبناء الاجتماعي غير أنه قد يصير متخلفاً عن استيعاب الأفكار أو المبتكرات (وبخاصة التكنولوجية منها). ويشجع أبناء طبقة الأقلية هذا التخلف في نسق القيم ويساندهم في ذلك ويؤازرهم نسبة أمية عالية يتسم بها أبناء طبقة الأغلبية، فضلاً عن انخفاض ذريع في مستويات معيشتهم، وعدم الرغبة ـ وعدم القدرة في آن واحد ـ على المشاركة في أي نشاط جماعي[١].

ويزودنا التاريخ ويمدنا بأوضاع الطبقات التي يتشكل منها البناء الاجتماعي في عديد من المجتمعات المتخلفة وبخاصة عندما يتعرض إلى تلك الفترة التاريخية التي مارست فيها القوى الاستعمارية سيطرة واستغلالاً لثرواتها ودعمت تلك التفاوتات الشاسعة بين الطبقات وشجعتها[٢].

فقد كان العامل الزراعي في «أنجولا» مثلاً هو ضحية الاستعمار البرتغالي لها، كما تكررت تلك السيطرة أيضاً بين السكان والوطنيين في «ليبيريا»، والأقليات في «جنوب أفريقيا» وبين الهنود في «بيرو»، كما كانت واضحة تماماً بالنسبة «للفلاح المصري»[٣].

---

(١) لمزيد من التفصيلات في هذا الشأن راجع المصدر التالي:
— Lewis, O.; «The Culture of Poverty», Op. Cit.

(٢) راجع هذه الفكرة في المرجع التالي:
— Wolf, E. and Hansen, E. (eds.); «The Human Conditions in Latin America», Oxford Univ. Press, 1972

(٣) تحتاج هذه المسألة إلى تدعيم عن طريق الاستعانة بالدراسات الأمبيريقية التي تفحص دور =

وكان دور القوى الاستعمارية ـ ولا يزال ـ خطيراً فيما يتعلق بحرصها الشديد على تآكل البناء الاجتماعي والاطمئنان ـ باستخدام كل الوسائل ـ إلى أنه سيسحق نفسه بنفسه دون تدخل مباشر من تلك القوى. بمعنى أن تولد فيه أسباب فنائه (دون أن يعي بذلك أو يدرك) ثم تذكى هذه الأسباب وتشجعها حتى تتمكن بسهولة من تحقيق أهدافها: الاقتصادية، والاجتماعية، والسياسية على حد سواء. وإذا حاولنا الكشف عن هذه العناصر، والتحقق من مدى وجودها بالنسبة للبناء الاجتماعي في أي مجتمع متخلف فإنه ينبغي علينا أن نحدد الفترة التاريخية التي نقصدها. فالحكم على البناء الاجتماعي يستند بصفة رئيسية على البعد التاريخي الذي يتحرك في ظله المجتمع[1].

ورغم شمول البناء الاجتماعي وتغطيته لكل أنماط المجتمع ومناطقه إلا أن تأثيراته تتباين وتختلف من نمط معيشي إلى آخر ذلك أن عناصر هذا البناء تتشكل طبقاً لنوعية الحياة وظروفها. فالنمط الحضري مثلاً له من الخصائص والسمات ما يتيح له تشكيل «بناء اجتماعي خاص» يتسق في ذات الوقت مع «البناء الاجتماعي العام» للمجتمع الكلي.

ولا ريب أن منهج التحليل السسيوانثروبولوجي يساعد إلى درجة بعيدة في فهم عناصر البناء الاجتماعي ومكوناته بالمجتمع الحضري فهو يقف بنا على الخصائص العامة للمكان الحضري سواء المتصلة منها بالأنشطة المادية أو المرتبطة بالطاقة البشرية (أي سكان المكان). كما أنه منهج يتيح بسهولة إمكانية معالجة الوظائف التي تمارسها المدن من خلال ما يمكن إجراؤه من دراسات امبيريقية تنفذ إلى أعماق المجتمع وواقعه.

= الاستعمار في تنمية التخلف بالمجتمعات المتخلفة، وتنزع إلى التحليل التاريخي للتركيب الاجتماعي بهذه المجتمعات وتؤكد على أهمية البعد الاجتماعي في تخلفها.

(١) راجع هذه الفكرة بالمصدر التالي:

— Worsley, P.; «The Third World», Weidenfeld and Nicolson, London, 1978.

وفضلاً عن ذلك فهو يمكننا ـ بصفة خاصة ـ من دراسة المظاهر الثقافية لنمو المدن وتطورها وذلك بما يضمه من أساليب فنية وأدوات[١] تعطى فرصة أكبر للباحث على إستقاء المعلومات والبيانات من مصادرها الأولية الأمر الذي يؤدي إلى معرفة أعمق بالسمات الثقافية للمجتمع.

وبالرغم من أن المضمون الثقافي لحياة المدينة لا يتحدد دون تدعيمه بالمضامين الاقتصادية والسياسية والأيكولوجية والاجتماعية لها، فإن السمات الثقافية للحضر أصبحت اليوم موضوعاً متكاملاً، يختص مبحث الأنثروبولوجيا الحضرية بدراسته ومعالجته.

وكان من الإسهامات الرئيسية التي قدمها هذا المبحث هو دراسة الوظائف الثقافية للمدينة والتي يمكن إيجازاها في أربع رئيسية[٢]:

فأما الأولى فهي وظيفة أيديولوجية وتبرز حين يكون للمدينة وضعاً سياسياً متميزاً كأن تكون مركزاً للحكم وممارسة الوظائف السياسية فتتحول المدينة آنذاك إلى منارة سياسية تحتك فيها الآراء والأفكار وتتبلور في حدود النظام السياسي القائم. وتنمو في ضوء هذه الوظيفة ظواهر أساسية لعل أهمها: الديموقراطية، والديكتاتورية، والبيروقراطية، والمركزية، واللامركزية.. وغير ذلك.

ولعل «المدن العواصم» هي خير نموذج على هذه الوظيفة الايديولوجية حين تتحدد مكانة الدولة ككل من خلال كفاية ممارسة هذه الوظيفة فتضفي تأثيراتها على المجتمع كله متجاوزة في ذلك النمط الحضري

(١) لعل الأدوات المنهجية الأنثروبولوجية هي أبرز هذه الأساليب. فالملاحظة المشاركة مثلاً تتيح للباحث ـ إذا استخدمها استخداماً صحيحاً ـ فرصة الحصول على البيانات الكيفية للسمات الثقافية للمجتمع بشكل كان يتعذر معه الحصول عليها باستخدام أدوات منهجية أخرى (كالاستبيان مثلاً).

(٢) راجع هذا الجانب بالمصدر التالي:

— Press, I. and Smith, M. (ed.); Urban Place and process, Op. Cit., PP. 205 - 213.

إلى الأنماط الأخرى. ومما يساعد على تحقيق هذه الوظيفة أن وسائل الاتصال العامة والخاصة ـ بما تشمله من وسائل إعلام ـ تكون متسقة إلى حد كبير مع هذه الوظيفة الايديولوجية بحيث تدعمها وتؤكدها بصفة دائمة(١).

ويمكن رؤية الوظيفة الثقافية الثانية للمدينة من خلال الإدارة فالمدينة تلعب دوراً رئيسياً في تركيز السلطة سواء كانت سياسية، أو اقتصادية، أو اجتماعية. فمعظم المؤسسات المجتمعية تتواجد بالمدينة الأمر الذي يدعو أبناء المناطق المجاورة ـ وبخاصة الريفية ـ إلى الهجرة إليها بحثاً عن فرصة عمل أفضل بأجر أزيد فضلاً عن ضمان الاستفادة مما تقدمه هذه المؤسسات (وبخاصة التعليمية منها والصحية).

ومما يؤكد الوظيفة الإدارية للمدينة من الناحية الثقافية أن وسائل النقل والمواصلات، وقنوات الاتصال بعامة تكفل زيادة فعّالية الروابط والعلاقات المكانية للمدينة بغيرها من الأماكن الأخرى.

أما الوظيفة التجارية للمدينة فيمكن رؤيتها في ضوء إمكاناتها الاقتصادية وما تتمتع به من ميزات طبيعية أو اصطناعية وما ينجم عن ذلك من ثروة توجه لإقامة المشروعات التنموية بالمدينة. وتؤثر مسألة «إستخدام الأرض» على تدعيم الوظيفة التجارية فكلما كان هذا الاستخدام جيداً كلما أدى إلى زيادة الإمكانات الاقتصادية للمدينة(٢). وترتبط هذه الوظيفة بالأخرى الإدارية فبين هاتين الوظيفتين تكامل وثيق وتأثير تبادلي فكل منهما تسهل القيام بالأخرى.

---

(١) راجع هذه الفكرة بالمصدر التالي:

— Ralph, B.; «Urbanism, Urbanization and Acculturation», American Anthropologist Review, Vol. 53., 1961.

(٢) تمثل فكرة «استخدام الأرض» كما سبقت الإشارة إليها محوراً رئيسياً ليس في مجال الوظائف المتعددة للمدينة فحسب وإنما في صياغة مسألة التحضر ذاتها. بل إننا لا نبالغ إذا زعمنا بأنها مسؤولة بصفة أساسية عن نمو المدينة وازدهارها (أو تدهورها).

وتمثل الوظيفة الصناعية جوهر الوظائف الحضرية بعامة ومن خلالها تتجمع كل الوظائف السابقة. وتلعب المؤسسات الانتاجية دوراً بالغ الحيوية في صياغة الوظيفة الصناعية بل أنها هي التي تضمن لها بقاءها واستمرارها. ويؤثر حجم المدينة على معدل النشاط الصناعي السائد بها[١]. وتتجاوز عوائد الوظيفة الصناعية النشاط الإنتاجي لتشمل كل جوانب الحياة بالمدينة. فالتحول الصناعي تظهر آثاره واضحة جلية في البناء الاقتصادي فتعمل على تقويته وتدعيمه بما يضاف إليه من مصادر جديدة للثروة، وأنماط مستحدثة للإنتاج. كما تبدو انعكاسات التحول الصناعي واضحة في التركيب الاجتماعي حيث تتغير ـ بشكل تدريجي ـ الأنساق التقليدية إلى أخرى مستحدثة تواكب العناصر الجديدة التي أدخلت مع عملية التصنيع.

ولا يخلو المجال السياسي من تغير نتيجة دخول الصناعة فقد تنشأ مؤسسات جديدة تتحدد كل مهمتها في عملية التنسيق الواجبة بين مقومات العمل الصناعي الأمر الذي يعكس اهتماماً سياسياً من قبل الدولة بتلك الأعداد الهائلة من العمال وبخاصة عندما تتجاوز مطالبهم نطاق تنظيماتهم النقابية لتصل إلى حد المطالب السياسية العامة[٢].

ومن اللافت أن البعد الثقافي للوظيفة الصناعية للمدينة ينبثق عن نوعية الحياة السائدة. وطالما أن هناك اختلافات واضحة بين المدن في درجة التصنيع ونوعيته وشموله وبالتالي حجم تأثيراته فإن النواتج الثقافية لهذه العملية (أي التصنيع) تختلف طبقاً للعناصر المكونة لها. فنوعية التعليم، ومجال التدريب ووسائل الاتصال المختلفة، وأوجه الترويح، ودرجة

---

(١) راجع هذه القضية بالمصدر التالي:

— Harper and Row; Op. Cit., P. 91.

(٢) لمزيد من التفصيلات في هذا الجانب، راجع المصدر التالي:

ـ عبد المنعم شوقي؛ «علم الاجتماع الحضري»، مكتبة القاهرة الحديثة، القاهرة، ١٩٦٦.

الانفتاح على العالم الخارجي بما تشمله من احتكاك ثقافي بين المجتمع. وما حوله.. هي مجرد أمثلة للعناصر المكونة للبعد الثقافي وهي تستلزم إجراء دراسة تحليلة شاملة لرصدها والتعرف عليها وقياس مدى تأثيرها وتأثرها بمجتمع المدينة ككل(١).

ورغم أن السسيولوجيين كانوا أسبق من الأنثروبولوجيين في دراستهم للنمط الحضري (وبخاصة عملية التحضر) إلا أن البحوث السسيولوجية كانت قد أصيبت خلال ثلاثة عقود على الأقل من هذا القرن (بين الثلاثينيات والستينيات تقريباً) بنوع من الضحالة الناتجة عن تكرار ذات البحوث لنفس الظواهر فضلاً عن تركيزها في دول العالم المتقدم والإهمال شبه الكامل للظواهر الحضرية التي يعاني منها العالم المتخلف وكأن التحضر ونمو المناطق الحضرية قد صار حكراً على الدول المتقدمة وحدها.

ومن هنا تلقف الأنثروبولوجيون طرف الخيط وبدأوا ينسجون نظرياتهم، ويضعون مناهجهم، ويجرون بحوثهم على كافة المجتمعات مع التركيز على المتخلفة منها حيث برزت نوعية خاصة من الظواهر الحضرية التي لم يكن لها نظير في المجتمعات المتقدمة وتشكل في ذات الوقت أهمية خاصة في مجال الأنثروبولوجيا الحضرية(٢).

ورغم تميز دراسات الاجتماع الحضري بالاستقرار النسبي والتقبل (على الأقل نتيجة مرور نصف قرن من الزمان) فإنها قد ظلت حبيسة أغلفة الكتب والمراجع ولم يقدر لها أن تطل على واقع المجتمعات ولم تتح لها الفرصة للتطبيق العملي من خلال اختبار بعض فروضها إلا في القليل النادر منها.

---

(١) لمناقشة الأبعاد الثقافية للوظيفة الصناعية للمدينة بشكل مفصل راجع:

— Redfield, R. and Singer, M.; «The cultural Role of Cities» In: Press, I. and Smith, M. (eds), Op. Cit., P. 183.

(٢) راجع هذه المسألة تفصيلاً بالمصدر التالي:

— Fox, R.; «Urban Anthropology: Cities in Their Cultural Settings», Prentice - Hall, Inc., N.J., 1977.

ومن العبث أن نتصور بأن الأنثروبولوجيا الحضرية مجال مختلف كلية عن نطاق الاجتماع الحضري فكليهما يدرس ذات الظواهر (وإن كان كل منهما يعطي اهتماماً خاصاً ببعض القضايا دون الأخرى) ويعتني بإبراز المشكلات النوعية التي يعاني منها النمط الحضري، وينتهي إلى تصور حلول واقعية لها.

فإذا كان الاجتماع الحضري يحاول التعرف على القضايا السسيولوجية العامة (مثل: جماعة المدينة وتكونها وحراكها وتكيفها ومشكلاتها، فضلاً عن العلاقات التي تنشأ بين المكان وسكانه، ومدى فعاليتها في تنمية أنشطة المدينة) فإن الأنثروبولوجيا الحضرية تحاول استكمال هذه الصورة بالتركيز على الجانب الثقافي للحياة الحضرية وإبراز الدور الثقافي الذي تمارسه المدينة وتستعين لتحقيق ذلك بالبحوث الأمبيريقية التي تجريها على المجتمعات الحضرية وكثيراً ما تلجأ إلى أسلوب المقارنة لتدعيم نتائجها[1].

ولعل إهتمام الأنثروبولوجيا بدراسة النمط الحضري قد جاء متأخراً بعض الوقت فقد بدأ هذا العلم بدراسة الجوانب الثقافية للمجتمعات البدائية ثم تبع ذلك تحليل العناصر الثقافية السائدة بالأنماط الريفية. ولما كانت ظاهرة الهجرة الريفية ـ الحضرية من المسائل اللافتة في دراسة قضايا التحضر والتريف على حد سواء فإن الأنثروبولوجيا الحضرية قد تابعت هذه الظاهرة من حيث عواملها، ومكوناتها ونتائجها، ومن ثم كان من الحتمي ـ والمنطقي في آن واحد ـ أن تتجه بدراساتها صوب المدينة ـ التي اتجه إليها المهاجرون ـ كي تدرس الأحوال الثقافية لسكانها الأصليين وللمهاجرين إليها، وتقيس مدى التغير الذي يتعرض له هؤلاء وأولئك ثقافياً نتيجة

(١) راجع في هذا الشأن المصدر التالي:

— Gulick, J.; «Urabn Anthropology: Its Present and Future», In: Morton, H. (ed.); «Readings in Anthropology», (Vol. II: Cultural Anthropology), Thomas Crowell Company, N.Y., 1963.

تعاملهم مع النمط الحضري الذي يعد متغيراً بالنسبة لسكانه، وغريباً بالنسبة للمهاجرين إليه[١].

وقد حقق المنهج الأنثروبولوجي[٢] نجاحاً منقطع النظير في دراسة قضايا المدينة ومشكلاتها إذ أن إقترابه الشديد من الموضوع الذي يتولاه بالدراسة يجعله على دراية شبه كاملة بكل المتغيرات المشتركة في صياغة الظاهرة (موضوع الدراسة). كما أن استخدام هذا المنهج لأدوات على درجة عالية من الكفاية والواقعية يتيح الحصول على كم ضخم من البيانات والمعلومات الصادقة ـ إلى درجة كبيرة ـ في التعبير عن طبيعة الظاهرة ويسهم ذلك بالتالي في اقتراح أنسب الأساليب لمعالجة مشكلات الظاهرة.

ورغم أن البدايات الأولى لبحوث الأنثروبولوجيا الحضرية قد برزت إلى حيز الوجود مع نهاية الحرب العالمية الثانية تقريباً إلا أن الانجازات الحقيقية لهذه البحوث لم تظهر إلا خلال السنوات العشر الأخيرة فقط[٣]. فقد تركز الاهتمام خلال هذه الفترة القصيرة بدراسة أحوال المجتمعات المتخلفة وكيف تتحول الحياة بها من نمط ريفي تقليدي يتسم بجمود نسق القيم وبدائية الأنشطة، إلى نمط حضري مستحدث يتميز بالانفتاح على الحياة العالمية المعاصرة ويسعى إلى تحديث الأنشطة السائدة ويحرص على إدخال المبتكرات التكنولوجية الحديثة. ولعل التحول الجذري الذي شهده

---

(١) لدراسة تاريخ الاهتمام بالدراسات الأنثروبولوجية للنمط الحضرية راجع المصدر التالي:

— Leeds, A.; «The Anthropology of Cities: «Some Methodological Issues», In: Eddy, E. (ed.); «Urban Anthropology: Research Perspective and Strategies», Op. cit., P. 38.

(٢) يفضل البعض استخدام مصطلح «المنهج الأنثروبولوجي» عوضاً عن علم الأنثروبولوجيا باعتباره لا يخرج عن كونه وسيلة منهجية متميزة لدراسة نفس الموضوعات التي يتولاها علم الاجتماع.

(٣) لعل الأعمال الرائدة في مجال هذا الفرع تمثل الاستثناء الوحيد الذي خرج عن حدود هذه الفترة. ومن هذه الأعمال نذكر البحوث التي قام بها كل من: «وايت» Whyte (عام ١٩٤٣)، «ليبو» Liebow (عام ١٩٦٧)، «ليدز» Leeds (عام ١٩٦٨.

هذا الفرع من الأنثروبولوجيا يتمثل في أن أبحاثه التي ظهرت في مرحلة النشأة لم تكن تتجاوز عملية الوصف لأنماط الحياة السائدة بالنمط الحضري[١]. ولم يكن ذلك غريباً في هذه المرحلة إذ أن الأنثروبولوجيا الحضرية ـ شأنها شأن أي فرع من فروع هذا المبحث ـ كانت متأثرة بما درجت عليه البحوث الأنثروبولوجية عموماً (بغض النظر عن المجال الذي تدرس).

وقد يبرز في هذا المجال تساؤل منهجي مؤداه: هل أمكن للأنثروبولوجيا عموماً أن تبتكر المناهج الملائمة لها والتي تمكنها من دراسة الأنماط المجتمعية المختلفة (ريفية، أو حضرية، أو بدوية) أو تحليل الأنساق الرئيسية التي يتميز إليها المجتمع (على غرار الأنثروبولوجيا الاقتصادية، أو التربوية، أو الطبية... الخ)؟ إن الإجابة على هذا التساؤل الحيوي تجرنا في الواقع إلى مشكلة منهجية تتعلق بالبحوث والدراسات السائدة في العلوم الاجتماعية بعامة فرغم ما ينبثق عن كل فرع من فروع العلم الإجتماعي من أساليب منهجية تتسق مع طبيعته ونوعية الموضوعات التي يتناولها، إلا أننا لو تفحصنا كل أسلوب من هذه الأساليب لوجدناه مستخدماً ـ ولو بصورة أخرى ـ في فرع آخر من فروع العلم الاجتماعي فهناك عملية «إستعارة» مستمرة ودائمة للأساليب المنهجية بين مجالات العلوم المختلفة[٢]. وتبقى قدرة كل مبحث منحصرة في عملية التطويع اللازمة للأسلوب المنهجي كي يتلاءم مع نوعية المشكلة التي يبغي دراستها.

وعندما نتفحص العلاقة بين ظاهرة الحضرية ومناهج البحث الحضري عموماً فإن الاتساق لا بد أن يكون ملحوظاً بينهما. فالمناهج ما

(١) لمزيد من التفصيلات في هذه النقطة راجع المصدر التالي:

— Peattie, L.; «The Social Anthropologist in Planning», Journal of The A.I.P., Vol. 33, 1967.

(٢) — Leeds, A.; Op. Cit., pp. 31-47.

هي إلا أساليب فنية تستخدم بغرض تحليل ظاهرة ما، ومن ثم ينبغي أن توجه أصلاً لدراسة مكونات الظاهرة وتحليل عناصرها وذلك بصرف النظر عن الاتجاه الذي تدرس في ضوئه. فإذا كان منحى الدراسة إقتصادياً فإن منهج البحث المقترح لا بد أن يصاغ في حدود القضايا الاقتصادية للتحضر. وعندما يكون إتجاه الدراسة إجتماعياً فإن القضايا الاجتماعية للتحضر هي التي تفرض مناهج خاصة للبحث. . . وهكذا.

ويبرز البحث السسيولوجي في مجال التحضر محاولاً صياغة القضايا الاجتماعية لهذا المجال بشكل علمي منظم ينتهي إلى مجموعة من النتائج المنطقية التي تساعد في تفهم هذه القضايا ومحاولة البحث عن حلول لها. وقد وجد البحث السسيولوجي (وكذلك الأنثروبولوجي) ضالته المنشودة في البحوث الأمبيريقية حيث حقق ذلك فائدة مزدوجة فقد كانت المسائل النظرية هي السائدة في البحث الحضري إلى وقت بعيد وأهملت القضايا التطبيقية ـ الواقعية لعملية التحضر ولكن عندما بدأ يظهر الاهتمام بدراسة المكان الحضري «ميدانياً» تكشفت مسائل عديدة كانت خافية فيما مضى وتتصل معظمها بالجوانب غير النظرية للتحضر. أما الجانب الآخر من الفائدة فقد تبدى من نوعية المشكلات التي يحاول منهج البحث السسيوانثروبولوجي دراستها فهي بطبيعتها لا تخضع كثيراً للتحليل الكمي ـ كما هو سائد مثلاً في منهج التحليل الاقتصادي ـ وإنما تتطلب بالدرجة الأولى تحليلاً كيفياً يناقش القضايا التي «يشعر» بها الناس وتحدد علاقاتهم وأنماط تفاعلهم أكثر من كونها تحدد حجماً معيناً للدخل وأنماطاً محددة للاستهلاك ومحلاً ثابتاً للسكنى[١]. . . الخ.

---

(١) لمزيد من التفصيلات في هذا الجانب راجع المصدرين التاليين:

— Cicourel, A.; «Method and Measurement in Sociology», Free press, Glencoe, 1964.

— Castells, M.; «Theoretical propositions for an experimental study of Urban social Movements», In: Pickvance, C., «Urban Sociology: Critical Essays», Op. Cit., P. 82.

غير أن هناك معلومات أساسية وبيانات أولية ينبغي أن يستند إليها منهج البحث السسيوانثروبولوجي ويمكن تصنيفها في ثلاثة متغيرات رئيسية هي[١] : السكان (من حيث الحجم، والتوزيع، والخصائص وما يرتبط بهم من كثافة، وخصوبة، وهجرة... الخ) ونوعية العلاقات الاجتماعية السائدة وتأثيراتها المختلفة وأخيراً درجة التغاير (أي عدم التجانس) التي تسم المجتمع الحضري عموماً وتؤثر بالدرجة الأولى على أنماط التفاعل بين السكان والكيفية التي تمارس بها الأنشطة بالمركز الحضري.

ولا شك أن هذه المتغيرات (وغيرها) تمكن ـ عند تحليلها ـ من شرح خصائص الحياة الحضرية بشرط أن تضع في اعتبارها مسألة الاختلافات القائمة بين أحجام المدن وأنماطها.

وعندما تدرس ظاهرة الحضرية وفقاً للمنهج السسيوانثروبولوجي فإن البحث الأمبيريقي هنا يمثل مؤشراً كاشفاً لاتجاهات هذه الدراسة ومجالاتها.

ويمكن أن نميز هنا بين اتجاهات ثلاثة لاستخدام ذلك المنهج[٢]:

فأما الأول: فيمكن رؤيته من خلال البناء الفيزيقي الذي يتشكل استناداً إلى قاعدة سكانية، وأخرى إقتصادية وما يحيط بذلك من مستوى تكنولوجي ونسق إيكولوجي.

ويبرز الاتجاه الثاني كنسق للتنظيم الاجتماعي يشمل عناصر البناء الاجتماعي ويضم مجموعة من النظم الاجتماعية (الرئيسية والفرعية) فضلاً عن الأنماط النموذجية التي تكشفها العلاقات الاجتماعية.

أما الاتجاه الثالث فيتضح في ضوء الاتجاهات والأفكار السائدة بين

---

(١) راجع في هذا الشأن المصدر التالي:
ـ محمود الكردي، النمو الحضري، مرجع سابق، ص ٨٧.
(٢) لتحليل هذه الاتجاهات المنهجية الثلاثة بشكل مفصل راجع المصدر التالي:
— Jhonson, N. and Sandy, P.; Op. Cit., P. 33.

الجماعات والمميزة لشخصيات الأفراد والتي تحدد في ذات الوقت الأشكال النموذجية للسلوك الجمعي، وميكانزمات الضبط الاجتماعي.

ورغم أن كثيراً من الباحثين ـ وبخاصة الديموجرافيين منهم ـ يعتمد على معيار «عدد السكان» في تحديد المنطقة الحضرية وبالتالي امكانية إخضاعها للدراسات الحضرية الامبيريقية ويعتقد بذلك أنهم يقدمون صنيعاً منهجياً كبيراً يسهم على الأقل في تحديد النطاق المكاني الذي تجرى في حدوده تلك الدراسات.... رغم ذلك فإن الاعتماد على متغير واحد (وبخاصة أعداد السكان في مجال التحضر) يدفع الباحث إلى إهمال المتغيرات الأخرى التي قد تفوق في أهميتها هذا المتغير. فقد تكون المنطقة حضرية «سكانياً»(١) ولكنها لا تعد كذلك إقتصادياً، أو اجتماعياً ـ ثقافياً. ويؤدي هذا الاهمال إلى فقدان عملية التحضر أهم عناصرها بل وأكثر مقوماتها فعّالية ألا وهو تداخل هذه العناصر وتفاعلها. كما أن عدم الاهتمام بالعناصر الاجتماعية ـ الثقافية على وجه الخصوص يؤدي إلى استبعاد الكيفية تماماً في الحكم على مدى تحضر المنطقة أو اكتشاف نوعية المشكلات التي تختص بهذه الجوانب وتؤثر في عملية التحضر ككل.

ولا نقصد بذلك أن الاعتماد على معيار السكان هو وحده الأمر الخاطىء، وإنما نعني أن الاعتماد على متغير واحد يؤدي إلى قصور في النظرة، وتحيز في الرؤية، وإهمال في تقدير مدى فعّالية المتغيرات الأخرى المشتركة في صياغة نفس الظاهرة.

ولعل الاتجاه المعاصر في فهم ظاهرة الحضرية وعملية التحضر والذي يتمثل في تعدد المداخل وتفاعلها يعد تصحيحاً مناسباً للأخطاء المنهجية السابقة وتبقى المسألة محصورة فقط في كيفية صياغة هذا الاتجاه بشكل

(١) راجع هذه القضية بالمصدر التالي:

— Hanson, R. and Simmons, O.; «Differential Experience Paths of Rural Migrants to the City», American Behavioral Scientist, Vol. 13, 1969.

سليم يؤدي إلى فهم صحيح لقضايا التحضر بصفة عامة[١].

وفي الحقيقة لم يغفل المنهج السسيوانثروبولوجي مسألة هامة في دراسة الحياة الحضرية (قد تبدو من وجهة نظر البعض بعيدة وغير مرتبطة) تلك هي الحياة الريفية وهي الوجه الآخر للنمط الحضري. وتتبلور أهمية هذه المسألة من أن أنماط الحياة بالمجتمع الحضري ما هي إلا انعكاس للحياة الريفية وبخاصة في المجتمعات التي تنشط فيها موجات الهجرة الريفية ـ الحضرية.

فدراسة التحضر من وجهة نظر التريف مسألة واردة وأساسية تتكامل بمقتضاها معظم العناصر والمتغيرات المشتركة في صياغة ظاهرة الحضرية وبخاصة إذا كان سكان الريف يمثلون نسبة لافتة في البنيان الديموجرافي الحضري. وقد لا تعني هذه النسبة الكمية شيئاً بالمقارنة بالنواتج الإجتماعية ـ الثقافية المترتبة على معيشة هؤلاء الريفيين بالمدينة.

وقد أجريت دراسات أنثروبولوجية مبتكرة على جماعات ريفية تقطن الريف ثم انتقلت للإقامة المستقرة بالمدينة فتابعتها تلك الدراسات بالمدينة لترصد كل التغيرات التي تطرأ على حياتها الجديدة محاولة قياس عمليات أساسية يتعرض لها المهاجر حتماً مثل: التنشئة الاجتماعية (وبخاصة لابنائه) والتكيف، والعزلة، والصراع وغير ذلك[٢]. وهو عندما يمر بكل هذه العمليات ـ أو بعضها ـ يتأثر بشكل أساسي بالتغيير الذي يكون قد تعرض له عندما انتقل من بيئة ريفية لها أسلوب خاص في تشكيل حياة أبنائها إلى بيئة حضرية تختلف عنها في كل شيء ابتداء بنمط السكن الذي

(١) سبق أن تعرضنا لهذه المسألة بشكل تفصيلي بالفصل الثاني من هذا الكتاب. وسوف نناقشه من الزاوية المنهجية في الفصل القادم والأخير من هذا الباب.

(٢) راجع تفاصيل هذه المسألة بالمصدر التالي:

— Gans, H.; «Urbanism and Suburbanism us ways of Life», In: Pahl, R.; «Readings in Urban Sociology», Pergamon, London, 1968.

يقطنه والعمل الذي يمارسه، وانتهاءاً بنوعية العلاقات الاجتماعية وأنماط التفاعلات الجديدة التي يجد نفسه طرفاً فيها بالضرورة، ومروراً بكمية الدخل وأوجه الأنفاق وأنماط الاستهلاك التي تشكل حياته الاقتصادية بالمدينة(١).

(١) لتفصيل هذه الجوانب راجع المصدر التالي:

— Gutkind, P.; «Orientation and Research Methods in African Urban Studies», In: Longmans D. and Gutkind, P. (eds.); «Anthropologists in the Field», Assen: Van Corcum, 1967.

الفصل الحادي عشر

الاتجاه متعدد المداخل في دراسة التحضر: وجهة نظر

لم تكن المداخل المنهجية السابقة سوى محاولات جزئية تسعى كل واحدة منها لفهم عملية التحضر من خلال تفحص أبعادها، وتحليل عناصرها، وإبراز مقوماتها، والإشارة إلى أهم مشكلاتها. وقد اعتمدت كل محاولة ـ كما أفصحت الفصول السابقة بهذا الباب ـ على التناول المحدود ذي البعد الواحد لظاهرة الحضرية وعملية التحضر بحيث يتخذ هذا البعد إطاراً للتحليل تتحدد عناصره اعتماداً على طبيعته ونوعية متغيراته. فالإطار الجغرافي ـ الديموجرافي، والبعد التاريخي ـ المقارن، والنسق الاقتصادي ـ الإنتاجي، والاتجاه السسيوانثروبولوجي هي مجرد أمثلة لتلك المداخل المنهجية التي تستخدم في دراسة التحضر وتركز على العناصر الذاتية المكونة لكل بعد.

وإن كان هذا الأسلوب التحليلي الجزئي قد أفاد في تعميق النظرة التخصصية لكل نسق معرفي في دراسة التحضر، إلاَّ أن الجوانب السلبية التي ظهرت نتيجة إستخدامه قد تبلورت في غياب النظرة التكاملية في دراسة ظاهرة هي في الأصل ذات طبيعة تكاملية ـ مركبة. فالتحضر عملية متكاملة وهي في ذات الوقت محصلة لعمليات أخرى فرعية بحيث تصير رؤيتها من خلال بعد واحد ـ جغرافي، أو تاريخي، أو اقتصادي أو اجتماعي فقط ـ نوعاً من التجريد غير المطلوب، والتعمق غير اللازم.

من هنا كان التحليل النقدي للإطار المنهجي السابق أمراً ضرورياً كما كان البحث عن إطار بديل يمكن استخدامه في دراسة التحضر أمراً حتمياً.

وإذا كان التحليل النقدي لأي اتجاه معرفي يتحدد في ضوء عناصر أساسية تبرز مكوناته فإننا بالتالي يمكن أن نناقش المداخل المنهجية السابقة من خلال عناصر خمسة يمكن رؤيتها على النحو التالي:

الأول: مدى كفاية التعبير عن الظاهرة:

فمن أهم الشروط التي ينبغي توافرها في دراسة أية ظاهرة هو أن تكون معبرة عن طبيعتها، ونوعية المتغيرات المكونة لها. أما أن نتناول الظاهرة من خلال بعد واحد، فإن ذلك يعني أننا لا نتيح لكل العناصر الفرصة في التعبير عنها (وبخاصة عندما نتعامل مع ظاهرة مركبة مثل: الحضرية).

الثاني: العناصر المكونة للظاهرة:

فمن السمات الرئيسية المميزة للدراسة المتكاملة للظواهر أن تفصل إلى عناصر تبرز مكوناتها ومن المنطقي ألاّ تكون هذه العناصر ذات طبيعة واحدة وإنما ينبغي أن تتنوع وتتفاوت طبقاً للظاهرة موضوع الدراسة. ومن الطبيعي كذلك أن ينتمي كل عنصر ـ أو أكثر ـ لإطار معرفي معيّن بحيث تتكامل هذه العناصر جميعاً مشكلة إطاراً شاملاً في دراسة الظاهرة.

الثالث: التفاعل بين عناصر الظاهرة:

غير أن التعدد وحده لا يكفي في التعبير عن مكونات الظاهرة موضوع الدراسة فهناك مستوى آخر على درجة عالية من الأهمية والحيوية ونقصد به التفاعل. فلا شك أن ظاهرة الحضرية يتحدد مضمونها الحقيقي من تفاعل العناصر الجغرافية ـ الديموجرافية، والتاريخية ـ المقارنة، والاقتصادية ـ الإنتاجية، والسيسوانثروبولوجية بحيث تتميع الفواصل الجامدة بين هذه العناصر وتتوه الحواجز المفتعلة بينها وتشكل في النهاية نسقاً كلياً يمكن استخدامه بكفاية عالية في فهم المكونات الحقيقية لظاهرة الحضرية وتكشف في ذات الوقت العلاقات التبادلية بين هذه العناصر.

الرابع: الرؤية الشاملة للظاهرة:

لا شك أن تفاعل العناصر المكونة لأية ظاهرة يؤدي إلى رؤية صحيحة لها، ولعلَّ ذلك يرجع إلى إدراك سمة الشمول وهي سمَّة تنبع أساساً من التصور المبدئي للظاهرة، وأسلوب تناولها فضلاً عن إرتباطها الواقعي بغيرها من الظواهر. غير أن هناك محاذير ينبغي أن يضعها الباحث في اعتباره في هذا الصدد وذلك حتى لا يتحول الشمول إلى نوع من التحليل السطحي الساذج.

الخامس: إرتباط الظاهرة بغيرها من الظواهر:

ونظراً لأنَّ المجتمع الواحد تقع فيه عدة ظواهر تؤثر على النسق المجتمعي الكلي فإنَّ دراسة نوعية الارتباطات السائدة بين الظواهر القائمة في المجتمع الواحد مسألة حيوية ولازمة وتكشف في ذات الوقت عن قوة الظاهرة موضوع الدراسة من خلال حجم صلاتها بالظواهر الأخرى.

والتحضر من أهم العمليات المرتبطة بالظواهر الأخرى فهي مؤثرة فيها من جانب، وناجمة عنها من جانب آخر. كما أنَّ ظاهرة الحضرية تعد من أوثق الظواهر ارتباطاً بالحياة الاجتماعية ـ الاقتصادية السائدة عموماً فمن خلالها تفرز الظواهر وتتبلور.

وقد سادت فترات طويلة في دراسة هذه الظاهرة ـ ونقصد بها الحضرية ـ كان الزعم الشائع خلالها يتجسّد في ضرورة تناولها في ضوء بعد واحد (أياً كان). وقد استند هذا الزعم إلى الفرضية الكلاسيكية التي تذهب إلى أن دراسة على هذا النحو تؤدي إلى تحقيق فائدة مزدوجة فهي من جانب تؤدي إلى إبراز الأثر الفعَّال للجانب (أو البعد) الذي تركز عليه وتعول في نشأة الظاهرة وتكونها، ومن جانب آخر تحاول تحقيق درجة عالية من التعمق وسبر أغوار الظاهرة ـ طالما أنها تركز على بعد واحد ـ فتحاول تمحيص كل جزئية فيها.

غير أن كثيراً من الباحثين الذين دحضوا هذا الاتجاه في دراسة ظاهرة الحضرية قد ردوا على هذا الزعم بزعم آخر يتلخص مضمونه في أنَّ الدراسة الأحادية (أي المعتمدة على بعد واحد) للظاهرة تتجاوز مضمونها الحقيقي إلى تناول جزئي مبتور لجانب واحد من جوانبها. فمن يتبنى الاتجاه الاقتصادي مثلاً في دراسة للتحضر ويركز عليه بحيث لا يخرج عن حدوده، فإنه بلا شك متغافل عن الأبعاد الأخرى (الجغرافية، والتاريخية، والاجتماعية ـ إلخ) وبالضرورة مهمل لها وذلك رغم أنه لو استخدم الفرضيات الاقتصادية ـ التي يفرزها الاتجاه الذي يتبناه ـ لأعطى لتلك الأبعاد مضامين ومعانٍ هامة(١).

وإذا كانت المدينة قد أغرت الباحثين بدراستها وتحليل عناصرها ومقومات الحياة بها، فإن ذلك مرجعه أنَّ المدينة تتشكل من أنساق عديدة ومتنوعة يمثل كل واحد منها إطاراً كلياً شاملاً يمكن دراسته بأسلوبين، كما أنه يمكن الجمع بينهما. فأمَّا الأول فنعني به الدراسة المكثفة والمتعمِّقة لنسق بعينه (قد يكون تاريخياً، أو جغرافياً، أو إقتصادياً، أو اجتماعياً... إلخ) ويحاول الباحث أن يرى المدينة ومشكلاتها في ضوء هذا النسق بما يشمله من عناصر ومتغيرات. ولذا جاءت بعض الدراسات والبحوث الحضرية متحيزة ـ إذا ما اتبعت هذا الأسلوب المنهجي ـ تسعى إلى تحليل كل قضايا التحضر اعتماداً على بعد واحد مختزلة بذلك الحياة الحضرية إلى نسق واحد لا يمثل سوى جانب بعينه من الجوانب الرئيسية لعملية التحضير(٢).

وأما الأسلوب الثاني فنقصد به الدراسة الشاملة ـ الكلية للمدينة

---

(١) راجع في هذا الشأن المصدر التالي:

— Wilson, M. and Mafejè, A.; «Langa: A Study of Social Groups in an African Township», Oxford Univ. Press, London, 1963.

(٢) لتفصيل هذا الجانب راجع المصدر التالي:

— Warner, W. and Lunt, P.; «The Social Life of a modern Community», Yale Univ., New Haven, 1961.

متجاوزة بذلك أسلوب التحليل النسقي الواحد إلى أسلوب التحليل المتكامل الذي يجمع بين الأطر الجغرافية والتاريخية جنباً إلى جنب مع الأنساق الاقتصادية والاجتماعية. ويستند هذا الأسلوب إلى الرؤية الواقعية لطبيعة الحياة الحضرية حيث يستحيل معها الفصل بين هذه الأطر والأنساق فهي تشكل في النهاية إطاراً كلياً تظهر من خلاله كل مشكلات المدينة وهي في حالة تفاعل واتصال مستمرين. فالبعد الاقتصادي مثلاً شديد الارتباط والتأثير - في آن واحد - مع الجانب الاجتماعي، كما أن الأوضاع التاريخية والجغرافية مؤثرة إلى حد بعيد في تشكيل الأبعاد الإيكولوجية والاقتصادية... وهكذا.

ومن الملاحظ أنَّ بعض البحوث والدراسات الحضرية[1] قد حاولت الجمع بين الأسلوبين. فهي وإن كانت تبدأ من منطلق الدراسة المكثفة لبعد بذاته - تعتقد أنَّ تأثيره غلاب ومسيطر - إلَّا أنها لا تغفل شبكة العلاقات التبادلية بين ذلك البعد الذي تركز عليه وغيره من الأبعاد فتخرج الدراسة بذلك أحادية الاتجاه - تعددية المعالجة في آن واحد.

وفي إطار فكرة «تعدد المداخل» في دراسة التحضر ظهرت متغيرات وعناصر لا يستطيع نسق بذاته الإدعاء باستحوازها والزعم بخصوصيتها وأنها من مكوناته الأصلية. «فالدخل» مثلاً يعد من أبرز النماذج على ذلك، ورغم أن التناول الكلاسيكي للدخل كمتغير يضعه ضمن النسق الاقتصادي إلَّا أن المعالجة الواقعية له تدخله ضمن كل نسق فهو من مكونات الأوضاع التاريخية والجغرافية للنمط الحضري كما أنَّ تأثيراته تمتد لتشمل الأبعاد الاجتماعية والثقافية. وتعد «الطبقة» أيضاً من الأمثلة

(١) لا شك أن كثيراً من الدراسات الحضرية المعاصرة قد راعت هذه المسألة وحاولت الجمع بين الأسلوبين السالفين معاً ومن هذه الدراسات نذكر الآتي:

— Press, Irwin; «The City as Context: Urbanism and Behavioral Constraints», Univ. of Illinois Press, 1979.

البارزة على هذه المتغيرات، فهي وإن كانت تصنف تلقائياً ضمن النسق الاجتماعي إلاَّ أنها تضرب بجذورها إلى الأنساق الأخرى. فهي - أي الطبقة - من المكونات الرئيسية للنظام الاقتصادي كما أنها تعد بعداً رئيسياً في التناول التاريخي لحركة أي مجتمع(١). ورغم الإنجازات العديدة لعلماء الاجتماع، والأنثروبولوجيا، والاقتصاد، والسياسة، والسكان في مجال الدراسات الحضرية إلاَّ أن تناولهم لذات المتغيرات - وبخاصة الأخيرة - أمر مختلف ومتباين. ولعلَّ ذلك ناجم من التقوقع الشديد في مجال التخصص، وعدم تبني الاتجاه الشمولي في التصور وكذا المعالجة، فضلاً عن تجزئة الظاهرة الواحدة فتدرس مرة اقتصادياً، ومرة أخرى اجتماعياً، وثالثة جغرافياً وهكذا يظل التكامل بين هذه الجوانب مسألة مفقودة رغم أهميتها وحيويتها(٢).

ويوافينا التراث المتوافر في دراسات التحضر بأسباب عديدة أدَّت إلى ظهور مسألة التناول الجزئي لقضايا المدينة والتحضر. ولعلَّ أهم هذه الأسباب وأكثرها فعَّالية يتحدد في النظرة إلى المدينة باعتبارها «مكاناً فيزيقياً» بالدرجة الأولى فتتعامل معها الدراسة في ضوء هذا التصور المكاني المحدود ويكون كل مسعاها وهدفها مركزاً على تهيئة هذا المكان بشكل يسمح بممارسة الأنشطة الحضرية السائدة بالمدينة. ولم تقتصر الدراسات الجغرافية وحدها بالاهتمام بقضية «المكان» وإنما شاركتها فيها أيضاً الدراسات الاقتصادية، والإيكولوجية(٣).

---

(١) من أمثلة الدراسات التي عالجت قضايا المدينة في ضوء هذا المتغير نذكر الدراسة التالية:
— Kahl, J.; «Some Social concomitants of Industrialization and Urbanization», Human Organization Review, 18, 1969.

(٢) راجع في هذا الشأن المصدر التالي:

— Oswalt, W.; Op. Cit., P. 38.

(٣) رغم اشتراك عديد من الدراسات في الاهتمام بقضية واحدة (كالمكان مثلاً) فإن تركيز الدراسات الاقتصادية يكون من زاوية الاستغلال المادي للمكان وتنمية إمكاناته، أما الدراسات الأيكولوجية فتهتم بتأكيد العلاقات التبادلية بين الإنسان، والمكان.

أما الاتجاهات المعاصرة في دراسة الحضرية والتحضر فقد ركَّزت على تناول ديناميات العملية أكثر من اهتمامها بالوصف. وقد تطلَّب هذا الهدف إعداد تصور نظري ـ منهجي يمكن الباحث من تبني رؤية شاملة لظاهرة الحضرية وما يرتبط بها من عمليات (والتحضر إحداها) ويساعده على إقتراح الأساليب المنهجية التي تعينه على دراسة القضايا المنبثقة عن هذه الظاهرة

أما هذا الإطار التصوري «النظري ـ المنهجي» فقد نبعت أهميته من الجوانب السلبية التي أفرزتها الدراسات الحضرية المتوافرة والتي يمكن إيجازها في نقطتين رئيسيتين:

الأولى: إن كثيراً من هذه الدراسات تفتقر إلى التوجه النظري الواضح فبعضها يتناول قضية بذاتها ـ كالهجرة مثلاً ـ دون أن يكون هناك إطار نظري يحدد منطلقاتها، ويساهم في صياغة افتراضاتها ويؤدي بالتالي إلى اقتراح مناهجها وأدواتها، وينتهي بطبيعة الحال إلى الخروج بنتائج تتسق مع ذلك الإطار أو تسهم في تعديله أو تطويره[١]. كما أنَّ البعض الآخر من هذه الدراسات يحاول الجمع أحياناً بين شتات من التوجهات النظرية التي قد تتعارض حيناً، وقد تتفاوت في أساليب تناولها في كثير من الأحيان ويزعم البعض أنَّ هذه المحاولة التوفيقية تحقق إسهاماً منهجياً في هذا المجال غير أنَّ ذلك زعماً يجانب الصواب كثيراً فالتوجه النظري ينبغي أن يكون واضحاً منذ البداية وبخاصة أنَّ كثيراً من هذه التوجهات يتعارض مفهومها الأساسي مع بعضها البعض الآخر.

الثانية: إن معظم هذه الدراسات ـ بإفتراض وضوح توجهها النظري ـ يبدأ بافتراضات (أو قل مسلمات) من المعلوم سلفاً وبدون حاجة إلى

(١) راجع هذا الشأن المصدر التالي:

— Arensberg, C.; «The Urban in Crosscultural perspective», In: Elizabeth, M. (ed.); Urban Anthropology, Op. Cit., PP. 3 - 15.

إجراء أية دراسة أنها صحيحة وسليمة ومحققة. ومن هنا تبدو الدراسة وكأنها تدريب عقلي ليس إلاَّ أكثر من كونها محاولة علمية لاختبار قضية ما(١).

ولعلَّ السبب في شيوع هذه الظاهرة في الدراسات الاجتماعية عموماً (ويهمنا منها ما يتعلق بالدراسات الحضرية) إن الباحث عادة ما يبدأ من نقطة الصفر في بحثه متغافلاً ـ عن جهل أحياناً وعن عمد أحياناً أخرى ـ التراث النظري ـ التطبيقي المتوافر عن المجال الذي يعمل فيـه عمومـاً والنقطة التي اختارها لبحثه خصوصاً كما أن إخفاقه في تحديد الهدف من وراء إجراء دراسته، وعدم توفيقه في اختيار المناهج والأدوات المـلائمة فضلاً عن ضآلة المتوافر من البيانات اللازمة لتغطية جوانب القضية التي اختارها. . لكل هذه الأسباب ـ وغيرها ـ كانت تلك الظاهرة النظرية ـ المنهجية التي تسم كثيراً من البحوث المعاصرة(٢).

ولا ينفصل الإطار التصوري عن المفهوم الحقيقي للقضية موضوع الدراسة. فالتحضر ـ وهو موضوعنا ـ ينبغي ألاَّ يرى على أنه مجرد عمليـة هجرة لسكان منطقة ما إلى منطقة أخرى تختلف في خصائصها عن سابقتها سواء من حيث الطبيعة الجغرافية، أو التكوين الديموجرافي، أو النشـاط الاقتصادي (أو كل ذلك مجتمعاً)، وإنما هو في الحقيقة عملية «تغير ثقافي» تتضمن تحولاً في أنساق القيم المميزة للأفراد ـ سواء كانوا مهاجرين أو من أبناء المجتمع الأصلي ـ وتعديلاً في الاتجاهات وأنماط السلوك السائدة بشكل يسهل التعامل مع البيئة الحضرية المحيطة(٣).

---

(١) لتعميق هذه الفكرة راجع ما يلي:

— Steward, J.; «Levels of Sociocultural Integration: An Operational Concept», Southwestern Journal of Anthropology, Vol. 1, 1961.

(٢) لا يعني ذلك عدم وجود بحوث أو دراسات قد طهرت نفسها من هـذه الأخطاء النظرية ـ المنهجية، وإنما نقصد أن نسبة ليست قليلة من بحوث التحضر قد اتسمت بتلك الظاهرة.

(٣) لمزيد من التفصيلات في هذا المفهوم راجع ما يلي:

وإذا كان ذلك هو المفهوم الذي سبق تبنيه في كل قضية تناولناها سلفاً، فإننا نحتاج ـ إضافة إلى ذلك ـ تحديداً للمجالات المعرفية الرئيسية التي يمكن أن تستوعبها قضية التحضر وذلك حتى تتدعم ركائز الاتجاه متعدد المداخل الذي نقترحه لدراسة هذه القضية.

ويمكن أن نوجز هذه المجالات في خمسة رئيسية على النحو التالي:

المجال الأول: الدراسات المتعلقة بالمفهوم، والإطار النظري ـ المنهجي:

فهناك نقص واضح ومعيب في هذا النوع من الدراسات ويرجع ذلك إلى عدم الاتفاق المبدئي ـ ولو علي الأسس العامة ـ لمفهوم التحضر ذلك أنَّ كل اتجاه يراه من زاوية خاصة. وقد ترتب على ذلك أن صار الإطار النظري هشاً ضعيفاً (وغير موجود في بعض الأحيان) الأمر الذي ساهم في شيوع فهم خاطىء للمقصود بالمنهج وقد ساعد ذلك كله على تدني مستوى الدراسات الذي تنتمي إلى هذا الاتجاه. ويدفعنا هذا إلى القول بأهمية وجود دراسات متخصصة في هذا الفرع بحيث لا تتعداه إلى أي فرع آخر.

المجال الثاني: الدراسات المتصلة بالنماذج، والأنماط:

فمن المعلوم أن عملية التحضر لا تتم على نحو ثابت بالمجتمعات وإنما تتخذ صوراً متعددة طبقاً لتنوع هذه المجتمعات ذاتها. وهذه الصور يطلق عليها أحياناً «نماذج» أو «إنماط» وهي ليست متفاوتة فقط بين المجتمعات وإنما أيضاً في المجتمع الواحد خلال فتراته التاريخية المتعاقبة.

وتنبع أهمية دراسة نماذج التحضر وأنماطه من الخبرات والتجارب

= ـ الفصلان الأول والثاني من هذا الكتاب.

ـ السيد محمد الحسيني؛ «المدينة: دراسة في علم الاجتماع الحضري»، مرجع سابق.

— Korte, C.; «The Impact of Urbanization on Social Behavior: A Comparison of The United States and Netherlands», Urban Affairs Quarterly, Vol. 12, 1976.

المنبثقة عن كل نمط والتي قد تفيد في مواجهة ذات المشكلات (إذا كانت لم تزل قائمة) أو على الأقل إقتفاء الأسلوب الذي يكون قد اتبعه نمط للتحضر في التصدي لمشكلاته، كما أنها دراسة مفيدة ولا شك عندما نهتم بتحليل معطيات البعد التاريخي للتحضر[١].

المجال الثالث: دراسة المشكلات:

وقد احتل هذا النوع من الدراسات حيزاً كبيراً في مجال الدراسات الحضرية ويرجع ذلك إلى الارتباط الوثيق بين ظاهرة الحضرية ونمو المشكلات المنبثقة عن الحياة الحضرية بشكل يفرض دراستها والاهتمام بها. غير أنَّ كثيراً من هذه الدراسات كان جزئياً مفتتاً لا ينتمي إلى المجال الحضري الشامل بقدر ما يعد تحليلاً مفصلاً لمشكلة قد تكون مزمنة في بعض الأحيان أو طارئة في أحيان أخرى. وقد تكون مشكلات الهجرة، والإسكان، والمرور، والترفيه. . . إلخ خير نماذج على هذا المجال[٢]. وتحتاج هذه النوعية من الدراسات إلى تطوير بحيث تعبر المشكلات بصدق عن قضية التحضر ويكون في حلها زيادة لمستوى تحضر المجتمع.

المجال الرابع: دراسة بعض القضايا الخاصة:

من الطبيعي أن تختلف أنماط التحضر من مجتمع إلى آخر (كما سبق أن أشرنا) ومن ثم فإن طبيعة كل نمط تفرز عدداً من القضايا الملحة بالنسبة له دون سواه والتي يكون الاهتمام بها مدخلاً طبيعياً ومنطقياً

---

(١) راجع في هذا الخصوص المصدر التالي:

— Mumford, L.; Op. Cit., P. 12.

(٢) لمزيد من المعلومات في هذا الجانب راجع المصدر التالي:

— Méiere›R.; «A Communications Theory of Urban Growth», The M.I.T Press, cambridge, 1962.

ومن الجدير بالذكر أن نسبة كبيرة من بحوث التحضر في الأونة الحديثة تنتمي إلى هذا المجال.

لإجراء دراسة تحليلية مفصلة عن نمط التحضر بالمجتمع ككل(١).

ولعلَّ مجتمعات العالم الثالث خير شاهد على ذلك فنمطها الحضري متخم بالمشكلات نتيجة لحركة التغيير المستمرة التي تصيب هذه المجتمعات وتؤثر على كل جوانب الحياة بها. فقضايا الهجرة، ونسق القيم، والعمل وأوجه الاستهلاك، والتعليم... إلخ هي مجر أمثلة عليها.

المجال الخامس: دراسة المسائل المتصلة بالتخطيط والسياسة:

ترتبط المجالات الثلاثة السابقة بأسلوب التخطيط وعملية وضع السياسات فدراسة النماذج، والمشكلات، والقضايا الخاصة تتطلب التخطيط لها الذي هو بمثابة الآداة لتطويرها وتنميتها. ولا تختلف المجتمعات المتقدمة عن الآخذة في النمو في اتباع كلٍ لأسلوب التخطيط غير أن التفاوت فيما بينها ينحصر في مدى إحكام هذا الأسلوب؛ ومجال شموله، ودرجة كفايته لتحقيق الأهداف المجتمعية المطلوبة. وهناك عديد من الوزارات، والأجهزة، والهيئات، والمؤسسات يقع على عاتقها مهمة التخطيط ووضع السياسات.

ورغم أنَّ الإتجاه متعدد المداخل في دراسة التحضر قد اقترح أساساً لمعالجة الجوانب السلبية التي تتميز بها الاتجاهات الأخرى ذات البعد الواحد، إلَّا أنه هو ذاته يتسم بخصائص بعضها إيجابي والآخر سلبي. غير أن الجوانب السلبية في الاتجاه متعدد المداخل لم تنبع من طبيعته - مثل الاتجاهات الأخرى - وإنما تصدر عن أخطاء في صياغة هذا الاتجاه أو تطبيقه. فقد يلعب سوء الفهم بالنسبة له دوراً أساسياً في شيوع أخطاء

---

(١) للتعرف على هذه النقطة بالتفصيل راجع:

— Harris, B.; «Some problems in The Theory of Intra - Urban Location», Operations Research, October 1969.

— Lowry, I.; «A Model of Metropolis» Urban Development Models Conference, Santa Monica, California, 1967.

فادحة عند صياغته إذ يتصور البعض أنه مجرد «تجميـع» عدة مـداخل للمعرفة في معالجة قضية التحضر هو كفيل ببناء نموذج متعدد المداخل[١].

والحقيقـة أن «التعدد» هنـا يتضمن داخله شرطي: «الاتسـاق»، «والتفاعل» فبدونهما يتحول مفهوم التعدد إلى مصطلح أصم لا معنى له أو مضمون. إذ أنه لا يعني عملية تجميع للأبعاد المشكلة لقضية التحضر، وإنما يتضمن إختيار أهم تلك الأبعاد وأكثرها تأثيراً في صياغة هذه القضية وتشكيلها.

وبجوار سوء الفهم في تناول هذا المدخل المنهجي هناك الأخطاء التي يتسبب فيهـا الباحث ذاتـه وتنجم عن التطبيق الخـاطىء لقواعـد هذا المدخل. ولعلَّ التحيز هو أبرز هذه الأخطاء، فبـدون قصد أحيـاناً لا يتمكن الباحث من تجاوز إطاره التخصصي الذي ينتمي إليـه، ورغم إدعائه باتباع الاتجاه متعدد المداخل إلَّا أنه ينحاز إلى ذلك الإطار فتخرج دراسته مشوهة منهجياً فلا هي تنتمي بوضوح إلى الاتجاه أحادي المدخل، كما أنها لا تدرج حقيقة ضمن الاتجاه متعدد المداخل[٢].

وحتى يتمكن الباحث من صياغة هذا الاتجاه متعدد المداخل بشكل صحيح فإن هناك شروطاً ينبغي عليه أن يراعيها ويتبعها. ويمكن تصنيف هذه الشروط إلى أربعة أقسام: يتصل الأول بالتصور النظري والمنهجي، ويرتبط الثاني بقابلية التطبيق، ويتعلق القسم الثالث بالتفاعل الداخلي بين مكوناته، أما الأخير فيخصص للإشتراطات المطلوبة في الباحث ذاته.

---

(١) لمزيد من التفصيلات في هذا الموضوع راجع المصدر التالي:

— Wolpert, J.; Op. Cit., P. 82.

(٢) يحتاج هذا الافتراض إلى فحص عديد من الدراسات السائدة في مجال التحضر حتى إذا ما ثبتت صحته يمكن وضع خطوط فاصلة وواضحة بين المداخل المنهجية المختلفة لدراسة ذات الظاهرة.

وفيما يلي نعرض لأهم الشروط المميزة لكل قسم:

القسم الأول: الشروط المتصلة بالتصور النظري والمنهجي(١):

لا توصف أية دراسة بأنها «علمية» ما لم تستند إلى إطار نظري ومنهجي يتسق أساساً مع أهدافها، وتنبثق عنه فروضها، ويؤدي إلى نتائج واقعية. وهذا الإطار ـ رغم حيويته ـ فإن هناك دراسات عديدة تفتقده وتفتقر إليه؛ الأمر الذي يؤدي بها إلى فقدان هويتها، وضياع معالمها.

ويبدو أنَّ الاتجاه لإجراء دراسات عديمة الإطار ظهر كرد فعل طبيعي للاتجاه الآخر الذي بالغ في بناء الأطر النظرية والمنهجية بشكل أثرى الجوانب النظرية على حساب الجوانب الأخرى (وبخاصة المشكلات الواقعية)، غير أنَّ الاتجاه المتوازن في دراسة ظواهر التحضر (وغيرها من الظواهر) جاء معالجاً القصور في التهاون الشديد في مسألة الإطار أو المبالغة الواضحة في هذه المسألة على حدٍ سواء(٢).

وحتى يمكن لهذا الاتجاه أن يؤتي أكله في إجراء دراسات معمَّقة في مجال التحضر ينبغي أن يتم التفكير أولاً في حقيقة المشكلة التي تتولاها الدراسة بحيث تكون جلية واضحة وتتطلب العلاج. ثم يجب ـ ثانياً ـ ألاَّ يطغى تأصيل الجانب النظري أو التفكير في الإطار المنهجي على تحليل المشكلة ذاتها. كما أنه من المفروض أخيراً أن تتسق النتائج التي تنتهي إليها الدراسة مع الافتراضات الأولية لها.

القسم الثاني: الشروط المرتبطة بقابلية التطبيق:

شهدت حقبتا الخمسينيات والستينيات من هذا القرن حركة واضحة

(١) نحيل القارىء ـ في هذا الجزء ـ إلى المصدر التالي:

— Lewin, K.; «Field Theory in Social Sciences», Harper and Row N.Y., 1961.

(٢) لمزيد من التفصيلات في هذه النقطة راجع المصدر التالي:

— Isard, W.; «Methods of Regional Analysis», Op. Cit., P. 182.

فيما يتصل بتبني النظريات الواردة بالعلوم الاجتماعية بحيث تشكل النظرية إطاراً كلياً تناقش في ظله المشكلة موضوع الدراسة. ورغم الفائدة النظرية ـ المنهجية، والتطبيقية التي كان من الممكن تحقيقها من وراء هذا الاتجاه إلاَّ أن الأمور لم تسر كما ينبغي فاختيار النظرية الملائمة للمشكلة التي يراد دراستها مسألة أساسية وحيوية فهي حجر الزاوية في هذا الاتجاه. ولكن هذا الاختيار لم يرشد وتم بصورة عشوائية لا تسعى إلى اختبار مدى كفاية النظرية بقدر ما تحاول استكمال الجوانب العلمية للدراسة بحيث يكون لها إطار نظري ـ منهجي (أياً كان) ومشكلة منهجية يراد دراستها (بغض النظر عن مدى إلحاحها) ونتائج يمكن التوصل إليها (بصرف النظر عن أهميتها)(١).

غير أنَّ مسألة «قابلية التطبيق» قد أخذت في الاعتبار منذ أوائل السبعينيات وبخاصة عندما تبدي الفشل الذريع الذي أصاب نتائج البحث العلمي الاجتماعي نتيجة للإختيار الخاطىء لبعض النظريات في مجال العلوم وبصفة خاصة في القطاعات التطبيقية منها (وعلم الاجتماع أبرزها وخصوصاً فروعه التطبيقية وأشهرها الاجتماع الحضري).

ولا شك أنَّ نمو المشكلات بمجتمعات العالم الثالث وبخاصة فيما يتصل بأنماطها الريفية والحضرية قد ألقى تبعة كبيرة على الأطر النظرية والمنهجية. فقد اقتنع العلماء ـ وبخاصة من تخصص منهم في مشكلات العالم الثالث ـ بضرورة الاختيار الجيد للإطار النظري ـ المنهجي بحيث يكون متسقاً مع المشكلة التي يختارون دراستها وتصير المسألة موجهة أساساً نحو علاج تلك المشكلة والتصدي لها(٢).

---

(١) لتأصيل هذه النقطة يمكن مراجعة المصدرين التاليين:

— Chapin, S. and Weiss, R. (eds.); «A Model for Simulating Residential Development», Journal of the A.I.P May, 1965, PP. 120 - 125.

— Chapin, S. and Donnelly, T.; «A Probabilistic Model for Residential Growth», Center for Urban and Regional Studies, Univ. of North Carolina, 1964.

(٢) لمزيد من التفصيلات في هذه النقطة راجع المصدرين التاليين:

=

القسم الثالث: الشروط المتعلقة بالتفاعل الداخلي بين مكونات الإطار:

من الأخطاء المنهجية الفادحة التي كانت تسم البحوث والدراسات الحضرية لفترة ليست بالقصيرة يمكننا أن نذكر ذلك الانفصال الحاد بين عناصر الإطار المقترح. فمن الشائع مثلاً أن نرى هذا الانفصال بين الجانبين: النظري والتطبيقي لأية دراسة. كما أنه من الملاحظ ألاّ نجد انسجاماً في التحليل بين الركائز النظرية ذاتها من جانب، أو النتائج التطبيقية نفسها من جانب آخر[١].

أما الشروط المطلوبة في هذا المجال فتبدأ من التصميم الأولى لمشكلة الدراسة بحيث نضمن منذ البداية تناغماً بين عناصر الدراسة سواء كانت في إطاره النظري، أو التطبيقي.

القسم الرابع: الشروط الخاصة بالباحث ذاته:

لا تخرج هذه المجموعة من الشروط عن المألوف إتباعه في أية دراسة علمية فينبغي أن يتسم الباحث بالحيدة، والموضوعية، والوضوح، والوصول إلى النتائج بأقرب الطرق والأساليب الممكنة فضلاً عن الخصائص الخلقية التي يجب أن يتسم بها مثل: الصدق والحفاظ على سرية البيانات، والأمانة وغير ذلك.. غير أن العلوم الاجتماعية تتطلب من الباحث فيها أن يكون أكثر حذقاً، ومهارة، وتدريباً وذلك نظراً لطبيعتها الخاصة ونوعية الموضوعات والمشكلات التي تتولاها بالدراسة الأمر الذي يلقي على الباحث عبئاً أكبر وبخاصة في مسائل الدقة والموضوعية.

= ـ محمد عارف عثمان؛ «المجتمع بنظرة وظيفية» الكتاب الثالث: الوظيفية: أشكالها وإمكاناتها التصورية والمنهجية في دراسة المجتمع»، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، ١٩٨٢.

— Timms D.; «Quantitative Techniques in Urban Social Geography», In: Chorley, R. and Hagget, P. (eds.), «Frontiers in Geographical Teching», Methuen, London, 1967.

(١) راجع في هذه النقطة المصدر التالي:

— Hauser, P. and Schnore, L. (eds.); Op. Cit, pp. 416-417

خاتمـــة

إذا كانت الدراسة - التي نصل إلى خاتمتها الآن - قد أثمرت شيئاً، فإنه يتجسد في التأكيد على الأهمية القصوى لتوافر «اطار كلي» يمكننا من دراسة التحضر.

إن موضوع التحضر - كما سبقت الإشارة - يمثل ظاهرة مركبة متعددة الجوانب والأبعاد فهي تحكي كل تاريخ المجتمع وأوضاعه الجغرافية، كما تعكس نشاطه الاقتصادي وأبنيته الاجتماعية، وهي ترتبط بتركيبه الإيكولوجي والديموجرافي وإطاره الثقافي. ومن العسير أن نحدد الأهمية النسبية لكلٍ من هذه المتغيرات بحيث يتحدد نصيب مشاركته في صنع هذه الظاهرة فهي ذات سمة معقدة الأمر الذي يستلزم دراستها بشكل متكامل وشامل لا ترى فيه العناصر المكونة لها بقدر ما تتناول ككل.

ورغم أن هناك صيحات عديدة ومتتابعة قد دعت - ولا تزال - إلى التخلي عن إطار التحليل الجزئي في مجال ظاهرة التحضر؛ إلاّ أن الأوضاع الحالية في مجال دراسات هذه الظاهرة لم تزل متخلفة عن هذه الدعوة إذ أنّ جزئيتها واضحة ومسيطرة على جوانب البحث الحضري في معظم مجالاته[1].

(١) لتعميق هذه النقطة راجع المصدرين التاليين:

— Friedman, J. and Miller, J., Op. Cit., P. 63.

— Webber, m.; «Explorations into Urban Structure», Univ. Of Pennsylvania Press, 1964.

وقـد يرجـع السبب في ذلك ـ فـوق ما سبق تـوضيحه ـ إلى أنَّ الدراسات الحضرية لم تزل «فردية» الطابع فعندما تعن لباحث ما مشكلة دراسية معينة يبدأ في وضع تصـوره الخاص لهـا، ثم يشرع في تنفيـذ دراسته، إلى أن يصل إلى نتائج معينة تتسق ـ أو لا تتسق ـ مع إطارها النظري.

ومن الـطبيعي ألَّا تتحقق شموليـة المعالجة وفق هذا الأسلوب، فالبحث العلمي يحتاج إلى «جماعية» في التفكير والتخطيط، وفي التصميم والتنفيذ، كما يتطلبها في المتابعة والتقويم.

وإذا كان هذا هو مطلب أساسي في البحث العلمي عموماً فإنه يكون أكثر لزومية في قطاعاته التطبيقية المجتمعية خصوصاً. ويمثل البحث الحضري نموذجاً واضحاً لذلك حيث يضرب بجذوره إلى أعماق المجتمع بأنماطه المختلفة الأمر الذي يستوجب شرط الجماعية في كـل المراحـل السابقة.

وتعكس الأوضاع الحالية للدراسات الحضرية أموراً ينبغي أن تؤخذ في الاعتبار عند اقتراح دراسة أو التفكير فيها. ففوق سيادة «الفردية» سالفة الذكر نلحظ شيـوع «التحليل الجزئي»، وغلبة «الاتجاه ذي البعد الواحد» فضلاً عن «التحيز الشديد» للتخصص، «والرؤية المحدودة» للظاهرة(١).

غير أننا نكون مجانبين الصواب إذا تصورنا أنه لا توجد أبحاث في مجال التحضر إلاَّ وتتسم بخاصية ـ أو أكثر ـ من الخصائص السابقة فهناك «بعض» الأبحاث والدراسات حاولت ـ قدر إمكانها ـ التخلص من هذه العيوب التي قد ترجع إمـا إلى اختيار مشكلة الـدراسة ذاتهـا، أو إلى

---

(١) من الملاحظ أن هذه الأوضاع ليست قاصرة على مجال البحث الحضري وحده، وإنما تمتد لتشمل معظم مجالات البحث في العلوم الاجتماعية ككل على اختلاف الـظواهر التي تتعرض لها بالدراسة، وذلك بصرف النظر عن النسق المعرفي الذي يحتويها.

تصميمها وصياغتها، أو إلى تنفيذها والوصول إلى نتائجها. ولكن هذه الأبحاث(١) لم تزل محدودة في عددها وفي نوعيتها وفي المشكلات التي تختارها كميدان للدراسة.

ولا شك أنَّ الصحوة التي أصابت علم الاجتماع مع أوائل عقد السبعينيات (وبخاصة في اهتمامه بمشكلات العالم الثالث) قد انعكست بجلاء على نوعية البحوث التي أجريت في مجال علم الاجتماع الحضري وفي الاهتمام بقضايا التحضر بصفة عامة(٢). فقد حاولت الخروج من الإطار الكلاسيكي الذي كانت قد حبست نفسها فيه، واتجهت نحو التخلص من كثير من الجوانب السلبية التي وسمت هذه الدراسات بخصائص أدَّت إلى تحجيم دورها، وتقليصه، والانتهاء به إلى تحليلات نظرية فارغة المعنى وبعيدة عن الواقع ومشتتة الاتجاه لا يربط بينها رابط.

ومن المسائل الحيوية التي دعمت الجوانب السلبية المميزة لأوضاع الدراسات الحضرية يمكننا أن نذكر أن الارتباط يكاد مفقوداً بين ظاهرة الحضرية وغيرها من الظواهر وذلك رغم الصلة الوثيقة بين هذه الظاهرة وكل ما يحدث في المجتمع. وهذا الارتباط المفقود كان قد نجم عن أسلوب «التحليل الجزئي» الذي اتبع في معالجة قضية التحضر حيث اعتبرت ـ خطأ ـ قضية قائمة بذاتها تدرس في إطارها المحدود وبصرف النظر عن إرتباطاتها (العضوية) بغيرها من المسائل والقضايا.

وقد ترتب على هذا الوضع أن ضاعت معالم ظاهرة الحضرية وتاهت مكوناتها الأصلية في طوفان من التحليلات والتفسيرات التي يجتهد الباحثون

(١) من أمثلة هذه الأبحاث يمكننا أن نذكر المصدرين التاليين:
ـ السيد محمد الحسيني؛ «المدينة: دراسة في علم الاجتماع الحضري»، مرجع سابق.
— Bourne, L. (ed.); «Internal Structure of The city: Readings on Space and Environment», Op. Cit.

(٢) لمراجعة هذه المسألة يمكن الاطلاع على المصدر التالي:
— Guttenberg, A.; Op. Cit., P. 24.

في إيرادها كلٌ حسب تصوره واجتهاده. فمن قائل بأنَّ الأصل في نشوء ظاهرة الحضرية هـو الموقـع الجغرافي الـذي يدفـع السكان إلى الهجـرة لاستيـطانه والعمـل به والإستقرار، ومن مـدع بـأن النمط الاقتصـادي (الصناعي، أو التجاري ـ الخدمي) هو الركيزة أو الدعامة الرئيسية في تكوين المجتمع الحضري، ومن زاعم بأنَّ البناء الاجتماعي ـ بما يشمله من أنساقه ونظمه وبما تتضمنه من علاقات وارتباطات ـ هو المسئول عن تشكيل المدينة. . . إلخ وهكذا تباينت التفسيرات التي تبحث في أصـول نشأة الظاهرة وتكونها فما بالنا إذن بالظواهر الأخرى الفرعية التي تتـولد عن ذلك! لا شك أنها ستكون أكثر تنوعاً واختلافاً بل وتضارباً في كثير من الأحيان.

ومن الطبيعي أن ينجم عن هذه الأقوال، والإدعاءات، والمزاعم رؤية مبهمة لظاهرة الحضرية تتعدد زواياها بحيث تبدو وكأنها عدة ظواهر منفصلة لا يربط بينها رابط.

وقد أبان لنا الفصل السابق أن الاتجاه متعدد المداخل في دراسة التحضر يكاد يكون هو السبيل الوحيد لإيجاد الارتباط بين مكونات تلك الظاهرة بحيث تنصهر في بوتقة واحدة تكشف بالفعل عن طبيعتهـا، وتحدد خصائصها، وتوضح آثارها. كما أنَّ هـذا الاتجاه يتيـح الفرصـة لتشكيل ما يسمى «بفريق البحث» الذي هو الآداة المثلى لتحقيق «جماعية» البحث (من حيث التفكير، والصياغة، والتنفيذ). ففي هذا «الفريق» تمثل كل التخصصات المرتبطة بموضوع الدراسة وتتفاعل الآراء وتنصهر كي تخرج في صورة جديدة لا تمثل ـ تماماً ـ التخصصات في تعددها، وإنما في إندماجها وتوحدها حيث تتوه الخصائص الذاتية المميزة لكل تخصص وتتولد خصائص جديدة هي ـ في الحقيقة ـ الوصف الواقعي لظاهرة الحضرية[1].

(١) لمزيد من التفصيلات في هذا الجانب راجع ما يلي:

— Mckenzie, R.; Op. Cit., P. 39.
— Haig, R.; Op. Cit., P. 81.

ويسعى هذا الاتجاه إلى محاولة صيانة تلك الظاهرة من التفتت والتجزؤ الذي تصير إليه إذا ما اعتمدت على أسلوب التحليل الجزئي، وذلك عن طريق مناقشتها ككل وفي إطار متكامل تتفاعل فيه الأبعاد: الجغرافية، والتاريخية مع المكونات الاقتصادية، والاجتماعية لتشكل في النهاية الإطار العام لقضية التحضر.

ولعلَّ الأسلوب التحليلي الأمثل، الذي يضمن دراسة قضية التحضر والحضرية على نحو متكامل، يتمثل في دراسة العلاقات التبادلية بين العناصر المكونة لها. فينبغي التعرض مثلاً للتأثيرات التي يتركها الموقع الجغرافي على التركيب الديموجرافي، والتفاعلات القائمة بين الأنشطة الاقتصادية والبناء الاجتماعي. فمن خلال هذه العلاقات ـ وغيرها ـ تتحدد ملامح الظاهرة وأبعادها بشرط أن يؤخذ في الاعتبار أنها علاقات ذات اتجاه تبادلي تؤثر في كافة المتغيرات كما تتأثر بها.

وللبعد التاريخي أهميته القصوى في فحص الظاهرة وتحليلها؛ إذ لا تستقيم دراسة ظاهرة كالحضرية (حيث تمتد لتشمل كل جوانب المجتمع) دون إبراز عنصر التاريخ فهو المشكل لعناصرها على مر الزمن ومنه تستمد معناها ومضمونها. ولا تحكي الرؤية التاريخية تطور المجتمع فحسب وإنما تسهم هذه الرؤية في تفسير الأوضاع الحالية، وفي التنبؤ بالأحوال المستقبلية لحركة الظاهرة. فمن السهل تصور حجم التغيرات التي تحدث في مجتمع ما اعتماداً على حركة التاريخ سواء اتصلت هذه التغيرات بالركائز الاقتصادية، أو التركيبات الاجتماعية، أو الإطارات الثقافية لذلك المجتمع[١].

والتحضر في الأصل عملية تستند أساساً إلى الرؤية التاريخية حيث

(١) راجع في هذا الشأن المصدر التالي:

— Berry, B.; «A Method for Deriving Multi - factor Uniform Regions», A synthesis Ann. Association American Geography, March 1969.

ترتبط عناصرها بسلسلة مركبة من العمليات التي تتطلب فترة زمنية ـ تتفاوت في طولها ـ تنصهر فيها كافة المتغيرات التي تكون في النهاية شكل الظاهرة ومضمونها وتكشف بالتالي عن آثارها.

غير أنَّه من الاجحاف أن نتصور أن دراستنا الراهنة قد اتسعت لتشمل كل عناصر الموضوع الذي نبغي دراسته فهي لا تمثل ـ كما سبقت الإشارة في التقديم ـ سوى الثلث الأول من هذا المشروع العلمي. فإذا كان هذا الكتاب الأول قد حاول أن يعرض للقضايا الأساسية والمناهج الرئيسية لمسألة التحضر فإن هناك أجزاء أخرى سنحاول تغطيتها بعون الله في الكتابين: الثاني والثالث من هذا المشروع وذلك مثل: الأنماط والمشكلات، والتخطيط والسياسات.

وجدير بالذكر أن موضوع القضايا والمناهج ذاته يمكن دراسته من زوايا عديدة ومداخل متنوعة. فإذا كنا هنا قد حاولنا تبني المدخل متعدد الاتجاهات، فإن هناك عديداً من المداخل والاتجاهات الأخرى التي يمكن الاعتماد عليها في دراسة ذات القضية. فالتحليل الجزئي مسألة وإرادة وشائعة الاستخدام في هذا المجال (وإن كنا نضع إزاءها عديداً من التحفظات سبقت الإشارة إليها)، كما أن التحليل النسقي منهج معتمد في هذا الخصوص، فضلاً عن الاتجاه الذي يأخذ بتحليل ظاهرة واحدة ـ كالهجرة مثلاً ـ ليتخذها إطاراً كلياً تنبثق من خلاله كل الظواهر الفرعية الأخرى في مجال الظاهرة موضوع الدراسة(١).

(١) لمزيد من التفصيلات في هذا الجانب راجع ما يلي:

— Alonso, W.; «The Historic and The structural Theories of Urban Form: Their Implications for urban Renewal», Land Economic Review, Vol. XL, May, 1964.

قائمة المراجع

أولاً: مراجع باللغة العربية

١ ـ ابن منظور؛ «لسان العرب المحيط»، دار لسان العرب، بيروت (لم تذكر سنة النشر).

٢ ـ المنجد في اللغة والعلوم والآداب، المطبعة الكاثوليكية، الطبعة التاسعة عشرة، بيروت (لم تذكر سنة النشر).

٣ ـ ابراهيم حلمي عبد الرحمن؛ «الاقتصاد القومي وعناصره»، وثيقة رقم (٢١)، معهد التخطيط القومي، القاهرة، ١٩٦١.

٤ ـ أبو بكر متولي؛ «الإطار العام للتخطيط الاقليمي»، مذكرة داخلية رقم (٢١١)، معهد التخطيط القومي، القاهرة، ١٩٧٢.

٥ ـ أحمد زايد؛ «علم الاجتماع بين الاتجاهات الكلاسيكية والنقدية»، دار المعارف، القاهرة، ١٩٨١.

٦ ـ اسحق القطب؛ «الحركة السكانية من الريف إلى المدن»، مجلة كلية الآداب والتربية، العدد الثاني عشر، الكويت، ١٩٧٧.

٧ ـ السيد الحسيني؛ «المدينة: دراسة في علم الاجتماع الحضري»، دار الكتاب للتوزيع، القاهرة، ١٩٨٠.

٨ ـ العشري حسين درويش؛ «مبادىء التخطيط الاقليمي»، مذكرة رقم (٩٧٢)، معهد التخطيط القومي، القاهرة، ١٩٧٠.

٩ ـ إمام سليم؛ «التحليل الاجتماعي ودوره في العمليات التخطيطية»، مذكرة رقم (٧٧٤)، معهد التخطيط القومي، القاهرة، ١٩٦٧.

١٠ ـ بريز، ج؛ «مجتمع المدينة في البلاد النامية» (ترجمة محمد الجوهري) مكتبة نهضة مصر للطبع والنشر، القاهرة، ١٩٧٢.

١١ ـ جمال حمدان؛ «جغرافية المدن»، عالم الكتب، القاهرة ١٩٧٧.
١٢ ـ جمال حمدان؛ «شخصية مصر: دراسة في عبقرية المكان» كتاب الهلال، القاهرة، ١٩٦٦.
١٣ ـ ———— ؛ «مقدمة كتاب القاهرة» تأليف ديزموند ستيوارت (ترجمة يحيى حقي) كتاب الهلال، القاهرة، ١٩٦٩.
١٤ ـ جلال أمين؛ «التحضر والتنمية الاقتصادية في العالم العربي» جامعة بيروت العربية، بيروت، ١٩٧٢.
١٥ ـ جي روشيه؛ «علم الاجتماع الأمريكي: دراسة لأعمال تالكوت بارسونز» (ترجمة: محمد الجوهري، أحمد زايد) دار المعارف، القاهرة، ١٩٨١.
١٦ ـ حسن الخولي؛ «الريف والمدينة في مجتمعات العالم الثالث: مدخل اجتماعي ثقافي» دار المعارف، القاهرة، ١٩٨٢.
١٧ ـ رونج، دينس؛ «علم السكان» (ترجمة: محمد صبحي عبد الحكيم) مكتبة مصر، القاهرة، ١٩٦٣.
١٨ ـ سعد الدين إبراهيم؛ «نحو نظرية سسيولوجية للتنمية في العالم الثالث»، ورقة مقدمة لمؤتمر الاقتصاديين العرب، القاهرة، ١٩٧٧.
١٩ ـ عبد الباسط حسن؛ «علم الاجتماع» (الكتاب الأول: المدخل) دار غريب للطباعة والنشر، القاهرة، ١٩٧٧.
٢٠ ـ عبد الفتاح وهيبة؛ «في جغرافية العمران»، دار النهضة العربية، بيروت، ١٩٧٣.
٢١ ـ عبد الله أبو عياش، واسحق القطب؛ «الاتجاهات المعاصرة في الدراسات الحضرية»، وكالة المطبوعات، الكويت، ١٩٨٠.
٢٢ ـ عزت حجازي؛ «القاهرة: دراسة في ظاهرة التحضر»، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، القاهرة، ١٩٧١.
٢٣ ـ علي الوردي؛ «منطق ابن خلدون» معهد الدراسات العربية، القاهرة، ١٩٦٢.
٢٤ ـ علي عبد الواحد وافي؛ «مقدمة ابن خلدون»، لجنة البيان العربي، القاهرة، ١٩٦٥.
٢٥ ـ علي نصار؛ «المدخلات والمخرجات»، محاضرات منشورة بالدورة التدريبية طويلة الأجل التاسعة، معهد التخطيط القومي، القاهرة، ١٩٧٠.

٢٦ ـ **محمد الجوهري**؛ «الأنثروبولوجيا: أسس نظرية وتطبيقات عملية» (الطبعة الثانية)، دار المعارف، القاهرة، ١٩٨٠.
٢٧ ـ ———؛ «علم الاجتماع وقضايا التنمية في العالم الثالث»، دار المعارف، القاهرة، ١٩٧٨.
٢٨ ـ ———؛ «مقدمة في علم الاجتماع الصناعي» (الطبعة الثانية)، دار الكتاب للتوزيع، القاهرة، ١٩٧٩.
٢٩ ـ **محمد الجوهري وزملاؤه**؛ «دراسات في علم الاجتماع الريفي والحضري»، دار الكتاب للتوزيع، القاهرة، ١٩٧٩.
٣٠ ـ **محمد السيد غلاب، ومحمد صبحي عبد الحكيم**؛ «السكان جغرافيا وديموغرافياً»، الانجلو المصرية، القاهرة، ١٩٦٣.
٣١ ـ **محمد السيد غلاب، ويسرى الجوهري**؛ «جغرافية الحضر: دراسة في تطور الحضر ومناهج البحث فيه» دار الكتب الجامعية، القاهرة، ١٩٧٢.
٣٢ ـ **محمد حسن فج النور**؛ «التنمية الاقتصادية وتضخم المدن الكبرى»، مذكرة رقم (٩٦٧) معهد التخطيط القومي، القاهرة، ١٩٧٠.
٣٣ ـ ———؛ «مجالات التخطيط الاقليمي وأساليبه التحليلية»، مذكرة رقم (١٠٤٠) معهد التخطيط القومي، القاهرة، ١٩٧٣.
٣٤ ـ **محمد خيري محمد علي**؛ توطين الصناعة والرفاهية الاقتصادية والاجتماعية»، دار النهضة العربية، القاهرة، ١٩٦٥.
٣٥ ـ **محمد عارف عثمان**؛ «المجتمع بنظرة وظيفية» (الكتاب الأول: الوظيفة: ملامحها العامة وأبعادها التاريخية، وصورها المعاصرة)، الانجلو المصرية، القاهرة، ١٩٨١.
٣٦ ـ **محمد عاطف غيث**؛ «علم الاجتماع الحضري: مدخل نظري»، دار الكتب الجامعية، الاسكندرية، ١٩٧٢.
٣٧ ـ **محمد علي محمد**؛ «علم الاجتماع والمنهج العلمي»، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية، ١٩٨٠.
٣٨ ـ **محمد محمود الإمام**؛ «محاضرات في الاقتصاد القياسي» (الجزء الأول) مذكرة رقم (١٦٦)، معهد التخطيط القومي، القاهرة، ١٩٦٢.
٣٩ ـ **محمود الكردي**؛ «التخطيط للتنمية الاجتماعية: دراسة لتجربة التخطيط الاقليمي في أسوان»، دار المعارف، القاهرة، ١٩٧٧.

٤٠ ـ ـــــــــــ ؛ «التخلف ومشكلات المجتمع المصري»، دار المعارف، القاهرة، ١٩٧٩.

٤١ ـ ـــــــــــ ؛ «النمو الحضري: دراسة لظاهرة الاستقطاب الحضري في مصر»، (الطبعة الثانية)، دار المعارف، القاهرة، ١٩٨٠.

٤٢ ـ **مصطفى الخشاب**؛ «علم الاجتماع ومدارسه» (الكتاب الثاني: المدخل إلى علم الاجتماع) دار الكاتب العربي ، القاهرة، ١٩٦٧.

٤٣ ـ ـــــــــــ ؛ «مقدمة في دراسة الاجتماع الحضري» مطبعة لجنة البيان العربي، القاهرة، ١٩٥٩.

٤٤ ـ **معهد البحوث والدراسات العربية**، «دراسة التحضر في الوطن العربي» (الجزء الأول)، القاهرة، ١٩٧٨.

٤٥ ـ **نهى فهمي**؛ «القرية المتحضرة: دراسة اجتماعية للحوامدية»، رسالة دكتوراة (غير منشورة) مودعة بمكتبة كلية الآداب جامعة عين شمس، ١٩٧٣.

ce Research Institute, Philadelphia, 1967.
186 - **Steward J.**; «Levels of Sociocultural Integration An Operational Concept», South western Journal of Anthropology, Vol. 7, 1971.
187 - **Strong, A.**; «Planned Urban Environments» The John Hopkins Univ. Press, 1971.
188 - **Tnomtinson, R.**; «Urban Structure», Random House, N.Y., 1969.
189 - **Tiebout C.**; «The Community Economic Base Study», John Wiely and Sons, N.Y., 1967.
190 - **Tin Bergen. J.**; «The Designe of Development» W. Norton Inc., N.Y. 1959.
191 - **Turner R. (ed.)**; «India's Urban Future» Univ of California Press, 1962.
192 - **U.N.**; «An Introduction to Regional Development PL», U.N. Correspondence Course in Social Planning, Doc. BSA/SD/SSCP III/15, N.Y., 1972.
193 - **United Nations.**; «Symposlum on the Impact of Urbanization on Man's Environment, Doc. ST/TAD/SER c/130, 1970.
194 - **Warner S. (ed.)**; «Planning for a Nation of Cities», The M.I.T. Press 1966.
195 - **Warner W. and Lunt P.**; «The Social Life of a Moderen Community», Yale Univ., New Haven, 1961.
196 - **Weber, Max**; «The City» (Translated by Martindal D., and Neuwirth), The Free Press, 1958.
197 - **Webber M.**; «Explorations into Urban Structure», Univ of Pennsylvania Press, 1964.
198 - **Wilson M. and Mafeje A.**; «Langa: A Study of Social Group in an Affrican Townshipe», Oxford Univ. Press London, 1963.
199 - **Wolf E. Hansen E. (ed.)**; «The Human Conditions in Latin America, Oxford Univ. Press, 1922.
200 - **Wolpert, J.**; «Behavioral Axpects of the Decision to Migrate», Papers of the Regional Science Association, Vol. 15, No. 3, 1965.
201 - **Wood, E.**; «The Housing of the Unskilled Wag Earner», Macmillan Press, N.Y., 1961.
202 - **Wood R.**; «Metropolis Aganist Itself», McGraw-Hill, N.Y., 1959.
203 - **Woodburg C. (ed.)**; «The Future of Cities and urban Redevelopment», Univ. of Chicago Press, 59.
204 - **Worsley P.**; «The Third World» Weidenfeld and Nicalson, London, 1978.

168 - **Schaller H.** (ed.); «Public Expenditure Decisions in the Urban Economy», Washington, 1963.
169 - **Schlivek L.** «Man inMetropolis: The People of a great Region - How They are Shaping its future and their Own», Double day and Company Inc., N.Y., 1965.
170 - **Scitovsky T.**; «Two concepts of External Economics». Journal of Political Economy Vol. 62, 1966.
171 - **Scott, G. and Others** (eds.); «The New Urbanization» St. Martin Press, Inc. N.Y., 1968.
172 - **Sen, L.**; «Readings on Micro - Level Planning and Rural Growth Centers», National Institute of Community Development, Hyderabad, 1972.
173 - **Shamin T.** (ed.); «Peasant and Peasant Societies», Penguin, London, 1971.
174 - **Simons, W.**, «Descriptive Models of Urban Land Use» The Canadian Geographer Papers IX, 1965.
175 - **Simmel G.**; «Cities and Societies: The Revised Reader in Urban Sociology», Paul K. Hatt and Albert. N.Y., 1957.
176 - **Simmons B., and Tennant A.**; «Urban Population Densities: Structure and Change», Geog. Rew Vol. 53, 1963.
177 - **Sirdal J.**; «The Techniques of Planning», I.M. and John Illinois, 1967.
178 - **Smith T.,**; «The Sociology of Rural Life», Harpers and Bros, N.Y., 1957.
179 - **Sovani, N.**; «The Analysis of Over - Urbanization», Economic Development and Cultural Change Vol. 12, 1964.
180 - **Spengler J. and Duncan O.** (eds.); «Demographic Analysis Free Pree» N.Y., 1966.
181 - **Spindler L.**; «Cultural Change and Modernization: Mini Models and Case Studies», Holt Rinehart and Winston, N.Y., 1977.
182 - **Spreiregen, P.** (ed.); «The Moderen Metropolis: Its Origins, Growth Characteristics and Planning», (Selected) Essays. by Hands Blumefeld), The M.I.T., London, 1972.
183 - **Stacey M.**; «Tradition and Change» Oxford Univ. Press, 1960.
184 - **Steinitz, C.**; «Meaning and Comgruence of Urban Form and Activity» The American Institute of Planners (A.I.P.), Vol. XXXIV No. 4, July 1968.
185 - **Stevens A. and Brackett C.**; «Industrial Location» Regional Scien-

150 - **Perloff, H. (ed.)**; «The Quality of Urban Environment», John Hopkins N.Y., 1969.

151 - **Perloff H, and Wingo L. (eds.)**; «Issues in Urban Economics» John Hopkins Press, N.Y. 1966.

152 - **Petersen K.**; «Villagers in Cairo: Hypotheses Versus Data» Social Research Center (S.R.C.) The American Univ. In Cairo (AUC) Reprints Series No. 12, 1971.

153 - **Pickvance, C. (ed.)**; «Urban Sociology: Critical Essays», Tavistack Publications, London, 1976.

154 - **Plessas, D. and Fein R.**; «An Evaluation of social Indicators», The A.I.P. Vol. XXXVIII No., 1972.

155 - **Polsby, N.**; «Community Power and Political Theory» Yale Univ Press, 1963.

156 - **Press, I**; «The City as Context: Urbanism and Behavioral Constraints', Univ of Illinois Press, 1979.

157 - **Press, I. and Smith, M. (eds.)**; Urban Place and Process: Readings in the Anthropology of Cities », MacMillan Publishing co, Inc ., N.Y., 1980.

158 - **Price, J.**; «Reno, Nevada: The City us a unit of Study W. Norton and Company Inc. N.Y., 1972.

159 - **Pryor R.**; «City Growth and the Rural - Urban Fringe Univ. of Melbourne, 1967.

160 - **Quinn - J.**; «Urban Sociology» American Book Company N.Y., 1955.

161 - **Ralph B.**; «Urbanism, Urbanization and Acculturation» American Anthropologist Review, Vol. 53, 1961.

162 - **Richardson H.**; «Regional Economics Location Theory, Urban Structure and Regional Change», Weidenfull and Nicolson, London, 1969.

163 - **Roach J and Roach J. (eds.)**; «Poverty», Penguin: Harmondsworth, London 1972.

164 - **Robert M. and Fisher M. (eds.)**; «The Metropolis in Moderen Life», Garden City; Doubleday and Company I.nc., 1955.

165 - **Rodwin L. (ed.)**; «Nations and Cities», Hooghton - Mifflin, 1970.

166 - **Rogers, A.**; «Matrix Methods in Urban and Regional Analysis», A.I.P, Vol XXXVIII, No., 6, 1972.

167 - **Rose, A. (ed.)**; «Human Behavior and Social Processes» Houghton Mofflin, Boston, 1962.

Development: Some Research Strategies A.I.P. Vol. XXXIV No. 2, March 1968.

132 - **Moore W.**; «Social Change» Prence Hall, N. J, 1963.

133 - **Moore W. and Smelser N. (eds.)**; «Urbanization in newley Developing Countries California Univ. Press, 1976.

134 - **Morris, A.**; «Urban Structure and Social Participation American Sociological Review Vol. 21, Feb. 1966.

135 - **Morris, R.**; «Urban Sociology», Frederick Preager Publishers, N.Y., 1968.

136 - **Morton H. (ed)**; Reading in Anthropology (Vol. II: Cultural Anthropology) Thomas Crowell Company, N.Y., 1963.

137 - **Moynihan D. (ed.)**; «On understanding Poverty» Basic Books. N.Y., 1968.

138 - **Mumford, L.**; «The City in History», Penguin Books LTd., Harmonds worth, London, 1975.

139 - **Myers R. and Beegle J.**; «Delineation and Analysis of the Rural - Urban Fringe» Applied Anthropology Review, N.Y., 1957.

140 - **Naguib, N.**; «Evaluation of Social services» Memo. N. 351 J.N.P. Cairo, 1970.

141 - **Novock D. and Lekachman R. (eds.)**; «Dev. and Society Martin's Press, The., N.Y., 1964.

142 - **Netzer, D.**; «Economics and Urban Problems: Diagnoses and Prescriptions», Basic Inc. Publishers N.Y., 1974.

143 - **O.E.C.D.**; «Molti disciplinary Aspects of Regional Development», Development Center of the OECD Paris, 1968.

144 - **Oswalt, V.**; «Understanding Our Culture: An Anthropological View», Holt, Rinehart and Winston, N.Y., 1970.

145 - **Pahl R.**; «Readings in Urban Sociology», Pergamon London, 1968.

146 - **Palen, J.**; «The Urban World» McGraw Hill Book Company, N.Y., 1975.

147 - **Park, R.**; «The City: Suggestions for the Investigation of Human Behavior in the Urban Environment», American Journal of Sociology, Vol. 66. March 1956.

148 - **Pearson L.**; «Patterns in Dev.» Pall Mall, London, 1970.

149 - **Peattie L.**, «The Social Anthropologist in Planning, Journal of The A.I.P. Vol. 33, 1967.

113 - **Lipsky M.**; «Protest in City Polilics», Rand McNally, Chicago, 1970.

114 - **Little, K.**; «Urbanization as a Social Process» Penguin Books, London, 1974.

115 - **Longmans D. and Gutkind P. (eds.)**; «Anthropologists in The Field», Assen: Van Cacum, 1967.

116 - **Lowry I.**; «A Model of Metropolis» Urban Development Models Conference Santa Manica, California, 19

117 - **Lynch K.**; «The Image of The City» Massachusetts M.I.T. Press Cambridge, 1960.

118 - **Lynch K. and Rodwin L.**; «A Theory of Urban Form», Journal of The A.I.P. Vol. XXIV, No. 3, 1963.

119 - **Markielski, S.**; «The Politics of Zoning: The New York Experience» Columbia Univ. Press, 1966.

120 - **Mann, P.**; «An Approach to Urban Sociology», Routledge and Kegon Raul, London, 1968.

121 - **Martin W.**; «Ecological Change in Satellite Rural Areas American Sociological Review, Vol. 22. April, 1957.

122 - **Martin, W.**; «The Rural - Urban Fringe: A Study of Adjustment To Residence Location», Eugene: Univ. of Oregon Studies in Sociology, 1963.

123 - **MeGee, T.**; «The Urbanization Process in The Third World» Bend and Sons., London, 1969.

124 - **McKee D., Dean R. and Leahy W. (ed)**; «Regional Economics: Theory and Sociology», Frederick Preager Publishers, N.Y., 1968.

125 - **McKenzie R.**; «The Metropolitan Communty», McGraw Aill Company, N.Y., 1963.

126 - **Meadows P. and Mizruchi E. (eds.)**; «Urbanism Urbanization and Change» Reading Press N.Y., 1969.

127 - **Meier, L.**; «A Communications Theory of Urban Growth M.I.T Press, Cambridge 1962.

128 - **Meiere R.**; «A Communications Theory of Urban Growth» The M.I.T. Press, Cambridge 1962.

129 - **Metwally, A,:** Regional Aspects of the U.A.R's Economic Development» Thesis for Obtaining The Doctor's Degree The Netherlands School of Economics, Rottendam, 1970.

130 - **Michelson W.**; «An Empirical Analysis of Urban Environmental Prefernces», A.I.P, Vol. XXXLL No. V. 1976.

131 - **Michelson, W.**; «Urban Sociology as an Aid to Urban Physical

tin of The United Nations Economic Commission to Western Asia, 1974.

95 - **Isard, W.**; «Location and Space Economy» (Second Edition) The M.I.T Press, W.Y., 1960.

96 - ———; «Methods of Regional Analysis: An Introduction to Regional Science', The M.I.T Press, 1967.

97 - **Jacobs N.**; «The Sociology of Development: Iran as an Asian Case Study» Frederick A Pargo Publishers N.Y., 1967.

98 - **Johnson, N., and Sandy P.**; «Subscultural variations in an Urban poor Population», American Anthropologis Review, Vol. 73, 1971.

99 - **Johnston, R.**; «The Population Characteristics of The Urban Fringe: A Review and Example», Australian and New Zeland Journal of Sociology Vol. 2, 1960.

100 - **Jones, E.**; «Towns and Cities», Oxford Univ. Press, London, 1976.

101 - **Kahl J.**; «Some Social Concomitants of Industrialization and Urbanization», Human Organization Review 18, 1969.

102 - **Kain J.**; «Housing Segregation: Negro Employment and Metropolitan Decentralization», The Quarterly Journal of Economics Vol. XXXII, No. 2, May, 1978.

103 - **Karaska G.**; «Geographical Analysis». Geographic Review Vol. 1. No. 4 Ohio State Univ. 1969.

104 - **Keller, S.**; -The Urban Neighborhood: A sociological Perspective» Randonn House, N.Y., 1968.

105 - **King, J.**; «Approaches to Location Analysis: An Overview» The East Lakes Geographer, Vol. IIX, 1960.

106 - **Kingsley Davis.**; «The Origin and Growth of Urbanization in the World» American Journal of Sociology, Vol. 60 March 1955.

107 - **Karte, C.**; «The Impact of Urbanization on Social Behavior: A Comparison of The United States and Netherlands», Urban Affairs Quarterly, Vol. 12, 1976.

108 - **Lapidus, I. (ed.)**; «Middle Eastern Cities», Berke, 1969.

109 - **Leahy W. and others (eds.)**; «Urban Economics: Theory Development and Planning», The Free Press, N.Y., 1970.

110 - **Leeds, A.**; «The Anthropology of Cities: Some Methodological Issues», Georgia, 1968.

111 - **Lewin K.**; «Field Theory in Social Sciences», Harper and Row N.Y., 1961.

112 - **Linnemann H.**; «Introductory Remarks on Regional Planning» Journal of the A.I.P, Vol. XXVIII, 1962.

74 - **Hamdan, G.**; «Studies in Egyptian Urbanism» The Renaissance Book shops, Cairo, 1959.
75 - **Hamilton H. and Henderson F.**; «Use of the Survival Rate Method in Measuring Net Migration», Journal of the American Statistical Association, Vol. XXXIX 1965.
76 - **Hance, W.**; «Population Migration and Urbanization in Africa», Columbia Univ Press, N.Y., 1970.
77 - **Handlin O. and Burchard J. (eds.)**; «The Historian and The City», Cambridge Univ. Press, 1963.
78 - **Hanson R. and Simmons O.**; «Defferential Experience Paths of Rural Migrants to the City», American Behavioral Scientist, Vol. 13, 1969.
79 - **Harbison F. and Mayers C.**; «Management in the Industrial World», McGraw - Hill, N.Y., 1969.
80 - **Harloe M. (ed.)**; «Captive Cities», John Wiley, N.Y., 1976.
81 - **Harper and Row**; «The Metropolis: Its People Politics Economic Life» A.I.P, Vol. XXXII No. 4, July 1960.
82 - **Harris B.**; «Some Problems in The Theory of Intra - Urban Location» Operations Research October, 196
83 - **Harry B. and Haw thorn A.**; «The Shape of a City», Sociology and Social Research Review Vol. 33, Nov. 1958.
84 - **Harvey, D.**; «Social Justice and The City» Edward Arnold Ltd, London, 1976.
85 - **Hatt, P. and Riess A. (eds.)**; «Cities and Society», The Free press, Illinois, 1962.
86 - **Hauser P. and Schnore L. (eds.)**; «The Study of Urbanization», John Wiely and Sonns, Inc, N.Y., 1965.
87 - **Hawley, A.**; «The Changing Shape of Metroplitan American», The Free press, 1959.
88 - **Hawley A. and Duncan O.**; «Social Area Analysis: A Critical Appraisal». Land Economics XXXIII, 1957.
89 - **Higgins, B.**; «City and Regional PL» Memo No. 347. Institute of National planning I.N.P. Cairo, 1963.
90 - **Hirsch W.**; «Interindustry Relations of a Metropolitan Area» The Review of Economics and Statistics, Vol. 49. 1979.
91 - **Hob house L.**; «Social Dev.: Its Nature and Conditions George Allen and unwin Ltd, London, 1966.
92 - **Hoover E.**; «Region With a Future» The M.I.T Press, N.Y., 1966.
93 - **Hoyt H.**; «Recent Distortions of the Classical Model of Urban Structure», Land Economics Review Vol. XL May, 1961.
94 - **Ibrahim, S.**; «Urbanization in The Arab World» Population Bulle-

53 - **Fried, M. (ed.)**; «Readings in Anthropology» Vol. II, Cultural Antrhopology (Second Edition), Thomas Y. Crowell Company N.Y., 1963.
54 - **Frish R.**; «Generalities on Planning», Asia Pub. House Boinbay, 1960.
55 - **Friedmann J, and Alonso W. (eds.)**; «Regional Dev. and Planning» The M.I.T. Press, N.Y., 1964.
56 - **Friedman, J. and Miller,**; «The Urban Field», Journal of The A.I.P, M.I.T, 1965.
57 - **Gans, H.**; «People and Plans» Penguin Books, London, 1972.
58 - **Gibbs J. (ed.)**; «Urban Research Methods», Van Nostrand Company Inc., N.Y., 1961.
59 - **Gillie; F.**; «Basic Thinking in Regional Planning» International Institute, Publications of the Institute of Social Studies, Paris, 1967.
60 - **Gittler J (ed.)**; «Review of Sociology: Analysis of a decade John Wiely N.Y., 1957.
61 - **Glikson A.**; «Regional Planning and Development», Netherlands Univ, 1965.
62 - **Gold Thorpe, J.**; «The Sociology of the Third World: Disparaties and Involvement», Cambridge Univ. Press, London, 1975.
63 - **Grebler, L.**; «Housing Market Behavior in a Declining Area» Columbia Univ, Pree, 1965.
64 - **Greer S.**; «The Emerging City», The Free press, N.Y., 1962.
65 - **Gross N.**; «Sociological Variation in contemporaty Rural Life», Rural Sociology Review Vo. XXXIII Sept. 1958.
66 - **Gulick, J.**; «Urban Anthropology», Ronald Press Company, N.Y., 1976.
67 - **Gutkind P.**; «Urban Anthropology», Van Corcum, Nethert Land, 1974.
68 - **Guttenberg A.**; «Urban Structure and Urban Growth», Journal of The A.I.P. XXVI, May, 1960.
69 - **Haar, C.**; «Land - Use planning», Little Brown, London, 1959.
70 - ———«Regionalism and Realism in Land - Use Planning», Univ of Pennsylvania Law Rev., Vol. 105, London, 1957.
71 - **Hogget, P.**; «Location Ananlysis of Human Geography», Edward Arnold, London, 1969.
72 - **Haig R.**; «Toward an understanding of the Metropolis: Some Speculations Regarding the Economic Basic of Urban Concentration», Qdurterly Journal of Economics Vol. 40., 1962.
73 - **Halmos P. (ed.)**; «The Dev. of Industrial Societies» Sociological Review Monorgraphy, No. 8, 1964.

lationships in Central African for towns» Manchester Univ. Press, London, 1969.

35 - **David off R. and Reinev T.**; «A Choice Theory of Planning» The A.I.P. Vol. XXVIII, 1962.

36 - **Davie M.**; «The Pattern of Urban Growth», Nea have cann. Yale Univ. Press, 1951.

37 - **Davis K. and Golden H. (eds.)**; «Urbanization and the dev. of Pre - Industrial Areas» Economic Dev. and Cultural Changs Vol. 3, No. 1, October 1964.

38 - **Dewey, R.**; «The Rural - Urban Continuum: Real but Relatively Unimportant», The American Journal of Sociology, Vol. 66, July 1960.

39 - **Dudley S. and Leonard J. (eds.)**; «Development in a divid World» Penguin: Havrmonds worth, London, 1971.

40 - **Duncan O.**; «Research on Metropolitan Population: Evaluation of Data» Journal of American Statistical Association, 1956.

41 - **Duncan O.**; «Population Distribution and Community Structure», Town Planning Review Vol. XXIV 1966.

42 - **Duncan, O. and Reiss A.**; «Social Characteristics of Urban and Rural Communities», John Wiely and Sons N.Y., 1959.

43 - ———; «Urban and Rural Communities of the United States», John Wiely Inc., N.Y., 1969.

44 - **Dwyer D. (ed.)**; «The City in The Third World» The Pitman Press, London, 1974.

45 - **Dyos, H.**; «The Growth of Cities in the Nineteenth Century: A Review of Some Recent Writings», Victorian Studies Pub, London, 1960.

46 - **Eddy E. (ed.)**; «Urban Anthropology: Research Perspectives and Strategies», Southern Anthropological Society Proceeding No. 2. Georgia, 1966.

47 - **Edward W.**; «Environment For Man», Indiana Univ. Press, 1961.

48 - **EL - Badry M.**; «Trends in The Components of Population Growth in the Countries of The Middle East»Demography Vol. 2, 1965.

49 - **Fairs R. (ed.)**; «Handbook of Modern sociology» Chicago, 1964.

50 - **Ferman, L.**; «Poverty in America', Ann Arbov Univ. of Michigan Press, 1965.

51 - **Fleisher A.**; «The Influence of Technology on Urban Forms», West Trenton, N.J., 1965.

52 - **Fox R.**; «Urban Anthropology: Cities in Their Cultural Settings», Prentice - Hall, Inc., N.J., 1977.

14 - **Berry B. and Others (eds.)**; «Urban Community of Interst Areas», Reading Univ. U.K., 1969.

15 - **Besher, J.**; «Urban Social Structure», The Free press, N.Y. 1969.

16 - **Blumenfeld H.**; «Theory of City Form: past and Present» Journal of the Society of Architectural Historians, vol. 8., 1959.

17 - **Boskoff, A.**; «The Sociology of Urban Regions», Appleton - Century - Crofts, N.Y., 1970.

18 - **Bouge D.**; «Population Growth in Standard Metropolitan Areas: 1900 - 1950', Housing and Home Finance Agency, Washington, 1968.

19 - ———; «The Structure of the Metropolitan Community» Univ. of Michigan, 1959.

20 - **Bourne L.**; «Internal Structure of the City: Readings on Space and Environment» Oxford Univ. Press, London, 1970.

21 - **Boyce R.**; «Changing Patterns of Urban Land consumption». Professional Geographer Papers Vol. XV. No. 2, 1963.

22 - **Breese, G. (ed.)**; «The City in Newly developing Countries: Readings on Urbanism and Urbanization», Prentice - Hall, N. J, 1972.

23 - **Brode J.**; «The Process of Modernization: An Annototed Bibliography of Socio - Economic Dev». Norvard Univ. Press, 1967.

24 - **Bulsara, J.**; «Problems of Rapid Urbanization in India» The Pitman Press, London, 1964.

25 - **Burgess E.**; «Urban Areas» Chicago Univ. Press, 1949.

26 - **Chapin F.**; «Urban Growth Dynamics in Regional Clust of Cities», John Wiely Inc., N.Y., 1972.

27 - **Chapin F. and Stuart, J. (eds.)**; «Urban Land Use PL Univ. of Illinois, 1965.

28 - **Chapin S. and Donnelly T.**; «A Probobilistic Model for Residential Growth», Center for Urban and Regional Studies, Univ of North Carolina, 1964.

29 - **Chapin S. and Weiss R. (eds.)**; «A Model for Simulating Residential Development», Jounal of The A.I.P. May 1965.

30 - **Chistensen D.**; «Urban Development» Holt Rinehavt Winston Inc., N.Y., 1964.

31 - **Chorley R. and Hagget P.**; Fronties in Geographical Teching», Methuen, London 1964.

32 - **Cicourel A.**; «Method and Measurement in Sociology Free Press, Glencoe, 1964

33 - **Clinard, M.**; «Slums and Community Dev.», Glencoe, The Free Press, N.Y., 1960.

34 - **Clyde M.**; «Social Networks in Situations: Analysis of Personal Re-

ثانياً: مراجع باللغة الانجليزية

1 - **Abu - Lughod J., and Hay R. (eds.)**; «Third World·Urbanization», Methuen, N.Y., 1977.
2 - **Adams R.**; «Factors Influencing The Rise of Civilization Journal of World History, Vol. XVI, 1963.
3 - ———— «The Origin of Cities», Scientific American Review, Sept. 1960.
4 - **Aderson T.**; «Social and Economic Factors Affecting the Locations of the Residential Neighbourhoods», Papers and Proceedings of the Regional Science Associations, 1962.
5 - **Allen F.**; «Socio - Cultural Dynamics», The McMillan Press Ltd, London 1971.
6 - **Alomso, W.**; «The Historic and The Structural Theories of Urban form: Their Implications for Urban Renwal, Land Economic Review Vol XL May. 1964.
7 - ————; «A Theory of the Urban Land Market», Regional Sci. Asso. Pappers and Proceedings M.T.T. 1966.
8 - **Amin - Golal**;«Urbanization and Economic Dev. in The Arab World» Beirut Arab Univ., Beirut, 1972
9 - **Anderson N. (ed.)**; urbanism and Urbanization», E.g. BuU Leiden, 1964.
10 - **Ash, R.**; «Social Movements in American», Mark ham, Chicago, 1972.
11 - **Beker H.**; «Social Problems: A Modern Approach» John Wiley and Sons, Inc., N.Y., 1966.
12 - **Berelson, B. (ed.)**; «Population Policy: In Developed countries», McGraw - Hill, N.Y., 1974.
13 - **Berry B.**; «A Method for Deriving Multi - Factor uniform Regions», A Synthesis Ann. Association American Geography, March 1969.

فهرس الكتاب

12 -
M
13 - Be
gions», A ... Ann
1969.

طبع بإشراف :
دار العلوم العربية للطباعة والنشر


Bibliotheca Alexandrina
03314158